المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

مشروع قانون المالية لسنة 2016

التقرير الإقتصادي و المالي

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

" إننا نعتقد أن النموذج التنموي المغربي، قد بلغ درجة

من النضج، تؤهلنا لاعتماد معايير متقدمة وأكثر دقة،

لتحديد جدوى السياسات العمومية، والوقوف على درجة

تأثيرها الملموس على حياة المواطنين. "

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2014

فهرس

مقدمـــة عامـــة 1

الجزء الأول :المغرب في محيطه الدولي والإقليمي 3

1. النمو الاقتصادي العالمي: استمرار الانتعاش الاقتصادي بوتيرة معتدلة..... 4

1.1. تحسن تدريجي للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وتباطؤ نسبي للنشاط الاقتصادي في الدول الناشئة والنامية . 5

2.1. إفريقيا: صمود جيد للاقتصاد الإفريقي رغم تدهور أسعار المواد الأولية..... 7

2. ارتفاع التجارة العالمية وتراجع أسعار المواد الأولية: آثارها على الميزان التجاري المغربي 8

1.2. انتعاش طفيف للتجارة العالمية وأثره الإيجابي على الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب..... 9

2.2. تراجع أسعار المواد الأساسية خلال 2015 باستثناء الفوسفاط الذي ظلت أسعاره مستقرة 11

3. تعزيز الاندماج الدولي والإقليمي: ركيزة لتطور المغرب 16

1.3. تعزيز الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي..... 16

2.3. ضعف الاندماج الأورو- متوسطي 17

3.3. ضعف اندماج دول اتحاد المغرب العربي 19

4.3. العلاقات بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء: نموذج للتعاون الاقتصادي جنوب-جنوب..... 21

5.3. المغرب يعزز علاقاته مع شركائه العرب والأمريكيين والآسيويين..... 23

1.5.3. المغرب ومجلس التعاون الخليجي: شراكة استراتيجية واعدة..... 23

2.5.3. المغرب والولايات المتحدة الأمريكية: مبادلات تجارية أقل من الإمكانيات المتاحة 24

3.5.3. المغرب واليابان : مثال لدعم الشركات اليابانية لقطاع السيارات في المغرب 25

4. تحسن الميزان التجاري والتنافسية الخارجية للمغرب 26

1.4. تحول هيكلي للصادرات المغربية لفائدة القطاعات الصناعية الناشئة 26

2.4. تحسن المحتوى التكنولوجي والتنافسية النوعية للصادرات المغربية 28

3.4. توجه تدريجي لصادراتنا نحو دول إفريقيا وأمريكا 30

5.تموقع الاقتصاد المغربي من حيث التنافسية وجاذبية الاستثمارات الأجنبية 30

1.5. ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو المغرب سنة 2014 وآفاق إيجابية سنتي 2015 و302016

2.5. تحسن تموقع الاقتصاد المغربي من منظور بعض المؤسسات الدولية..... 32

3.5. مناخ الأعمال: تحسن مستمر بفضل دينامية الإصلاحات..... 33

الجزء الثاني : تعزيز النموذج التنموي الوطني: نحو نمو إدماجي ومنتج لفرص الشغل ومقلص للفوارق الاجتماعية والمجالية 36

1.التحليل الهيكلي للاقتصاد الوطني 37

1.1.أهم مستجدات السنة المرجعية الجديدة 2007 للمحاسبة الوطنية..... 37

2.1. التطور الهيكلي للاقتصاد الوطني 39

2.الاستراتيجيات القطاعية والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني : المكتسبات، المعيقات، وآفاق التقدم 41

1.2. تعزيز دور القطاعات الداعمة للتحولات الهيكلية 42

1.1.2. تعزيز دينامية القطاع الفلاحي بفضل تقدم مخطط المغرب الأخضر 42

2.1.2. دعم التموقع التنافسي لصناعة السيارات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية 44

3.1.2. صناعة الطيران : تعزيز تموقع المغرب في خريطة الطيران العالمية 45

4.1.2. تعزيز التحول الهيكلي لقطاع الفوسفاط ومشتقاته ودعم ريادة المغرب في السوق العالمية 46

5.1.2. مواصلة الدينامية الاستراتيجية للقطاع السياحي رغم تقلبات الظرفية 47

2.2. ضرورة استشراف آفاق واعدة للقطاعات الهادفة إلى بلوغ مسارات جديدة للنمو 49

1.2.2. توجهات استراتيجية ودعائم تكنولوجية من أجل دينامية جديدة لقطاع الاتصالات 49

2.2.2. ضرورة تعزيز دينامية قطاع ترحيل الخدمات 51

3.2.2. ضرورة إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع العقار 52

3.2. ضرورة تعزيز دينامية القطاعات ذات الإمكانات العالية 54

1.3.2. تعزيز إمكانات تطور قطاع الصناعة الغذائية 55

2.3.2. استثمار الإمكانات الحقيقية لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 56

3.3.2. تسريع إعادة التموقع الاستراتيجي لصناعة النسيج والألبسة 57

4.2. القطاع المالي كرافعة لتمويل الاقتصاد 59

3. فرص نمو جديدة من أجل نموذج تنموي مستدام ومدمج 69

1.1.3. نحو انبثاق أقطاب جهوية جديدة 69

2.1.3. التفاوتات الجهوية من خلال منظور الولوج للحقوق الأساسية 71

3.1.3. دور اقتصاد المعرفة في بلورة سياسة مجالية مدمجة 73

4.1.3. تحسين الحكامة الترابية 75

2.3. التنمية المستدامة ضرورية لنمو مدمج 77

1.2.3. الحفاظ على البيئة: بين تثمين قيمة الرأسمال غير المادي والالتزام بالتعهدات الدولية 77

2.2.3. تعزيز الإصلاحات المهيكلة للاستراتيجية الوطنية للماء 79

3.2.3. الاستراتيجية الطاقية : قاطرة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر 81

3.3. تطوير الابتكار كرافعة للنمو وتنافسية الاقتصاد الوطني 84

4. الرأسمال البشري كاختبار للسياسات الاجتماعية 86

1.4. آثار محدودة للنمو الاقتصادي على سوق الشغل 86

1.1.4. محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل غير كاف للاستجابة لطلب التشغيل 86

2.1.4. صعوبة حصول حاملي الشهادات على مناصب ملائمة للشغل 88

3.1.4. الاتفاقيات الجديدة لإنعاش التشغيل 88

4.1.4. الاستراتيجية الوطنية الجديدة والمندمجة للتشغيل: أهداف استراتيجية ومخطط عمل متجدد 89

2.4. إصلاح عميق لنظام التربية والتكوين : جودة التعليم وملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل من عوامل التقدم 90

1.2.4. تقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين: مدخل أساسي لإعادة تأهيل وتطوير نظام التعليم 90

2.2.4. الخطوط العريضة للرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) 91
3.2.4. أداء جيد لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل كفاعل رئيسي في قطاع التكوين المهني بالمغرب 92
3.4. قطاع الصحة: تحديات مهمة لازالت قائمة 93
1.3.4. استمرار تحسن أهم المؤشرات الصحية 93
2.3.4. أهم التدابير المتخذة في إطار تفعيل الإستراتيجية القطاعية للصحة 95
3.3.4. فتح المجال لدخول الرأسمال الخاص إلى قطاع الصحة 97
4.4. انخراط المغرب في التوجها ت الدولية لأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 97
1.4.4. إنجازات واعدة في مجال بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية 97
2.4.4. التوجهات الوطنية على مستوى أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 99
5.4. الإجراءات التي تستهدف الفئات المعوزة 100
6.4. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: إنجازات مقنعة خلال الفترة 2005-2014 100
7.4. استعجالية إصلاح نظام التقاعد 102
الجزء الثالث : سياسة ميزاناتية لضمان استدامة المالية العمومية 104
1.التطورات الأخيرة للمالية العمومية 104
1.1.تطور الموارد العادية 105
1.1.1.الموارد الجبائية 105
2.1.1. الموارد غير الجبائية 108
2.1.نفقات الدولة 109
1.2.1. نفقات السلع والخدمات 110
2.2.1. نفقات المقاصة 111
3.2.1. فوائد الدين 111
4.2.1. نفقات الاستثمار 112
3.1.تطور حجم دين الخزينة 112
1.3.1. تطور معدل دين الخزينة 112
2.3.1. دينامية دين الخزينة 113
2. إصلاح المالية العمومية لدعم الاستدامة والنجاعة والمحاسبة في ظل الجهوية المتقدمة 115
1.2. إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 115
1.1.2.حصيلة التقدم المحرز في إرساء الإصلاح 115
2.1.2.قيادة الإصلاح 116
2.2.الإصلاح الجبائي 117
3.2.إصلاح نظام المقاصة 117
1.3.2.التقدم المحرز في الإصلاح 118
2.3.2.أثر الإصلاح على ميزانية الدولة 118

4.2. المالية المحلية في ظل الجهوية المتقدمة 118

1.4.2. القانون التنظيمي المتعلق بالجهات 118

2.4.2.إكراهات المالية المحلية 119

3. مشروع قانون المالية 2016..... 120

1.3.السياق الماكرواقتصادي لمشروع قانون المالية 2016 120

1.1.3. السياق الدولي والفرضيات المعتمدة لسنة 2016 120

2.1.3. توقع أداء جيد على مستوى الأنشطة القطاعية..... 121

3.1.3. نمو اقتصادي مدعوم بالطلب الداخلي 124

4.1.3. تحسن تمويل الاقتصاد الوطني 125

2.3.الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية 126

1.2.3. تعزيز أسس تنمية اقتصادية متوازنة بدعم التصنيع المتسارع ودعم الاستثمار والمقاولات..... 126

2.2.3. توطيد أسس نمو اقتصادي مدمج كفيل بتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتوفير فرص الشغل اللائق..... 127

3.2.3. تفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى 128

4.2.3. تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود إعادة التوازنات الماكرواقتصادية..... 129

3.3. توقعات مداخيل ونفقات الدولة برسم سنة 2016..... 129

1.3.3. مداخيل الدولة..... 130

2.3.3. نفقات الدولة 131

خاتمـــة عـــامة 132

ملحـقـات إحصائية..... 133

لائحة الرسوم البيانية

مبيان 1 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4

مبيان 2: تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة 6

مبيان 3: نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 7

مبيان 4: تطور حجم التجارة العالمية 8

مبيان 5: نمو المبادلات التجارية في الاقتصاديات المتقدمة والدول النامية 9

مبيان 6: تطور قيمة مبادلات البضائع حسب المناطق في 2014 10

مبيان 7 : تطور الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب 11

مبيان 8 : تطور أسعار المواد الأساسية (أساس100 =سنة 2010) 11

مبيان 9 : تطور العرض والطلب العالمي للنفط 12

مبيان 10: تطور الفاتورة الطاقية عند نهاية غشت 13

مبيان 11 : تطور أسعار الفوسفاط والنفط 14

مبيان 12 : تطور صادرات الفوسفاط ومشتقاته (عند نهاية غشت) 15

مبيان 13 : تطور واردات القمح (عند نهاية غشت) 16

مبيان 14 : حصة الشركاء الاقتصاديين من واردات الاتحاد الأوروبي (28 دولة) 18

مبيان 15 : حصة صادرات المواد ذات محتوى تكنولوجي عالي من صادرات السلع المصنعة 18

مبيان 16 : تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج بين 2008 و2014 22

مبيان 17 : بنية الصادرات المغربية حسب المنتوجات الرئيسية 27

مبيان 18 : بنية الصادرات المغربية (2010-2014) 28

مبيان 19 : بنية المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية المصنعة 28

مبيان 20 : تموقع الصادرات المغربية على مستوى التنافسية النوعية وتنافسية الأسعار 29

مبيان 21 : تطور صادرات المغرب نحو الشركاء التجاريين الرئيسيين 30

مبيان 22 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وأهم الشركاء 31

مبيان 23 : فارق الناتج الداخلي الخام بين السنتين المرجعيتين 38

مبيان 24 : مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بعدد نقط النمو) 41

مبيان 25 : مساهمة وديناميةالجهات 69

مبيان 26 : الناتج الداخلي الخام للفرد بالدرهم حسب الجهات (2001-2013) 70

مبيان 27 : تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام 105

مبيان 28 : تطور المداخيل الجبائية 105

مبيان 29 : تطور بنية المداخيل الجبائية 107

مبيان 30 : تطور الرصيد العادي ومعدل تغطية النفقات بالمداخيل 109

مبيان 31 : تطور نفقات المقاصة ورصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام 111

مبيان 32 : تطور العوامل المساهمة في دينامية مديونية الخزينة 113

مقدمة عامة

يصادف مشروع قانون المالية لسنة 2016 ظرفية دولية مضطربة، يتواصل في ظلها انتعاش الاقتصاد العالمي لكن بوتيرة متباينة حسب المناطق والبلدان. فبالرغم من تحسن آفاق تطور اقتصاد الدول المتقدمة ، فإن اقتصاديات البلدان الناشئة والنامية ستعرف تراجعا جراء تدهور آفاق النمو لدى بعض الدول الناشئة الكبرى والدول المصدرة للنفط.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن الوضعية الاقتصادية الهشة نسبيا، التي تتسم بها دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، والتي لازالت تواجه إكراهات الظرفية الدولية و الاقليمية، تضع المنطقة برمتها أمام ضرورة استشراف حلول جديدة تمكن من تجاوز التحديات الاقتصادية المشتركة. ولعل الوضعية الصعبة التي تمر منها بعض دول البحر الأبيض المتوسط، خصوصا في جنوبه، ستكون لها تأثيرات متفاوتة على الدينامية الحالية للاقتصاد الوطني مع ما تفرضه من تحديات جديدة أمام تطور نموذجه التنموي، وما تحبل به من فرص ليس فقط لتكريس مكتسباته، بل لتقوية إمكاناته وتعزيز قدرته على أن يشكل نموذجا يحتدى به ويغذي آمالا جديدة لخروج بلدان المنطقة من أزماتها.

إن الزخم الواعد الذي منحه دستور 2011 لتقدم البلاد، قد عزز بالتأكيد التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي أطلقته الاستراتيجيات القطاعية في محيط دولي وإقليمي غير مساعد.

إضافة إلى ذلك، استمر تطعيم السياسات العمومية بتوجهات جديدة ومقاربات متجددة على ضوء الخطابات الملكية السامية التي ضخت نفسا جديدا لفعل عمومي حريص على الأخذ بمنطق القرب ومستحضر لمقتضيات تنمية مستدامة ومدمجة أكثر عدالة، بحيث يتم من خلالها إدماج أبعاد جديدة وعلى الخصوص منها الأبعاد اللامادية.

إن إدماج البعد المجالي في السياسات العمومية الذي يقتضيه تفعيل الجهوية الموسعة، موازاة مع أهمية التمسك بالانفتاح المستمر على سلاسل القيم العالمية يطرح تحديات جديدة من أجل انخراط المغرب في اقتصاد المعرفة بما يستلزمه من إنعاش للتكوين والبحث، ودعم لخلق الثروات وحرص على توزيعها العادل في إطار يؤمن استدامتها وحفاظها على البيئة، وهي عوامل كلها تزداد أهمية وتطرح نفسها كروافد لا محيد عنها في صياغة أجندة لجيل جديد من الإصلاحات تيسر ولوج المواطنات والمواطنين إلى حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا بمختلف مكوناتها.

وفي سياق تفعيل الجهوية المتقدمة، سيبقى الرهان المركزي في الظرف الراهن هو تعزيز التحديث والتحول التدريجي والعميق للنسيج الإنتاجي الوطني وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى بهدف تحقيق نمو

اقتصادي متوازن ومستدام يمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتلك المبنية على النوع الاجتماعي.

على ضوء هذه الإيضاحات الاستراتيجية، سيتطرق التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2016، في جزءه الأول، إلى مساءلة التطور الذي يشهده المحيط الدولي والإقليمي، سعيا نحو إبراز أهم الإشكالات والتحديات المطروحة والأكثر راهنية وإلحاحا. ويروم هذا الجزء من التقرير التأكيد على الفرص التي يجب اغتنامها من أجل تعزيز التموقع الإيجابي للاقتصاد الوطني بما يخدم طموح بلادنا إلى الإسهام في بناء فضاء أورو-متوسطي دينامي ومتضامن أكثر انفتاحا على إفريقيا في إطار رؤية شمولية ومندمجة تعزز الحضور الوازن للمغرب وريادته للتعاون جنوب-جنوب.

وسيقدم الجزء الثاني لهذا التقرير تحليلا مستفيضا للاستراتيجيات القطاعية بالنظر إلى ضرورة تحقيق تنمية بشرية مستدامة أكثر إدماجا. ذلك أن المغرب انخرط في عملية تحول هيكلي ساهمت فيه بشكل كبير سياسات قطاعية طموحة عززت من اندماجه في الاقتصاد العالمي. إلا أن التحدي المطروح بالنسبة للمغرب لا يقتصر فقط على مضاعفة خلق الثروات ومناصب الشغل، بل يقتضي أيضا ضمان استفادة أوسع شرائح الساكنة.

ويتطلب تسريع النمو وامتصاص الطلب الإضافي على الشغل تكييف الإجراءات الاستراتيجية المعتمدة في مختلف القطاعات مع تطور السياق الداخلي والخارجي للبلاد على حد سواء وذلك لكسب رهانات التنافسية وجاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجيات والمخططات القطاعية كذلك، مواصلة تأهيل البنيات التحتية الأساسية وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ضرورة تعبئة موارد مالية مهمة، وبالتالي البحث عن هوامش مريحة للتصرف في الميزانية قصد تمويل برامج التنمية الهادفة لضمان التوازن والتكامل بين المناطق الحضرية والقروية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وسيمكن اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، الذي يقوم أساسا على البرمجة متعددة السنوات وعلى الشفافية والمساءلة، من تعزيز المنظومة الميزاناتية، بما يضمن استدامة المالية العمومية. وعليه، سيركز الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي والمالي، على تأثير الإصلاحات المتبعة على مسار المالية العمومية وعلى التحولات التي طبعت السنوات الأخيرة عموما.

كما سيتم استعراض مجمل الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2016 كما اقترحتها الحكومة، استكمالا للتحليلات التي تضمنتها هذه النسخة من التقرير الاقتصادي والمالي، الذي يحاول في نهاية المطاف، أن يضع مشروع قانون المالية في سياقه ويوضح أولوياته ومضامينه وتوازناته الأساسية.

الجزء الأول :المغرب في محيطه الدولي والإقليمي

يواجه الإقتصاد العالمي في الوقت الراهن مجموعة من الصعوبات تحول دون استعادته لمستويات النمو المسجلة سابقا ، حيث سيظل نموه محدودا في معدل 3,1% سنة 2015 بعدما بلغ 3,4% سنة 2014، في حين يتوقع أن يسجل ارتفاعا طفيفا ليصل إلى حدود 3,6% سنة 2016، حسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي. هكذا ومن المنتظر أن يتحسن النمو الاقتصادي للدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي الذي سيصل إلى 2,8% سنة 2016 بعد 2,6% سنة 2015 و2,4% سنة 2014. وهي معدلات تظل أقل بكثير مما هو مطلوب للعودة إلى مستويات النمو ما قبل الأزمة، حيث لا يزال انتعاش الاقتصاد الأوروبي معتدلا وهشا، في حين لا يعرف النمو في البلدان الناشئة والبلدان النامية الاستمرارية اللازمة، بسبب تراجع النمو المتوقع في كبرى الدول الناشئة كالصين والبرازيل، والبلدان المصدرة للنفط كروسيا.

وقد شكل انخفاض أسعار النفط محفزا للنمو في العديد من البلدان المستوردة للنفط، لكنه أثر سلبا على النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة له. كما عرفت أسعار صرف العملات الرئيسية تقلبات كثيرة، جراء اختلاف معدلات النمو بين الدول والسياسات النقدية وانخفاض أسعار النفط.

وقد أدى ضبط سعر الصرف لصالح انخفاض قيمة الأورو والين بانتعاش نسبي لاقتصاديات أوروبا واليابان والتي عززت قدرتها التنافسية الخارجية، دون التمكن من تحسين نموها الاقتصادي الذي لازال ضعيفا. ومكن تحسن الطلب الداخلي بالولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق هامش تحرك مهم لاحتواء الآثار السلبية لارتفاع الدولار. غير أن التباطؤ الحالي لنمو الاقتصاديات الناشئة والانتعاش الاقتصادي الطفيف للدول المتقدمة سيحدان من تحسن التجارة والإنتاج العالمي.

وهكذا، فمن المرجح أن تظل دينامية نمو الاقتصاد العالمي معتدلة، مما سيحد من ارتفاع حجم التجارة العالمية. وفي غياب طلب دولي قوي بسبب الانتعاش المعتدل في الولايات المتحدة وأوروبا، لم تستطع الصين إعادة التوازن لنموذجها التنموي الذي أصبح موجها نحو السوق الداخلية، كما أن انخفاض قيمة اليوان لن يكون كافيا لإضفاء دينامية جديدة للنمو على المدى القصير. أما أوروبا التي اعتمدت بشكل أكبر على منطقتها، فتواجه عددا من المشاكل الهيكلية، كما يظل اندماج المنطقة المتوسطية وإفريقيا محدودا وغير كاف ليشكل روافدا جديدة للنمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يظل الاقتصاد المغربي مرتبطا بأوروبا على مستوى التجارة الخارجية والتدفقات الاستثمارية، والتي تبقى نسب النمو المتوقعة بها غير كافية على المدى المتوسط. كما تزال المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي محدودة ولا تشكل محركا جديدا للنمو.

وفي ظل ضعف اندماج منطقة البحر الأبيض المتوسط واعتدال النشاط الاقتصادي في أوروبا، يعمل المغرب على تعزيز موقعه ذاخل منظومة الاقتصاد العالمي ويطمح للمساهمة في تحقيق منطقة أورو-متوسطية موسعة نحو إفريقيا. ويمكن للمغرب العربي، وضمنه المغرب، أن يلعب دورا رئيسيا في هذا الإطار من أجل خلق فضاء للنمو والازدهار. كما يسعى المغرب من خلال إقامة شراكات مع مناطق أخرى من العالم، خاصة مع الدول العربية والأمريكية والآسيوية إلى تقوية موقعه داخل إفريقيا لدعم الشراكات الثلاثية.

وموازاة لجهوده الرامية إلى تعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي، انخرط المغرب في مسلسل تحول هيكلي معتمدا على سياسات قطاعية واعدة وعلى ترسيخ مكانته في المنطقة الأورو-متوسطية والمغرب العربي وإفريقيا. وتتجلى مزايا هذا التوجه في بروز قاطرات جديدة للنمو في مجال الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية، خاصة صناعة

السيارات وأجزاء الطائرات، و التي كان لها الشأن في ارتفاع نسبي في جودة وتموقع منتجاتنا في السوق الدولية خلال السنوات الأخيرة. كما يدعم التواجد المتزايد للشركات المغربية في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء مكانة بلدنا كمحور إقليمي للتجارة والاستثمار. ولعل تطور جاذبية بلادنا للاستثمار الأجنبي وتموقع الاقتصاد الوطني، كما تشهد بذلك تقارير المنظمات الدولية، لخير دليل على نجاعة الإصلاحات المؤسساتية والقطاعية التي اعتمدها المغرب خلال السنوات الأخيرة.

1. النمو الاقتصادي العالمي: استمرار الانتعاش الاقتصادي بوتيرة معتدلة

لا يزال انتعاش الاقتصاد العالمي هشا وضعيفا بعد ست سنوات من الكساد الكبير الذي شهده العالم في 2009/2008. فبعد الاستدراك المؤقت والقوي لسنة 2010، بلغ المتوسط السنوي لنمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2011-2015 حوالي 3,5% مقابل متوسط 5,1% خلال الفترة 2003-2007[1].

وقد شمل ضعف النمو كلا من البلدان المتقدمة (1,6% مقابل 2,8%)، خاصة منطقة الأورو (0,6% مقابل 2,2%)، والبلدان الناشئة والنامية (5,0% مقابل 7,7%). وفيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية، يرتقب أن ينتعش النمو العالمي تدريجيا على مدى الخمس سنوات المقبلة ليقارب معدل 4%، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، حيث أن الانتعاش المتوقع في البلدان الناشئة والنامية سيقابله نمو معتدل في الاقتصاديات المتقدمة.

مبيان 1 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي

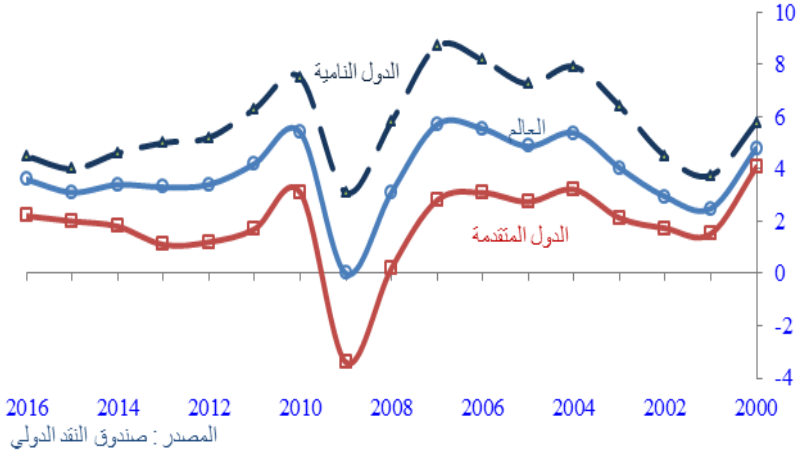

المصدر : صندوق النقد الدولي

ويعزى الانتعاش الضعيف للاقتصاد العالمي، بعد أزمة 2009/2008، لعدة عوامل منها التراكم المفرط للدين العام والخاص وهشاشة القطاع المصرفي في البلدان المتقدمة، وفقدان السياسات النقدية التوسعية لفعاليتها، والآثار المقيدة لسياسات التقشف المعتمدة في منطقة الأورو وخارجها، وتدهور نموذج النمو في بعض الدول الناشئة الكبرى مثل الصين والبرازيل، وتأخر تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

[1] تميزت المرحلة ما بين 2003 و2007 بدورة النمو التي عقبت أزمة انهيار البورصة خلال سنوات 2001 و2002.

1.1. تحسن تدريجي للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وتباطؤ نسبي للنشاط الاقتصادي في الدول الناشئة والنامية

يتوقع أن ينتعش النشاط الاقتصادي العالمي تدريجيا، مدعما بالظروف المالية الناتجة عن السياسات النقدية الملائمة، وتراجع مستويات أسعار النفط الذي دعم اقتصاد البلدان المستوردة. ومن المتوقع أن يسجل النمو العالمي معدل 3,6% سنة 2016 بعد 3,1% سنة 2015 و3,4% سنة 2014. ومن المرتقب أن يعوض انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة، وبمستوى أقل في أوروبا واليابان من التباطؤ المتوقع لنمو اقتصاد بعض البلدان الناشئة والنامية، خاصة الصين.

فمن المتوقع أن يتعزز نمو الدول المتقدمة ليسجل 2,2% سنة 2016 مقابل 2% سنة 2015 و 1,8% سنة 2014، حيث دعمت التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية النمو في هذه الدول وقللت من المخاطر السلبية. ويبدو أن الانتعاش الذي ستعرفه الولايات المتحدة سيكون أقوى من ذلك الذي ستسجله منطقة الأورو.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الأداء الضعيف والمؤقت المسجل في أوائل سنة 2015، جراء موجة البرد القارس والارتفاع الحاد في قيمة الدولار، من المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي تدريجيا ليسجل 2,6% سنة 2015 و2,8% سنة 2016 مقابل 2,4% سنة 2014. وسيتحسن الطلب الكلي بدعم من الظروف النقدية الملائمة وانخفاض أسعار الطاقة تزامنا مع تبدد الآثار السلبية للسياسة الميزاناتية. كما سيشجع الانتعاش المستمر لسوق الشغل الإنفاق الاستهلاكي للأسر. كما سيواصل معدل البطالة انخفاضه ليسجل أدنى مستوى له منذ سبع سنوات (5,1% خلال شهر شتنبر 2015). وإجمالا، تبقى مؤشرات الظرفية الاقتصادية الأخرى مشجعة.

وفي اليابان، وبعد الانكماش الناتج عن الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة سنة 2014، يستمر الاقتصاد في استعادة انتعاشه تدريجيا، حيث يتوقع أن يسجل معدل نمو بحوالي 0,6% سنة 2015 و1% سنة 2016. واستفاد الانتعاش من انخفاض أسعار النفط، واستمرار السياسة النقدية الملائمة، وانخفاض قيمة الين الذي دعم الصادرات، إضافة إلى تأجيل الزيادة الثانية في الضريبة على القيمة المضافة التي كانت مقررة في أكتوبر 2015. إلا أن ضعف النمو المحتمل في اليابان إضافة إلى الإرتفاع الحاد في مستوى الدين العمومي (246% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014)، يشكلان مصدر صعوبات تعافي الاقتصاد. وفي هذا السياق، من المرتقب أن يستمر البنك المركزي الياباني في سياسته النقدية الملائمة قصد الوصول إلى معدل تضخم في حدود 2%.

وفي منطقة الأورو، سيستمر الاقتصاد في الانتعاش بوتيرة معتدلة، حيث من المتوقع أن يسجل نمو الناتج الداخلي الخام للمنطقة معدل 1,6% سنة 2016 بعد 1,5% سنة 2015 و0,9% سنة 2014، نتيجة للمستويات المنخفضة لأسعار النفط وأسعار الفائدة، وانخفاض سعر صرف الأورو، مما عزز القدرة التنافسية للصادرات، إضافة إلى الإستمرار في نهج سياسة نقدية ملائمة وتطبيق سياسة مالية أقل تقييدا.

وسيشمل هذا الانتعاش الاقتصادي لمنطقة الأورو أهم الدول الأعضاء، خاصة ألمانيا (1,6% سنة 2016 بعد 1,5% سنة 2015)، وفرنسا (1,5% بعد 1,2%)، وإيطاليا (1,3% بعد 0,8%) وإسبانيا التي ستعرف وتيرة نمو قوية نسبيا (2,5% بعد 3,1%).

[2] حسب توقعات صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2015).

مبيان 2: تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة

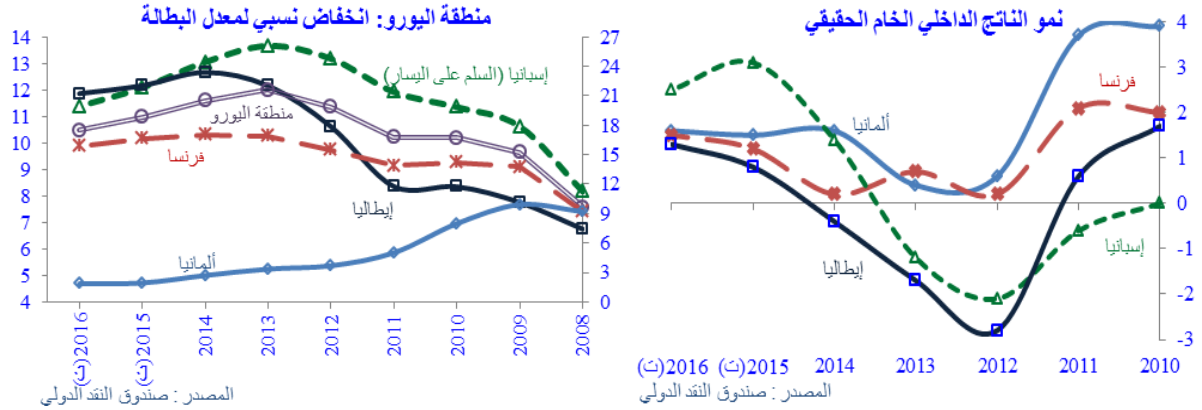

وفي هذا السياق، تم الرفع من توقعات النمو الاقتصادي لمنطقة الأورو خلال سنة 2015، خصوصا من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمفوضية الأوروبية[3]. إلا أن وتيرة إعادة التوازن لسوق الشغل في منطقة الأورو ستظل بطيئة، حيث سيتراجع معدل البطالة تدريجيا، ليصل إلى 10,6% سنة 2016 بعد 11% سنة 2015 و11,6% سنة 2014، حسب صندوق النقد الدولي[4].

ولتحفيز اقتصاد المنطقة واحتواء المخاطر المرتبطة بانخفاض معدلات التضخم[5]، سيستمر البنك المركزي الأوروبي في تنفيذ برنامج التوسع الكمي الذي من شأنه تخفيض سعر صرف الأورو. وهكذا، أطلق البنك المركزي الأوروبي، في مارس 2015، برنامج شراء 1.100 مليار أورو على الأقل من السندات السيادية وأصول القطاع الخاص، بنحو 60 مليار أورو في الشهر حتى شتنبر 2016. بالإضافة إلى ذلك، أبقى البنك المركزي الأوروبي على سعر الفائدة دون تغيير عند أدنى مستوياته منذ شتنبر 2014 في حدود 0,05%.

ويتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاديات الناشئة والنامية خلال سنة 2015 بتحقيقه لمعدل 4% بعد 4,6% سنة 2014، نتيجة تدهور نمو بعض الدول الناشئة الكبرى والدول المصدرة للنفط، قبل أن يسجل انتعاشا معتدلا بحوالي 4,5% سنة 2016. ويظل نمو الدول الناشئة محاطا بعدة مخاطر تتعلق بإكراهات داخلية للاقتصاديات وبالآثار المترتبة عن تشديد السياسة النقدية الأمريكية.

وتظل معدلات النمو مختلفة بين البلدان والمناطق، حيث سيبقى النمو قويا نسبيا في دول آسيا الناشئة (6,4% سنة 2016 بعد 6,5% سنة 2015). كما سيتم تعويض تباطؤ الاقتصاد الصيني (6,3% بعد 6,8%) بالدينامية الجديدة للهند (7,5% بعد 7,3%). وفي البرازيل، من المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي (-1% بعد -3%) بسبب تشديد السياسات الماكرواقتصادية وتراجع ثقة القطاع الخاص. وفي روسيا، سيتواصل تباطؤ أداء الاقتصاد (-0,6% بعد -3,8%) في أعقاب تراجع أسعار النفط وآثار التوترات الجيوسياسية المتعلقة بالأزمة الأوكرانية.

وبصفة عامة، تبقى نسب النمو المتوقعة للاقتصاديات الناشئة أقل من النتائج المحققة خلال العقد الأخير. كما سيتأثر نمو هذه الدول بالقيود الهيكلية الداخلية، فضلا عن آثار انخفاض ضخ السيولة من قبل البنك المركزي الأمريكي. كما أن تقلب الأسواق وخروج الرساميل من عدد من الاقتصاديات الناشئة الكبرى سيزيد من هشاشتها.

[3] رفعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توقعات نمو منطقة الأورو إلى 1,6% سنة 2015 و1,9% سنة 2016 (مقابل 1,1% و1,7% حسب توقعات نونبر 2014). كما رفعت المفوضية الأوربية من توقعاتها الخاصة بنمو المنطقة إلى 1,5% سنة 2015 مقابل 1,3% حسب توقعات فبراير 2015.

[4] توقعات أكتوبر 2015.

[5] يبقى معدل التضخم في منطقة الأورو منخفضا (0,2% في يونيو 2015) في حين، أن البنك المركزي الأوروبي يستهدف معدلا قريبا من 2%.

مبيان 3 : نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي

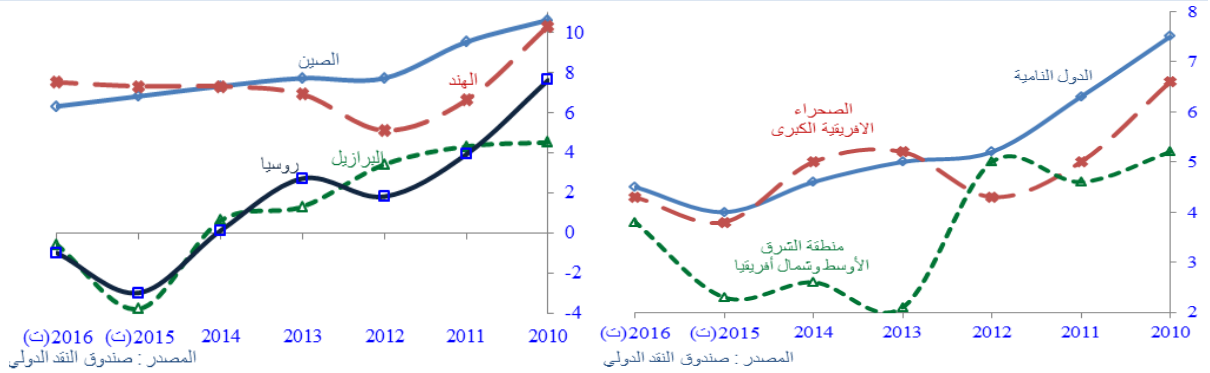

ومن المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي تدريجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل 3,8% سنة 2016 بعد 2,3% سنة 2015 و2,6% سنة 2014، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2015)، حيث أن انخفاض مستويات أسعار النفط سيأثر سلبا على نمو الدول المنتجة (3,8% بعد 1,8%)، في حين سيدعم الانتعاش الاقتصادي في البلدان المستوردة (4,1% سنة 2016 بعد 3,9% سنة 2015) كمصر (4,3% بعد 4,2%) وتونس (3% بعد 1%). كما يعزى الانتعاش الذي ستعرفه هذه البلدان إلى الانتعاش التدريجي للاقتصاد الأوروبي.

ولا تزال المنطقة تواجه ارتفاعا في مستويات البطالة، التي من المتوقع أن تسجل في تونس ومصر 15% و12,9% على التوالي سنة 2015، حسب صندوق النقد الدولي. وتبقى مخاطر تدهور الوضع قائمة بالنسبة لبعض بلدان المنطقة، بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الإجتماعية.

2.1. إفريقيا: صمود جيد للاقتصاد الإفريقي رغم تدهور أسعار المواد الأولية

أظهرت إفريقيا مقاومة جيدة تجاه الانكماش الاقتصادي العالمي والانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية، حيث سجلت المنطقة سنة 2014 معدل نمو متوسط يقدر بحوالي 3,9%[6]، مقابل 3,5% سنة 2013، بدعم من الطلب الداخلي، خاصة الاستهلاك الخاص والاستثمار العمومي في البنيات التحتية، بالإضافة إلى تطور العرض في قطاعات الزراعة والصناعات الاستخراجية والبناء والخدمات، وبشكل أقل، بالنسبة للصناعات التحويلية.

ويخفي التحسن الطفيف، المسجل سنة 2014، بين طياته تباينا بين مجموع بلدان المنطقة، والذي يعكس فوارق في الدخل وفي الموارد الطبيعية وفي السياسات الماكرو-اقتصادية والاستقرار السياسي والإجتماعي. ومن المتوقع أن يتعزز النمو سنتي 2015 و2016 ليسجل 4,5% و5% على التوالي.

وقد ارتفع معدل التضخم إلى 7,2% سنة 2014 بعد 7% سنة 2013، ارتباطا بالزيادة في الإنتاج وآثار أسواق الصرف. ويتوقع أن يسجل 6,7% سنة 2015 و6,8% سنة 2016، بسبب انخفاض أسعار النفط والمواد الغذائية. وسيؤثر انخفاض الأسعار سلبا على الميزان التجاري وعلى المالية العمومية للمنطقة.

كما سيشهد عجز الميزانية لبلدان إفريقيا تدهورا بتسجيله 6,3%[7] سنة 2015 مقابل 5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014. وقد تفاقم عجز الحساب الجاري سنة 2014 ليصل إلى 3,7% من الناتج الداخلي الخام بعد 2,2% سنة 2013، ويرتقب أن يصل إلى 6,1% سنة 2015.

[6] البنك الافريقي للتنمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية " التوقعات الاقتصادية لإفريقيا، يونيو 2015".

[7] البنك الافريقي للتنمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية " التوقعات الاقتصادية لإفريقيا، يونيو 2015".

وظلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو إفريقيا مستقرة عند 54 مليار دولار، على الرغم من انخفاض مستوها العالمي. وقد تم تعويض تراجع التدفقات في شمال إفريقيا بنسبة 15% بزيادتها في دول إفريقيا جنوب الصحراء (5%). وبلغ حجم التدفقات الموجهة نحو دول شمال إفريقيا سنة 2014 ما يناهز 11,5 مليار دولار، منها 4,8 حصلت عليها مصر و3,6 مليار دولار للمغرب، أي بارتفاع بلغ على التوالي 14% و9% مقارنة مع سنة 2013.

وعرفت جاذبية إفريقيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا ملموسا نتيجة تحسن مناخ الأعمال. إلا أن هذا التحسن يبقى غير متجانس بين دول المنطقة، حيث لا تزال دول إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأقل تطورا على مستوى مناخ الأعمال، رغم أنها حققت أكبر قدر من التقدم، حيث أنجزت ثلث الإصلاحات التنظيمية المنفذة في العالم.

وسجل معدل النمو الاقتصادي لدول إفريقيا جنوب الصحراء 5% سنة 2014 مقابل 5,2% سنة 2013. ومن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي للمنطقة إلى 3,8%[8] خلال سنة 2015، متأثرا بانخفاض أسعار المواد الأولية وانتشار الأوبئة في بعض البلدان. ومع ذلك، سيتعزز النمو سنة 2016 ليستقر عند 4,3%، ارتباطا بارتفاع الطلب الداخلي وزيادة إنتاج النفط الخام والمعادن واعتماد سياسات ماكرواقتصادية ملائمة وإعادة توجيه الروابط الاقتصادية نحو المناطق ذات النمو المرتفع كآسيا.

ولا تزال التوقعات الاقتصادية لدول إفريقيا جنوب الصحراء محاطة بالمخاطر بسبب تباطؤ النمو المتزايد لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتشديد شروط التمويل في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى تزايد التهديدات الأمنية الداخلية وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان.

2. ارتفاع التجارة العالمية وتراجع أسعار المواد الأولية: آثارها على الميزان التجاري المغربي

سجلت التجارة العالمية معدل نمو أقل من مستوى ما قبل الأزمة، حيث بلغ 2,4%[9] كمتوسط سنوي ما بين 2012 و2014، وأقل بكثير من متوسط نمو الإنتاج العالمي (3,4%).

ومن حيث التوقعات، ينتظر أن يتحسن نمو التجارة العالمية بشكل معتدل، لكنه سيظل أقل بكثير من المتوسط السنوي المسجل منذ سنة 2009 (حوالي 5%). وبالتالي، تفقد التجارة الدولية دورها كمصدر لإنعاش الاقتصاد العالمي وإعادة تموقعه على مسار النمو المرتفع.

مبيان 4: تطور حجم التجارة العالمية

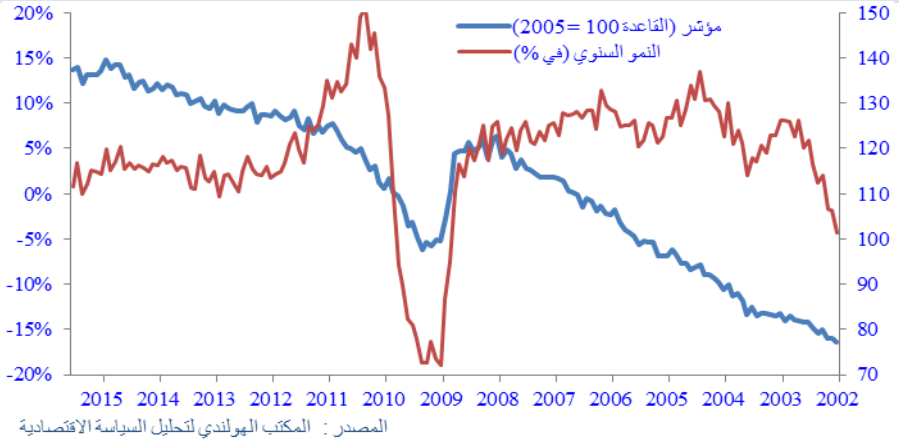

المصدر : المكتب الهولندي لتحليل السياسة الاقتصادية

[8] حسب توقعات صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2015).

[9] المصدر: منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري إيجاد محركات نمو جديدة للاقتصاد العالمي لإخراجه من الركود المستمر. فبالإضافة إلى تعزيز الطلب الداخلي، بدعم من سياسات مواجهة التقلبات الدورية، تحتاج بعض البلدان إلى تعزيز الإصلاحات الهيكلية على مستوى أسواق السلع والخدمات وسوق الشغل.

1.2. انتعاش طفيف للتجارة العالمية وأثره الإيجابي على الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

وفقا لمنظمة التجارة العالمية، واصل نمو حجم مبادلات السلع خلال سنة 2014 منحاه المعتدل، وذلك بنسبة 2,5% التي تماثل المستوى المسجل سنة 2013 بعد نمو بنسبة 2,2% سنة 2012. ويعزى هذا النمو المنخفض لمستوى التجارة والإنتاج إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية وإلى الانتعاش المتباين للاقتصاديات المتقدمة.

وقد سجل حجم صادرات السلع أسرع نمو في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، بنسبة 3,1% مقابل 2% على التوالي، في حين تقلص الفارق بين المجموعتين من الدول إلى 1,1 نقطة بعد 1,6 نقطة سنة 2013 و2,6 نقطة سنة 2012. ويعزى هذا التباين إلى ارتفاع صادرات آسيا على وجه الخصوص، حيث حققت نموا بنسبة 4,7% مدعومة بارتفاع صادرات الصين بنسبة 6,8%، وأمريكا الشمالية بحوالي 4,2% وكذا الاتحاد الأوروبي بنمو قدره 1,8% والشرق الأوسط بنسبة 1,3%. وفي المقابل، تراجعت صادرات أمريكا الجنوبية والوسطى بحوالي 1,3%، نتيجة تأثرها بانخفاض صادرات البرازيل بحوالي 1,8% والأرجنتين بنسبة 10%. كما تقلصت صادرات إفريقيا بحوالي 3,3%.

ومن جهته، شهد حجم واردات السلع انتعاشا في الدول المتقدمة بنسبة 2,9% بعد أن استقر في السنتين الأخيرتين، وتباطؤا في الدول النامية التي سجلت زيادة تناهز 1,8%، عقب أربع سنوات من النمو المرتفع. وقد تزايدت الواردات أساسا في أمريكا الشمالية بنسبة 4,6%، مدعومة بنمو مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية، متبوعة بإفريقيا، بنسبة 4,2%، تليها آسيا بارتفاع قدره 3,4% ثم الاتحاد الأوربي بنسبة 3,1%. وقد شهد هذا الأخير انتعاشا في الواردات القادمة من الدول الأعضاء بنسبة 3,1% وكذا من باقي دول العالم بنسبة 2,7%، في حين انخفضت واردات بلدان رابطة الدول المستقلة بحوالي 9,8% نظرا لتدهور عائدات المواد الطاقية وللصراع الإقليمي، وكذا في أمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة 2,4%، نتيجة لركود الاقتصاديات الكبرى بالمنطقة.

مبيان 5: نمو المبادلات التجارية في الاقتصاديات المتقدمة والدول النامية

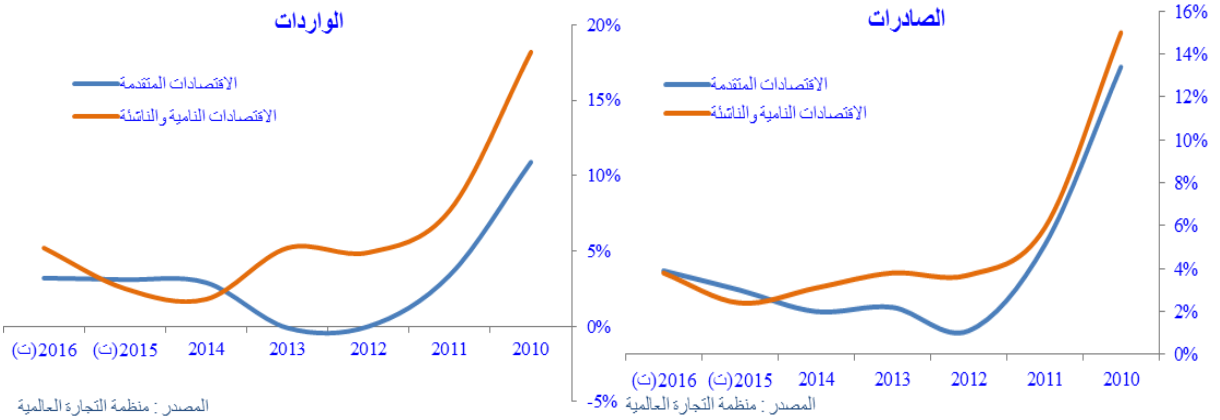

كما سجلت قيمة مبادلات السلع استقرارا خلال سنة 2014، مع ارتفاع ضعيف للصادرات لا يتجاوز 0,3%، لتصل إلى 19 ألف مليار دولار. ويعزى هذا النمو المعتدل، بالمقارنة مع الارتفاع المسجل على مستوى حجم السلع بحوالي 2,5%، لتراجع أسعار السلع المتبادلة خاصة منها المواد الأولية، الذي شمل المعادن التي انخفض مؤشر متوسط سعرها بنسبة

10,3%[12] سنة 2014، وكذا المحروقات والمواد الغذائية والمشروبات، التي شهدت أسعارها انخفاضا بحوالي 7,5% و2,1% على التوالي.

ويبين تطور قيمة مبادلات السلع حسب المناطق تراجعا لمبيعات المناطق المصدرة للمواد الأولية، كأمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة 5,8% وبلدان رابطة الدول المستقلة 5,8% وإفريقيا بنسبة 7,6% والشرق الأوسط بحوالي 4,4%. كما شهدت قيمة الواردات انخفاضا في أمريكا الجنوبية والوسطى قدر بحوالي 4,6% وفي بلدان رابطة الدول المستقلة بنسبة 11,4%. وسجلت واردات روسيا تراجعا حادا بنسبة 9,7%. وفي المقابل، ارتفعت واردات الاتحاد الأوربي بنسبة 2% مدعومة بواردات كل من إسبانيا (5,3%) وإنجلترا (4,3%).

مبيان 6: تطور قيمة مبادلات البضائع حسب المناطق في 2014

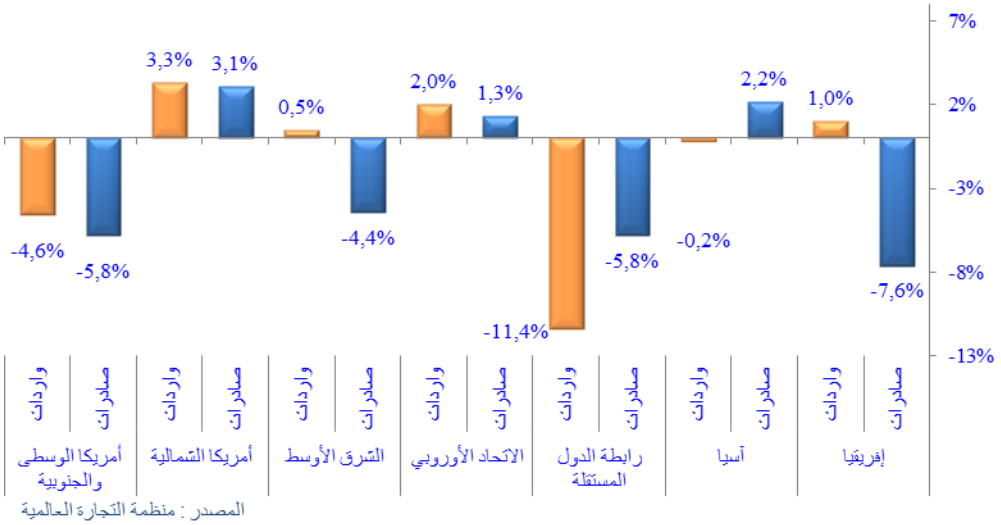

وفي خضم تحسن الطلب الأوربي، تزايدت صادرات المغرب بحوالي 8,3% سنة 2014، أي ما يعادل 15,4 مليار درهم، حسب مكتب الصرف. ويعزى ذلك أساسا لتطور المبادلات مع الاتحاد الأوربي الذي شكل 64% من إجمالي صادرات المغرب سنة 2014، حيث ارتفعت الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 14 مليار درهم، خاصة نحو إسبانيا بزيادة قدرها 8,8 مليار درهم، ثم إيطاليا بحوالي 1,6 مليار درهم ثم فرنسا بمبلغ 1,2 مليار درهم.

وحسب آخر نشراتها الصادرة نهاية شتنبر 2015، تتوقع منظمة التجارة العالمية نموا لحجم المبادلات الخارجية بنسبة 2,8% سنة 2015 ثم 3,9%[13] سنة 2016[14]، مقابل 3,3% و4% المرتقبة سابقا[15]. ويعزى هذا التراجع في التوقعات أساسا إلى تباطؤ طلب الصين والبرازيل ودول نامية أخرى كروسيا والهند وتركيا خلال النصف الأول من السنة. كما ستشهد التجارة العالمية تحسنا لطلب الدول النامية بنسبة 2,5% في سنة 2015 وبنسبة 5,2% خلال سنة 2016، بالإضافة إلى انتعاش صادرات الاقتصاديات المتقدمة بنحو 3% ثم 3,9% بما في ذلك الدول الأوروبية، بنسبة 2,8% و3,7% على التوالي.

[12] المصدر: البنك الدولي.

[13] من جهته، يتوقع صندوق النقد الدولي نموا لحجم مبادلات السلع والخدمات بنسبة 3,2% سنة 2015 و4,1% سنة 2016 مقابل 3,3% سنة 2014، حسب التوقعات الاقتصادية العالمية في أكتوبر 2015.

[14] وفقا لنشرة المنظمة العالمية للتجارة الصادرة في 30 شتنبر 2015.

[15] حسب البلاغ الصادر في 14 أبريل 2015.

وفي ظل هذه التطورات، يتوقع أن يسجل حجم الطلب الخارجي على السلع، الموجه نحو المغرب، نموا بحوالي 4,5% سنة 2015 و4,2% سنة 2016، بعد تسجيل نسبة 3,6% سنة 2014 و1,1% سنة 2013. وتعزى هذه الوضعية بالأساس، إلى تحسن حجم الطلب الخارجي الموجه من طرف دول الاتحاد الأوروبي، والذي يتوقع أن ينتقل من 4,1% سنة 2014 إلى 5,6% سنة 2015، و4,4% سنة 2016، ارتباطا بانتعاش النشاط الاقتصادي في المنطقة، لاسيما في فرنسا وإسبانيا.

أما فيما يخص الطلب الموجه نحو المغرب من خارج دول الاتحاد الأوروبي، فسيسجل نموا بنسبة 1,2% و3,6% على التوالي خلال سنتي 2015 و2016، مقابل 2,1% سنة 2014.

مبيان 7 : تطور الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

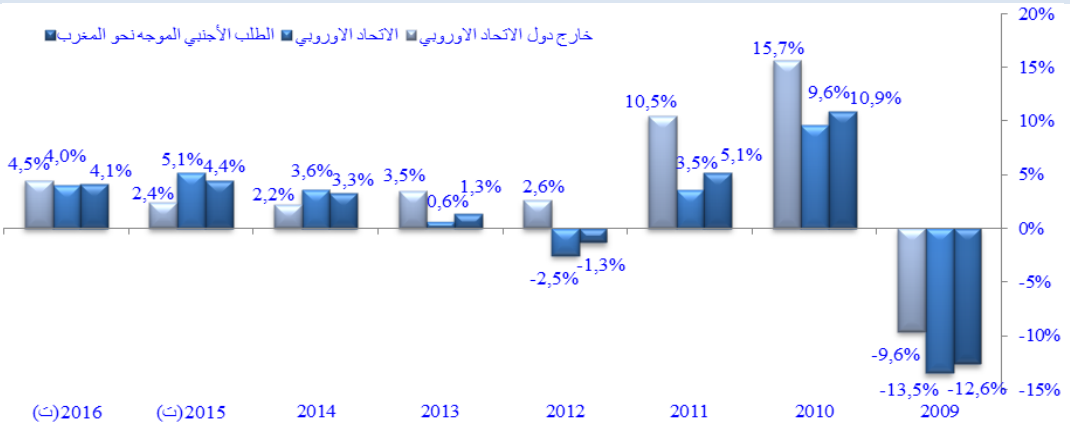

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي

2.2. تراجع أسعار المواد الأساسية خلال 2015 باستثناء الفوسفاط الذي ظلت أسعاره مستقرة

واصلت أسعار المواد الأولية انخفاضها خلال 2015، في ظل ظروف ملائمة لعرض المواد الأساسية وضعف الطلب، خاصة في الصين، والارتفاع الحاد في سعر الدولار. وبعد الوصول إلى مستويات منخفضة نسبيا خلال 2015، ستعرف أسعار المواد الأساسية على العموم استقرارا أو ارتفاعا تدريجيا، كما يستنتج من بيانات أسواق العقود الآجلة. ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار نتيجة الانتعاش المرتقب للاقتصاد العالمي.

مبيان 8 : تطور أسعار المواد الأساسية (أساس100 =سنة 2010)

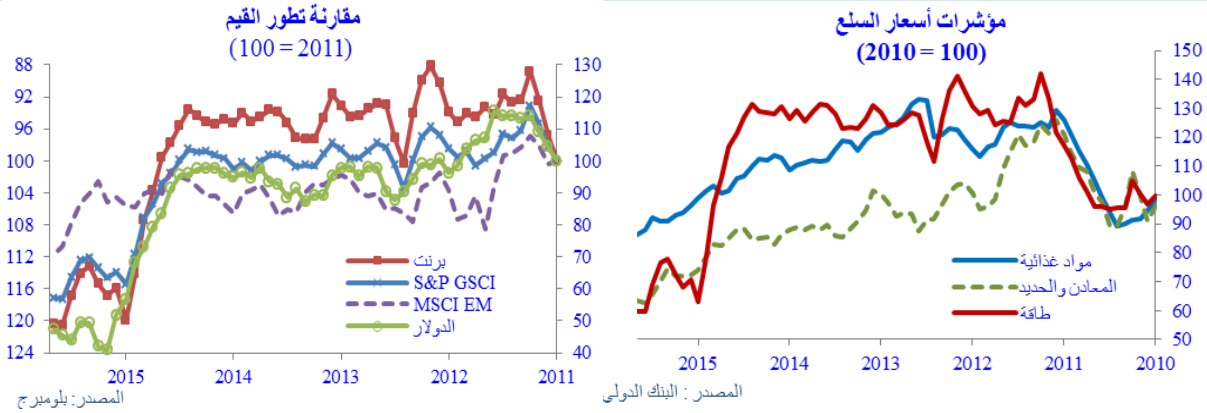

المصدر: بلومبرج

المصدر : البنك الدولي

سوق النفط: أسعار برميل البرنت أقل من 50 دولارا خلال غشت-شتنبر 2015

انخفضت أسعار النفط بشكل حاد منذ يونيو 2014 متأثرة بوفرة العرض وضعف الطلب العالمي وارتفاع سعر صرف الدولار. فقد تراجعت أسعار برميل البرنت بأكثر من النصف، لتسجل أقل من 50 دولار خلال شتنبر 2015، وهو أدنى

مستوى لها منذ ست سنوات. وفي الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015، سجل متوسط سعر برميل البرنت 55 دولارا متراجعا بنسبة 48%، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وحسب وكالة الطاقة الدولية، بلغ العرض العالمي من النفط 95,9 مليون برميل يوميا في المتوسط خلال النصف الأول من سنة 2015، بزيادة 3,3 مليون برميل يوميا مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع العرض من خارج منظمة الأوبك (2,1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 58,3 مليون برميل يوميا) نتيجة استغلال الصخور النفطية في الولايات المتحدة (1,6 مليون برميل يوميا)، واستئناف إنتاج النفط الخام من طرف دول الأوبك، خاصة في المملكة العربية السعودية والعراق (0,9 مليون برميل يوميا ليصل إلى 31 مليون برميل يوميا).

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الدول المصدرة للبترول قد أعلنت، خلال اجتماعها في يونيو 2015، عدم تغيير هدفها الإنتاجي والمتمثل في 30 مليون برميل يوميا. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا في الإنتاج من خارج المنظمة خلال سنة 2016 (-0,5 برميل يوميا بعد 1,1 سنة 2015 و2,4 سنة 2014)، تحت تأثير انخفاض إنتاج الولايات المتحدة (-0,2 مليون برميل يوميا بعد 0,8 سنة 2015 و1,7 سنة 2014). ويبقى هذا الانخفاض غير كاف لإعادة التوازن لسوق النفط، مع وفرة في العرض خلال سنة 2016.

وسيستمر الطلب العالمي على النفط في الارتفاع (+1,4 مليون برميل يوميا سنة 2016 بعد +1,7 سنة 2015، ليصل إلى 95,8 مليون برميل يوميا)، حسب وكالة الطاقة الدولية. وسيعرف طلب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ارتفاعا طفيفا (+0,1 مليون برميل يوميا بعد +0,6 مليون برميل يوميا سنة 2015)، تماشيا مع الانتعاش المتوقع في النمو الاقتصادي. أما بالنسبة لطلب الدول غير الأعضاء في المنظمة، فمن المتوقع أن يتعزز (+1,2 مليون برميل يوميا بعد +1,1 مليون برميل يوميا). وتجدر الإشارة إلى أن طلب البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (المقدر في 48,2 مليون برميل يوميا في عام 2015) قد تجاوز حاليا طلب دول المنظمة (46,2 مليون برميل يوميا)، مما يعكس الوزن المتزايد للبلدان الناشئة.

وفي هذا السياق، وبعد أن وصلت إلى مستويات منخفضة خلال سنة 2015، من المتوقع أن تسجل أسعار النفط ارتفاعا تدريجيا، كما هو مبين في سوق العقود الآجلة وإجماع المحللين. وفي هذا الصدد، يتوقع أن يستقر متوسط سعر برميل خام البرنت في 56 دولار سنة 2015 و61 دولارا سنة 2016. ومع ذلك، لا تزال توقعات أسعار النفط غير مؤكدة، نتيجة المخاطر الجيوسياسية في بعض الدول المنتجة.

مبيان 9 : تطور العرض والطلب العالمي للنفط

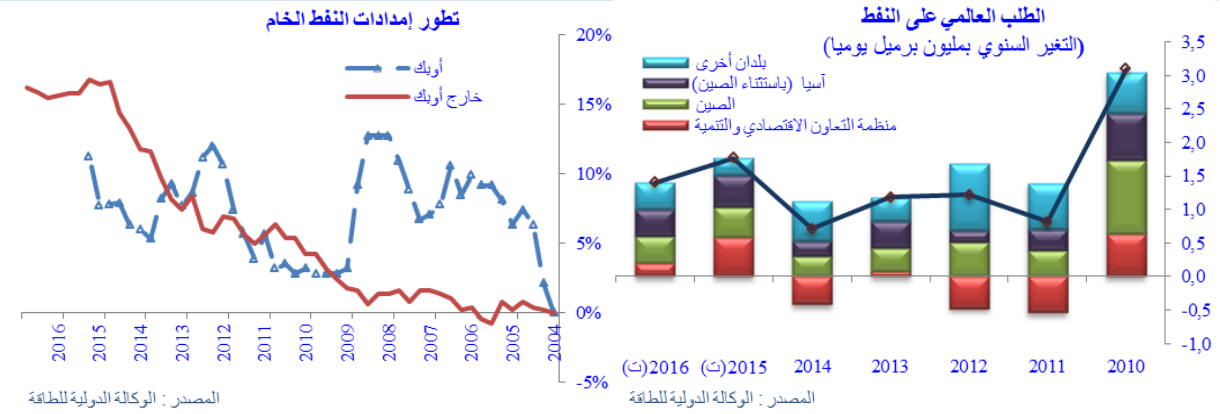

تداعيات سوق النفط على الميزان التجاري المغربي

مع متم غشت 2015، انخفضت قيمة واردات المغرب من الطاقة بنسبة 30% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة، لتسجل 46,1 مليار درهم، وهو ما يمثل 19% من إجمالي واردات السلع مقابل 25% سنة 2014.

مبيان 10: تطور الفاتورة الطاقية عند نهاية غشت

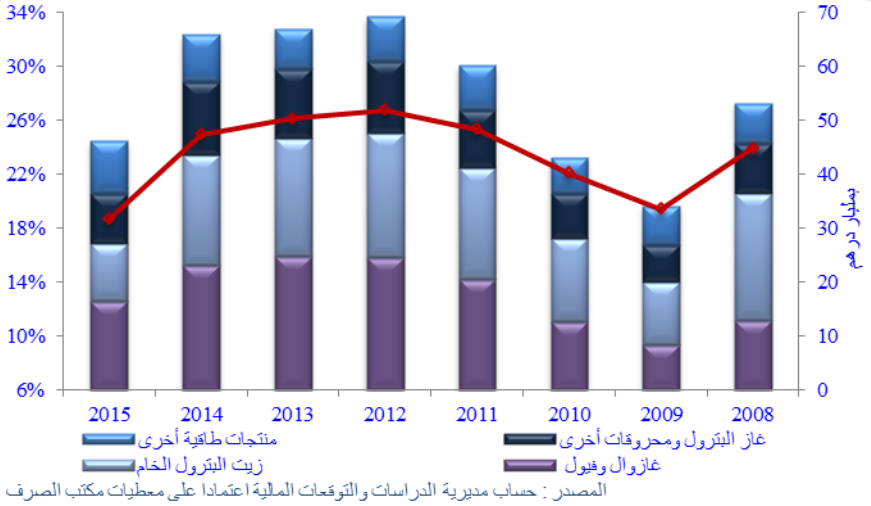

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

وانخفضت واردات الغازوال والفيول بنسبة 29% (أو 6,8 مليار درهم) لتبلغ 16,3 مليار درهم، بسبب انخفاض متوسط سعر الاستيراد بنسبة 30% على الرغم من ارتفاع حجم الاستيراد بنسبة 1%. كما تراجع شراء غاز البترول والمحروقات الأخرى بنسبة 33% أو 4,4 مليار درهم، لتصل إلى 9,1 مليار درهم، نتيجة انخفاض متوسط سعر الاستيراد بنسبة 34%، على الرغم من تزايد حجم الواردات بنسبة 2%.

ومن جانبها، تراجعت فاتورة النفط (النفط الخام) بحوالي 47% أي بقيمة 9,6 مليار درهم، لتسجل 10,8 مليار درهم، نتيجة انخفاض متوسط السعر بحوالي 34% لتسجل 4.030 درهم للطن، وحجم الواردات بنسبة 20%.

وبالعملة الأجنبية، سجل متوسط سعر النفط المستورد من قبل المغرب انخفاضا بنسبة 47%، مقارنة مع نفس الفترة من السنة، ليبلغ 54 دولار مع نهاية غشت 2015 مقابل 101 دولار مع نهاية غشت 2014. وبلغ الفارق في متوسط سعر البرنت حوالي 4 دولار مقابل 7 دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014[16]. ورغم أن أثر صرف العملات على الفاتورة النفطية للمغرب كان سلبيا، نتيجة الارتفاع القوي لقيمة الدولار مقابل الدرهم (18,4+% على مدى سنة)، فقد تم تجاوزه من خلال الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

وانعكس انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات النفطية بشكل ملموس على الأسعار في محطات البنزين في المغرب، التي سجلت انخفاضا هاما رغم إلغاء نظام دعم أسعار المنتجات البترولية، مما أدى إلى انخفاض أسعار النقل بنسبة 2,7%، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015، مساهمة بذلك في انخفاض تضخم المواد غير الغذائية (ارتفاع مؤشر أسعار استهلاك المواد غير الغذائية بنسبة 1% بعد 1,5% نهاية غشت 2014).

[16] بلغ متوسط سعر برميل البرنت 56 دولار مع نهاية شهر غشت 2015 مقابل 108 دولار للبرميل نهاية غشت 2014.

الفوسفاط ومشتقاته: استقرار الأسعار، مع انتعاش الطلب العالمي

سجلت أسعار الفوسفاط الخام 121 دولار للطن خلال شتنبر 2015، بزيادة قدرها 5,2% مقارنة مع شتنبر 2014. ومن جانبها، بلغت أسعار ثنائي فوسفاط أمونيوم (DAP) 460 دولار للطن، متراجعة بنسبة 0,9% خلال شهر واحد وبنسبة 4,5% على أساس سنوي. وخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015، شهد سعر الفوسفاط الخام زيادة قدرها 6,5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، في حين انخفضت أسعار الأسمدة الفوسفاطية بنسبة 1%.

مبيان 11 : تطور أسعار الفوسفاط والنفط

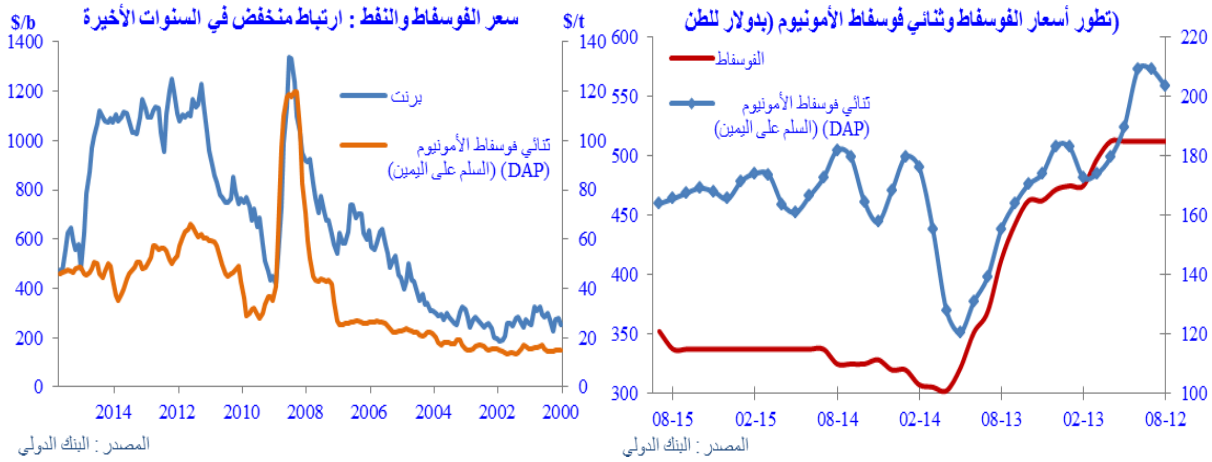

ويتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي من الأسمدة الفوسفاطية خلال الموسم الحالي بالمقارنة مع المستويات المنخفضة جدا خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من ضعف الطلب الموجه من البرازيل، تبدو التوقعات إيجابية نتيجة التزايد التدريجي لواردات الهند. وجدير بالذكر أن انخفاض طلب الهند[17] للأسمدة الفوسفاطية سنتي 2012 و2013، في أعقاب خفض الدعم الحكومي لهذه الأسمدة والهبوط الحاد لقيمة الروبية، أثر سلبا على السوق العالمي للأسمدة الفوسفاطية.

كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة القوية بين أسعار منتجات الفوسفاط وأسعار النفط والتي أثبتها التطورات في السنوات الماضية، قد ضعفت خلال السنوات الأخيرة. وهكذا، ففي الفترة الأخيرة، شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا بينما ظلت أسعار الفوسفاط ومشتقاته عموما مستقرة. وتعكس التطورات التي عرفتها الأسعار، من جهة، الآثار الهيكلية التي شهدتها سوق النفط والمتعلقة بتطوير إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى، الأثر الظرفي لتطور طلب الهند من الأسمدة الفوسفاطية.

وعلى الرغم من انخفاض حجم الصادرات، سجلت قيمة الصادرات المغربية من الفوسفاط ومشتقاته زيادة صافية نتيجة ارتفاع أسعار التصدير (مع الأخذ بعين الاعتبار للتأثير الإيجابي لسعر الصرف درهم/ دولار). وهكذا، ومع نهاية غشت 2015، بلغت صادرات الفوسفاط ومشتقاته 30,4 مليار درهم، بزيادة 19,5% مقارنة مع سنة 2014 وبنسبة 9% مقارنة مع متوسط السنوات الخمس الماضية، وذلك بعد انتعاش في متوسط أسعار التصدير بنسبة 29%، على الرغم من انخفاض حجم الصادرات بنسبة 7%. وبالتالي ارتفعت حصتها في إجمالي صادرات السلع إلى 21,3% مقابل 19% سنة 2014.

[17] تقتني الهند ما يقارب من نصف واردات العالم من الأسمدة الفوسفاطية، وبالتالي أثر تراجع طلبها على هذه المواد بشكل كبير على سوق الفوسفاط.

مبيان 12 : تطور صادرات الفوسفاط ومشتقاته (عند نهاية غشت)

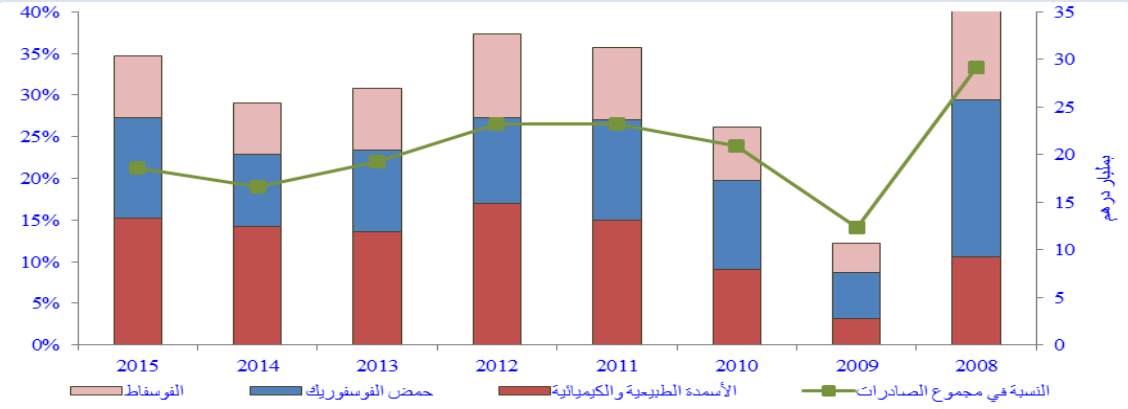

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

المواد الغذائية: أسعار معتدلة، مع آفاق ملائمة للمحاصيل

واصلت أسعار المنتجات الغذائية منحاها التنازلي خلال سنة 2015، في سياق تميز بتحسن ظروف العرض وضعف الطلب، نتيجة اعتدال النشاط الاقتصادي في الصين وغيرها من البلدان الناشئة. وهكذا، تراجع مؤشر أسعار المواد الغذائية، حسب البنك الدولي، إلى أدنى مستوى له منذ ست سنوات في شتنبر 2015، حيث سجل انخفاضا بلغ 15%، من نفس الفترة من السنة الماضية، و35% منذ ذروته خلال صيف 2012. وهم هذا الانخفاض في الأسعار بالأساس المنتجات الغذائية الرئيسية، خاصة القمح والذرة والسكر.

وبعد وصولها إلى مستويات منخفضة نسبيا سنة 2015، يتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية معتدلة عموما سنة 2016. وهكذا، يتوقع البنك الدولي استقرار متوسط أسعار المنتجات الغذائية سنة 2016 بعد انخفاض بنسبة 12% سنة 2015 و7% سنة 2014. ومع ذلك، تشكل تقلبات العرض المرتبطة بالمناخ، خاصة تلك المتعلقة بظاهرة النينيو(El Niño)، تهديدات كبيرة على استقرار الأسعار .

واستقر سعر القمح الأمريكي في 208 دولار للطن في المتوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015، بانخفاض قدره 16%، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، في سياق اتسم بوفرة العرض العالمي وتوقعات موسم حصاد ملائم. ويتوقع أن يسجل إنتاج القمح العالمي لموسم 2016/2015 رقما قياسيا ليصل إلى 727 مليون طن، أي بارتفاع بنسبة 1%، وفق التقرير الشهري للمجلس العالمي للحبوب الذي نشر في أواخر شتنبر 2015. وبالتالي، سيرتفع مخزون القمح بنسبة 9 مليون طن ليبلغ 211 مليون طن مع نهاية موسم 2016/2015، وهو ما يمثل 29,3% من الاستهلاك المرتقب.

كما سجلت أسعار السكر الخام في المتوسط 289 دولار للطن خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015، مما يمثل انخفاضا بنسبة 24% مقارنة بالسنة الماضية وبمقدار النصف تقريبا منذ سنة 2011. وتظل أسعار السكر مرشحة للانخفاض بسبب وفرة العرض في البلدان الرئيسية المنتجة للسكر، خاصة البرازيل والهند وتايلاند والاتحاد الأوروبي. وأعلنت المنظمة العالمية للسكر فائضا في عرض السكر بنسبة 3,4 مليون طن خلال موسم 2015/2014، وهو خامس موسم على التوالي الذي يسجل فائضا. وعلى الرغم من توقع عجز في السكر بحوالي 2,5 مليون طن خلال موسم 2016/2015، ستبقى سوق السكر العالمية ممونة بفضل مخزوناتها المتراكمة والتي تقدر بحوالي 86 مليون طن.

وانخفضت فاتورة الغذاء في المغرب، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015 بنسبة 15% لتبلغ 25,1 مليار درهم، نتيجة انخفاض واردات القمح (-28%) في أعقاب انخفاض الحجم المستورد، وتماشيا مع اعتدال متوسط السعر عند

الاستيراد. وتحسن الميزان التجاري المغربي للأغذية (الذي يعرف عجزا هيكليا) سنة 2015 ليسجل فائضا بقيمة 400 مليون درهم مع نهاية شهر غشت مقابل عجز بقيمة 6 مليار درهم سنة 2014، في سياق تميز بموسم فلاحي وطني جيد.

مبيان 13 : تطور واردات القمح (عند نهاية غشت)

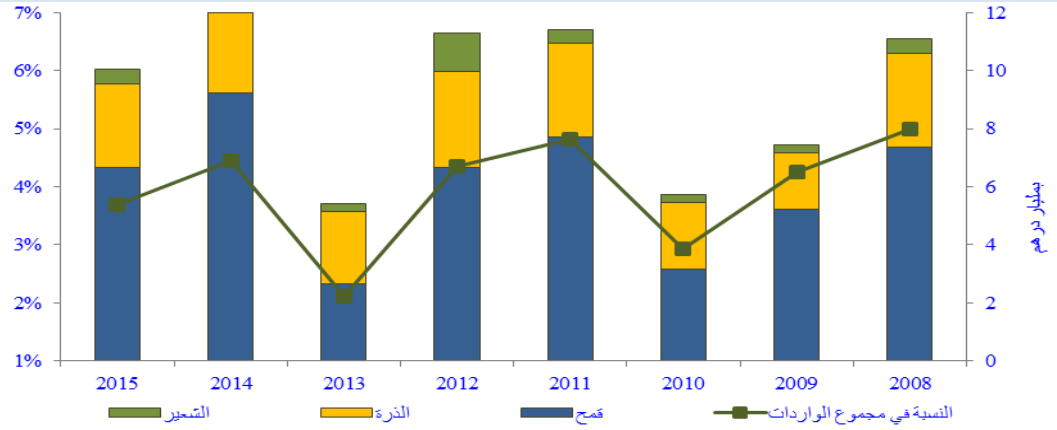

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

3. تعزيز الاندماج الدولي والإقليمي: ركيزة لتطور المغرب

تتجلى خصوصية المغرب على الساحة الدولية من خلال تعزيز علاقاته مع الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة) والبلدان الناشئة أو النامية ذات إمكانيات اقتصادية قوية (تركيا و الإمارات العربية المتحدة ودول إتفاقية أكادير ...)، وفي الوقت نفسه تعزيز تموقعه في إفريقيا. ومع ذلك، فالاندماج الإقليمي الضروري لتحقيق نقلة نوعية في المجال الاقتصادي في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا لا يزال ضعيفا.

1.3. تعزيز الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي

ساهم تنفيذ الاتفاقيات التجارية واتفاقيات التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي في تعزيز الروابط السياسية والمبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين الطرفين. ويستفيد المغرب من دعم تقني ومالي مهم في إطار شراكته مع الاتحاد الأوروبي.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أول زبون للمملكة بنسبة 63,3% من إجمالي الصادرات، وأول مزود بنسبة 51% من الواردات سنة 2014. كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أيضا مصدرا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر (53,2% سنة 2014 مقابل 59,9% سنة 2013) وأول مصدر للسياح وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج.

ويظل المغرب المستفيد الأول من التعاون التقني والمالي للاتحاد الأوروبي في المنطقة في إطار سياسة الجوار الأوروبية، حيث حصل المغرب في إطار هذه السياسة، خلال سنة 2014 على مبلغ 218 مليون أورو، خصصت لدعم الاصلاحات في قطاعات الصحة (90 مليون أورو) والعدل (70 مليون أورو) وبناء محطة توليد الطاقة الشمسية بورززات (38 مليون أورو). ومن جهة أخرى، منح المغرب تمويلين بمبلغ 10 مليون أورو لكل واحد منهما، من أجل التحضير لمفاوضات الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر والتكوين المهني في قطاع الطاقة الخضراء.

وإضافة لسياسة الجوار الأوروبية، يستفيد المغرب أيضا من برامج دعم أخرى للاتحاد الأوربي مثل البرنامج الخاص بالمجتمع المدني والسلطات المحلية (1,6 مليون أورو)، وكذا من الآلية الأوربية للديمقراطية وحقوق الإنسان (مليون أورو).

ويعتبر توقيع المغرب مع الاتحاد، في 5 نونبر 2014 بالرباط، على بروتوكول اتفاق خاص بالإطار الجديد للتعاون الثنائي (الإطار الموحد للدعم) للفترة 2014-2017، دفعة جديدة للشراكة بينهما. وتتراوح الميزانية المخصصة لهذا الإطار بين 8 إلى 10 مليار درهم وتغطي ثلاثة محاور ذات الأولوية وهي: المساواة في الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية (30%)، ودعم الحكامة الديمقراطية ودولة القانون والتنقل (25%) والتشغيل والنمو المستدام والمدمج (25%). وتخصص نسبة 20% المتبقية لدعم القدرات والمجتمع المدني.

ويستفيد المغرب من قروض البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للبناء والتعمير تقدر بنحو 405,1 مليون أورو تهم 19 عملية. ويقسم هذا المبلغ بين قطاع المؤسسات المالية بحصة 47% وقطاع الصناعة (18%) والبنية التحتية (16%). وستتعزز آفاق التعاون مع البنك الأوروبي للبناء والتعمير نتيجة لإطلاق هذا الأخير لأولى عمليات "الاستراتيجية القطرية" المخصصة للمغرب في فبراير 2015، والتي سوف تحدد خلال السنوات الثلاث المقبلة إطار عمله وأهدافه في المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات المبرمة في إطار برنامج "إنجاح الوضع المتقدم" قد قدمت الدعم لمسلسل التقارب في ثمانية قطاعات وهي : المعايير الصناعية والنقل والصيد البحري والفلاحة والتعليم العالي والتشغيل والماء وحماية المستهلك. ومع نهاية سنة 2015، سيتم إدراج أكثر من 4.000 معيار باعتماد 7 توجيهات أوروبية.

وفي نفس السياق، التزم المغرب، في أواخر 2015، ببلورة البرنامج الوطني للتقارب القانوني الذي سيحدد القطاعات ذات الأولوية والتوجيهات الضرورية، اعتمادا على الخبرة التي اكتسبها، خاصة على مستوى التوأمة. ويتعلق الأمر بالاستمرار في تقريب التشريعات على مستوى المعايير والقوانين التقنية في القطاعات المذكورة أعلاه والشروع في عملية تقارب المعايير في مجالات أخرى بما في ذلك السلامة الصحية للمواد الغذائية وتقنين ومراقبة الخدمات المالية وتقارب السياسات الطاقية بهدف الاندماج التدريجي لسوق الطاقة في المغرب مع سوق الطاقة في الاتحاد الأوروبي ...

وسيتعزز مسلسل التقارب ليأخذ مكانة استراتيجية من خلال التوقيع على الاتفاقية الشاملة والمعمقة للتبادل الحر، مما سيتجاوز مبدأ تحرير المبادلات التجارية وإزالة الرسوم الجمركية على السلع وذلك عبر تشجيع الاندماج الاقتصادي الأكثر شمولية مع تقوية الاندماج التشريعي مع الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الخامسة من المفاوضات قد تأجلت في انتظار نتائج دراسات تداعيات وآثار هذه الاتفاقية.

2.3. ضعف الاندماج الأورو- متوسطي

تظل المنطقة الأورو-متوسطية مترابطة اقتصاديا، لكن المبادلات التجارية بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي تتطور حسب النمط التقليدي الذي يسود العلاقات بين الشمال والجنوب. فلا يزال الاتحاد الأوروبي يستوعب الحصص الكبرى من صادرات وواردات دول الضفة الجنوبية، باستثناء صادرات الأردن التي تستهدف بشكل أكبر سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد بلغت حصة جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من مجموع واردات الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2014، حوالي 9,6% في المتوسط فقط، متأثرة بالمنافسة القوية للدول الناشئة ذات التكلفة المنخفضة للإنتاج، خاصة الدول التي تتوفر على مستوى يد عاملة منخفضة التكلفة كالصين وروسيا بالنسبة للمواد الطاقية. فخلال سنة 2014، سجلت الصين 18% من واردات الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية 12,2% وروسيا 10%.

وتؤثر هذه العلاقة التجارية غير المتكافئة بشكل ملموس على دول الضفة الجنوبية للمتوسط، خاصة دول المغرب العربي مثل المغرب وتونس. فلم تتجاوز حصة الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي 0,7% سنة 2014، وحصة تونس لم تمثل سوى 0,6%، وحصة الجزائر 1,7% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي، في حين بلغت حصة تركيا 3,2%.

مبيان 14 : حصة الشركاء الاقتصاديين من واردات الاتحاد الأوروبي (28 دولة)

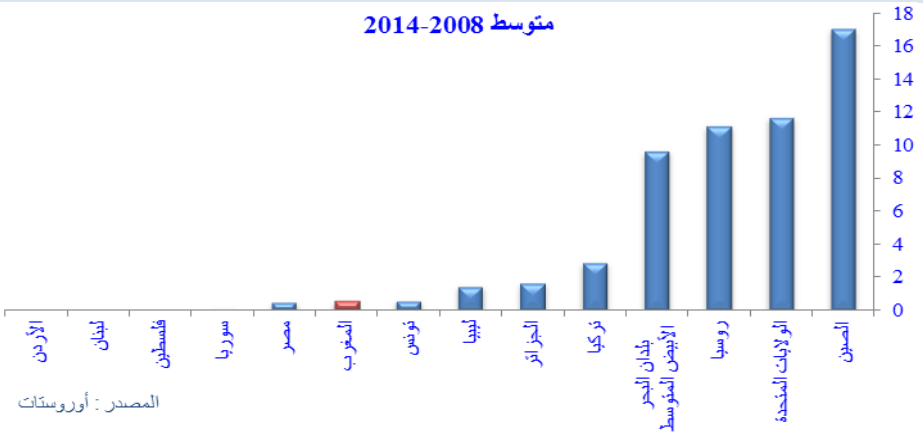

ويفسر ضعف دينامية صادرات دول جنوب المتوسط، مقارنة مع وارداتها من الاتحاد الأوربي، بضعف القدرة على الابتكار والنقص في جودة المنتجات. ويتجلى ذلك على مستوى عجز الميزان التجاري لهذه الدول مع الاتحاد الأوروبي الذي بلغ 60,5 مليار أورو سنة 2014. وسجل الميزان التجاري للمغرب ولتونس مع الاتحاد الأوربي عجزا بلغ، على التوالي، 7,2 مليار أورو و1,6 مليار أورو سنة 2014، في حين، سجلت كل من الجزائر وليبيا فائضا تجاريا نتيجة صادراتها من المواد الطاقية، بلغت على التوالي 6 و7,1 مليار أورو خلال نفس السنة.

ولم يتحقق، حتى الآن، هدف الاتفاقيات التجارية الموقعة بين ضفتي المتوسط على مستوى التخصص والرفع من جودة منتجات مجموعة من القطاعات. فقد ظل الاتحاد الأوروبي المستفيد الأكبر من التبادل الحر الأورو-متوسطي من خلال ارتفاع صادراته نحو دول جنوب المتوسط. كما تجدر الإشارة إلى أن حصة صادرات المواد التكنولوجية العالية من صادرات السلع المصنعة لا تزال ضعيفة بالنسبة لمجموع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

مبيان 15 : حصة صادرات المواد ذات محتوى تكنولوجي عالي من صادرات السلع المصنعة

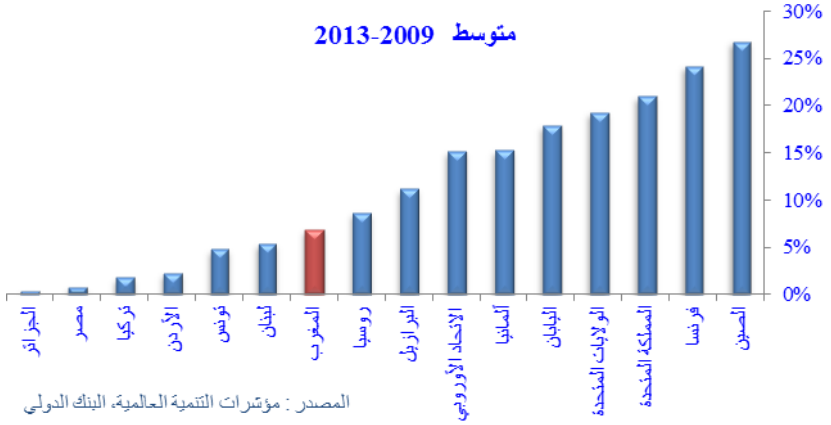

وعلى مستوى الاستثمارات، تتميز المنطقة الأورو-متوسطية الجنوبية[18] مقارنة بالمناطق الناشئة الأخرى باحتياجاتها الكبيرة، لا سيما في مجال البنيات التحتية وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة. لكن، ورغم أن اقتصاديات جنوب المتوسط تتوفر على مزايا حقيقية (القرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي والانخفاض في تكلفة العمل)، إلا أنها لا تستقطب سوى جزء صغير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في بعض البلدان المتضررة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا.

ولم تتجاوز حصة المنطقة المتوسطية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية 2,8% سنة 2014. وقد انتقلت تدريجيا من أقل من 1% سنة 2000 إلى 4,5% سنة 2006، قبل أن تنخفض إلى أقل من 4% سنة 2007. كما لا زالت الدول التي شهدت اضطرابات الربيع العربي لم تسترجع دينامية جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتكشف طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مدى اهتمام المستثمرين بمصادر البترول ومشتقاته، خاصة تلك الموجهة نحو الجزائر، حيث استفادت الصناعة خصوصا منها النفطية من 68% سنة 2013 من الاستثمارات الأجنبية ومصر (60%) وتونس (35%). وتظل الاستثمارات الموجهة نحو تركيا أكثر تنوعا، حيث يستفيد منها قطاع التصنيع بنسبة 35% والتمويل بنسبة 19% والطاقة بنسبة 16%.

وفي دول جنوب وشرق المتوسط، لازالت قطاعات العقار والتجارة والسياحة تشكل حصة كبيرة في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حساب القطاعات المستقبلية والابتكار. وهكذا، توجه الاستثمارات الأجنبية في المغرب بنسبة 38% نحو العقار و14% نحو قطاع السياحة. أما في لبنان، فحوالي 32% من الاستثمارات الأجنبية توجه نحو التجارة والصناعة و30% نحو الخدمات.

وتستهدف استثمارات دول الخليج في المنطقة المشاريع العقارية والسياحة والبنوك. كما يعد تموقع تركيا كمصدر للاستثمار الأجنبي في المنطقة ذو أهمية كبرى.

وقد اعتمدت دول البريك (روسيا والهند والصين بشكل رئيسي)، منذ 2012، دينامية استثمار مهمة في دول جنوب المتوسط، بما مجموعه 10,7 مليار دولار[19]. وتولي الصين اهتماما متزايدا، خاصة نحو دول شمال إفريقيا (15% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا[20]) لضمان تموينها من الطاقة.

3.3. ضعف اندماج دول اتحاد المغرب العربي

بلغ حجم المبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي مع العالم 275 مليار دولار سنة 2014[22]. ولم تتجاوز حصتها في التجارة العالمية 0,75%، مما يعكس ضعف اندماج المنطقة في السوق العالمية. ومع ذلك، فالتجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي تسير في اتجاه تصاعدي قوي، بمعدل نمو سنوي بلغ 8% ما بين سنتي 2004 و2014. وهم هذا التطور بالأساس التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي بزيادة 6% ومع بقية العالم بنسبة 11%، كمعدل سنوي، مقابل 20% و33%، على التوالي، قبل الأزمة المالية العالمية (خلال الفترة 2004-2008).

---

[18] الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس وتركيا.

[19] الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسياسات الاتحاد الأوربي مع شركائه المتوسطيين " استثمارات وتوجهات من أجل اندماج أفضل" دراسة للبرلمان الأوروبي، أبريل 2014.

[20] شبكة الاستثمار أنيما، دراسة رقم 65، أكتوبر 2013 " الدول الناشئة تستثمر في منطقة المتوسط".

[22] المصدر: صندوق النقد الدولي (DOTS) وتهم هذه المعطيات خمس دول من اتحاد المغرب العربي: الجزائر، وليبيا، والمغرب، وتونس وموريتانيا.

وقد همت دينامية التبادل التجاري كلا من الصادرات والواردات المغاربية على حد سواء، حيث تزايدت على التوالي، بنسبة 6% و10% كمتوسط ما بين سنتي 2004 و2014. كما لوحظ تنويع نسبي للأسواق خلال نفس الفترة، حيث تراجعت نسبة التجارة بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي إلى 57% سنة 2014 مقابل ما يقارب 69% سنة 2004.

وقد سجل التبادل التجاري ما بين دول منطقة المغرب العربي أيضا تحسنا كبيرا خلال العقد الأخير، حيث بلغ 11,7 مليار دولار سنة 2014 مقابل 3,2 مليار دولار فقط سنة 2004، أي بزيادة نسبتها 14% في المتوسط سنويا. وقد لوحظت دينامية تجارية مشجعة ما بين دول المنطقة، منذ سنة 2005، مما يعكس الانفتاح المتزايد للبلدان الأعضاء على محيطها الإقليمي.

وسجلت المبادلات التجارية بين المغرب ودول اتحاد المغرب العربي 17,6 مليار درهم سنة 2014[23] منها 13,1 مليار درهم من الواردات و4,5 مليار درهم من الصادرات. وارتفعت الواردات المغربية من بلدان المغرب العربي، ما بين سنتي 2004 و2014، بنسبة 17,5% كمتوسط سنوي مقابل 12,6% بالنسبة للصادرات. وتتموقع الجزائر في المرتبة الأولى لشركاء المغرب التجاريين في إفريقيا، بحوالي 12,9 مليار درهم من المبادلات سنة 2014 (منها 11,2 مليار درهم من الواردات).

ومع ذلك، ومقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى، تظل المبادلات التجارية ما بين الدول المغاربية ضعيفة وهامشية حيث:

- انحصر معدل التجارة ما بين دول المغرب العربي، خلال سنة 2014، في حدود 4,3% من إجمالي التجارة الخارجية للمنطقة، وهو أدنى معدل إقليمي في العالم. وعلى سبيل المقارنة، بلغ معدل التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي 63% من مجموع تجارته الخارجية، وسجل نفس المؤشر 24% ما بين دول "الآسيان" و14% في "الميركوسور"، خلال نفس السنة ؛
- بلغت حصة المبادلات التجارية البينية لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي 57% من مجموع المبادلات المغاربية سنة 2014.

ويتجلى أحد أسباب ضعف التجارة البينية لدول المنطقة المغاربية في الطابع المتشابه لاقتصاديات بعض هذه الدول، خاصة المغرب وتونس. وفي هذا الصدد، واعتمادا على مؤشر فنجر كرينان (Finger Kreinin[24]) يتبين أنه على مستوى سوق الاتحاد الأوروبي، لا تزال درجة تشابه الصادرات التونسية والمغربية مرتفعة وتفوق 65%، بالرغم من التراجع الملاحظ خلال السنوات الأخيرة.

ويقود ضعف التجارة بين البلدان المغاربية نحو مزيد من التفكير في استغلال الإمكانات الموجودة لمزيد من الاندماج الإقليمي في المنطقة بالنظر لبنية المبادلات. ولعل معدل التبادل التجاري بين دول المغرب العربي والذي يناهز 4,3% لخير دليل على وجود إمكانات غير مستغلة للتجارة بين دول المنطقة. وينبغي التأكيد على أن درجة التكامل التجاري بين دول المغرب العربي تظل حاليا منخفضة بالمقارنة مع المناطق الأخرى التي تمكنت من إنجاح اندماجها الإقليمي، خاصة دول

[23] المصدر: مكتب الصرف.

[24] يبرز المؤشر مدى تشابه بنية صادرات دولتين في سوق نفس الشريك التجاري.

الاتحاد الأوروبي. وبلغ مؤشرالتكامل التجاري[25] للمغرب مع دول المنطقة حوالي 28%، في حين عززت تونس مؤشر تكاملها ليصل إلى ما يقارب 42% سنة 2013، مما يعكس التقارب الاقتصادي النسبي داخل المنطقة.

وفي سياق آخر، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو بلدان المغرب العربي خلال العقود الأخيرة، منتقلة من 1,7 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى أكثر من 8,9 مليار دولار سنة 2013 و6,7 مليار دولار سنة 2014. ومع ذلك، فقد تراجعت حصة المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو إفريقيا إلى 12,4% سنة 2014 مقابل حوالي 19% خلال عشرية 2000. غير أنه، وبالمقارنة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، ظلت حصة المغرب العربي مستقرة في حدود 0,6%.

ويوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب دول المنطقة، الأداء الجيد للمغرب بجذبه لحوالي 3,6 مليار دولار سنة 2014، تليه الجزائر (1,5مليار دولار) ثم تونس (1,1 مليار دولار). ويشير توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية، خلال الفترة 2000-2014، على هيمنة وجهة المغرب بحصة بلغت 33,3% مقابل 25,7% بالنسبة للجزائر و20,8% لتونس و14,3% لليبيا.

وبالنظر لهذه التطورات، سيؤدي تعميق الاندماج بين بلدان المغرب العربي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، والرفع من جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق دينامية جديدة للمبادلات التجارية. وفي هذا الصدد، قدرت العديد من الدراسات والتحليلات أن عدم اندماج دول المغرب العربي يكلفها ما بين 1 إلى 3 نقاط من الناتج الداخلي الخام[27]. كما قدرت الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي[28] هذه الكلفة في 2 نقاط لكل دولة في المنطقة، وقدرتها الحكومة التونسية في نقطة واحدة، بينما قدرها صندوق النقد الدولي ما بين 2 و3 نقاط من الناتج الداخلي الخام لكل بلد[29].

4.3. العلاقات بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء: نموذج للتعاون الاقتصادي جنوب-جنوب

شكل التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي دائما رافعة مهمة لاستراتيجية المغرب نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء. ويحكم العلاقات الاقتصادية بين المغرب والبلدان الإفريقية إطار قانوني يتكون من أكثر من 500 اتفاقية للتعاون. وأعطت الزيارات الملكية لعدة بلدان أفريقية دفعة قوية فتحت آفاقا واعدة للتعاون بين بلدان الجنوب والذي توليه المملكة المغربية أهمية استراتيجية.

وقد سجلت المبادلات التجارية بين المغرب والدول الإفريقية ارتفاعا ملموسا خلال العقد الأخير. فقد ارتفعت بنسبة 14% سنويا لتصل إلى 37,5 مليار درهم سنة 2014، وهو ما يعادل 6,4% من إجمالي المبادلات الخارجية للمغرب مقابل 4,1% سنة 2004.

ويتم الجزء الأكبر من هذه المبادلات مع دول شمال إفريقيا (58% سنة 2014)، وخاصة المبادلات مع الجزائر (34%) والتي تهيمن عليها واردات المغرب من مواد الطاقة. وشكلت التجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء نسبة 42% فقط خلال سنة 2014.

---

[25] يبرز مؤشر التكامل الاقتصادي مستوى اختلاف بنية واردات وصادرات دول تنتمي لنفس المنطقة، ويشكل دلالة رئيسية على الإمكانيات التجارية المتاحة للتعزيز التبادل التجاري بين دول المنطقة. فكل ما ارتفع مستوى هذا المؤشر كل ما ارتفعت امكانيات التبادل بين هذه الدول.

[27] المفوضية الأوربية " دعم وتقوية التعاون والاندماج الإقليمي في المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، والمغرب وتونس" بروكسيل، دجنبر 2012.

[28] الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، ندوة حول تكلفة عدم الاندماج المغاربي، 24-26 ماي 2006.

[29] مداخلة المديرة العامة لصندوق النقد الدولي خلال المنتدى الثالث للمقاولين المغاربيين، المنعقد في مراكش في 17 فبراير 2014.

وبلغت الصادرات المغربية نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 13,2 مليار درهم سنة 2014 مقابل 2,3 مليار درهم سنة 2004، مسجلة معدل نمو سنوي قدره 19%. وبالتالي ارتفعت حصتها في إجمالي صادرات المغرب إلى 6,6% سنة 2014 مقابل 2,6% سنة 2004. وفي المقابل، لا تزال الواردات المغربية من إفريقيا جنوب الصحراء محدودة، حيث لم تتجاوز 2,6 مليار درهم سنة 2014 مقابل متوسط قدره 3,6 مليار درهم خلال العقد الأخير. وشكلت 0,7% فقط من إجمالي الواردات الإجمالية للمغرب سنة 2014 مقابل 1,8% سنة 2004.

ويسجل المغرب في معاملاته التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء فائضا كبيرا منذ سنة 2008، والذي تعزز بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ليصل إلى 10,6 مليار درهم سنة 2014.

وتمثل الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء 83% من إجمالي تدفقات الاستثمارات المغربية المباشرة نحو القارة و 49% من إجمالي الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج ما بين سنتي 2003 و2014. وتعرف الاستثمارات المغربية في المنطقة تقلبات من سنة إلى أخرى، لكن حصتها تظل مرتفعة في المجموع، حيث بلغت 88% من إجمالي تدفقات الاستثمارات المغربية المباشرة سنة 2010.

ويظل المغرب حاضرا بقوة في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال استثمارات مباشرة في 14 بلدا. ويشير التوزيع القطاعي للاستثمارات المغربية المباشرة في المنطقة إلى أن أكثر من نصف تدفقات الاستثمار المغربي المباشر بين سنتي 2008 و2014 هم القطاع البنكي (52%)، يليه قطاع الاتصالات (29%) والمجموعات الاستثمارية (6%) وقطاع العقار (5%) والصناعة (1%).

مبيان 16 : تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج بين 2008 و2014

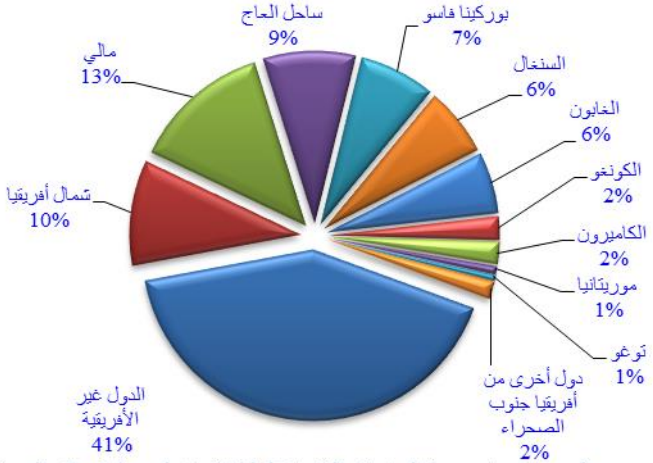

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

وتهم الاستثمارات المغربية الموجهة نحو إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة متنوعة من القطاعات، تظل من اختصاص دائرة محدودة من المستثمرين على رأسها اتصالات المغرب والتجاري وفا بنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية وشركة مناجم ومجموعة يينا الاستثمارية والضحى وآليانس.

وتدل دينامية العلاقات الاقتصادية والمالية بين المغرب وبلدان إفريقيا على مدى اهتمام المغرب بإعادة التوازن لعلاقاته مع دول جنوب الصحراء. ويبرر هذا الاهتمام المتزايد بضرورة توفير أسواق بديلة للمستثمرين المغاربة، كقاعدة خلفية للحد من المنافسة في الأسواق التقليدية والمشاركة الفعالة للرأسمال المغربي في المشاريع الكبرى المفتوحة في إفريقيا، مما سينعكس إيجابيا على مبادلاتنا التجارية.

وبالنظر لبرامج إعادة التأهيل الاقتصادي والمؤسساتي المتعددة التي اعتمدها المجتمع الدولي لفائدة دول إفريقيا، يمكن للمغرب أن يلعب دورا هاما من خلال استراتيجية التعاون الثلاثي، مستثمرا خبرة الشركات المغربية في إنجاز مشاريع التنمية، خاصة في مجال البنى التحتية. وفي هذا السياق، عمل المغرب مع كل من فرنسا وبلجيكا واليابان ومنظمة الأغذية والزراعة ووكالات التنمية الأخرى، على تنفيذ عدة مشاريع في البلدان الإفريقية.

وفي مجال التعاون العلمي والجامعي، تضاعف عدد الطلبة الأجانب في المغرب ثلاث مرات، خلال السنوات الخمس الماضية، ليصل إلى 7.500 طالب، يمثل منهم الطلبة الأفارقة 68%، ينحدرون من أربعين بلدا إفريقيا. ووفقا للوكالة المغربية للتعاون، حصل أكثر من 85% من الطلبة الأفارقة على منحة من المملكة خلال سنة 2008.

5.3. المغرب يعزز علاقاته مع شركائه العرب والأمريكيين والآسيويين

1.5.3. المغرب ومجلس التعاون الخليجي: شراكة استراتيجية واعدة

يعتبر المغرب شريكا استراتيجيا لدول مجلس التعاون الخليجي منذ سنة 2012، مثله مثل الأردن. ويشمل مخطط العمل المشترك خلال الفترة 2012-2017 عدة برامج لفائدة عدة قطاعات منتجة. كما ينص هذا المخطط على تطوير الحوار والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية...

وارتفع حجم المبادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 11% كمعدل سنوي ليصل إلى 28,6 مليار درهم سنة 2014، وهو ما يمثل 4,9% من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب مقابل 3,6% سنة 2000.

وسجلت واردات المغرب من دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو سنوي قدره 11% لتصل إلى 26,8 مليار درهم سنة 2014، وهو ما يمثل 6,9% من إجمالي واردات المغرب مقابل 5,3% سنة 2000. في حين، تظل صادرات المغرب نحو هذه الدول ضعيفة وغير متنوعة، حيث لم تتعد 1,8 مليار درهم سنة 2014. وتمثل المملكة العربية السعودية أول زبون للمغرب في منطقة الخليج بحوالي 920 مليون درهم من الصادرات، أي ما يمثل 52,4% من إجمالي صادراتنا نحو المنطقة، تليها الإمارات العربية المتحدة بنحو 589 مليون درهم وبنسبة 33,5%.

ويسجل الميزان التجاري المغربي مع دول الخليج عجزا كبيرا بلغ 25 مليار درهم سنة 2014. كما بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات 6,6% سنة 2014 مقابل 12% سنة 2000. وتعزى هذه الوضعية إلى ارتفاع حجم واردات المغرب من منتجات الطاقة، خاصة النفط من المملكة العربية السعودية، وإلى ضعف صادرات المغرب نحو هذه البلدان.

في المقابل، يستفيد المغرب في علاقته مع دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى الاستثمارات، حيث بلغت تدفقات الاستثمارات المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي 10,2 مليار درهم سنة 2014، أي بزيادة نسبتها 82% مقارنة مع سنة 2013. وبلغت حصتها في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على المغرب حوالي 28% سنة 2014 مقابل 14% سنة 2013. وراكمت الاستثمارات المباشرة من دول الخليج ما يناهز 57 مليار درهم ما بين سنتي 2006 و2014، وهو ما يمثل 19% من إجمالي الاستثمارات المباشرة التي حصل عليها المغرب خلال نفس الفترة. تتصدر هذه الاستثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة (44% من التدفقات ما بين 2006-2014 من إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي) متبوعة بالسعودية (38%)، وتهم على وجه الخصوص قطاعات السياحة والعقار والطاقة.

وعلاوة على ذلك، سجلت تحويلات المغاربة المقيمين في دول الخليج ارتفاعا بنسبة 16% سنة 2014 لتصل إلى 10,5 مليار درهم مقابل 1,6 مليار درهم فقط سنة 2004. وبلغت حصتها في إجمالي تحويلات مغاربة العالم أكثر من 17% سنة 2014 مقابل 16% سنة 2013 وأقل من 6% ما بين سنتي 2001 و2007.

وارتفع عدد السياح الوافدين (باستثناء المغاربة المقيمين في دول الخليج) من الدول الثلاث الرئيسية في مجلس التعاون الخليجي (السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة) بنسبة 12% سنة 2014 ليقارب 120.000 سائح. في حين، بلغت عائدات السياحة من دول مجلس التعاون الخليجي 3,9 مليار درهم سنة 2013.

كما يمكن للموقع الجيوستراتيجي للمغرب وعلاقاته المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي وغرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي أن يشكلا أساسا متينا لتطوير تعاون ثلاثي جديد يربط بين إفريقيا وأوروبا ومنطقة الخليج.

2.5.3. المغرب والولايات المتحدة الأمريكية: مبادلات تجارية أقل من الإمكانيات المتاحة

دخلت اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة حيز التنفيذ في مطلع يناير سنة 2006. ويتناول الاتفاق مسألة ولوج الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية، وكذلك تلك المتعلقة بالاستثمارات، والملكية الفكرية والصفقات العمومية وجوانب أخرى كالشفافية، وحماية البيئة وقانون الشغل. كما يتضمن هذا الاتفاق بالنسبة للمغرب، ولأول مرة، الخدمات.

وبلغ حجم التبادل التجاري المغربي مع الولايات المتحدة 34,1 مليار درهم سنة 2014، وهو ما يمثل 5,8% من إجمالي التجارة الخارجية لبلادنا. وانخفض عجز الميزان التجاري بين البلدين، نسبيا سنة 2014 ليسجل19,7 مليار درهم مقابل 21,2 مليار درهم سنة 2013. وفي الوقت نفسه، ارتفع نسبيا معدل تغطية الصادرات للواردات من 25,1% سنة 2013 إلى 26,7% سنة 2014.

وسجلت الواردات المغربية من الولايات المتحدة انخفاضا طفيفا سنة 2014 لتصل إلى 26,9 مليار درهم مقابل 28,7 مليار درهم سنة 2013. وانتقلت حصتها في إجمالي واردات المغرب إلى 7% سنة 2014 مقابل 7,6% سنة 2013. وفي الوقت نفسه، بلغت الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة 7,2 مليار درهم سنة 2014، وهو ما يمثل 3,6% من إجمالي الصادرات المغربية مقابل 3,9% سنة 2013.

وتجدر الإشارة، إلى أن نسبة 42,4% فقط من إجمالي مبادلات السلع مع الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تستفيد من الامتيازات التفضيلية في إطار اتفاقية التبادل الحر، حيث بلغت الواردات في نفس الإطار 10,4 مليار درهم سنة 2014، أي ما يعادل 38,5% من إجمالي واردات المغرب من الولايات المتحدة. في حين، بلغت الصادرات 4,1 مليار درهم، وهو ما يمثل 56,7% من إجمالي الصادرات نحو هذا البلد. وسجل عجز الميزان التجاري المغربي في إطار اتفاقية التبادل الحر 6,3 مليار درهم سنة 2014، وهو ما يمثل 31,9% من العجز الإجمالي لتجارتنا مع الولايات المتحدة.

وقد وقع المغرب والولايات المتحدة، بتاريخ 5 دجنبر 2012 في واشنطن، اتفاقية تسهيل التجارة بين البلدين. وينص هذا الاتفاق على معايير جديدة من الشفافية على مستوى المساطر الجمركية لتسهيل إجراءات تصدير منتجات الشركات الصغرى والكبرى إلى أسواق البلدين. ويتضمن نص الاتفاق أيضا الالتزامات الجديدة التي تعكس بعض الابتكارات التي تطورت بعد التوقيع على اتفاقية التبادل الحر سنة 2004، وتقديم مسبق للمعلومات قبل وصول البضائع المصدرة والتسديد الالكتروني للرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من تكاليف الشحن والعبور الجمركي للسلع المصدرة.

ومن جهة أخرى، بلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة الموجهة نحو المغرب 2,7 مليار درهم سنة 2014، بزيادة 34,7% مقارنة مع سنة 2013. وبلغت حصتها 7,3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبها المغرب سنة 2014.

كما تعززت الاستثمارات الأمريكية في المغرب، خلال السنوات الأخيرة، في قطاع الأغذية الزراعية، وظلت حاضرة في القطاع المالي، وفي قطاعات الإلكترونيك والكهرباء والهندسة والسياحة والنسيج. ومن أجل تحقيق الإمكانات الكاملة لاتفاقية التبادل الحر، قامت الولايات المتحدة، في دجنبر 2012، بتقديم 1,5 مليون دولار كمساعدة للمغرب من أجل جذب المستثمرين الأمريكيين للمغرب، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي. وقد استقرت نحو 120 شركة أمريكية في المغرب، وهو ما يمثل استثمارا بقيمة 2,2 مليار دولار، مما سمح بخلق أكثر من 100 ألف منصب شغل.

وعلاوة على ذلك، تمت الموافقة، بتاريخ 17 شتنبر 2015، على البرنامج الثاني للتعاون (Compact II) مع المغرب من قبل مجلس إدارة هيئة تحدي الألفية (MCC). ويأتي هذا البرنامج الثاني بعد النجاح المسجل في تنفيذ البرنامج الأول بمبلغ 697,5 مليون دولار ما بين سنتي 2008 و2013 وإلى استجابة المغرب لمعايير الأهلية المطلوبة للترشح للبرنامج الثاني للتعاون، والمرتبطة بالحكامة الجيدة والحريات الاقتصادية والاستثمار في الرأسمال البشري.

وبموجب الاتفاقية، منح مجلس إدارة هيئة تحدي الألفية المغرب هبة بمبلغ 450 مليون دولار، بالإضافة إلى مساهمة الحكومة المغربية بمبلغ 67,5 مليون دولار كحد أدنى. ويهدف هذا الاتفاق إلى تمويل مشروعين ذوي أولوية: "التعليم والتكوين من أجل التوظيف" و"الإنتاجية العقارية". ومن المتوقع أن يستفيد من هذه الاتفاقية ما يقرب من 2,2 مليون شخص على مدى العشرين سنة المقبلة.

وبلغت تحويلات المغاربة المقيمين في الولايات المتحدة 3,1 مليار درهم سنة 2014. في حين، سجلت عائدات أسفار السياح الأمريكيين في المغرب 2,3 مليار درهم سنة 2013. وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد السياح القادمين من الولايات المتحدة ليصل إلى 167.267 سائح سنة 2014 مقابل 160 ألف سائح سنة 2013 و140 ألف سائح سنة 2012.

3.5.3. المغرب واليابان : مثال لدعم الشركات اليابانية لقطاع السيارات في المغرب

يعد اليابان ثالث اقتصاد عالمي والشريك التجاري رقم 22 للمغرب، حيث يفوق تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين ستين سنة. ويتميز التعاون بينهما بطابع تجاري ومالي وثقافي، إلا أن هذا المجال الأخير يظل محدودا، وبهم خاصة التكوين وتبادل الأساتذة، وتنظيم التظاهرات الثقافية.

وعلى مستوى التجارة، يشهد التعاون بين البلدين تغيرات مستمرة. وتبقى المعاملات التجارية ضعيفة عموما ومحدودة التنوع. فقد انخفضت المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2014 بحوالي 4,7 مليار درهم، أي بنسبة 6,2% مقارنة مع سنة 2013 وبنسبة 10,7% مقارنة مع المعدل المسجل خلال العشرية الماضية، وذلك نتيجة لتراجع صادرات المغرب نحو اليابان (-21,2% خلال العشرية الماضية).

وبلغ مجموع الصادرات المغربية إلى اليابان 1,8 مليار درهم سنة 2014، أي ما يعادل 0,9% من إجمالي صادرات المغرب. وتتركز بشكل كبير على اثنين من المنتجات الرئيسية، وهي المحار والرخويات (44,6% سنة 2014)، وبعض المنتجات النفطية والمواد المرتبطة بها (23,5%).

كما بلغت واردات المغرب من اليابان حوالي 2,9 مليار درهم سنة 2014، وهو ما يمثل 0,8% من إجمالي الواردات المغربية، وهمت على الخصوص السيارات الصناعية (16,4%) والسيارات السياحية (11,7%) وكذلك الآلات الأوتوماتيكية لمعالجة المعلومات وأجزائها (8,1%).

وسجل الميزان التجاري المغربي مع اليابان عجزا بقيمة 1,1 مليار درهم، كما وصلت نسبة تغطية الصادرات للواردات 63% سنة 2014 مقابل 34% كمتوسط سنوي ما بين سنتي 2004 و2013.

ولا تزال الاستثمارات اليابانية المباشرة في المغرب ضعيفة، لكنها تتميز بكونها تهم في الغالب نظم صناعة السيارات. وهكذا، فإن الشركات اليابانية التي تعمل في المغرب هي سوميتومو وشركة يازاكي وفوجيكورا، والتي تشتغل في مجال الأسلاك الإلكترونية للسيارات. وتعمل الشركات الأخرى في مجال قطع غيار السيارات كشركة تاكاتا المتخصصة في صناعة أحزمة السلامة وشركة دينسو المتخصصة في تصنيع المكيفات الهوائية.

ومن الناحية المالية، تعتبر اليابان الدائن الثاني للمغرب بعد فرنسا والمانح الثالث للمساعدات الثنائية الرسمية بعد فرنسا والولايات المتحدة سنة 2013. فقد بلغ مجموع القروض الممنوحة من طرف اليابان منذ 1976، حوالي 287 مليار ين خصصت لتمويل 34 مشروعا أنجزت أو قيد التنفيذ في مختلف القطاعات.

كما تشير التقديرات إلى أن المساعدات المالية بلغت 345 مليون دولار، استهدفت تمويل مختلف مشاريع التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، خاصة الصيد البحري والفلاحة والبنى التحتية.

واستفاد المغرب سنة 2013، في إطار التعاون التقني، من 9 مليون دولار مقابل 11,5 مليون سنة 2012، أي ما يعادل 0,4% من إجمالي نفقات اليابان في مجال التعاون التقني. ويظل هذا المبلغ زهيدا مقارنة مع بلدان أفريقية أخرى مثل كينيا (40,7 مليون دولار)، والموزمبيق (35,4 مليون دولار) والسنغال (23,1 مليون دولار) ومصر (20,4 مليون دولار).

وبدأ التعاون الثلاثي بين المغرب واليابان والبلدان الإفريقية سنة 1998 في قطاع الصيد البحري، وتوسع لاحقا ليشمل صيانة الطرق ومياه الشرب والملاحة التجارية والصحة، كما شمل أيضا تنظيم دورات تدريبية وتأهيل أطر بعض البلدان الإفريقية.

4. تحسن الميزان التجاري والتنافسية الخارجية للمغرب

عرف العجز التجاري المغربي تحسنا ملحوظا خلال سنتي 2013 و2014، مسجلا على التوالي 198 و186 مليار درهم، وذلك بعد التفاقم الذي عرفه ما بين 2000 و2012، منتقلا من 44 مليار درهم سنة 2000 إلى 202 مليار درهم سنة 2012. ويعزى هذا التحسن خاصة إلى الارتفاع الملحوظ لصادرات القطاعات الجديدة (السيارات وصناعة الطائرات) وإلى انخفاض أسعار النفط.

كما عرفت بنية صادرات المغرب تحولا هيكليا نتيجة انبثاق فروع جديدة لقطاعات التصدير وتحسن المحتوى التكنولوجي والمنافسة النوعية، بالإضافة إلى التنويع الجغرافي لصادراتنا خاصة نحو الأسواق الإفريقية والأمريكية.

1.4. تحول هيكلي للصادرات المغربية لفائدة القطاعات الصناعية الناشئة

شهدت بنية الصادرات المغربية تغيرا كبيرا بين سنتي 1998و2014، حيث ارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل من 8,8% سنة 1998 إلى 29,2% سنة 2014، ارتباطا بالارتفاع الملحوظ لصادرات قطاع السيارات. كما تعززت حصص الصناعات

الاستخراجية والمنتجات الكيميائية منتقلة على التوالي من 11,7% و12,6% سنة 1998 إلى 12,8% و16,6% سنة 2014 نتيجة دينامية صادرات الفوسفاط ومشتقاته. في المقابل، تراجعت حصص صناعة الملابس والمنتجات الفلاحية من 35,5% و22,8% على التوالي سنة 1998 إلى 13,9% و19,5% سنة 2014.

مبيان 17 : بنية الصادرات المغربية حسب المنتوجات الرئيسية

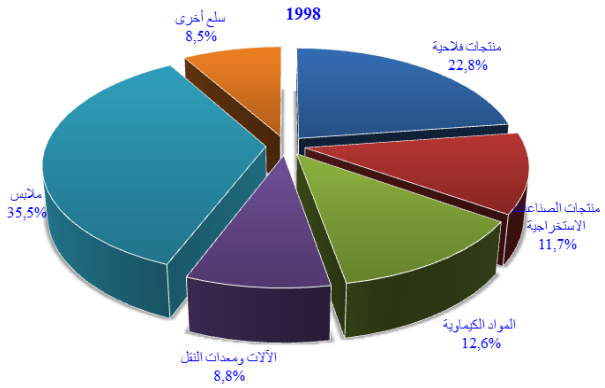

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

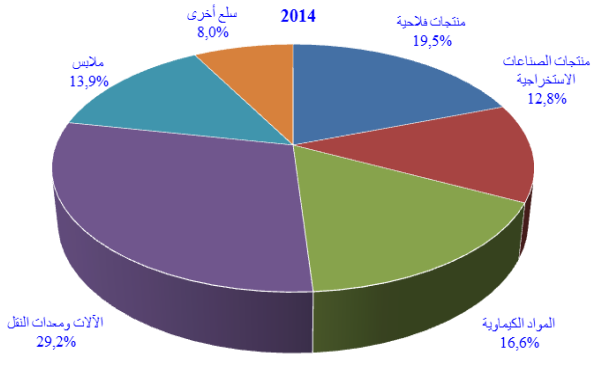

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

هكذا، يتبين أن بنية الصادرات المغربية قد عرفت تغيرا كبيرا لفائدة الصناعات الناشئة ذات القيمة المضافة العالية (صناعة السيارات، الصناعات الكهربائية، والالكترونيات...)، في حين عرفت القطاعات التقليدية بعض التراجع (صناعة الملابس، والمنتجات الفلاحية). ويفسر هذا التحول في البنية بالخصوص بتوجه الصناعة المغربية نحو المهن العالمية الجديدة، مما أدى إلى الزيادة في صادرات بعض المنتجات مثل الخيوط والأسلاك الكهربائية، التي ارتفعت حصتها من 1,7% لتصل إلى 10,4% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و2014، وكذا بروز منتجات جديدة مثل السيارات وصناعة أجزاء الطائرات، التي مثلت قيمة صادراتها، على التوالي، 9,6% و1,6% من إجمالي الصادرات المغربية.

أما بخصوص صادرات المنتجات الفلاحية والبحرية، فقد عرفت انخفاضا في حصتها خلال نفس الفترة لاسيما، القشريات والرخويات والفواكه والتي شكلت على التوالي 3,1% و2,5% من إجمالي صادرات المغرب سنة 2014 مقابل 6,3% و4,2% سنة 1998. كما انخفضت أيضا حصة منتجات الفوسفاط (4,1% سنة 2014 مقابل 6,4% سنة 1998). وبالإضافة إلى ذلك، شهدت الملابس انخفاضا في حصتها، وخاصة ملابس الرجال من النسيج، التي انتقلت من 11,2% إلى 2,2% ما بين سنتي 1998 و2014.

وتعزز هذا التغيير بشكل ملموس خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث يبين تحليل دينامية الصادرات المغربية أن المنتجات الرائدة، هي منتجات تتميز على حد سواء بتحقيق نمو قوي على مستوى التجارة العالمية ومكاسب لحصة المغرب في السوق العالمية. وتمثل هذه المنتجات في المتوسط 40,2% من إجمالي الصادرات المغربية على مدى السنوات الخمس الماضية. وتشمل السيارات والفوسفاط والأسمدة ومعدات توزيع الكهرباء والقشريات والرخويات. كما شهدت هذه المنتجات نموا قويا في الطلب العالمي خلال نفس الفترة.

وفي المقابل، سجلت حصة المغرب في السوق العالمية انخفاضا بالنسبة للمنتجات التي تعرف تزايدا في الطلب العالمي، خاصة الملابس والأحذية والمنتجات الغذائية (الخضر والفواكه). وتصنف هذه المنتجات كمنتجات غير فعالة، وذلك بسبب المنافسة القوية في السوق العالمية.

مبيان 18 : بنية الصادرات المغربية (2010-2014)

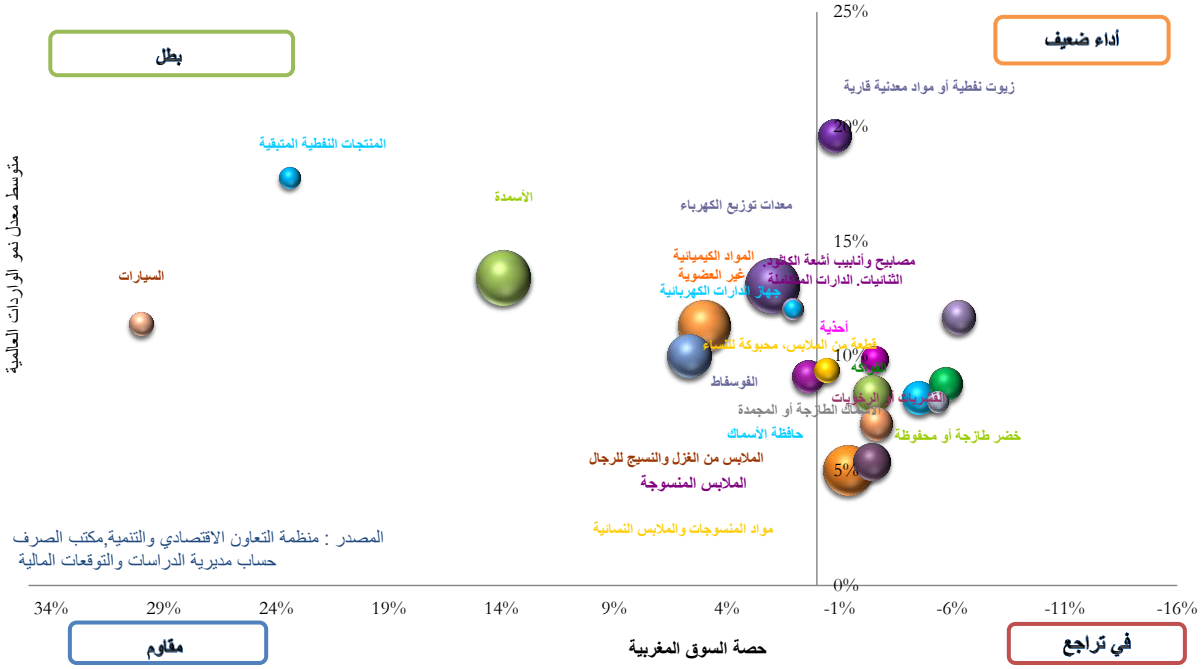

2.4. تحسن المحتوى التكنولوجي والتنافسية النوعية للصادرات المغربية

يبين تحليل المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية تطورا إيجابيا للمنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا والمنتجات عالية التكنولوجيا. فقد عرفت حصتها ارتفاعا كبيرا على مدى السنوات الماضية، مسجلة 45,4% في الفترة 2009-2013، مقتربة بذلك من المتوسط الدولي الذي سجل 56,7% خلال نفس الفترة. وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى الزيادة في صادرات السيارات، والأجهزة الكهربائية.

غير أنه، وعلى الرغم من تقلص حصتها خلال السنوات الأخيرة، تظل نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة، مرتفعة حيث وصلت إلى 54,6% في المتوسط ما بين 2009 و2013 بالمقارنة مع 43,3% على الصعيد العالمي.

مبيان 19 : بنية المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية المصنعة

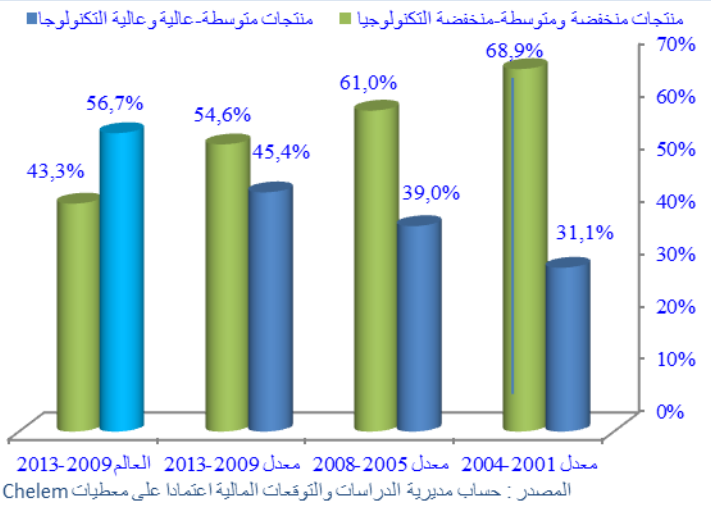

وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الوضع التنافسي يستند بالأساس على الجودة عوض السعر في سوق عالمية أكثر تنافسية. وهكذا يبين تحليل الوضعية التنافسية حسب ميزة الأسعار وميزة الجودة[33] أن حصة الصادرات المغربية التي كانت تعتمد في تنافسيتها على الأسعار، سجلت أكثر من 72% سنة 2002، أصبحت تتراجع لفائدة المبيعات ذات التنافسية النوعية، حيث بدأت تكتسب أهمية كبيرة، فبعد أقل من 14% قبل سنة 2007، بلغت 25,5% سنة 2008 لتصل إلى 41,5% سنة 2014. وتراوحت حصة الصادرات التي تتميز بجودة غير تنافسية ما بين 3% و7,6% خلال نفس الفترة. ومن جهة أخرى، انتقلت حصة الصادرات التي تتميز بأسعار غير تنافسية من 12,3% سنة 1998 إلى 20,8% سنة 2014.

مبيان 20 : تموقع الصادرات المغربية على مستوى التنافسية النوعية وتنافسية الأسعار

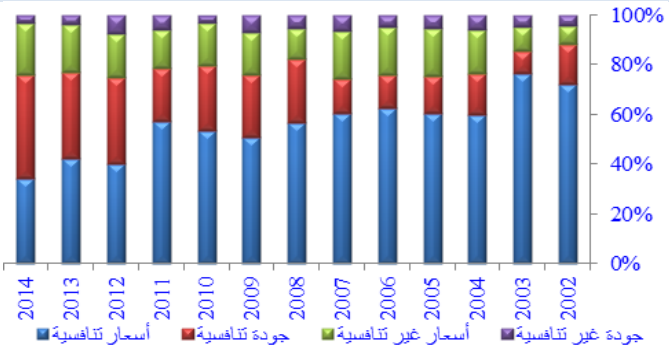

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وتمثل صادرات المواد الفلاحية المغربية، التي تعتمد على الجودة، حصة كبيرة (53%) من مجموع صادرات القطاع. في حين، تعزى تنافسية 36% من إجمالي صادرات القطاع للأسعار، وتمثل صادرات هذا القطاع، التي تتميز بأسعار غير تنافسية، ما يقارب 8% من إجمالي صادرات المنتجات الفلاحية.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات الاستخراجية، تعتمد 56% من صادراته في تنافسيتها على الأسعار. في حين، تتميز 31% من صادرات القطاع بأسعار غير تنافسية. ويرجع أداء 11% من صادرات القطاع لجودتها.

أما بخصوص صادرات المغرب من المواد الكيميائية، فتعتمد في غالبيتها على الجودة (89,1%). ويتعلق الأمر خصوصا بالمواد الكيميائية غير العضوية والأملاح والأسمدة التي أصبحت تمثل 45% من منتجات المكتب الشريف للفوسفاط. وتتماشى هذه التطورات مع التوجهات الاستراتيجية للمجموعة التي تهدف إلى تعزيز حصة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. في حين أن 4% فقط من صادرات المواد الكيميائية تعرف جودة غير تنافسية وأن 3% تتميز بضعف تنافسية الأسعار.

وتتميز نسبة 44% من الصادرات المغربية من الآلات ومعدات النقل بجودتها، بينما يرجع أداء 23% من صادرات القطاع لتنافسية أسعارها، في حين تتميز 21% من صادرات القطاع بضعف تنافسية الأسعار. وبالنظر لتحليل كل منتوج على حدة، يتبين أن صادرات المغرب من معدات توزيع الكهرباء تعتمد على الجودة. في حين، يعتمد أداء صادرات كل من الصين وتركيا ومصر وتونس على تنافسية الأسعار. وفيما يتعلق بصادرات صناعة السيارات، فتتميز صادرات كل من إسبانيا والمكسيك بالجودة. في حين، تعتمد تنافسية كل من المغرب والهند والصين على الأسعار.

[33] يتم تقييم تنافسية الصادرات المغربية اعتمادا على الجودة من خلال مقاربة تصنيف التجارة الدولية للسلع التي اقترحها .K. Aiginger وتعتمد هذه المقاربة على أسعارالوحدات والأرصدة التجارية (بالحجم) لتحديد الوضع التنافسي حسب السعر والجودة. وقد تم تطبيق هذه المنهجية على معطيات تجارة السلع للمغرب وعينة من الدول المنافسة (إسبانيا وتونس وتركيا ومصر ورومانيا والمكسيك والصين والهند).

وتتميز 52% من صادرات منتجات القطاع المغربي للملابس بجودتها، في حين تعتمد 45% منها على تنافسية الأسعار. وتتميز معظم صادرات ملابس الصين وتركيا بأسعار تنافسية بينما تعتمد صادرات الهند على الجودة.

3.4. توجه تدريجي لصادراتنا نحو دول إفريقيا وأمريكا

يبين تحليل بنية الصادرات المغربية حسب الوجهة، أنه رغم تزايد انفتاح المغرب على الاقتصاد العالمي، فإنه لا زال مرتبطا بشكل أساسي بالاتحاد الأوروبي. وقد بلغ هذا التركيز أكثر من 75% من إجمالي الصادرات المغربية، إلا أن هذه النسبة تراجعت مع ظهور الأزمة المالية العالمية، مسجلة 68% من إجمالي صادرات سنة 2008، نتيجة تفاقم الأزمة في أوروبا وضعف الطلب الأوروبي.

مبيان 21 : تطور صادرات المغرب نحو الشركاء التجاريين الرئيسيين

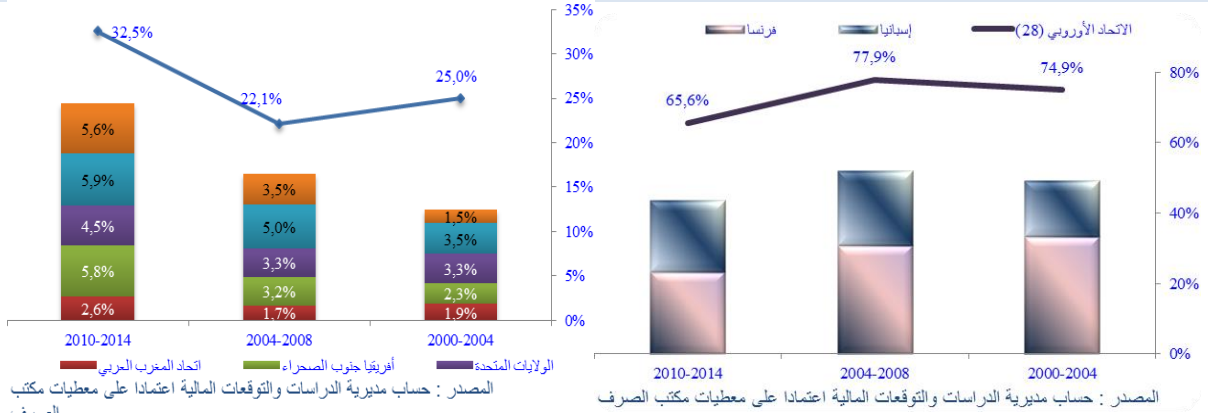

ورغم الانخفاض النسبي لحصة كل من فرنسا وإسبانيا على مدى السنوات القليلة الماضية، فلا يزال هذان البلدان يمثلان الشريكين الرئيسيين للمغرب بنسبة 20,5% و22%، على التوالي سنة 2014، من إجمالي الصادرات المغربية مقابل 30% و20% على التوالي سنة 2005.

ومن جانب آخر، عرفت الصادرات المغربية إلى الدول المتواجدة خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البرازيل والباكستان، زيادة ملموسة في حصتها مسجلة على التوالي 4,6% و1,1% سنة 2014، مقابل 0,9% و0,4% سنة 2000، نتيجة تحسن مبيعات الفوسفاط ومشتقاته. وفي نفس السياق، سجلت الصادرات المغربية نحو سوق إفريقيا جنوب الصحراء تزايدا ملموسا، مع تسارع في الوتيرة خلال السنوات الأخيرة، بمجموع 13,2 مليار درهم سنة 2014 أي بنسبة 7% من إجمالي الصادرات مقابل 1,8% سنة 2000.

5.تموقع الاقتصاد المغربي من حيث التنافسية وجاذبية الاستثمارات الأجنبية

1.5. ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو المغرب سنة 2014 وآفاق إيجابية سنتي 2015 و2016

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ارتفاعا بنسبة 8,6% سنة 2014، مسجلة 3,6 مليار دولار مقابل 3,3 مليار سنة 2013. وبذلك، بلغت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 10,9% في التكوين الخام للرأسمال الثابت. كما مثل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 47,3% من الناتج الداخلي الخام. ووفقا لنفس المصدر، تم تنفيذ 67 مشروعا جديدا (Greenfield) في المغرب سنة 2014 مقابل 45 سنة 2013.

وهكذا، يعتبر المغرب سادس دولة إفريقية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2014، بعد جنوب إفريقيا (5,7 مليار دولار) والكونغو (5,5 مليار) والموزامبيق (4,9 مليار) ومصر (4,8 مليار) ونيجيريا (4,7 مليار).

وحسب إحصائيات مكتب الصرف، فقد بلغ صافي[34] تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب 30,1 مليار درهم سنة 2014، بزيادة قدرها 8,6% مقارنة مع سنة 2013. ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فرنسا تظل أكبر مستثمر في المغرب بنسبة 32% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية سنة 2014. إلا أن الاستثمارات القادمة من هذا البلد قد عرفت انخفاضا بنسبة 17% سنة 2014، لتبلغ 11,8 مليار درهم. وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة الإمارات العربية المتحدة، ثاني مستثمر أجنبي في المغرب (12% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر)، ارتفاعا بنسبة 48% ليبلغ 4,5 مليار درهم سنة 2014.

ويلي هذين البلدين على التوالي السعودية (11% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر)، والولايات المتحدة الأمريكية (7%)، وبريطانيا (5,3%)، وسويسرا (5,2%)، وإسبانيا (4%). وبعد تراجع لثلاث سنوات على التوالي، عرفت استثمارات إسبانيا نحو المغرب ارتفاعا بنسبة 11% مقارنة مع سنة 2013، بمبلغ استثمار قدره 1,4 مليار درهم سنة 2014.

مبيان 22 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وأهم الشركاء

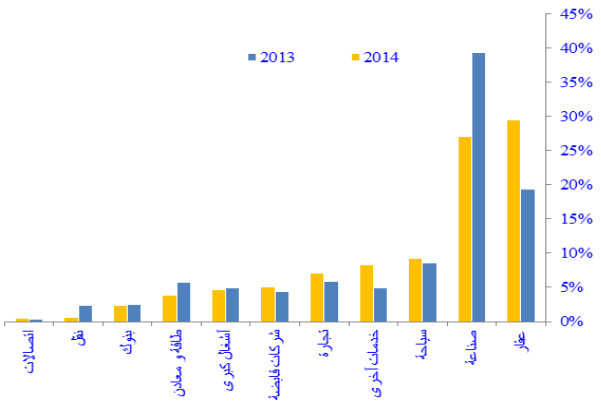

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

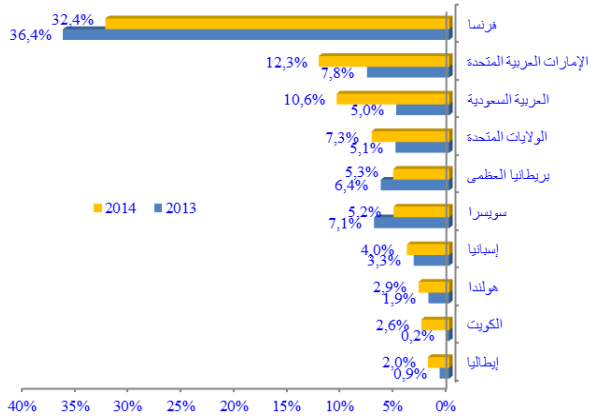

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

أما على المستوى القطاعي، فقد كان قطاع العقار (30% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر) الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2014، بمبلغ قدره 10,8 مليار درهم، أي بزيادة بلغت 42% مقارنة مع سنة 2013. أما قطاع الصناعات التحويلية (27% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر) الذي كان أول قطاع مستفيد من الاستثمارات الأجنبية سنة 2013، فقد حصل على 9,9 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية سنة 2014، أي بانخفاض قدره 36% مقارنة مع سنة 2013.

وعلى مستوى الصناعات التحويلية، تعتبر صناعة الأغذية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (10,1% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2014)، تليها صناعة السيارات (6,4%)، وذلك رغم الانخفاض الذي عرفه هذان القطاعان بنسبة 64% و13% على التوالي. من جهة أخرى، تضاعفت الاستثمارات الأجنبية في صناعة الأدوية (2,8% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2014) بأكثر من مرتين. وعلى نفس المنحى، شهدت صناعة الكيماويات (2%) وصناعة الملابس (0,2%) زيادة في الاستثمارات الأجنبية بنسبة 74% و45% على التوالي.

[34] إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر مع استخلاص النفقات.

وتبقى الآفاق واعدة بالنسبة لاستقطاب استثمارات أجنبية جديدة في المغرب، ارتباطا بتسارع وتيرة الإصلاحات وتحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية التي مكنت من زيادة الفرص الاستثمارية في كل من القطاعات التقليدية (مثل الفلاحة والصيد البحري والتعدين) والقطاعات الحديثة (السيارات والطيران والخدمات اللوجستيكية والطاقة المتجددة ،...).

وهكذا، من المتوقع أن يستفيد المغرب من مشاريع جديدة من شأنها تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات المقبلة، نذكر منها :

- انطلاق إنشاء مصنع للسيارات في يونيو 2015 بجهة القنيطرة، من طرف المجموعة الفرنسية "بوجو سيتروين" (PSA Peugeot Citroën)، باستثمار قدره 570 مليون أورو، أي ما يعادل 6 ملايير درهم ؛

- التوقيع الرسمي للشركة الفرنسية المتخصصة في المناولة بقطاع السيارات "فيجاك أيرو" (Aéro Figeac) على مذكرة تفاهم حول التعاون الاقتصادي والصناعي مع المغرب، وذلك بخصوص إنشاء فرعها الجديد بالدار البيضاء "فيجاك أيرو المغرب". وتأتي هذه الوحدة الإنتاجية الجديدة التي يتوقع انطلاق إنتاجها في 2015 بالموازاة مع برنامج استثماري قيمته 25 مليون أورو على مدى 5 سنوات ؛

- إعلان الشركة الإماراتية "تسويق"، المتواجدة تجارياً في المغرب، عن استثمار جديد بقيمة 30 مليار درهم في مجال السياحة الطبية بالمغرب ؛

- تكليف مجموعة الشركات السعودية "أكوا باور" (ACWA Power)، استنادا لطلبات عروض دولية، بإنجاز واستغلال المشروعين الطاقيين المستقلين "نور 2" و"نور 3" في إطار لاستراتيجية الطاقة المتجددة بالمغرب، باستثمار قدره 1,5 مليار أورو ؛

- إعلان مجموعة "تيكاليت آيروسبيس" (Tecalemit Aerospace group) الاستثمار في القطب الصناعي لمدينة الدار البيضاء "ميد بارك" (Midparc) بتشييد مصنع للأنابيب الخاصة بصناعة الطيران في أفق 2016. وسيُشيد المصنع على مساحة 2000 متر مربع وسيتطلب تجهيزه بالآلات استثماراً قدره مليوني أورو.

2.5. تحسن تموقع الاقتصاد المغربي من منظور بعض المؤسسات الدولية

في إطار مواصلته للإصلاحات الكبرى، تمكن المغرب من تعزيز مؤشرات أدائه من حيث التنافسية العالمية ومناخ الأعمال، ومن الاقتراب التدريجي من معايير أفضل الممارسات على المستوى العالمي، وبالتالي تحسين ترتيبه في التقارير التي تنشرها العديد من المؤسسات الدولية المتخصصة.

وهكذا، ووفقاً لتقرير البنك الدولي حول "ممارسة أنشطة الأعمال 2015"، احتل المغرب المرتبة 71 من بين 189 دولة والمرتبة 7 من بين الدول العشرين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واقترب الاقتصاد المغربي من أفضل الممارسات العالمية في مجال مناخ الأعمال (بمقياس 65,1% للمسافة من الحد الأعلى للأداء[35] ، بزيادة 0,7 نقطة مئوية مقارنة

[35] يظهر مقياس المسافة إلى "الحد الأعلى للأداء" مسافة كل اقتصاد من أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات 31 في 10 مجالات من ممارسة أنشطة الأعمال. ويتراوح مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. ويسمح ذلك للمستخدمين بتقييم الفجوة بين أداء اقتصاد معين و الأداء الأفضل في أي نقطة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. بهذه الطريقة، يتكامل مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مع الترتيب السنوي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن الاقتصاديات مع بعضها البعض في نقطة من الزمن.

بالسنة الماضية)، خاصة على مستوى "بدء النشاط التجاري" (90,33 %)، و"التجارة عبر الحدود" (84,64%)، و"استخراج تراخيص البناء" (77,89%)، كما يتضح من الترتيب العالمي للمغرب على مستوى هذه المؤشرات على التوالي في المراكز 54 و31 و54. ويخص أهم إصلاح تنظيمي للأعمال، سجله التقرير بالنسبة للمغرب، خفض عدد وثائق التصدير المطلوبة على مستوى مؤشر "التجارة عبر الحدود" (من 5 الى 4). وهكذا، فقد اكتسب المغرب 2,65 نقطة مئوية كمسافة من الحد الأعلى للأداء مقارنة بالسنة الماضية، ليحتل المرتبة 31 على مستوى هذا المؤشر.

وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي المتعلق بالتنافسية العالمية لموسم 2015-2016، احتل المغرب الرتبة 72 من ضمن 140 دولة على مستوى التنافسية الشاملة، محافظا بذلك على نفس الرتبة التي حصل عليها في النسخة السابقة للتقرير. ويظهر تحليل تصنيف المغرب من حيث الدعائم الرئيسية، أن بلادنا قد تمكنت من تحسين ترتيبها على مستوى "المتطلبات الأساسية" بمركزين، نظرا للتقدم الذي سجلته على مستوى الاستقرار الماكرواقتصادي (+8 مراكز) والمؤسسات (+2). وتعزى هذه النتيجة إلى تراجع عجز الميزانية والتحكم في مستوى التضخم.

وبالمقابل، تراجعت بلادنا بأربعة وعشرة مراكز على التوالي على مستوى "محسنات الفعالية" و"عوامل الابتكار والتطور". وهم هذا التراجع بشكل خاص المؤشرات المتعلقة بوفرة العلماء والمهندسين وجودة مؤسسات البحث العلمي. ومع ذلك، تبقى هذه النتائج نسبية نظرا للتقدم الذي يعرفه المغرب في مجال تعزيز البحث والابتكار، كما يتضح من تحسين تصنيفه في المؤشر العام للابتكار لسنة 2015[36].

وفيما يخص الحرية الاقتصادية، أحرز المغرب تقدما يناهز 14 رتبة مقارنة مع السنة الماضية حسب تقرير 2015 لمؤسسة "هيريتاج"، ليحتل المرتبة 89 على المستوى العالمي والمرتبة 9 من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما استعاد المغرب مكانته ضمن فئة الدول "الحرة نسبيا"، مسجلا معدل 60,1%. ويعزى هذا التقدم الى أخذ مؤسسة "هيريتاج" بعين الاعتبار التقدم الذي أحرزه المغرب، لاسيما في مجال الحرية التجارية ومحاربة الرشوة، وحرية العمل والحرية النقدية.

وبصفة عامة، تنوه مختلف التقارير بالمجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال الاستقرار السياسي والاطار الماكرو اقتصادي وانفتاح الاقتصاد والمبادلات التجارية. ومع ذلك، فإن تحسين تموقع المغرب على الصعيد العالمي يتطلب الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات، خاصة في مجالات القضاء ومحاربة الرشوة ومرونة سوق الشغل وكذلك الابتكار والبحث والتطوير.

3.5. مناخ الأعمال: تحسن مستمر بفضل دينامية الإصلاحات

يحتل تحسين مناخ الأعمال مكانة بارزة في استراتيجية الدولة، وذلك من أجل بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة تحديات تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للنظام الإنتاجي. ولذلك، قامت الحكومة، بشراكة مع القطاع الخاص، بالعديد من الإصلاحات المتعلقة بالجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل تيسير ممارسة أنشطة الأعمال في المغرب وتوفير قواعد ملائمة للمستثمرين المحليين والأجانب.

[36] انظر الجزء الثاني من هذا التقرير (3.3. تشجيع الابتكار كرافعة للنمو والقدرة التنافسية).

وخلال سنة 2014، وجهت الجهود التي تبذلها الحكومة، من جهة، نحو تحديث الاطار القانوني لمناخ الأعمال من خلال تفعيل القانون رقم 12-86 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص[37] والقانون رقم 01/13 المتعلق بمساطر الأمر بالأداء[38]، ومن جهة أخرى، نحو تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية من خلال حذف وثيقة الالتزام بالصرف[39] من مسطرة التصدير، وتفعيل التعريف الموحد للمقاولة في أكتوبر 2014، وتفعيل نظام تبادل المعلومات بين المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة، وكذا تفعيل الأداء الإلكتروني للمكوس الجمركية. كما عرفت سنة 2014 دخول القانون العام للبناء حيز التنفيذ، من خلال مواصلة تعميم إنشاء الشبابيك الوحيدة على المستوى الوطني (82 شباك محدث من بين 98) وإنشاء 121 لجنة على مستوى العمالات والأقاليم التي لا يتعدى عدد سكانها 50.000 نسمة.

ومن جهة أخرى، يواصل المغرب بذل جهوده لتفعيل عدد من الإصلاحات ومواصلة توحيد وتبسيط الإجراءات الإدارية المطبقة على المقاولة، مع التركيز على التدابير التي تؤثر سلبا على تصنيف المغرب في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وفي هذا السياق، يضم برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، لسنة 21،2015 مشروعا موزعا على 6 أوراش استراتيجية تتمثل في :

- ***ريادة الأعمال والاستثمار (7 مشاريع):*** تتبع تنفيذ التعريف الموحد للمقاولة، إنشاء المقاولات عبر الانترنت، إصلاح ميثاق الاستثمار، مراجعة ميثاق المقاولة الصغرى والمتوسطة، إعداد والمصادقة على إطار قانوني يتعلق بتوطين المقاولات، مواصلة تبسيط 30 مسطرة إدارية مطبقة على المقاولة، إحداث البوابة الوطنية لنشر وتيسير الولوج للمساطر الإدارية المبسطة وقد تمت الانطلاقة الفعلية للمشروع على مستوى الدار البيضاء في مرحلة أولى قبل تعميمها على المستوى الوطني.

- ***نقل الملكية والتعمير (3 مشاريع):*** لتفعيل مقتضيات القانون العام للبناء، تم وضع نظام للتبادل الإلكتروني للمعلومات بين الموثقين والإدارات المعنية ووضع نظام للتبادل الإلكتروني للمعلومات بين الخزينة العامة للمملكة والجماعات المحلية. وفي هذا المجال، تم توقيع اتفاق رقمنة تبادل المعلومات الضريبية بين الخزينة الإقليمية والجماعة الحضرية للدار البيضاء في ماي 2015. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير مشروع Tawtik.ma من قبل الهيئة الوطنية للموثقين. ويهدف المشروع إلى وضع نظام للتبادل الإلكتروني بين الموثقين ومختلف الإدارات فيما يتعلق بمهنة التوثيق (المديرية العامة للضرائب، والخزينة العامة للمملكة، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية،...)، من أجل رقمنة كلية لعملية نقل الملكية (إصدار شهادة الرسوم والضرائب على العقار، والتسجيل ، والتحفيظ العقاري ، ...).

- ***الصفقات العمومية (مشروعان):*** مراجعة المرسوم حول لجنة الصفقات ومراجعة المرسوم حول فوائد التأخير وآجال الأداء الخاصة بصفقات الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم الأول قد اعتمد من قبل مجلس الحكومة بتاريخ 10 شتنبر 2015. أما بخصوص المرسوم الثاني، فقد تمت المصادقة على التدابير الموصى بها من قبل الخزينة

[37] الظهير المنشور بالجريدة الرسمية في 22 يناير 2015.

[38] الجريدة الرسمية في 20 مارس 2014.

[39] الدورية رقم 2014/8 لمكتب الصرف والإشعار رقم 14/006 الصادر عن وزارة التجارة الخارجية، في 28 مارس 2014.

العامة للمملكة وسوف تخضع، حسب الاقتضاء، إما إلى مسطرة المصادقة من طرف مجلس الحكومة أو إلى نشرها في الجريدة الرسمية.

- ***التجارة الخارجية (مشروعان):*** تعميم التبادل الإلكتروني لرخص الاستيراد والتصدير وحذف المسار المادي؛ ربط وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي من جهة، والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، من جهة أخرى، بنظام PORTNET.

- ***قانون الأعمال (3 مشاريع):*** عرفت هذه المشاريع الثلاثة عدة تطورات خلال النصف الأول من سنة 2015. وهكذا، تمت المصادقة على القانون المتعلق بالشركات المساهمة في البرلمان بغرفتيه في يونيو 2015[40]. أما مشروع القانون الخاص بالضمانات المنقولة فهو قيد المناقشة على مستوى الأمانة العامة للحكومة. وفيما يتعلق بإصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلق بالمقاولات في وضعية صعبة، فقد تمت إحالته على البرلمان.

- ***التنسيق والشراكة الدولية (4 مشاريع):*** التنسيق بين أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال والوسط الأكاديمي، تطوير التنسيق مع اللجان الجهوية لمناخ الأعمال، إعداد دراسة حول التصور العام لإنشاء واشتغال لجان قطاعية لمناخ الأعمال؛ تتبع وتحسين تصنيف المغرب في التقارير الدولية.

[40] الجريدة الرسمية- مكرر، في 28 غشت 2015.

الجزء الثاني : تعزيز النموذج التنموي الوطني: نحو نمو إدماجي ومنتج لفرص الشغل ومقلص للفوارق الاجتماعية والمجالية

شهد الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة تسريعا لوتيرة الإصلاحات، أدت إلى تعزيز مكتسباته والرفع من قدرته على مواجهة الأزمات دون المساس باستقرار التوازنات الأساسية، وذلك بالرغم من التحولات السريعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي في سياق الأزمة المالية والاقتصادية.

وقد مكنت الإصلاحات الماكر واقتصادية والهيكلية والقطاعية والاجتماعية المعتمدة من تحقيق نمو سريع يتماشى مع الإمكانات الوطنية : 4,5% في المتوسط ما بين 2000 و2014 بعد 3,2% خلال 1990-1999. حيث عرف الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة انطلاق مسلسل التحول الهيكلي أسفر عن تعزيز قطاع الخدمات، ارتباطا على الخصوص، بالتطور المستمر لقطاع الاتصالات والخدمات المالية وكذا أنشطة ترحيل الخدمات.

كما استفاد المغرب من المساهمة الإيجابية لعناصر الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي. وتعزز دور الاستثمار العمومي كرافعة أساسية لدعم هذا النمو وضمان تنمية مجالية متوازنة وتحسين الاستفادة من خدمات البنية التحتية الأساسية وتقليص الفقر والهشاشة مع الحفاظ على مستوى منخفض نسبيا للتضخم.

وعلى مستوى العرض، مكن تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية وكذا الإصلاحات الهيكلية المعتمدة خلال السنوات الأخيرة من إحداث تغيير عميق في البنية الاقتصادية وتحديث النسيج الإنتاجي الوطني. وقد نتج عن هذا تحول تدريجي للاقتصاد الوطني، تميز بتوجه أكبر نحو قطاع الخدمات وظهور مهن جديدة محركة للنمو تساهم بشكل فعال في خلق مناصب الشغل وتشجيع الصادرات.

وقد تحقق هذا التحول بفضل مساهمة قطاعات هيكلية كتكنولوجيات الإعلام والاتصال والقطاع البنكي والخدمات المقدمة للمقاولات التي أصبحت، بعد فترة من النمو الملحوظ، تعرف بعض علامات التباطؤ لكن مع بروز آفاق جديدة للنمو سواء من حيث المنتجات أو من حيث الأسواق... كما مكن التحول البنيوي للقطاع الفلاحي، مدعوما بمخطط المغرب الأخضر، من تغيير تركيبة نمو القيمة المضافة الفلاحية والحد من تقلباتها نتيجة الارتفاع المهم لمساهمة الأنشطة الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية على حساب زراعة الحبوب.

وموازاة مع ذلك، مكن ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا على مستوى القطاع الصناعي، من تحديث القاعدة الإنتاجية كما يتضح ذلك من خلال الأداء الجيد لصناعة السيارات والطائرات التي مكنت من اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية.

ويتجلى نجاح النموذج التنموي الاقتصادي المغربي في التحسن الملحوظ للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية خلال العقد الماضي. فقد سجل معدل البطالة انخفاضا تدريجيا ليصل لأقل من 10% مقابل أكثر من 13% سنة 1999. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل زيادة كبيرة في مستوى الدخل الوطني الخام المتاح للفرد الذي تحسن بحوالي 4,8% في المتوسط السنوي ما بين 2000 و2014، منتقلا من 15.141 درهم سنة 2000 إلى 29.146 درهم خلال سنة 2014.

وقد أحرز المغرب تقدما كبيرا فيما يخص محاربة الفقر، حيث تجاوزت معدلات تنفيذ بعض أهداف الألفية للتنمية المستوى المحدد لسنة 2015. كما انتقل معدل الفقر النسبي من 16,3% سنة 1998 إلى 6,2% في 2011. وفي نفس السياق، انتقل معدل الهشاشة من 22,8% سنة 2001 إلى 13,3% سنة 2011. في حين، انتقل مؤشر التنمية البشرية من 0,456 في المتوسط خلال الفترة 1990-1999 إلى 0,544 ما بين 2000 و2010، ليصل إلى 0,617 سنة 2013.

وعلاوة على ذلك، وفي ظل التغيرات التي يشهدها العالم ومنطقتنا على وجه الخصوص، لا يقتصر التحدي بالنسبة لبلد مثل المغرب على مضاعفة فرص خلق الثروة وفرص الشغل ولكن يشمل أيضا ضمان استفادة عادلة لشرائح واسعة من السكان من هذه الثروة في إطار تحقيق نمو اقتصادي كمي ونوعي.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر تطورات النمو عبر جهات المملكة أن التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد المغربي تستمد قوتها من دينامية جهوية مشهود لها خاصة ببعض الجهات والتي لها الشأن في تعويض التباطؤ النسبي التي تشهده جهات أخرى، كانت تمكن في السابق من النهوض بالطاقة الإنتاجية للمغرب. ويبقى البحث عن محركات جديدة للنمو رهينا بتعزيز هذه الديناميات الناشئة وبتنويع أكبر للنسيج الإنتاجي الوطني على المستوى المجالي والقطاعي.

1.التحليل الهيكلي للاقتصاد الوطني

بعد عقدين من النمو الضعيف وغير المنتظم، شهد الاقتصاد الوطني تسارعا ملحوظا في النمو بداية من سنة 2000، وذلك على الرغم من الصدمات الخارجية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ سنة 2009. وظل النمو الاقتصادي قويا نسبيا طوال هذه الفترة، مقارنة مع الدول الأخرى المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد مكنت الاستراتيجيات القطاعية المختلفة التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة، من إحداث تغييرات عميقة تدريجيا على مستوى البنية الاقتصادية وتحديث النسيج الإنتاجي الوطني. فعلى مستوى التحول التدريجي للاقتصاد المغربي، تزايدت حصة قطاع الخدمات من مجموع القيمة المضافة الإجمالية حيث بلغت 57,7% سنة 2014 مقابل 52,8% في المتوسط خلال الثمانينيات، أي بفارق 4,9 نقطة، وذلك بفضل الإصلاحات الكبرى، خصوصا على مستوى قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والقطاع البنكي، والخدمات المقدمة للشركات ...

كما مكن التحول البنيوي للقطاع الفلاحي، مدعوما بمخطط المغرب الأخضر، من تغيير تركيبة نمو القيمة المضافة الفلاحية والحد من تقلباتها نتيجة الارتفاع المهم لمساهمة الأنشطة الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية على حساب زراعة الحبوب.

وموازاة مع ذلك، مكن ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا على مستوى القطاع الصناعي، من تحديث القاعدة الإنتاجية. ويتضح ذلك من خلال المساهمة الإيجابية لهذه الأخيرة في الصادرات وتشغيل اليد العاملة المؤهلة، في إطار قطاع صناعي تقليدي تميز إلى عهد قريب بتخصصات تعتمد في الغالب على مناصب شغل هشة وغير لائقة. وقد مكن انبثاق مهن جديدة محركة للنمو من دعم قطاع السيارات الذي تصدر، ابتداء من سنة 2014، أنشطة التصدير متقدما على الفوسفاط ومشتقاته. ويظهر هذا التحول كذلك على مستوى تعزيز المحتوى التكنولوجي للصادرات وبنية الاستثمارات الخارجية المباشرة التي أضحى يتقدمها القطاع الصناعي.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى الانتقال من الحسابات الوطنية على أساس سنة 1998 إلى أساس 2007 إلى مراجعة مستويات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية نحو الارتفاع، وتغيير طفيف في بنية الناتج الداخلي الخام. وهكذا، تمت مراجعة الناتج الداخلي الخام نحو الارتفاع ليبلغ 5,1% سنة 2007 وعرفت حصة القطاع الثالث في بنية الناتج الداخلي الخام تحسنا وبدرجة أقل حصة القطاع الثاني (الصناعات الاستخراجية والتحويلية، والماء والكهرباء والبناء والأشغال العمومية).

1.1. أهم مستجدات السنة المرجعية الجديدة 2007 للمحاسبة الوطنية

تطبيقا لتوصيات نظام الحسابات الوطنية المعتمدة من طرف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، شرع المغرب في اعتماد سنة أساس جديدة لحساباته الوطنية، وهي سنة 2007، اعتمادا على نظام الحسابات الوطنية 2008. وتهدف التغييرات التي جاء بها هذا الأخير إلى ملاءمة الحسابات الوطنية مع التغيرات التي تعرفها البنيات الإنتاجية ومساهمة القطاعات

الاقتصادية والمؤسساتية في خلق القيمة المضافة. كما يهدف التغيير المنتظم للسنة الأساس للحسابات الوطنية إلى ملاءمة هذه الحسابات مع المعايير الدولية.

وقد أدى اعتماد السنة الأساس الجديدة إلى إحداث عدد من التغييرات تتعلق بطرق المحاسبة التي حددها نظام الحسابات الوطنية 2008 مع مراعاة التغييرات التي أدخلت في السنة الأساس القديمة 1998 والتي أظهرت اختلافات مهمة، مقارنة مع الحسابات القديمة المنجزة على أساس سنة 1980، خصوصا على مستوى المفاهيم والتسميات، وطريقة تقييم الإنتاج والقيمة المضافة وكذا قياس التغيرات السنوية من حيث الحجم.

ومما جاءت به السنة الأساس الجديدة 2007 نذكر، بالخصوص، التغييرات المرتبطة بما يلي:

- تجميع نفقات البحث والتطوير وقواعد البيانات والنفقات المخصصة لاقتناء المعدات الخاصة بالاستخدام العسكري ؛
- اعتماد طرق جديدة لحساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة وتوزيعها بين الاستعمالات المختلفة (الاستهلاك الوسيط والطلب النهائي) ؛
- مقاربة جديدة لإنتاج البنك المركزي ؛
- حساب إنتاج التأمين على غير الحياة عبر حساب التعويضات المعدلة ؛
- تحسين تسجيل إنتاج إعادة التأمين ؛
- معالجة القروض المتعثرة والضمانات.

وقد نتج عن الانتقال إلى السنة الأساس الجديدة 2007 إعادة تقييم مستويات النمو الاقتصادي نحو الارتفاع. فخلال الفترة 2008-2013، وباستثناء سنة 2009، تحسن متوسط معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام بنسبة 0,2 نقطة (4,5% بالنسبة للسنة الأساس الجديدة مقابل 4,3% بالسنة للسنة الأساس السابقة).

مبيان 23 : فارق الناتج الداخلي الخام بين السنتين المرجعيتين

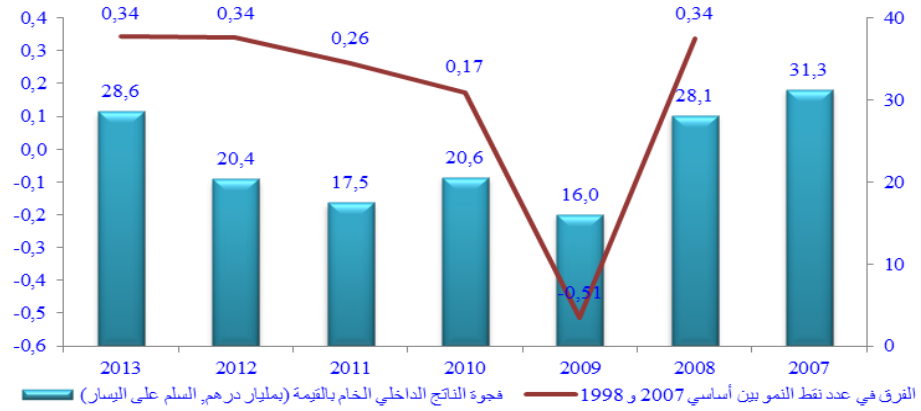

المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وحسب مكونات العرض، يبرز تطور حصص مكوناته الثلاثة عن بنية شبه مستقرة للعرض حسب السنتين الأساس. فحسب الفارق بالنقط المئوية، لم ترتفع حصة القيمة المضافة غير الفلاحية سوى بشكل طفيف حسب السنة الأساس الجديدة، بفرق متوسط قدره 0,9 نقطة خلال الفترة 2007- 2013 (حصة متوسطة بلغت 78,7% بأساس 2007 مقابل

77,8% بأساس 1998). هذا الفرق المتوسط هو أضعف بالنسبة للضرائب الصافية من الإعانات (+0,2 نقطة)، والتي تغطي في المتوسط 9,6 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام حسب السنة الأساس الجديدة خلال نفس الفترة. وقد قابل هذا التقييم الطفيف نحو الارتفاع للمكونين السابقين انخفاض يعادل 1,1 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام لمتوسط حصة القيمة المضافة الفلاحية (حصة متوسطة بلغت 11,7% مقابل 12,8% سابقا).

وعلى مستوى الطلب، انعكست إعادة تقييم الناتج الداخلي الخام على مستوى الطلب الداخلي، حيث تمت إعادة تقييم نفقات الاستهلاك النهائي للأسر، في المتوسط خلال الفترة 2007-2013، بحوالي 17,8 مليار درهم أي بنسبة 4%، ونفقات استهلاك الإدارات العمومية بحوالي 6 مليارات درهم أي بنسبة 4,3% والتكوين الخام لرأس المال الثابت بحوالي 13,1 مليار درهم أو بنسبة 5,5%.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد سجلت إعادة تقييمها ارتفاعا متوسطا بحوالي 9,3 مليار درهم بالنسبة للواردات (أي بنسبة +2,6%) وتراجعا متوسطا للصادرات بحوالي 0,2 مليار درهم (أي بنسبة +0,1%) . وقد أسفرت هذه المراجعات المتباينة عن تدهور الرصيد الخارجي لمبادلات السلع والخدمات بحوالي 9,5 مليار درهم في المتوسط خلال الفترة 2007-2013 مقارنة بمستواه المتوسط للسنة الأساس 1998 لنفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث الميداني لبنية الاقتصاد الوطني لسنة 2007، والذي يشكل أساس بلورة الحسابات الوطنية، لا يمكن من الإحاطة بمدى التغيرات الهيكلية التي تسارعت وتيرتها بفضل السياسات القطاعية الجديدة والتي أطلقت في غالبيتها ابتداء من سنة 2008، كمخطط المغرب الأخضر وميثاق الإقلاع الصناعي ... ومن شأن البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية الذي انطلق خلال أبريل 2015 أن يوفر معطيات هامة عن هذا الجانب، وسيكون ذا فائدة كبيرة لا سيما إذا تمكن من كسب تحدي توفير نتائج مفصلة في غضون فترة زمنية معقولة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعطيات غير المفصلة لنظام الحسابات الوطنية لا تمكن من رصد التغيرات التي تشهدها مختلف القطاعات (على سبيل المثال: غياب توزيع التكوين الخام للرأسمال الثابت حسب القطاعات، وبنية القيمة المضافة الفلاحية حسب الفروع، وبنية القيمة المضافة الصناعية حسب الفروع...). إلا أن هذه التغيرات يمكن لمسها من خلال مؤشرات واقعية لتطور بنية القطاعات (الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة ...).

وفقا لذلك، وعلى ضوء التغيرات الهيكلية المذكورة أعلاه، والتي لم يتم استخلاصها بشكل تام من خلال معطيات الحسابات الوطنية، ينبغي أن يتمحور نقاش التوقعات الاقتصادية حول تطور النمو من منظور خلق الثروة، مع محاولة إزالة الآثار المحاسبية كمصادر محتملة لسوء الفهم والتأويلات غير المضبوطة.

2.1. التطور الهيكلي للاقتصاد الوطني

تمكن الاقتصاد الوطني، خلال الفترة 2008-2014، من الحفاظ على وتيرة نمو متواصلة تتماشى وإمكاناته، مسجلا نموا بنسبة 4,2% في المتوسط السنوي. ويرجع هذا الأداء، جزئيا، إلى القطاع الفلاحي الذي أصبح أقل ارتباطا بالظروف المناخية، بفضل الجهود الحكومية لتحديث هذا القطاع ونتيجة للتزايد القوي لمساهمة الأنشطة الفلاحية ذات قيمة مضافة عالية على حساب إنتاج الحبوب. كما عرفت القيمة المضافة الفلاحية تزايدا بمعدل سنوي قدره 7,8% ما بين سنتي 2008 و2014، في حين، بلغت حصتها من إجمالي القيمة المضافة 13% في المتوسط.

ويعزى أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2008-2014، بشكل كبير، إلى تعزيز القيمة المضافة غير الفلاحية التي استفادت من عملية تحول الاقتصاد الوطني نحو الأنشطة ذات قيمة مضافة عالية، حيث سجلت نموا قدره 3,5% في المتوسط السنوي وبلغت حصتها من إجمالي القيمة المضافة 87% في المتوسط خلال هذه الفترة. وقد نتج عن اعتماد

مختلف الاستراتيجيات القطاعية تغيرات عميقة في النسيج الإنتاجي الوطني وإنعاش الأنشطة الموجهة للتصدير التي تتميز بمحتوى عالي من حيث العمل المؤهل، خاصة المهن العالمية للمغرب كصناعة السيارات والطائرات التي تقدم عرضا تصديريا أكثر تنافسية.

وعرفت القيمة المضافة للقطاع الثاني نموا بنسبة 2,6% في المتوسط السنوي، حيث تساهم حصتها المتوسطة في إجمالي القيمة المضافة حوالي 28,8%. ويعتمد هذا القطاع أساسا على الصناعات التحويلية التي بلغت 17,2% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة. ويتعلق الأمر خاصة بالصناعات الغذائية والتبغ وبالصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية التي تمثل على التوالي حصص 5,8% و3,7% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، بنسب نمو سنوية بلغت في المتوسط 4,1% و4,2%، على التوالي. ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية ممثلا بنحو 6,1% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة ومسجلا نسبة نمو قدرها 3,2% في المتوسط السنوي.

ويعد التزايد المتواصل لحصة قطاع الخدمات من أبرز مظاهر التحول التدريجي للاقتصاد المغربي، حيث بلغت هذه الحصة 57,3% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة ما بين 2008 و2014 مسجلا نموا قدره 4% في المتوسط السنوي. ومن بين أنشطة هذا القطاع، تستأثر "الخدمات الأخرى" بحصة مهمة من إجمالي القيمة المضافة بحوالي 28,1% في المتوسط، مسجلة نسبة نمو بلغت 3,4% في المتوسط السنوي. ويتعلق الأمر خاصة بالأنشطة المرتبطة "بالخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات الخصوصية" (47% من هذه الخدمات)، ومنها على وجه الخصوص الخدمات المتعلقة "بالعقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات" بحصص متوسطة بلغت، على التوالي، 13,3% و11,8% من إجمالي القيمة المضافة ونسب نمو متماثلة بلغت 2,8% في المتوسط السنوي خلال الفترة قيد الدراسة.

مساهمة إيجابية لعناصر الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الخام

يستمر الطلب الداخلي، من خلال الاستثمار والاستهلاك النهائي، في دعم النشاط الاقتصادي الوطني. وقد سجل الاستهلاك النهائي للأسر، والذي يمثل حوالي 59% من الناتج الداخلي الخام، نموا قدره 4,6%، بالأسعار الثابتة، خلال الفترة 2008-2014، مساهما بذلك بنحو 2,7 نقط، في المتوسط، في نمو الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور إلى تحسن الدخل الخام المتاح للأسر من حيث القدرة الشرائية بنسبة 4,3%، مستفيدا من الآثار الإيجابية للتدابير المتخذة التي تسعى إلى رفع الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والرفع من دينامية سوق الشغل بالإضافة إلى التحكم في مستوى الأسعار.

وبالموازاة مع ذلك، بلغت مساهمة الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية 0,9 نقطة في المتوسط نتيجة تزايده بمعدل سنوي بلغ 5%. كما شهد تحسنا في حصته المتوسطة من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 18,8%.

ومن جهته، عرف التكوين الخام للرأسمال الثابت تحسنا في حصته المتوسطة من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 31,4%. وقد حقق نموا سنويا قدره 2,8% في المتوسط، كما ارتفعت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 0,9 نقطة سنويا في المتوسط.

وحسب أصناف المنتجات، يتعلق الاستثمار بشكل رئيسي بأنشطة البناء والأشغال العمومية والصناعة التي شكلت في المتوسط 47,9% و36,8% على التوالي من إجمالي تكوين الرأسمال الثابت. كما سجلت هذه الأنشطة نسب نمو، بالأسعار الجارية، قدرها 5,1% و1,2% على التوالي في المتوسط السنوي، بينما شهدت الاستثمارات في قطاع الخدمات، التي شكلت 13,3% في المتوسط من إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، أقوى نمو، حيث بلغت نسبته 7,8% في المتوسط السنوي ما بين 2008 و2014.

مبيان 24 : مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بعدد نقط النمو)

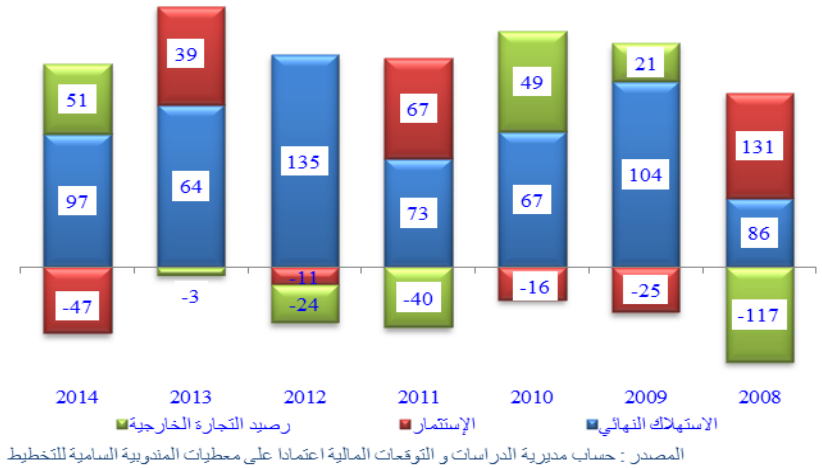

المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

تحسن حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني

نتج عن تطور المبادلات التجارية، خلال الفترة 2008-2014، مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي قدرها 0,8 نقطة في المتوسط. وقد ارتفعت حصة واردات السلع والخدمات إلى 46,6% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط مقابل 33,3% بالنسبة للصادرات.

ومع ذلك، شهدت سنة 2014 مساهمة إيجابية ومهمة للمبادلات التجارية الصافية في تطور الناتج الداخلي الخام قدرها 1,2 نقطة بعد 0,1- نقطة خلال سنة 2013، وذلك راجع لتحسن الصادرات بنسبة 6,3% بعد 0,9% في 2013، بينما سجل حجم الواردات نموا أقل من الصادرات بنسبة 1,8% مقابل 0,9% في 2013.

وتزايد الدخل الوطني الخام المتاح بمعدل سنوي قدره 4,9% خلال الفترة قيد الدراسة، مستفيدا من ارتفاع الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية بنسبة 5,2% في المتوسط السنوي، في حين شكل الادخار الوطني الخام 28,4% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، مقابل أكثر من 35% بالنسبة للاستثمار الخام (بما في ذلك تغير المخزون).

ووفقا لهذه التطورات، تقلصت الحاجيات من التمويل لتنتقل من 7,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 إلى 5,7% سنة 2014.

2. الاستراتيجيات القطاعية والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني : المكتسبات، المعيقات، وآفاق التقدم

في سياق دولي يتسم ببروز مؤشرات انتعاش اقتصادي تدريجي، مع استمرار مجموعة من التحديات، يواصل الاقتصاد المغربي مسلسل تحوله الهيكلي الذي يصبو من خلاله إلى تحديث قاعدته الإنتاجية وتعزيز تموقعه على مستوى الخريطة الجديدة لشبكات الإنتاج الدولية والتي كرست خلال العقد الماضي نموذجا جديدا للتجارة العالمية. وفي هذا الاطار، وعلى المستوى الوطني، أضحى من الضروري إعادة النظر في مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي تم تفعيلها خلال السنوات الأخيرة، على ضوء هذه التغييرات الجوهرية، في محاولة لرصد مدى نجاعتها في تسريع مسلسل التحديث والتحول الهيكلي للقاعدة الإنتاجية وفي دعم تموقع اقتصادنا في سلاسل القيمة العالمية. ويهدف هذا التقييم المرحلي إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز في هذا المنحى وتحديد التعديلات اللازم اعتمادها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

1.2. تعزيز دور القطاعات الداعمة للتحولات الهيكلية

مكنت الاستراتيجيات القطاعية التي تم إرساؤها خلال السنوات الأخيرة، من إعطاء دفعة جديدة لمسلسل التحول البنيوي للاقتصاد الوطني. وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات في تعزيز دينامية بعض القطاعات الاستراتيجية كالفلاحة والصناعة (صناعة السيارات والطيران) والفوسفاط ومشتقاته... ويبقى تعزيز وتيرة هذا التحول الهيكلي رهينا برفع مجموعة من التحديات تهم بالأساس تثمين الإنتاج وتنويع الأسواق وتعزيز قدرات الموارد البشرية وتحسين معدل الاندماج المحلي والارتقاء في سلسلة القيمة المضافة...

1.1.2. تعزيز دينامية القطاع الفلاحي بفضل تقدم مخطط المغرب الأخضر

يواصل مخطط المغرب الأخضر منذ انطلاقته سنة 2008 تنفيذ رؤيته الرامية إلى إعادة هيكلة النسيج الإنتاجي للقطاع الفلاحي الوطني. فبعد مرور نصف المدة المحددة لإنجازه، بدأ هذا المخطط في تحقيق النتائج المتوخاة منه، حيث تجاوزت المنجزات، في بعض الحالات، الأهداف المبرمجة في أفق سنة 2020. وبالارتكاز على هذه المكاسب، تم تحديد أهداف جديدة للمرحلة الثانية للمخطط، الممتدة بين سنتي 2015 و2020، تروم على الخصوص رفع أهم التحديات الكبرى للقطاع والمتمثلة في تحديث نظم توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية، والإدماج الهيكلي بين القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية.

إنجازات مشجعة بعد مضي نصف مدة تنفيذ مخطط المغرب الأخضر

شهد القطاع الفلاحي المغربي تحولا عميقا إثر تنفيذ الإجراءات المهيكلة لمخطط المغرب الأخضر والتي أنتجت دينامية حقيقية للقطاع خاصة من خلال التعزيز المتواصل للاستثمارات الفلاحية التي تضاعفت بنحو 1,7 مرة بين سنتي 2008 و2014. ويتجلى هذا التحول الهيكلي للقطاع في الارتفاع الملحوظ في القيمة المضافة الفلاحية بمعدل سنوي ناهز 6,7% خلال نفس الفترة مقابل 3,9% بالنسبة للقطاع غير الفلاحي. وقد هم هذا التطور الإيجابي كافة السلاسل الفلاحية وبصفة خاصة الحوامض التي ارتفع إنتاجها بنحو 79,9% خلال نفس الفترة، والزيتون بنسبة 105,5%، الشيء الذي مكن من تحقيق 76,8% من الأهداف المسطرة في أفق 2020 بالنسبة للحوامض و62,9% بالنسبة للزيتون. وفيما يخص اللحوم الحمراء، فقد تجاوز إنتاجها الهدف المسطر لسنة 2014 بحوالي 11,1% ليصل إلى 450 ألف طن.

ومن جهة أخرى، ساهمت الإجراءات الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر في تعزيز التنافسية الخارجية للمنتجات الفلاحية المغربية، مما ترتب عنه على الخصوص، الرفع من صادرات هذه المنتجات بحوالي 34% مقارنة مع سنة 2008. وقد مكنت هذه الدينامية من تحسين تصنيف المغرب ليتبوأ المرتبة الثالثة من بين الدول المصدرة للمواد الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والرابعة على مستوى القارة الإفريقية. كما ساهم المخطط في ترويج تسمية "المغرب الأخضر" عند التصدير عبر تعزيز التموقع التنافسي للمملكة، مما مكنها حاليا من احتلال المركز الثالث على المستوى العالمي بالنسبة لتصدير معلبات الزيتون والخامس بالنسبة للطماطم.

وقد نجح القطاع الفلاحي المغربي أيضا في دعم مناعته تجاه التغيرات المناخية عبر الرفع من مساحات المغروسات ذات القيمة المضافة العالية بنسبة 37%، مما مكن من تعزيز السلاسل الأقل تأثرا بالجفاف على حساب سلسلة الحبوب. وتبعا لذلك، صارت هذه السلاسل تشكل حوالي 70% من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي. ويتجلى أيضا هذا التوجه الاستراتيجي في الزيادة من القيمة المضافة للهكتار الواحد، حيث بلغت 3.500 درهم على مستوى المساحات المسقية. وتعزى هذه النتائج على الخصوص إلى الإجراءات المتخذة في إطار سياسة اقتصاد الماء المتبعة منذ سنة 2008، والتي أدت إلى الرفع من المساحات المجهزة بتقنيات اقتصاد الماء بنسبة 127% لتبلغ 410 ألف هكتار، أي ما يعادل 75% من الهدف المسطر للبرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي والمحدد في 550 ألف هكتار.

ومن ناحية أخرى، يجدر بالذكر أنه خلال السنوات الخمس الأولى من عملية تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، تم إعطاء الأولوية لدعم المنتوجات الزراعية، وذلك بالموازاة مع دعم مداخيل المزارعين الأكثر هشاشة عبر مشروع الدعامة الثانية الخاص بعملية استبدال المزروعات. وفي هذا السياق، استفاد 771.535 فلاح من المساعدات ومن المواكبة في إطار تنفيذ مشاريع هذه الدعامة. وكنتيجة لذلك، ارتفع الناتج الداخلي الخام الفلاحي للفرد بحوالي 48% في الوسط القروي لينتقل من 5.400 إلى 8.000 درهم سنة 2014، مما ساهم في تحسين المداخيل والظروف المعيشية وأدى، من جهة، إلى انخفاض ملموس في نسبة الساكنة التي تعاني من نقص التغذية، حيث انتقلت من 7,1% إلى 4,9% سنة 2015، ومن جهة أخرى، إلى القضاء التام على الفقر الغذائي في العالم القروي. وتقديرا لإنجازات السياسة الفلاحية الوطنية، حصل المغرب على جائزة المنظمة الدولية للتغذية والزراعة على التوالي سنتي 2014 و2015 لتحقيقه للهدف الأول للألفية والمتمثل في التقليص من نسبة الفقر و الفقر الغذائي. وقد فتحت هذه التجربة الناجحة في مجال الأمن الغذائي آفاقا واسعة أمام المغرب لتعزيز التعاون جنوب-جنوب لتقاسم تجاربه وخبراته مع الدول الإفريقية.

مواصلة الجهود لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للفترة 2015-2020

يدخل مخطط المغرب الأخضر، على بعد خمس سنوات من انتهاء مدة إنجازه، مرحلة جديدة تروم ترسيخ دينامية القطاع الفلاحي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمخطط والمتمثلة في بناء فلاحة ناجعة ومستدامة وتنافسية تغطي كافة السلاسل وفئات الفلاحين وتساهم في ضمان الأمن الغذائي عبر توفير مواد غذائية ذات جودة عالية.

وفيما يخص الإنتاجية الفلاحية، سيواصل مخطط المغرب الأخضر تعزيز مقاربة السلاسل المدمجة لكافة حلقات سلسلة القيمة من خلال اعتماد عقود-برامج تغطي أبرز السلاسل مرسخا بذلك مبدأ التعاقد في الالتزامات بين السلطات العمومية والشركاء المهنيين. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى 18 عقد-برنامج سبق توقيعها، تم ابرام عقد-برنامج جديد للفترة 2015-2020 يهم تطوير إنتاج الحليب باستثمار يناهز 6,6 مليار درهم في أفق 2020 تساهم الدولة فيه بمبلغ 1,27 مليار درهم. ومن شأن هذا العقد خلق أزيد من 40 ألف منصب شغل مباشر وتعزيز دور السلسلة في ضمان الأمن الغذائي وتشجيع تثمين الإنتاج من أجل الرفع من القيمة المضافة.

وبالنسبة للتدبير الأمثل للموارد المائية، فمن المزمع القيام بترشيد تدبير الدوائر السقوية بغية الرفع من القيمة المضافة للمساحات المسقية بنحو 4.000 درهم للهكتار. ولأجل ذلك، وبالموازاة مع دعم أجرأة البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي الذي ستبلغ كلفته 37 مليار درهم في أفق 2020 والذي سيمكن من اقتصاد 1,4 مليار متر مكعب، سيتم تعزيز الجهود الرامية إلى توسيع الدوائر السقوية عبر إطلاق برنامجين مهيكلين في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص يهمان السقي عبر تحلية مياه البحر بمنطقة اشتوكة في أفق 2019 وتوسيع مجال السقي في جهة الغرب.

وفي إطار الجهود الرامية لعصرنة نظم توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية، سيتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لتحسين إدماج السلسلة من الإنتاج الفلاحي إلى التوزيع، عبر إصلاح الإطار القانوني لأسواق الجملة والمذابح وإطلاق ستة برامج كبرى، ثلاثة منها تهم أسواق الجملة للخضر والفواكه يتم تسييرها وفق شراكة بين القطاعين العام والخاص وثلاث أخرى تهم المذابح وأسواق الماشية. وجدير بالذكر كذلك أن إصلاح المذابح وأسواق الماشية الذي يمر عبر تبني نظام تسيير يولي الأهمية لتطوير سلسلة الإنتاج، أصبح ذا طابع استعجالي خصوصا وأن غالبية المذابح تستوجب تأهيلها لتوافق معايير الجودة والصحة. وفيما يخص منظومة توزيع المنتجات الفلاحية، سيتم اعتماد عقد-إطار من شأنه محاربة هيمنة الوسطاء والمساهمة في التوزيع المنصف للمداخيل على جميع المتدخلين في سلسة قيمة الإنتاج الزراعي وخصوصا المنتجين.

وفي نفس السياق، يهدف مخطط المغرب الأخضر خلال الفترة 2015-2020 إلى التركيز على تحقيق اندماج أقوى بين حلقات سلسلة القيمة للقطاع الفلاحي عبر تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية خصوصا في إطار الدعامة الأولى للمخطط. ولأجل ذلك، تم تحديد أهداف جديدة تتمثل في دعم الاستثمارات، خاصة من خلال مضاعفة الاستثمارات الموجهة لتسريع تطوير الصناعات الغذائية. وفي هذا الإطار، تم اعتماد إجراءات مهيكلة على غرار القطب الفلاحي الذي أعطيت انطلاقته بجهة سوس ماسة على مساحة 74 هكتار والذي يعد مركبا صناعيا للتثمين والابتكار لفائدة الإنتاج الفلاحي لهذه الجهة. وجدير بالذكر أن هذه الرؤية أضحت ضرورة ملحة بالنظر إلى إشكالية قطاع الصناعات الغذائية الذي يعاني من ضعف بنيوي على مستوى مختلف حلقات سلسلة القيمة ومن ضعف الاستثمارات الخارجية المباشرة بالمقارنة مع الفرص التي تتيحها مختلف اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع أهم الشركاء التجاريين. هذا، بالإضافة إلى غياب مواكبة هذا القطاع للمجهودات الكبيرة المبذولة في إطار مخطط المغرب الأخضر لإرساء استراتيجية تهم تطويرعملية تحويل المنتجات الفلاحية.

وبخصوص ترسيخ تنافسية الصادرات الفلاحية، فمن المزمع خلال الفترة 2015-2020 مضاعفة هذه الصادرات في إطار سياسة التجارة الخارجية، وذلك على الخصوص بالاعتماد على تقوية الجانب اللوجيستيكي لعملية التصدير من خلال إنشاء منصة أو منصتين متكاملتين ومتعددتي السلاسل تهدفان للرفع من الصادرات الفلاحية الموجهة للقارة الإفريقية على الخصوص وكذا لأوروبا وروسيا وأمريكا الشمالية. وتستدعي هذه المشاريع تعزيزها بإجراءات استراتيجية أخرى موازية تروم خاصة تلبية متطلبات الأسواق الخارجية والمتعلقة باحترام معايير الجودة (كتلك الخاصة بزيت الزيتون) وذلك من أجل رفع تحدي تنويع الصادرات من حيث المنتوج (نظرا لأن الحوامض والطماطم والخضر الطازجة تمثل 78% من هذه الصادرات) والوجهة (خاصة أن الاتحاد الأوروبي لوحده يستقبل 77% منها).

ومن جهة أخرى، ستتميز الفترة القادمة من مخطط المغرب الأخضر بتعزيز الفلاحة التضامنية، من خلال دخول مشاريع الدعامة الثانية مرحلة الاستدامة وتوطيد المكتسبات، حيث سيكون الهدف الرئيسي مضاعفة مداخيل المشاريع المدرجة ضمن الفلاحة التضامنية والحد من الفقر في الوسط القروي. وسيتحقق هذا الهدف على الخصوص عبر تطوير مشاريع تراعي خصوصية العالم القروي ومواصلة هيكلة الفلاحة الصغيرة، خاصة من خلال خلق 10.000 تعاونية فلاحية وتطوير نظام التمويلات الصغرى.

2.1.2. دعم التموقع التنافسي لصناعة السيارات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية

في سياق التحولات الهيكلية العالمية الجديدة لصناعة السيارات والتي تتميز بإعادة توزيع الإنتاج لصالح القوى الناشئة، يواصل المغرب تعزيز مكانته في سلسلة القيمة العالمية لقطاع السيارات، كما يشهد على ذلك الأداء الجيد للقطاع خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم إنتاج ما يفوق 227.579 سيارة سنة 2014 مقابل 18.546 سنة 2003. وبذلك أصبح المغرب ثاني منتج للسيارات في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا بحصة بلغت 35% مقابل 5% سنة 2003.

ويؤكد هذا التموقع للقطاع على الخريطة العالمية لصناعة السيارات الارتفاع الكبير الذي عرفته صادرات القطاع، والذي مكنته سنة 2014 من احتلال المركز الأول للأنشطة المصدرة، حيث تمكن من تجاوز سقف 40 مليار درهم (بمعدل نمو سنوي ناهز 27,2% خلال الفترة 2009-2014). ويشمل الأداء المتميز للقطاع التطور الإيجابي الذي عرفته بعض القطاعات، منها على الخصوص قطاع تركيب السيارات، إثر الانطلاق الفعلي لمشروع السيارات "رونو" والذي رفع من حصة القطاع في إجمالي صادرات قطاع السيارات ليبلغ 49% سنة 2014 (19,4 مليار درهم)، متبوعا بقطاع الأسلاك بنحو 17,2 مليار درهم أي ما يعادل 43% من إجمالي الصادرات ذاتها.

ويعزى تموقع المغرب في سلسلة القيمة العالمية لصناعة السيارات لمجموعة من الجهود المبذولة والرامية إلى تقديم عرض مغربي جذاب، كما يشهد على ذلك التوقيع، في يونيو 2015، على اتفاقية تتعلق بإنشاء مشروع لمجموعة بوجو-ستروين في مدينة القنيطرة. وتناهز قيمة الاستثمار في هذا المشروع 570 مليون أورو (حوالي 6 ملايير درهم)، حيث يرتقب إنتاج 90 ألف سيارة و90 ألف محرك سنويا ابتداء من سنة 2019 لتبلغ فيما بعد 200 ألف سيارة و200 ألف محرك سنويا. وسيعزز هذا الوضع تموقع المغرب على الخريطة العالمية لصناعة السيارات بإنتاج يفوق 600 ألف سيارة سنويا (بما في ذلك إنتاج صوماكا ورونو طنجة). ومن جهة أخرى، سيعرف هذا المشروع منذ انطلاقته، معدل إدماج يناهز 60% ليبلغ 80%، كما سيمكن من خلق 4.500 منصب شغل مباشر و20 ألف منصب شغل غير مباشر في قطاعات الهندسة والتزويد بالمركبات.

ومن أجل مواكبة جيدة للمستثمرين في القطاع وخلق الظروف الملائمة لانبثاق نسيج صناعي للسيارات ذي سلسلة قيمة أكثر اندماجا في سياق التحولات العالمية، سيعمد مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 إلى إعطاء دفعة جديدة للقطاع (من خلال صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات بغلاف مالي يناهز 20 مليار درهم، وتعبئة 1.000 هكتار من العقار العمومي المخصص للتأجير، وكذا الولوج إلى التمويل). ويتعلق الأمر بمقاربة تهدف إلى تطوير منظومات صناعية حول مجموعة من المقاولات الكبرى، وذلك بهدف خلق دينامية جديدة وعلاقات جديدة بين المجموعات الصناعية الكبرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار، تم إعطاء الانطلاقة لأربعة مشاريع للمنظومات الصناعية في قطاع السيارات، والتي تهدف لوحدها إلى خلق 56 ألف منصب شغل، أي ما يعادل 63% من الأهداف المسطرة (90 ألف منصب شغل اضافية بمجموع القطاع في أفق 2020). وستمكن أيضا هذه المنظومات الصناعية، والتي تغطي قطاعات الأسلاك والتجهيز داخل السيارات والمقاعد والمعادن وكذا بطاريات السيارات، من مضاعفة صادرات القطاع بنحو 2,5 مرة والرفع من نسبة الاندماج المحلي بما يناهز 20 نقطة. أما الفئة الثانية من المنظومات الصناعية والتي هي عبارة عن مقاولات صغرى ومتوسطة، والتي تنتظم حول مصنعي السيارات. ويظل الهدف تجميع مجموعة من الوحدات الصناعية حول مقاولات كبرى رائدة ينتظر منها أن تلعب دور القاطرات وأن تعمل على مضاعفة الاستثمار والارتقاء بمختلف مكونات الصناعة الوطنية إلى مستويات أعلى في سلسلة قيمة القطاع.

وبالرغم من كون قطاع السيارات يفتح آفاقا واعدة للمغرب لأن يصبح منصة جذابة لصناعة السيارات، إلا أنه يبقى من الضروري تجاوز بعض المعيقات، لاسيما من حيث تعزيز فعالية الخدمات اللوجستيكية وتنويع أسواق التصدير بتوجه أكثر نحو أسواق إفريقيا وآسيا وكذا التوفر على موارد بشرية مؤهلة. وفي هذا السياق، وبالرغم من إرساء مجموعة من المنظومات لتكوين كفاءات مؤهلة، لايزال العجز قائما في الموارد البشرية ذات التخصصات الدقيقة، خاصة فيما يتعلق بتطوير مجالات جديدة في القطاع (البحث والتطوير وأنظمة الأمن ...).

3.1.2. صناعة الطيران : تعزيز تموقع المغرب في خريطة الطيران العالمية

في ظل سياق يزخر بآفاق واعدة في دينامية النقل الجوي (33.000 طائرة جديدة في أفق 2034)، يواصل قطاع صناعة الطيران الوطني تعزيز مكانته في سلسلة القيمة العالمية بتحقيق رقم معاملات للتصدير فاق 7,4 مليار درهم سنة 2014 مقابل 3,6 مليار درهم سنة 2008، أي بمعدل نمو يناهز 12,8% كمتوسط سنوي. ويعزى هذا التموقع لمجموعة من الجهود المرتكزة حول عرض مغربي متماسك وجذاب، كما يشهد على ذلك دخول مشروع بومباردي حيز الخدمة (ثالث أكبر مصنع للطائرات في العالم)، وكذلك إبرام اتفاقيات استثمار جديدة مع أكبر الفاعلين العالميين في ميدان الطيران،

نخص منهم بالذكر مجموعة EATON (12 مليون دولار و300 منصب شغل في مرحلة أولى) ومجموعة AEROLIA وALCOA (45 مليون أورو و700 منصب شغل جديد).

غير أن التقدم الذي أحرزته صناعة الطيران الوطنية يبقى رهينا برفع بعض التحديات لضمان استمرارية نمو هذا القطاع. ويتعلق الأمر خاصة بتنويع عروض التصدير عن طريق الرفع من مستوى الاندماج الصناعي والارتقاء في سلسلة القيمة في أفق تموقع أفضل للمغرب في سلسلة القيمة العالمية للطيران. كما يبقى توفير يد عاملة ذات مهارة عالية من الشروط الملحة لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن استقرار مجموعات عالمية كبرى بالمغرب.

وفي هذا الاطار، أعطى مخطط التسريع الصناعي لهذا القطاع أولوية خاصة لإرساء سلسلة قيمة متنوعة وتنافسية، وذلك عن طريق تعزيز الولوج إلى أسواق جديدة (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان) والتركيز على أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وكذا تطوير المهن المرتبطة بصناعة الطيران.

وفي هذا السياق، تجدر الاشارة إلى إعطاء الإنطلاقة للمنظومات الصناعية الأربعة الأولى للقطاع في تخصصات التجميع ونظام الأسلاك الكهربائية ولوازم نظام الأسلاك الكهربائية الخاصة بالربط البيني، والصيانة والإصلاح وإعادة الفحص والهندسة. ومن أهم أهداف هذه المنظومات الصناعية، إحداث 23 ألف منصب شغل جديد في أفق 2020، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف اليد العاملة المشتغلة بالقطاع، وكذا مضاعفة قيمة الصادرات لتصل إلى 16 مليار درهم، وكذلك بلوغ نسبة اندماج محلي في حدود 35%، والعمل على استقطاب أزيد من 100 مستثمر جديد و7 ملايير درهم من الاستثمارات.

كما سيحظى القطاع بإحداث صندوق استثمار للطيران "Aerofund". ويتعلق الأمر بآلية تمويل جديدة بغلاف مالي يصل إلى 600 مليون درهم مخصصة لدعم القطاعات الفرعية التي سبق ذكرها ليتيسر لها القيام بالاستثمارات اللازمة. وتتكون الجهات الممولة، مبدئيا، من المؤسسات المالية وكذلك من رواد القطاع كبومباردي وإيرباص وبوينغ. كما ستساهم الدولة في تمويل هذا الصندوق عن طريق صندوق التنمية الصناعية.

4.1.2. تعزيز التحول الهيكلي لقطاع الفوسفاط ومشتقاته ودعم ريادة المغرب في السوق العالمية

باعتباره أحد أهم القطاعات المنتجة التي ساهمت بشكل جلي في التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي، حقق قطاع الفوسفاط ومشتقاته خلال العقد الأخير تطورا مهما على صعيد جميع المستويات بما فيها الصادرات، والاستثمار، وكذا تعزيز تموقع المغرب في السوق العالمية. ويبرز تحليل التطور البنيوي لهذا القطاع، انتقاله، انطلاقا من سنة 2006 ، إلى عتبة جديدة على مستوى دينامية الصادرات، التي حققت نسبة نمو سنوي تزيد عن 10% بين سنتي 2007 و2014 مقابل 4% سنويا خلال الفترة 2000-2006. وكنتيجة لهذا الوضع، تعززت حصة القطاع في الميزان التجاري إلى أكثر من 23% مقابل 16% في المتوسط بين الفترتين السالفتي الذكر. ومما يؤكد هذا التحول الهيكلي، تعزيز دينامية الاستثمار التي تطورت بنسبة 22,7% سنويا خلال الفترة 2000-2013، بغلاف استثماري بلغ 29,5 مليار درهم سنة 2014.

وقد ساهم هذا التطور الملحوظ في تعزيز تموقع المغرب في السوق العالمية بحصص تجاوزت 47%، 33% و19% والمتعلقة على التوالي بالحامض الفوسفوري والأسمدة والفوسفاط الخام، وذلك تماشيا مع الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدتها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط عبر تنويع مزدوج للمنتجات والأسواق. في هذا الإطار، أضحت السياسة الإنتاجية للمجموعة ترتكز بشكل مهم على مشتقات الفوسفاط التي تمثل حاليا 75% من مجموع صادرات القطاع (أقل من 68% سنة 2000) مع زيادة التركيز على الأسمدة (45% سنة 2014 مقابل 26% سنة 2000). كما اعتمدت استراتيجية مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط على تنويع أسواق التصدير (160 زبون على مستوى 90 بلد)، مع التركيز على القوى الزراعية والسكانية الرئيسية (البرازيل، الهند، باكستان ...) والتي تعززت حصتها، في صادرات المجموعة من الأسمدة، من 26% سنة 2000 إلى ما يقارب 43% سنة 2012. وبالموازاة مع ذلك، نهجت المجموعة استراتيجية تجارية إرادية موجهة نحو

القارة الإفريقية من أجل دعم ثورتها الخضراء[41]. ومن المرتقب أن تتعزز صادرات المجموعة نحو القارة، والتي تضاعفت ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة مع الشروع في استغلال وحدة الأسمدة المخصصة لإفريقيا (مليون طن سنويا) وانطلاق مشروع الشراكة القائمة على مبدأ اندماج وتكامل الموارد الطبيعية التي يزخر بها المغرب (الفوسفاط) والغابون (الغاز)، لإنتاج مليوني طن من الأسمدة الفوسفاطية الملائمة لخصوصيات الفلاحة الإفريقية.

ويعزى هذا التحول الهيكلي للقطاع وتعزيز الريادة المغربية على مستوى السوق العالمية إلى نهج مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط لمزيج متماسك وفعال بين السياسة الصناعية والتجارية والمالية وسياسة النقل والخدمات اللوجستيكية، والبحث والابتكار... فعلى المستوى الصناعي، تواصل المجموعة تنفيذ مشاريعها المهيكلة من خلال مضاعفة قدرات استخراج الفوسفاط بما يناهز20 مليون طن، لتصل إلى 50 مليون طن سنويا في أفق 2020 (أربعة مناجم جديدة في كل من خريبكة، وبن جرير ...)، وكذا بمضاعفة الطاقة الإنتاجية للأسمدة بثلاث مرات من خلال إنشاء 10 وحدات جديدة في المجمع الكيميائي للجرف الأصفر، أربعة منها توجد في طور الإنشاء مما من شأنه أن يعزز حصة المجموعة في السوق العالمية للأسمدة لتصل إلى 40% سنة 2020 مقابل 21% حاليا. بالإضافة إلى ذلك ، تميزت سنة 2014 بالشروع في استغلال خط الانابيب خريبكة- الجرف الأصفر، الممتد على مسافة 240 كلم وبطاقة نقل تقارب 38 مليون طن سنويا من الفوسفاط مقابل 18 مليون طن في السابق، والذي من شأنه أن يمكن من تخفيض التكاليف اللوجستية بنسبة 90%. كما تواصل المجموعة استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز البنية التحتية للموانئ من خلال توسيع الطاقة الاستيعابية لميناء الجرف الأصفر ومضاعفة الطاقة الاستيعابية لمشروع ميناء آسفي بثلاث مرات.

كما تتعزز ريادة المغرب في السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته من خلال استراتيجية صناعية وتجارية استباقية أسفرت عن التوقيع على سلسلة من الشراكات والاتفاقيات الاستراتيجية مع كبريات الشركات العالمية في هذا المجال. وفي هذا السياق، وقعت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط على اتفاقية شراء 10% من رأسمال شركة Fertilizantes Heringer، والتي تعد من أبرز الشركات الرائدة في سوق الأسمدة البرازيلي، وعلى اتفاقية لمدها بمنتجات الفوسفاط على المدى الطويل. وفي السياق ذاته، قامت المجموعة بتوقيع اتفاقية مع الشركة الرائدة عالميا في أسمدة البوتاس، PotashCorp لتمكينها من تلبية احتياجات عملائها في الولايات المتحدة وكندا. وفي المقابل، ستمكن هذه الاتفاقية من تلبية حاجيات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط المتزايدة من الأمونياك وخاصة بالنسبة لوحدات إنتاج الأسمدة المرتقبة على مستوى المجمع الكيميائي للجرف الأصفر.

5.1.2. مواصلة الدينامية الاستراتيجية للقطاع السياحي رغم تقلبات الظرفية

يساهم قطاع السياحة بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، حيث يقوم بدور متميز في تقليص الفوارق المجالية وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي وكذا في الحد من مظاهر الفقر والتهميش. فباستثناء السنوات التي عانى فيها القطاع السياحي من صدمات خارجية أثرت على أدائه، استطاع هذا الأخير الحفاظ على معدل نمو بلغ، في المتوسط، أكثر من 5% خلال العشرية الماضية.

وفي نفس السياق، وبغض النظر عن الإكراهات الظرفية التي أثرت سلبا على السياحة بالمغرب منذ الفصل الثاني من سنة 2014 (ارتفاع عدد السياح بحوالي 1,5% وتراجع ليالي المبيت بحوالي 8% عند متم شهر يوليوز 2015 وانخفاض عائدات الأسفار بنسبة 0,9% إلى غاية متم شهر شتنبر 2015)، تظل إمكانات السياحة الوطنية وآفاق نمو النشاط السياحي العالمي جد مشجعة لقطاع السياحة الوطني. فقد أبان القطاع عن قدرة كبيرة على الصمود في وجه الصدمات بفضل ثقة المغاربة المقيمين بالخارج (+9,5% إلى غاية متم يوليوز غشت 2015) وديناميةالسياحة الداخلية (التي تمثل

[41] 80% من الأراضي الصالحة للزراعة لا تستغل في إفريقيا حتى الآن، وتمثل القارة 1% فقط من الاستهلاك العالمي للأسمدة.

30% من ليالي المبيت) إلى جانب المنحى الإيجابي الذي سجل في بعض الأسواق المصدرة للسياح كما هو الشأن بالنسبة لإسبانيا (+4%) وألمانيا (+7%) والمملكة المتحدة (+7%)، وهو ما مكن من امتصاص الصدمات المسجلة على مستوى الأسواق الرئيسية مثل فرنسا (-3%).

إنجاز متواصل للأوراش الكبرى "لرؤية 2020" وتحديات يجب رفعها

يواصل المغرب إنجاز الأوراش الكبرى المبرمجة في إطار استراتيجيته السياحية. وقد ناهزت المبالغ المستثمرة في القطاع السياحي 16,4 مليار درهم برسم سنة 2014، ليبلغ بذلك مجموع الاستثمارات المسجلة منذ انطلاق "رؤية 2020 " إلى 86 مليار درهم، أي ما يمثل حوالي 61,4% من الغلاف المالي الإجمالي (140 مليار درهم) المرصود في إطار هذه الاستراتيجية. كما تم تعزيز العرض السياحي بافتتاح 190 فندقا جديدا ودعم الطاقة السريرية بخلق 10.000 سرير.

ومن جهته، عرف المخطط الأزرق تعديلا يهدف إلى تركيز جهود الاستثمار على ثلاث محطات ساحلية وهي تاغزوت والسعيدية وليكسوس. فقد تم إنهاء أشغال الشطر الأول من محطة تاغزوت، والذي يضم أساسا فندقا من فئة خمسة نجوم وملعبا للغولف. ومن المنتظر أن تشتمل هذه المحطة على 7 مركبات فندقية في أفق سنة 2017. أما بالنسبة لمحطة السعيدية، فقد تم افتتاح واحدة من أصل ثلاث وحدات فندقية تضمها هذه المحطة، ومن المنتظر افتتاح وحدة ثانية قريبا. كما تتواصل عملية بناء فندقين آخرين بالسعيدية وإصدار طلب عروض بغرض إنشاء إقامة سياحية بالمنطقة. وفي نفس الاتجاه، تعهدت الحكومة بالعمل، خلال الثلاث سنوات المقبلة، على إخراج محطة ليكسوس إلى الوجود بحجم مناسب يمكن من تسهيل تسويقها.

وبخصوص السياحة الداخلية، عرف مخطط بلادي افتتاح محطتين بإفران وبإمي ودار بأكادير. كما تم، منذ سنة 2012، إطلاق أشغال بناء محطة المهدية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مشروع شيكات العطل. كما سيتم، ابتداء من السنة الدراسية 2015-2016، تفعيل الإجراء المتعلق بإعادة ترتيب العطل المدرسية وفقا لمقاربة جهوية (ثلاث جهات كبرى). كذلك، تعتزم وزارة السياحة العمل من أجل إحداث فاعل وطني متخصص في مجال السياحة الداخلية، بغلاف مالي حدد في حوالي 50 مليون درهم.

وفي الشق المتعلق بالتسويق، يواصل المكتب الوطني المغربي للسياحة حملته التسويقية بهدف تعزيز الأسواق التقليدية المصدرة للسياح بالموازاة مع الانفتاح على الأسواق الجديدة الواعدة (روسيا والمملكة المتحدة والشرق الأوسط وإفريقيا والصين)، ودعم نمو كل من السوق الداخلية وتلك الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج. وبغرض تعزيز الربط الجوي، تطمح وزارة السياحة للوصول إلى 1.700 رحلة أسبوعية خارج الدار البيضاء والرباط. وقد خصصت لهذا الهدف ميزانية هامة تناهز 200 مليون درهم سنويا.

وبالموازاة مع ذلك، تم تحقيق تقدم ملحوظ على المستوى المؤسساتي، حيث من المرتقب مصادقة الحكومة، قبل نهاية سنة 2015، على المرسوم المحدث للهيأة العليا للسياحة. ومن جهته، قام مرصد السياحة بتجديد هيئاته الإدارية (الرئيس والمكتب). كما تمت المصادقة على القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وبالأشكال الأخرى للإيواء السياحي.

ويعكس مؤشر التنافسية للسفر والسياحة « The Travel & Tourism Competitiveness Index (TTCI)» لسنة 2015[42] بشكل جلي التقدم المحرز من طرف قطاع السياحة بالمغرب، حيث احتل هذا الأخير الرتبة 62[43] على الصعيد الدولي، وهو ما

[42] تقرير سنة 2015 حول تنافسية السفر والسياحة، المنتدى الاقتصادي العالمي، إصدار 2015.

[43] من أصل 141 بلدا.

يمثل ارتقاء بحوالي 9 رتب مقارنة مع سنة 2013 (الرتبة 71)[44] ، وذلك بفضل تحقيق مجموعة من المنجزات تهم مجالات الأمن (الرتبة 37) ومناخ الأعمال (الرتبة 42) والأولوية المعطاة من طرف الدولة (الرتبة 26) والموارد الثقافية والطبيعية (الرتبة 45) وكذا تنافسية الأسعار (الرتبة 47). وبالمقابل، يظل ترتيب السياحة المغربية متأخرا نسبيا فيما يرتبط بمناخ الأنشطة السياحية (الرتبة 71)، وعلى الأخص، في الشق المتعلق بالموارد البشرية وسوق الشغل (الرتبة 107). وبالمقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمكن المغرب من احتلال الرتبة 4، محسنا موقعه بحوالي 5 رتب مقارنة مع 2013. وعلى مستوى الموارد الثقافية، يؤكد تصنيف منظمة اليونسكو تنافسية المغرب، الذي يتوفر على تسعة مواقع تدخل في نطاق التراث العالمي، واحتلاله المرتبة 18 على المستوى الدولي والمرتبة الأولى على مستوى إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف المسطرة ضمن رؤية 2020 يبقى رهينا برفع العديد من التحديات. وفي هذا الإطار، تطرح إشكالية التمويل البنكي بحدة، خصوصا بالنظر للهدف الذي حددته الاستراتيجية السياحية الوطنية والمتمثل في تعبئة 24 مليار درهم من القروض البنكية.

وفي نفس السياق، يجب تدارك النقص الهام المتعلق بالعرض الإضافي للأسرة والذي حدد مبدئيا في 200.000 سرير، حيث لا تتعدى حاليا نسبة تحقيق هذا الهدف 25% وهو ما يمثل 50.000 سرير محدث منذ انطلاق رؤية 2020. وينضاف إلى ذلك تحدي إحداث حوالي 470.000 منصب شغل إضافي في أفق سنة 2020 والذي لم تتحقق منه سوى 55.000 منصب بين سنتي 2010 و 2014 . وأخيرا، تقوم السياحة الداخلية بدور محوري في الحد من التداعيات الناجمة عن الظرفية الاقتصادية الدولية. وتبعا لذلك، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكر منها، على الخصوص، إخراج مشروع الدعم المالي لسفر السياح المقيمين (نظام شيكات العطل) إلى حيز الوجود وتكثيف حملة تسويق العرض السياحي الموجه لهم بالاعتماد على برنامج "كنوز بلادي"، وتنمية السوق المتعلق بالإقامات السياحية التي تتلاءم مع عادات السياح الداخليين، خاصة العائلات وكذا استهداف شرائح اجتماعية أخرى (الشباب وذوو الاحتياجات الخاصة...) بواسطة برنامج "العطلة للجميع" الذي اقتصر منذ انطلاقته على الأطفال.

2.2. ضرورة استشراف آفاق واعدة للقطاعات الهادفة إلى بلوغ مسارات جديدة للنمو

بعد أن لعبت دورا جوهريا في دعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني خلال العقد الأخير، تميز أداء بعض القطاعات المهمة والتي بلغت مرحلة معينة من النضج ببروز بعض مؤشرات تباطؤ نموذجها الاقتصادي. ونذكر من بين هذه القطاعات على وجه الخصوص، الاتصالات، والخدمات المالية، والعقار... لكن، وبالرغم من التقلص النسبي لأدائها بعد مرحلة تميزت بتحقيق نسب نمو جد مهمة، تزخر هذه القطاعات بآفاق واعدة من خلال إعادة تموقعها على مستوى محركات جديدة للنمو سواء من حيث المنتجات أو الأسواق.

1.2.2. توجهات استراتيجية ودعائم تكنولوجية من أجل دينامية جديدة لقطاع الاتصالات

عرف قطاع الاتصالات في المغرب دينامية مهمة منذ تحريره سنة 1998. وبفضل آثار المنافسة ونموذج التنمية الذي اعتمده القطاع، من خلال مختلف مذكرات التوجهات العامة، تم تجاوز الأهداف المسطرة للقطاع في إطارمذكرة التوجهات العامة للفترة 2008-2013 باستثناء الهدف الذي يهم نمو رقم معاملات القطاع. وبذلك، بلغت حظيرة الهاتف الثابت والنقال 45,3 مليون مشترك سنة 2013، مما يشكل فائضا بنسبة 33% عن الهدف المتوخى في إطار المذكرة لسنة 2013 (34 مليون). كما شهد معدل النمو السنوي للهاتف النقال ارتفاعا بنسبة 13,2% ليبلغ 42,4 مليون مشترك

[44] من أصل 140 بلدا.

وانخفاضا بنسبة 0,45% بالنسبة للهاتف الثابت ليستقر في حدود 2,9 مليون مشترك سنة 2013. وعلاوة على ذلك، بلغ عدد المشتركين في الأنترنت ما يقرب من ضعف الهدف الذي حددته مذكرة التوجهات العامة لسنة 2013 (مليوني مشترك) وذلك نتيجة تطور سوق الأنترنت المتنقل بفضل خدمات الجيل الثالث. وبالمقابل، بلغ رقم معاملات القطاع 32,8 مليار درهم سنة 2013 أي بفارق 18-% مقارنة مع الهدف المحدد في نفس المذكرة (40 مليار درهم)، وذلك راجع بالأساس للانخفاض الكبير للأسعار (16,1-% في المتوسط سنويا بين 2009 و2013).

ومع ذلك، بلغ النموذج الاقتصادي الحالي للقطاع مرحلة النضج كما يبرزه معدل نفاذ الهاتف النقال والذي بلغ 127% إلى غاية يونيو 2015 متجاوزا مستوى الاتحاد الأوروبي برسم سنة 2013 (125%)، وكذا من خلال الانخفاض الطفيف في عدد مشتركي الهاتف النقال (0,66-% مقارنة مع نهاية يونيو 2014 بعد زيادة بلغ متوسطها 8% خلال السنوات الأربع الماضية)، ليصل إلى 43 مليون مشترك. بالإضافة إلى ذلك، تعززت المكالمات الصادرة لهذا القطاع بنسبة 7% فقط في نهاية يونيو 2015، مما يشكل تباطؤا كبيرا مقارنة بالنمو المسجل خلال السنوات الأربع الأخيرة (+32%).

كما يتجلى هذا التباطؤ النسبي في وتيرة تطور القيمة المضافة للقطاع التي انحصرت في حدود 5,8% في المتوسط على مدى السنتين الماضيتين مقابل معدل نمو بلغ أكثر من 12% في المتوسط بين 2008 و2012. ولذلك، أضحى من الضروري البحث عن محركات نمو جديدة تمكن القطاع من الولوج إلى دورة نمو جديدة أكثر طموحا، سيما في سياق الانخفاض الكبير لمعدل عائدات مكالمات الهاتف النقال (71-% بين سنة 2010 و2014). وتروم مذكرة التوجهات العامة الجديدة في أفق 2018 تحقيق هذا الطموح الجديد من خلال منح المزيد من الوضوح حول سوق الاتصالات لفاعلي القطاع والمحافظة على تنمية القطاع الذي ساهم بحوالي 2,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014.

وتهدف مذكرة التوجهات العامة الجديدة إلى أن يبلغ رقم معاملات القطاع 34 مليار درهم في أفق 2018، أي بزيادة متوسطة سنوية تنحصر في 0,7% بين 2014 و2018، وذلك في ظل تراجعه المسجل بين سنة 2009 و2013 بمعدل سنوي بلغ 0,9-% (بينما كانت تتوقع مذكرة التوجهات العامة لسنة 2013 زيادة نسبتها 4,2%) وذلك بسبب بلوغ القطاع مرحلة الذروة وانخفاض الأسعار. كما تتوقع مذكرة التوجهات العامة لسنة 2018 انخفاضا في عدد مشتركي الهاتف الثابت ليبلغ مليوني مشترك، مما يشكل انخفاضا بمعدل سنوي قدره 5,3% بين 2014 و2018، أي بنسبة أعلى بقليل مما سجل بين سنتي 2009 و2013 (4,5-%). وبالمقابل، من المتوقع أن يبلغ عدد مشتركي الهاتف النقال أكثر من 50 مليون مشترك، مما يشكل ارتفاعا سنويا قدره 3,2% في المتوسط بين 2014 و2018، وهي نسبة تقل بكثير عن تلك التي سجلت بين سنتي 2009 و2013 (+13,8%). أما بالنسبة للأنترنت، فمن المتوقع أن يتجاوز مشتركوه 22 مليون، بنسبة نمو عالية (+21,9%) بفضل انطلاق خدمات الجيل الرابع 4G. إلا أن هذه النسبة تقل بكثير عن تلك التي سجلت بين سنتي 2009 و2013 (+48,5%).

وتستند طموحات مذكرة التوجهات العامة الجديدة 2018 على التغيرات التي يشهدها القطاع، والتي تتميز بطفرة ملحوظة للإنترنت، حيث حقق معدل نمو بلغ 44,35% إلى غاية نهاية يونيو 2015 مقارنة مع السنة الماضية، مقابل تراجع عدد مشتركي الهاتف الثابت بنسبة 12,42% ومشتركي الهاتف النقال بنحو 0,66%. ومن المتوقع أن يتعزز انتعاش قطاع الأنترنت خلال السنوات المقبلة، نظرا لهوامش النمو الكبيرة التي يتوفر عليها، كما يعكسه معدل استخدام الأسر المغربية للأنترنت الذي ناهز 50,4% سنة 2014 (17,3 مليون مستعمل للأنترنت إلى غاية نهاية سنة 2014 متمركزين خاصة بالمجال الحضري)، وتناهز هذه النسبة 62% بالمجال الحضري مقابل 24,4% بالمجال القروي. كما يتوقع أن يستفيد القطاع من خدمات الجيل الرابع 4G الذي يمثل نقطة تحول في النموذج الاقتصادي السائد، بحيث سيفتح آفاقا جديدة لنمو القطاع تتمثل بشكل خاص في تسويق المعطيات وتطوير الخدمات العامة والتجارة الإلكترونية والخدمات البنكية وخدمات القرب ...

ولتحقيق هذه الأهداف، تنص التوجهات الاستراتيجية للقطاع على تدابير تهم تعزيز أجرأة آليات التقنين، من خلال تعميم الاستفادة من البنيات التحتية بين فاعلي القطاع، وتقاسم الحلقة المحلية، ونقل الأرقام ووضع تعريفات الخدمات الصوتية والبيانات. وتروم هذه التوجهات أيضا التنفيذ الفعلي للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي (PNHD)، لاسيما مع إطلاق خدمات الجيل الرابع في يونيو 2015، ومراجعة آليات الخدمة الأساسية، وتعزيز التنافسية في القطاع وتحديث الإطار التشريعي والقانوني.

2.2.2. ضرورة تعزيز دينامية قطاع ترحيل الخدمات

اختار المغرب أن يجعل من قطاع ترحيل الخدمات إحدى قاطرات التنمية الاقتصادية بالبلاد، حيث تبنى استراتيجية إرادية، تحت اسم "عرض المغرب لترحيل الخدمات"، وذلك من أجل ضمان تموقع الوجهة المغربية على الصعيد العالمي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الرفع من صادرات القطاع لتصل إلى 20 مليار درهم في أفق سنة 2015، وكذا خلق حوالي 70.000 منصب شغل خلال الفترة 2009-2015 لبلوغ مجموع 100.000 منصب.

حصيلة متباينة لاستراتيجية "عرض المغرب لترحيل الخدمات"

على الرغم من التقدم المؤكد الذي أحرزته استراتيجية ترحيل الخدمات ببلادنا، تبقى النتائج المحققة - قبيل انقضاء المدة المخصصة لتنفيذها (نهاية سنة 2015) - دون مستوى الأهداف المسطرة. فقد بلغ عدد مناصب الشغل بالقطاع 57.000 سنة 2012 (+11% سنويا منذ 2009) بفارق 43% عن هدف 100.000 منصب الذي تم تحديده. كما ناهزت عائدات صادرات القطاع 7,41 مليار درهم سنة 2014 (+8,6 % سنويا منذ 2009) مسجلة نسبة لا تتجاوز 37% من الهدف الذي سطرته الاستراتيجية في أفق 2015 (20 مليار درهم).

وعلاوة على ذلك، وبعد أن كان تموقعه مرتكزا مبدئيا على الأسعار وأنشطة تدبير العلاقة مع الزبناء، توجه المغرب تدريجيا نحو خدمات ذات قيمة مضافة عالية، حيث شكلت أنشطة خدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة ITO وخدمات المعاملات المنقولة BPO على التوالي 27% و12% من إجمالي صادرات القطاع برسم سنة 2014. كما أن أكبر حصة لعائدات ترحيل الخدمات تحتلها أنشطة مراكز الاتصال وخدمات المعاملات المنقولة المناولة بنسبة 61%.

فبعد التطور الذي شهده القطاع خلال السنتين الماضيتين، دخل هذا الأخير في مرحلة من الركود، حيث لم تعد التدابير المتخذة في إطار "مخطط إقلاع" ملائمة لتنميته مستقبلا، خاصة وأن قدرته التنافسية أصبحت مهددة بشدة بسبب المنافسة القوية للدول ذات التكلفة المنخفضة، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء. كما يواجه القطاع إكراهات أخرى متعلقة بقلة تنويع أسواق ترحيل الخدمات (90% بالنسبة للاتحاد الأوروبي سنة 2013) وضعف حصة نشاط خدمات المعاملات المنقولة التي تملكها الشركة الأم (12% من إجمالي عائدات القطاع سنة 2014)، والخصاص في الكفاءات ذات التأهيل العالي مما لا يمكن من التموقع على مستوى الخدمات ذات القيمة المضافة العالية وكذا الولوج إلى أسواق جديدة.

وهكذا، وبالنظر للآفاق الواعدة لتنمية القطاع، يتعين مراجعة آليات استراتيجية ترحيل الخدمات لإعطاء دفعة جديدة لدينامية القطاع ومواجهة التحديات الجديدة. في هذا السياق، يبدو من الضروري إعطاء الأولوية لتكوين الموارد البشرية بغرض ضمان الاندماج الدائم لبلدنا في الخريطة العالمية لترحيل الخدمات مع استهداف خاص للخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

كما ينبغي تنويع الشركاء لتخفيف التركيز على أوروبا والتوجه نحو أسواق جديدة، لاسيما، الناطقة باللغة الإسبانية والإنجليزية. وأخيرا، يتوجب إنشاء نظام يقظة يضمن تتبع وتقييم البرامج الحكومية لدعم القطاع، ويستشرف التوجهات العالمية الجديدة، مما سيمكن من الحفاظ على تنافسية القطاع.

3.2.2. ضرورة إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع العقار

لقد تأكد بالملموس التباطؤ الذي شهده قطاع العقار خلال سنة 2014، كما يتضح من خلال تطور المؤشرات الرئيسية للقطاع مثل مبيعات الإسمنت التي شهدت تراجعا بنسبة 5,4% مقارنة مع سنة 2013، وكذا القروض العقارية التي تطورت بنسبة 2,7% مقابل 4,8% في السنة الماضية. وسجل كل من إنتاج السكن الاجتماعي و فتح الأوراش انخفاضا، على التوالي، بنسبة 1% و6,7% مقارنة بسنة 2013. وفيما يتعلق بالسكن الاجتماعي بقيمة 250.000 درهم، وبعد الانخراط الكثيف للمنعشين العقاريين فيه، بعد اعتماد مختلف الحوافز الواردة في قانون المالية لسنة 2010، لوحظ تراجع مهم فيما يخص عدد الاتفاقيات المبرمة مع الدولة من 131 اتفاقية (تهم إنتاج 212.659 وحدة) سنة 2013 إلى 106 اتفاقية (تهم إنتاج 89.773 وحدة) سنة 2014. كما تراجع عدد المساكن المرخص لها من 87.624 وحدة سكنية إلى 48.721 وحدة سكنية بين سنتي 2013 و2014، أي بتراجع بنسبة 44%. وتبرز كل هذه التطورات التباطؤ النسبي الذي يعرفه قطاع العقار.

ومع ذلك، وبالنظر إلى الأسس المتينة للقطاع، والتي تهم على وجه الخصوص، استمرار تواجد عجز سكني يقدر بحوالي 580.000 وحدة، وكذا طلب إضافي سكني يناهز 125.000 وحدة سنويا، وأيضا التزايد المضطرد في عدد الساكنة الحضرية (2,1% في المناطق الحضرية مقابل 0,01%- في المناطق القروية)... فمن المنتظر أن يعرف هذا القطاع الاستراتيجي انطلاقة جديدة من خلال تسريع وتيرة تفعيل مجموعة من الأوراش المهيكلة، ويتعلق الأمر أساسا بما يلي :

تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي[45] : لقد شهدت السنة الجارية المصادقة على القانون رقم 107-12 المعدل والمكمل للقانون رقم 00-44 والمتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز (VEFA). ويهدف هذا القانون إلى معالجة الصعوبات التي كانت تعترض كلا من مقتني وبائعي العقارات على حد سواء في إطار بيع العقارات في طور الإنجاز، ولقد تم إدخال العديد من التعديلات والبنود الجديدة على القانون القديم، والذي ظل عمليا غير قابل للتنفيذ خلال العشر سنوات التي مضت على اعتماده. ومن المرتقب أن تبث الضمانات[46] المقدمة للمقتنين والتسهيلات الممنوحة للمنعشين العقاريين[47] دينامية جديدة في قطاع البناء.

إصلاح صندوق ضمان السكن : من أجل استدامة موارد صندوق ضمان السكن وتحسين استهداف الأسر المؤهلة، دخل حيز التنفيذ، مطلع السنة الجارية، الجيل الثالث من الإصلاحات التي تهم هذا الصندوق. وللتذكير، فقد مكن هذا الصندوق حتى نهاية يونيو 2015 من الولوج للملكية لما مجموعه 147.221 أسرة (123.559 قرض لدعم اقتناء السكن لفائدة ذوي الدخل غير القار « FOGARIM » و23.662 قرض لضمان السكن الموجه للطبقة المتوسطة والمغاربة المقيمين بالخارج « FOGALOGE »). وتتعلق التدابير الجديدة التي أتى بها هذا الإصلاح بما يلي:

---

[45] بفضل الجهود المبذولة، تمكن المغرب، وفقا لنسخة 2015 لتقرير حول مناخ الأعمال، من إحراز تقدم ب 29 و41 رتبة على التوالي، في مجالي الحصول على رخص البناء و نقل الملكية.

[46] تم تعزيز حقوق المشترين، لا سيما من خلال إرساء ضمانة جديدة لصالح المشتري، أطلق عليها إسم "ضمانة نهاية الأشغال"، وذلك في حالة ما إذا واجه البائع أي عقبات (صعوبات في التمويل أو غير ذلك) والتي من شأنها التأثير سلبا على إنهاء المشروع العقاري موضوع العقد.

[47] إمكانية إبرام عقد البيع الأولي بعد الحصول على رخصة البناء وليس بعد الانتهاء من إنجاز أسس الطابق الأرضي، كما كان الحال عليه في القانون القديم و ذلك لتمكين البائع من الشروع في إنجاز مشروعه العقاري ومن تمويله.

- إتاحة إمكانية ضمان المحفظة المالية وتحويل هذه الضمانة إلى طرف آخر وذلك من أجل مرونة أكبر في تدبير المحفظة وللمزيد من التسهيل في عملية إعادة تمويل الأبناك لقروضهم المضمونة،
- تخفيف المراقبة البعدية وتعويضها بمهمات تفتيشية،
- توسيع نطاق الضمانة لتشمل المستفيدين من برامج السكن المهدد بالانهيار.

إعداد استراتيجية لإنعاش السكن المعد للكراء : وضعت الوزارة الوصية أول نسخة لها لمشروع استراتيجية إنعاش السكن المعد للكراء و الذي أطلق عليه اسم" إيجار " والذي يهدف إلى تعزيز عروض الإيجار وذلك من أجل دعم انسيابية أكثر في تنقل الأسر وإلى ضمان تحسين هيكلة سوق العقار. ويعرف معدل تأجير المساكن في المناطق الحضرية انخفاضا مستمرا منذ الثمانينات لتصل حاليا إلى نسبة مقلقة تناهز 22%. في حين، أن التوازن في سوق العقار يتطلب معدلا لا يقل عن 25% (معيار دولي). وتتوخى هذه الاستراتيجية تنفيذ مجموعة من التدابير، منها على الخصوص، تأمين الإيجارات وتعزيز حظيرة المساكن المعدة للكراء.

تعزيز السكن الموجه للطبقات المتوسطة : نظرا لأهمية طلب الطبقة المتوسطة (يقدر بنحو 20.000 وحدة سنويا[48])، ولقدرتهم المالية النسبية على تسديد القروض العقارية، شرع هذا القطاع في جذب المنعشين العقاريين، خاصة بعد التعديلات التي أدخلت على المنظومة التحفيزية المخصصة لهذا النوع من السكن بموجب قانون المالية لسنة 2014. وفي هذا الإطار، تم إيداع 35 اتفاقية لبناء 14.073 مسكنا منها 16 اتفاقية تم التأشير عليها لبناء 6.023 مسكنا. ومن جانبه، التزم الفاعل العمومي العمران ببناء 3.680 وحدة سكنية للفئات المتوسطة[49]. ومع ذلك، يستدعي نجاح هذا البرنامج مجموعة من المتطلبات المسبقة، بما في ذلك الاستهداف المدروس للمناطق ذات الطلب المرتفع على هذا النوع من السكن، والانخراط الفعلي للمؤسسات البنكية لتلبية الحاجيات الهامة من التمويل ، والاخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي في تحديد أثمان هذه المساكن.

إعطاء انطلاقة جديدة لبرنامج السكن 140.000 درهم : يشكل التوقيع على الاتفاقية الإطار، بداية يوليوز2015، بين الدولة ومجموعة العمران والاتحاد الوطني للمنعشين العقاريين الصغار (UNPPI) انطلاقة جديدة لهذا البرنامج تهم بناء الشطر المتبقي من البرنامج أي ما يقارب 80.000 وحدة وذلك في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبموجب هذه الاتفاقية، ستضع مجموعة العمران رهن إشارة الاتحاد الوطني للمنعشين العقاريين الصغار مجموعة من الأراضي المهيأة في مختلف تجزئاتها. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال نظام الموازنة، بحيث سيخصص من 60% إلى 70% من المشاريع العقارية للوحدات السكنية بقيمة 140.000 درهم، وذلك في مختلف مدن المملكة. ومن جانبهم، يتعهد المنعشون العقاريون الصغار بتنفيذ هذه المساكن وفقا لمعايير الجودة والسلامة.

ارساء الدليل المرجعي لأثمان العقارات كخطوة أولى نحو ضبط السوق العقارية : عملت المديرية العامة للضرائب على إعداد ونشر 12 دليلا مرجعيا لأثمان العقارات بمدن الدار البيضاء، فاس، مراكش، وجدة، مكناس، سطات، أكادير، الجديدة، القنيطرة، المحمدية، الناظور، وبني ملال[50]. ويبقى من المؤكد أن إرساء هذه الآلية من شأنه أن يحسن علاقة الثقة بين الإدارة والملزمين، وأن يجنب آجلا مراجعة أسعار المعاملات العقارية، وأن يعزز الشفافية في سوق العقار. ومع

---

[48] حسب تقديرات وزارة السكنى وسياسة المدينة.

[49] للتذكير، أبدت مجموعة الضحى، والتي تعتبر أكبر شركة عقارية في المغرب، اهتماما بهذا القطاع من خلال إحداث فرع جديد لها كورالبا، والذي سيتخصص في إنتاج المساكن الموجهة للطبقات المتوسطة. ومن شأن هذا، على غرار السكن الاجتماعي، أن يحفز مجموعات عقارية أخرى.

[50] تحتوي هذه المرجعيات على معلومات تتعلق بمتوسط الثمن المرجعي لتحديد قاعدة لاحتساب الرسوم والضرائب المطبقة من طرف الإدارة، وذلك بفضل منظومة معلومات مركزية مع التحديد الجغرافي للعقار في الحي موضوع التقييم.

ذلك، يظل تحقيق هذه الأهداف، رهينا ببذل الجهود اللازمة لتحيين قاعدة المعطيات ولتعميم هذه الأداة على مجموع التراب الوطني.

تفعيل التوجيهات المرتبطة بسياسة المدينة **:** تم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ التوجيهات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الأولى لسياسة المدينة سنة 2012. فمن الجانب المؤسساتي والقانوني، يتعلق الأمر خصوصا، بعقد أول اجتماع للجنة البين-وزارية الدائمة لسياسة المدينة في أكتوبر 2014، وإحداث إدارة خاصة داخل الوزارة الوصية، وإعداد مشروع دليل متعلق بسياسة المدينة، وإعداد برنامج تدريبي على المهارات في هذا المجال. ومن الناحية العملية، تم تحديد 88 مشروعا منها 32 مشروعا تم التعاقد بشأنها و56 مشروعا يوجدون قيد الدراسة. وتهم هذه المشاريع التأهيل المتكامل والتجديد العمراني للمدن، وترميم المدن العتيقة وإعطاء انطلاقة جديدة للمدن وكذا المراكز الحضرية الجديدة. وتبلغ مساهمة وزارة السكنى وسياسة المدينة لتحقيق هذه المشاريع 11 مليار درهم. وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى الشروع في التنفيذ الفعلي لأشغال البرامج الحضرية الكبرى[51] والتي أعطيت انطلاقتها مؤخرا في المدن الرئيسية للمملكة.

تحديات يجب تجاوزها

على الرغم من التقدم المحرز في مجموعة من الأوراش خصوصا برنامج مدن بدون صفيح[52]، وتقليص العجز السكني[53]، ومتابعة إنجاز المدن الجديدة، وتعبئة الأراضي...، ما زال قطاع العقار يواجه مجموعة من التحديات المختلفة .ويتعلق الأمر خصوصا ب :

- استمرار الإشكالية العقارية فيما يخص تعدد الوضعية القانونية للأراضي، والتأخير المسجل في تحفيظ الأراضي، والاحتفاظ بالأراضي في المناطق الحضرية دون بيعها أو القيام بمشروع عليها...؛
- أهمية القطاع غير المنظم والمرتبط خصوصا بهيمنة البناء الذاتي ؛
- الخصاص في التقائية البرامج العمومية خاصة في المدن الجديدة وفي المناطق الحضرية الجديدة ؛
- التأخر في المصادقة على مدونة التعمير ؛
- استمرار صعوبة المساطر الإدارية في بعض المناطق...

ويبقى من الأجدر إعطاء الأولوية لرفع تحديات أخرى، ذات طابع تمويلي (الانخفاض الملحوظ في مصادر التمويل التقليدية والخصاص الكبير في الابتكار بخصوص الهندسة المالية)، وضريبي (ضعف مردودية النفقات الضريبية)، وكذا تحديات أخرى، تهم هيمنة اليد العاملة غير المؤهلة والنقص الملحوظ في تنظيم المهن المرتبطة بالبناء وكذا التأخير المسجل في العمل بمعايير مراقبة الجودة والسلامة...

3.2. ضرورة تعزيز دينامية القطاعات ذات الإمكانات العالية

تبقى إمكانات التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي مقيدة بضعف مساهمة عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة بالرغم من المؤهلات الحقيقية التي تزخر بها، مما يستدعي إعادة تموقعها الاستراتيجي بما يمكن من تعزيز دينامية التحول البنيوي. ونذكر من ضمن هذه القطاعات، على وجه الخصوص، صناعة النسيج والألبسة، وصناعة الأغذية وقطاع

[51] ويتعلق الأمر بمشروع الرباط مدينة الأنوار (18 مليار درهم من الاستثمارات)، ومشروع طنجة الكبرى (استثمار 7,66 مليار درهم)، ومشروع تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى 2015 -2020 (33,6 مليار درهم)، ووصال الدار البيضاء الميناء (6 مليار درهم) وبرنامج التنمية المندمجة لمدينة تطوان (استثمار 5,5 مليار درهم)، وبرنامج تنمية وتجديد مدينة مراكش 2014- 2017(5,92 مليار درهم).

[52] لقد مكن برنامج مدن بدون صفيح، حتى متم ماي 2015، من تحسين ظروف عيش 250.000 أسرة ومن الإعلان عن 54 مدينة بدون صفيح.

[53] يواصل العجز السكني انخفاضه ليستقر حاليا في 580.000 وحدة.

الصيد. وفي هذا الإطار، أضحى من اللازم إعطاء دينامية حقيقية لهذه القطاعات الحيوية من خلال إعادة تموقعها الاستراتيجي للرقي في سلسلة القيم العالمية، وتعزيز التثمين الصناعي لقدراتها الإنتاجية، وتنويع أسواقها، لا سيما في اتجاه القارة الإفريقية.

1.3.2. تعزيز إمكانات تطور قطاع الصناعة الغذائية

تحتل الصناعة الغذائية مكانة هامة في الاقتصاد الوطني على الصعيدين الوطني والجهوي نظرا لمساهمتها بنسبة 29% في القيمة المضافة الصناعية و25% في التشغيل و12% في مجموع الصادرات الصناعية. وبالفعل، فقد عرفت هذه الصناعة دينامية حقيقية على صعيد الصادرات (+11% سنة 2013 و+7% سنة 2014 و16,1% متم غشت 2015)، وكذا على صعيد خلق الثروة (3,7% كمتوسط نمو القيمة المضافة خلال الفترة 2011–2014 مقابل 1,7% لمجموع الصناعات التحويلية). إلا أنه، وبالنظر لمجموعة من المؤشرات، يظل أداء هذه الصناعة أقل بكثير من الإمكانات الحقيقية التي تزخر بها، حيث سجل معدل التصدير[54] لهذه الصناعة 13% سنة 2013 (مقابل 15% كمتوسط خلال العشرية الأخيرة) فيما لم يتجاوز معدل القيمة المضافة[55] 30% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000-2013.

وعلاوة على ذلك، يظل مستوى التثمين، والذي يمثل نسبة القيمة المضافة للقطاع في القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الفلاحي، منحصرا في 22% كمتوسط سنوي خلال الخمس سنوات الماضية مقابل مستويات أكبر في بلدان مجاورة أخرى (38% بتونس وما يزيد عن 100% بفرنسا...). وللإشارة، فقد تحول الميزان التجاري للقطاع من فائض يقدر بحوالي 3,3 مليار درهم كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000-2005 إلى عجز هيكلي يقدر بنحو 5,5 مليار درهم كمتوسط سنوي خلال الفترة 2011–2014.

ويواجه القطاع عدة إكراهات تحول دون تحقيقه لأداء جيد وتحد من هوامشه المهمة للتطور. وترتبط هذه الإكراهات أساسا بتقلبات التزود بالمواد الفلاحية، سواء على المستوى الكمي أو الكيفي، والتي تقلصت حدتها بالنسبة لمجموعة من المنتجات بفضل دخول مخطط المغرب الأخضر في مرحلة تعزيز الانتاج، وكذا بالصعوبات على مستوى اندماج القطاع، وتعدد المتدخلين في قنوات التسويق الخاصة بالمواد الفلاحية، مما يؤدي إلى تكلفة إضافية بالنسبة لمصنعي هذه المواد. كما يشكو القطاع من ضعف متوسط حجم مقاولاته وهيمنة الطابع العائلي على الرأسمال الاجتماعي، والذي يفرز نمط تسيير لا يتلاءم والمتطلبات الجديدة للتجارة العالمية. يضاف إلى ذلك ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج وعدم نجاعة الأساليب التنظيمية الداخلية للإنتاج وكذلك ضعف شهادات التميز والجودة للمواد المعروضة. وأخيرا، يعرف القطاع خصاصا في اليد العاملة المؤهلة والتي تمثل عنصرا أساسيا للارتقاء بهذه الصناعة وعرض منتجات غذائية ذات قيمة عالية.

ومع ذلك، يتوفر القطاع على العديد من الإمكانات الواعدة، التي يجب استغلالها، تهم على الخصوص مواصلة نمو الطلب العالمي على الخضر والفواكه المصنعة، الذي يعزى بالأساس إلى الطلب المتزايد في الأسواق الناشئة، والزيادة المضطردة للطلب الداخلي، بارتباط مع تسارع وتيرة التمدن وتحسن مستوى عيش المواطنين، وكذا اندماج المرأة في سوق الشغل والذي يظل مع ذلك دون مستوى الإمكانات المتاحة.

وبالإضافة إلى هذا، يوفر تحرير التجارة العالمية وتعدد اتفاقيات التبادل الحر فرصا حقيقية لبلدنا، والذي أضحى بفضل موقعه الاستراتيجي مؤهلا ليصبح قاعدة للتصدير نحو أوروبا (57% من حصة السوق سنة 2014) والشرق الأوسط وأمريكا وخصوصا إفريقيا. وتمثل هذه الأخيرة سوقا واعدة ورافعة مهمة للنمو نظرا لنموها الديمغرافي ولتمدنها المتسارع

[54] النسبة بين قيمة الصادرات والإنتاج وفق معطيات البحث الصناعي.

[55] النسبة ما بين القيمة المضافة والإنتاج حسب معطيات البحث الصناعي.

فضلا عن التوسع المستمر لطبقتها المتوسطة والتي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير نموذج الاقتصاديات الإفريقية نحو نموذج يعتمد أساسا على الطلب الداخلي. وفي نفس السياق، وجب التذكير بالقفزة المهمة التي عرفتها حصة الصادرات المغربية الموجهة لهذه القارة والتي كسبت 10,7 نقطة منذ سنة 2000 لتصل إلى 22,2% سنة 2014.

ومن أجل الاستفادة من الإمكانات التي توفرها السوق الإفريقية باعتبارها سوقا واعدة للمنتوجات الغذائية الوطنية، يبقى من الأجدر استهداف شركاء تجاريين ذوي أولوية ارتباطا بإمكانات أسواقهم، وتعزيز الخدمات اللوجستيكية التجارية التي تربط بلادنا بشركائها الأفارقة وكذلك تنسيق استراتيجيات العمل بين القطاعين العام والخاص.

كما أصبح تثمين المنتوجات الفلاحية وتنويع العرض المغربي للتصدير في إطار مخطط المغرب الأخضر من الضروريات اللازمة. وفي نفس السياق، أضحى دور الأقطاب الفلاحية جد مهم لمواكبة الفاعلين في الفلاحة والصناعة الغذائية في عملية التكيف مع خصوصيات الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار، وموازاة مع الشروع في تشغيل الأقطاب الصناعية بكل من مكناس وبركان، تجدر الإشارة إلى أنه على هامش الملتقى الثامن للمناظرة الوطنية للفلاحة بمكناس، تم التوقيع، بتاريخ أبريل 2015، على اتفاقية لإنشاء القطب الفلاحي لسوس ماسة درعة على مساحة 74 هكتار داخل قطب هاليوبوليس لأكادير. وسيمكن هذا القطب الفلاحي الجديد، والذي يندرج في إطار التنزيل الجهوي لمخطط المغرب الأخضر، من إنشاء مجمع صناعي للتثمين، والتحويل، والابتكار في الميدان الفلاحي. وبالإضافة إلى ذلك، سيمكن إنهاء الدراسة المتعلقة بالصناعة الغذائية والتي انطلقت خلال سنة 2015 من تحديد استراتيجية جديدة للقطاع ستتوج بإبرام الاتفاق الإطار المزمع توقيعه ما بين الدولة و فيدرلية قطاع الصناعة الغذائية.

2.3.2. استثمار الإمكانات الحقيقية لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

بالرغم من توفر قطاع الصيد البحري على فرص هامة على مستوى التصدير وخلق الثروات، فإن أداءه لا يرقى إلى الإمكانات المتاحة، إذ لم تتجاوز مساهمته 8,1% من قيمة الصادرات و1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014. ويعزى ذلك بالأساس إلى تواجد عدة نواقص على طول سلسلة قيمة القطاع تتعلق على وجه الخصوص بضعف جودة المادة الأولية، مما يؤثر سلبا على حجم وانتظام الإنتاج وبالتالي على الصادرات، هذا بالإضافة إلى ضعف تثمين المنتوج السمكي والتمركز المزدوج للصادرات، سواء على مستوى المنتوج (حيث تستحوذ أربعة منتجات فقط على صادرات القطاع وتتمثل في الرخويات المجمدة (27%)، والأسماك السطحية المعلبة (37%) المتكونة على الخصوص من السردين، والسمك الأبيض الطازج (8%)، والقشريات المجمدة (6%))، أو على مستوى الأسواق إذ يتم توجيه 70% من صادرات القطاع نحو أوروبا.

ووعيا من المغرب بأهمية الفرص التي يتيحها تثمين إمكانات قطاع الصيد البحري، فقد أعطى دينامية جديدة للقطاع باعتماده استراتيجية أليوتيس المرتكزة على عدة مشاريع مهيكلة. وقد حققت هذه الاستراتيجية بعد مرور نصف مدة أجرأتها نتائج إيجابية على العموم، نذكر من بينها، تغطية مخططات التهيئة لحوالي 85% من الأسماك التي يتم تسويقها سنة 2015، وذلك بعدما تم الشروع في العمل بمخططات تهيئة كل من مصايد الروبيان والقشريات الكبيرة والأسماك السطحية الصغيرة بشمال بوجدور وسمك النازلي. وبالإضافة إلى ذلك، شهد مخزون الأخطبوط انتعاشا تدريجيا بفضل إجراءات التدابير المتخذة (تحديد حصص الصيد، واعتماد فترات الراحة البيولوجية...) والقضاء التام على استخدام الشباك العائمة الجرافة. وبهدف معالجة اختلالات آليات تتبع وتهيئة المخزون السمكي، وقع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري على عقد برنامج مع الدولة بغية تعزيز وسائل عمله.

وتشير المعطيات الأولية لتنفيذ استراتيجية أليوتيس إلى أن قيمة البيع الأول لمنتوج الصيد التقليدي والساحلي عرفت تطورا بنسبة 40% مقارنة مع سنة 2009، حيث بلغت حوالي 6 ملايير درهم سنة 2014. وفيما يتعلق بتدبير مرافق الموانئ، يتم حاليا تسيير 62% من موانئ الصيد من طرف المكتب الوطني للصيد (15 ميناء من أصل 22 متواجدة حاليا).

ومن جهة أخرى، فقد مكنت الإجراءات المتخذة من تعزيز صادرات القطاع حيث بلغ رقم معاملاتها 15,5 مليار درهم سنة 2014، أي بزيادة بنسبة 27% في القيمة و12% من حيث الحجم مقارنة مع سنة 2009. وموازاة مع ذلك، بلغ مجموع الاستثمارات الخاصة في صناعة تثمين المنتوج 1,7 مليار درهم بين سنتي 2009 و 2014 بمعدل نمو سنوي ناهز 12%.

وفيما يتعلق بترويج المنتجات البحرية المغربية، حظي قطب التنافسية هاليوبوليس بأكادير بالعلامة الأوروبية المسماة "العلامة البرونزية للسعي نحو التميز" التي تمنحها هيأة المبادرة الأوروبية للتميز، نتيجة لإنجازات القطب المختلفة والمرتبطة بالبحث العلمي والابتكار والتكوين، وكذا بمشاريع وخبرات لفائدة الشركات للإسهام في التحسن المستمر للجودة وتثمين المنتجات البحرية بغية تحقيق تنافسية أفضل.

ولتعزيز الإجراءات المهيكلة لاستراتيجية أليوتيس، أعطيت الانطلاقة لعدة أوراش هامة تتعلق أساسا بإنجاح إقلاع أنشطة تربية الأحياء المائية في المغرب وتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل بالمناطق الجنوبية، وكذا مواصلة المواكبة لترويج المنتجات البحرية المغربية على مستوى الأسواق المحلية والعالمية. وفي هذا السياق، تم تحديد المواقع المخصصة لمشاريع قطاع تربية الأحياء المائية والمصادقة على مشاريع الاستثمار المرتبطة بها. وقد استفاد هذا القطاع سنة 2015 من إعطاء الانطلاقة لبرنامج توأمة قطاع تربية الأحياء المائية المغربي بنظيره الأوروبي. ويهدف هذا البرنامج الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتسهر على تدبيره وزارة الاقتصاد والمالية، إلى تمكين الوكالة الوطنية لتنمية وتربية الأحياء المائية من التحكم في تقنيات إنتاج الأحياء المائية من خلال الاستفادة من التجارب وأفضل الممارسات الأوروبية في هذا الميدان.

وبخصوص تعزيز الاستثمار في المناطق الجنوبية، ستقوم شركة "سنام" باستثمار 260 مليون درهم بالداخلة في ثلاثة مشاريع يتعلق الأول منها بتثمين المنتجات البحرية (خاصة الأسماك السطحية) والثاني بإنشاء وحدة لتربية الرخويات سيوجه 95% من إنتاجها للتصدير(المحار، بلح البحر والصدفيات) في حين يرتبط المشروع الثالث بإحداث وحدة لاستقبال وفرز وتصنيف وتجميد المنتجات البحرية.

وعلى الرغم من إنجازات قطاع الصيد البحري، لا تزال هناك بعض التحديات مستعصية يجب رفعها وتهم أساسا القدرة التنافسية والاندماج الجهوي. وبالفعل، يعد التبادل التجاري للمنتجات البحرية ضعيفا بين المغرب وإفريقيا بحيث لا يستحوذ المغرب في المتوسط سوى على 5,6% من واردات القارة الإفريقية من هذه المنتجات والتي تناهز 3,9 مليار دولار[56]. ويجب على الصادرات المغربية اغتنام الفرص الحقيقية الكامنة في نمو السوق الإفريقية للمنتجات البحرية، الشيء الذي من شأنه تعزيز إرادة المملكة الرامية إلى دعم العلاقات التجارية مع هذه القارة ذات الإمكانات الهائلة.

3.3.2. تسريع إعادة التموقع الاستراتيجي لصناعة النسيج والألبسة

إثر انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة (Accord Multifibres) سنة 2005، دخل قطاع صناعة النسيج والألبسة في مرحلة تراجع ملحوظ خلال العشر سنوات الأخيرة، بحكم الاحتدام المتزايد للمنافسة الخارجية، حيث تراجعت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للبلاد من 4,5% سنة 2000 إلى 2,7% سنة 2013 وانخفضت حصته في السوق الأوروبية من 4% خلال الفترة 2000-2006 إلى 2,7% خلال الفترة 2007-2014. إلى جانب ذلك، سجل عدد المؤسسات

[56] لمزيد من التفاصيل، انظر الدراسة المعنونة « ما هي فرص المنتجات السمكية المغربية في السوق الإفريقية؟ » والموجودة على البوابة الإلكترونية لوزارة الاقتصاد والمالية.

الصناعية انخفاضا ملموسا، وكذا عدد مناصب الشغل بنسب بلغت على التوالي 32% و17% خلال العشرية الأخيرة. كما تجذر الإشارة أخيرا إلى التطور المتذبذب الذي يطبع صادرات القطاع تحت تأثير تقلبات الظرفية الدولية خاصة الأوروبية منها.

وأبرز إلغاء نظام الحصص والتغييرات التي عرفتها سلسلة القيمة الخاصة بصناعة النسيج والألبسة على المستوى العالمي خصاصا في القدرة التنافسية لهذه الصناعة بالمغرب، نظرا لمجموعة من نقاط الضعف الهيكلية. ويتعلق الأمر خصوصا، بالانخفاض المستمر للاستثمار بنسبة 5,4% سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 1998 و2013. إضافة إلى تركيز الصادرات المغربية من النسيج والألبسة على عدد محدود من المنتوجات (68% من هذه الصادرات تتكون من ملابس جاهزة وإكسسوارات الملابس باستثناء الجوارب والملابس الداخلية) وكذا تركيزها على بعض الأسواق (يتم توجيه 85% من الصادرات إلى أربعة أسواق أوروبية وهي إسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة وألمانيا). كما يتم التصدير أساسا انطلاقا من جهتي طنجة- تطوان والدار البيضاء الكبرى (74% من مجموع صادرات القطاع) مع هيمنة إعادة التصدير عن طريق الاستيراد المؤقت بدون أداء.

ومن جهة أخرى، تعاني هذه الصناعة من أزمة حادة في جودة اليد العاملة التي تظل في غالبيتها غير مؤهلة، مع التراجع المستمر في إنتاجية العمل بمعدل 0,2% سنويا خلال الفترة 1998-2012، وذلك خلافا للمنحى الملاحظ على مستوى الفروع الصناعية الأخرى. كما يواجه القطاع هيمنة أنشطة المناولة (70% من إجمالي مبيعات القطاع) والتي ترتبط بعدد محدود من الزبناء الأجانب على حساب الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. وقد ساهمت مواطن ضعف أخرى في تدهور وضعية الصناعة الوطنية للنسيج والألبسة، نذكر منها ضعف اندماج القطاع، وقلة الابتكار بالإضافة إلى عدم توفير التمويلات الخاصة بذلك.

ونظرا لأهميته السوسيو-اقتصادية وإمكاناته المتاحة، استفاد القطاع منذ السنوات الأولى للألفية الثانية من الدعم العمومي، من خلال عدد من الاتفاقيات بشراكة مع المهنيين. وتندرج آخر هذه الاتفاقيات في إطار برنامج التسريع الصناعي 2014- 2020 والذي أبرم مع الفاعلين الخواص، في أبريل 2015، على شكل عقود نجاعة تهدف إلى إرساء منظومات صناعية تستهدف بمنهجها المتجدد قطاعات ذات إمكانات نمو عالية.

وقد حددت هذه الاتفاقيات كأهداف عامة، خلق 100 ألف منصب شغل قار والزيادة في قيمة الصادرات بحوالي 5 ملايير درهم من خلال تفعيل ست منظومات صناعية ذات أولوية. وقد تم التركيز في البداية على ثلاث منظومات، من خلال التوقيع على اتفاقية إطار بين السلطات العمومية والمهنيين (AMITH) في فبراير 2015. ويتعلق الأمر بالمنظومة الصناعية دنيم (Denim) والمنظومة الصناعية للموضة السريعة وكذا منظومة التوزيع الصناعي. وسيتم، خلال سنة 2016، عقد اتفاقيات النجاعة الخاصة بباقي المنظومات الصناعية : النسيج بالغرزة (Maille) والنسيج ذو الاستعمال التقني ونسيج المنزل.

وبموجب الاتفاقيات الثلاثة الموقعة، تلتزم الدولة بدعم كل منظومة صناعية بمنحة شاملة عند الاستثمار المادي واللامادي (ابتكار/ إبداع وخبرة تقنية) وبمنح تصل إلى 10% من رقم المعاملات الإضافي المسجل عند التصدير (بالنسبة لمشاريع النمو والدعم لاكتساح أسواق التصدير) وكذا من رقم المعاملات المسجل من طرف الموزعين على الصعيد المحلي عندما يتعلق الامر بعلامة تجارية وطنية. ومن المرتقب كذلك وضع برامج لتكوين يد عاملة مؤهلة في مجالات معينة وذلك لسد الخصاص المقدر بحوالي 100 ألف منصب شغل على صعيد مختلف المنظومات الصناعية. أما بالنسبة لمجموعة المؤسسات المتدخلة في هذا التكوين، فهي تتشكل بالأساس من المكتب الوطني للتكوين المهني والمدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة ومدرسة CASA MODA ACADEMY.

ويشمل التزام الدولة أيضا وضع 95 هكتارا من العقار رهن إشارة قاطرات المنظومات الصناعية، حيث من المرجح أن يتمركز هذا العقار بالقرب من التجمعات الحضرية أو القروية المتميزة بكثرة اليد العاملة، وسيكون مرتبطا بالشبكة الطرقية وبالنقل العمومي، كما سيكون متوفرا للكراء بأثمنة مشجعة، وذلك من أجل ضمان مرونة أكثر. ومن جانبهم، يلتزم مهنيو القطاع في إطار المنظومات الصناعية الثلاث بإحداث 44 ألف منصب شغل جديد في أفق سنة 2020، وهو ما يمثل 44% من الهدف الإجمالي المسطر، وتحقيق رقم معاملات إضافي يناهز 6,3 مليار درهم في القطاع وإنجاز 57 مشروعا استثماريا.

وينبغي التنويه بمجمل هذه المجهودات (من حيث التكوين والعقار والمساعدات المالية والولوج للقروض البنكية....) الرامية إلى القضاء على مواطن ضعف هذه الصناعة والتي من شأنها أن تعطي دفعة جديدة للقطاع. وبغرض إنجاح إعادة تموقع القطاع الوطني للنسيج والألبسة والرقي به في سلسلة القيم العالمية، وجب الاعتماد على البحث العلمي والابتكار كدعامة أساسية لاستراتيجية الإقلاع هاته، مما سيمكن القطاع من الانتقال إلى نموذج صناعي تنافسي جديد يرتكز على الإبداع والتفاعلية والتنافسية التجارية، مع تعزيز التوجه نحو المناولة المشتركة وتطوير المنتوجات النهائية ذات قيمة مضافة عالية (ملابس الموضة، النسيج التقني والذكي...).

وستكون هذه الاستراتيجية أكثر نجاعة من خلال إرساء يقظة تنافسية حول التطورات الظرفية والهيكلية للأسواق، وذلك للاستفادة من الفرص المتاحة ولتموقع جيد في الأسواق التقليدية أو لولوج أسواق جديدة. هذا بالإضافة إلى شروط أخرى لا تقل أهمية، نذكر منها، على وجه الخصوص، تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى مختلف البرامج المسطرة وإدماجها في قنوات التوزيع الدولية وكذا إرساء آليات لتغطية المخاطر...

4.2. القطاع المالي كرافعة لتمويل الاقتصاد

يحتل القطاع المالي مكانة أساسية في الاقتصاد، حيث يلعب دورا حاسما في عملية تراكم رأس المال وتحسين الإنتاجية. فخلال عشرية 2000، ساهم هذا القطاع بشكل ملموس في النمو الاقتصادي وفي خلق فرص الشغل، غير أن هذا المنحى ما لبث أن عرف تباطؤا ملحوظا منذ سنة 2009، كما تدل على ذلك مجموعة من مؤشرات القطاع. ويتبين من معطيات المحاسبة العمومية، أن القيمة المضافة بالسعر الثابت لقطاع الأنشطة المالية والتأمين قد حققت نموا سنويا وصل في المتوسط إلى 4,9% ما بين 2009-2014 مقابل 9,5% ما بين 2004-2008، وهو مستوى يعادل نسبيا نمو مجموع القيمة المضافة (5%). وقد ظلت حصة أنشطة القطاع المالي في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد مستقرة في حوالي 5% أي تقريبا نفس الحصة المسجلة ما بين 2004-2008.

وفي ظل الارتفاع الكبير في احتياجات تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل، ينتظر من القطاع المالي أن يلعب دورا حاسما في مواكبة الإصلاحات الهيكلية والاستجابة لمتطلبات تحقيق نمو مدمج ومستدام. وبالرغم من تحسين شروط الولوج إلى التمويل سنة 2014، حسب الأبحاث المنجزة من قبل بنك المغرب، فإن حجم القروض الممنوحة للاقتصاد مازال يسجل تباطؤا في وتيرة نموه، رغم التحسن الملحوظ الذي سجله معدل تزايد الودائع البنكية. وقد شمل هذا التباطؤ قروض التجهيز الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة، بالإضافة إلى ركود حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القروض المقدمة للمقاولات غير المالية، وذلك بالرغم من الدعم المتزايد لصندوق الضمان المركزي ولجوء بنك المغرب إلى تدابير غير تعاقدية لتشجيع أنشطة الاقتراض لصالح المقاولات.

وباستثناء سوق سندات الدين التي عرفت زيادة كبيرة على مستوى حجم اصداراته خلال الخمس سنوات الأخيرة، لم تستطع أدوات التمويل الأخرى، وخاصة على مستوى السوق الأولية للأسهم وسوق رأسمال الاستثمار، أن تواكب حاجيات الاقتصاد الحقيقي إلا بنسب ضعيفة. وإذا كان لتزايد حصة أدوات التأمين في الإدخار المالي للأسر تأثيرات

إيجابية فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، فإن بنية توظيفاتها لا تسمح بالاستجابة لاحتياجات التمويل الحقيقية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وعلى ضوء هذه التحولات التي تعرفها الظرفية المالية، وأمام مستوى التمركز المرتفع الذي يميز القطاع البنكي، فقد عملت المؤسسات المالية على وضع استراتيجية جديدة بحثا عن فرص بديلة لنمو أنشطتها. وفي هذا الإطار، تعمل المؤسسات البنكية على استكشاف فرص جديدة لتطوير أنشطتها سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد شكل ولوج المجموعات البنكية المغربية الكبرى للسوق الدولية، خاصة الإفريقية، رافعة أساسية لنمو أنشطتها نظرا للإمكانات الاقتصادية والمالية للأسواق المستهدفة.

السياسة النقدية: مواصلة اعتماد آليات تحفيزية لدعم النشاط الاقتصادي

ساهم ارتفاع حجم الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك المغرب بنحو 30,3 مليار، عند متم سنة 2014، في تعزيز خزينة البنوك بنحو 22,4 مليار درهم، في الوقت الذي انخفض كل من حساب الخزينة لدى بنك المغرب وكذا حجم العوامل الأخرى بنحو 312 و300 مليون درهم على التوالي. وأخذا بعين الاعتبار انخفاض حجم الاحتياطي النقدي الإلزامي بحوالي 7,7 مليار درهم، ارتباطا بخفض سعر الاحتياطي النقدي في مارس 2014 إلى 2%، فقد بلغت حاجيات السوق من السيولة نحو 39,6 مليار درهم مقابل 68,4 مليار درهم عند متم سنة 2013.

في ظل هذه الظرفية، انخفض سعر الفائدة المرجح بين البنوك إلى 2,94% مقابل 3,05% سنة 2013. ويعتبر هذا الانخفاض نتيجة لقرار مجلس بنك المغرب القاضي بخفض سعر الفائدة الرئيسي من 3% إلى 2,75% بتاريخ 24 شتنبر سنة 2014 ثم إلى 2,5% بتاريخ 17 دجنبر من نفس السنة. وتماشيا مع ذلك، ظل سعر الفائدة بين البنوك يتأرجح بين 2,5% و3,1%، أي في مستويات قريبة من معدل الفائدة الرئيسي لبنك المغرب. وقد بلغت تقلبات معدل الفائدة بين البنوك 0,15 مقابل 0,04 سنة 2013.

ولتزويد السوق النقدية بالسيولة اللازمة، اعتمدت تدخلات بنك المغرب سنة 2014، أساسا على التسبيقات لمدة 7 أيام عبر طلبات العروض. وبلغ العرض برسم هذه العمليات ما يقارب 35,7 مليار درهم كمتوسط أسبوعي مقابل 76,4 مليار درهم بالنسبة للطلب، أي بمعدل استجابة قدره 46,7% مقابل 77,4% سنة 2013، حيث بلغ العرض آنذاك 50,5 مليار درهم كمتوسط أسبوعي.

كما وضع بنك المغرب آليات تهدف في مجملها إلى تمكين المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا من فرص التمويل، وذلك عن طريق منح القروض المضمونة لمدة سنة واحدة. وقد بلغ حجم هذه القروض 12,8 مليار درهم سنة 2014 كمتوسط أسبوعي مقابل 4,7 مليار درهم فقط سنة 2013. بالإضافة إلى ذلك، لجأ بنك المغرب لتقنية اتفاقيات إعادة الشراء، والتي همت حوالي 6,2 مليار درهم كمتوسط أسبوعي خلال سنة 2014. في حين، ظلت المبالغ المتعلقة بالتسبيقات لمدة 24 ساعة جد هامشية، إذ لم تتعد في مجملها السنوي 8,7 مليار درهم. وخلال الفصل الأول من سنة 2015، بلغ حجم القروض المضمونة التي تمت تعبئتها 16,2 مليار درهم كمتوسط أسبوعي.

تباطؤ في وتيرة قروض الاقتصاد

خلال سنة 2014، منحت البنوك ما يقارب 763,4 مليار درهم كقروض للاقتصاد، أي بزيادة 2,2%، مقابل747 مليار درهم بارتفاع قدره 3,9% سنة 2013. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، مثلت هذه القروض حوالي 82,6% سنة 2014 مقابل 82,9% سنة 2013.

وقد هم هذا التباطؤ بالأساس قروض العقار التي بلغ حجمها 237 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 2,7% مقابل 4,8% سنة 2013، لتستقر حصتها من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد في نسبة 31%. ويعزى هذا الوضع بالخصوص إلى التباطؤ المسجل على صعيد القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين بنحو 5,6%، مقابل ارتفاع طفيف نسبته 0,6% سنة 2013، في الوقت الذي سجلت فيه القروض الممنوحة للسكن تزايدا في حدود 6,2%.

وفي المقابل، وصلت القروض المدينة والتسهيلات المقدمة للخزينة سنة 2014 إلى 180,7 مليار درهم، بزيادة قدرها 3,1%، وذلك بعدما تراجعت بحوالي 5,6% سنة 2013 إلى 173,3 مليار درهم . من جهته، ارتفع حجم قروض الاستهلاك إلى 44,1 مليار درهم، محققا بذلك زيادة سنوية قدرها 9,2%، مقابل 1,9% سنة 2013. ويعزى هذا التحسن الملحوظ لقروض الاستهلاك بالأساس إلى عملية إدماج وضم بين البنك المغربي للتجارة والصناعة وفرعه المتخصص في قروض الاستهلاك. ففي حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار هذه العملية، فإن ارتفاع قروض الاستهلاك لن يتعدى 0,8%.

ومن جانبها، ارتفعت وتيرة نمو قروض التجهيز إلى 3,7% ليصل حجمها إلى 145,5 مليار درهم سنة 2014 مقابل 1,5% سنة 2013. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية العمومية بحوالي 36,4% مقابل 1,8% سنة 2013. في حين، انخفضت قروض التجهيز الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة بنسبة 1,6%. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، حافظت قروض التجهيز تقريبا على نفس الحصة من مجموع قروض الاقتصاد والتي مثلت 19% ما بين سنتي 2012 و2014 مقابل 21% خلال الفترة 2009-2011.

أما بخصوص القروض المعلقة الأداء، فقد وصل حجمها 52,5 مليار درهم سنة 2014 مقابل 43,7 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 20,2%. وبذلك، ارتفعت حصة هذه القروض من مجموع القروض البنكية من 4,9% سنة 2012 إلى 5,9 % سنة 2013 لتنتقل إلى 6,9% سنة 2014 .

وحسب القطاعات المؤسساتية، يعكس تراجع القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد سنة 2014 تباطؤ وتيرة ارتفاع القروض الممنوحة للمقاولات المالية، والتي تقلصت بنسبة 10,2% ليستقر حجمها في 94,2 مليار درهم. في المقابل، سجلت القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية ما يقارب 379 مليار درهم، أي بارتفاع سنوي قدره 11%. ويهم هذا الارتفاع كل من القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة والعمومية بنحو 3,1% و9,8% ليبلغ حجمهما 345 و35,1 مليار درهم على التوالي.

أما بخصوص القروض الممنوحة للأسر، التي تتكون في معظمها من قروض السكن، فقد بلغ حجمها 275,5 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 4,8% لتشكل بذلك 36,1% من مجموع القروض البنكية.

تحسن طفيف للقروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة رغم تحسن ظروف منح القروض وتدخل نظام الضمان

وفقا للبحث المنجز من طرف بنك المغرب، والمتعلق بشروط منح القروض، لم يتعد حجم القروض الإضافية الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة سوى 2,6 مليار درهم سنة 2014 بعدما سجلت ارتفاعا بحوالي 13,4 مليار درهم سنة 2013 و18,5 مليار درهم في المتوسط بين 2000 و2012، ليصل بذلك حجم مجموع القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة أواخر 2014 إلى 166,6 مليار درهم، أي بزيادة 1,6% مقابل 8,9% سنة 2013. وبهذا، انتقلت حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة في مجموع القروض الممنوحة للشركات غير المالية من 33% سنة 2012 إلى 36% سنة 2014.

ويأتي هذا التباطؤ في الوقت الذي سجلت فيه وتيرة نمو القروض الممنوحة للشركات غير المالية ارتفاعا بنسبة 1,6%، بعد تراجعها بنسبة 0,6% في 2013، وتراجعت أسعار الفائدة المطبقة على القروض التي لا يتجاوز مبلغها 15 مليون درهم

بنحو 16 نقطة أساس، حيث بلغت هذه الأسعار 7,53% سنة 2014 مقابل 7,69% سنة 2013. وجاء هذا التباطؤ في ظل ظرفية عرف فيها الدعم المقدم من طرف الصندوق المركزي للضمان ارتفاعا مهما، استفادت منه المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بما يناهز 7 ملايير درهم كقروض جديدة مضمونة خلال 2014، أي بزيادة 41% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013. وقد مكنت هذه القروض من تمويل مشاريع في طور النشأة والتطوير، وكذلك من تغطية الحاجيات التمويلية لفائدة 3.100 مقاولة صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة مقابل 2.046 مقاولة السنة السابقة.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2015، بلغ حجم القروض المضمونة من طرف صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 4 ملايير درهم مقابل 3 ملايير درهم في نفس الفترة من السنة الماضية، أي بزيادة 33%. كما أن الشق الاستثماري للقروض المضمونة، والذي سجل ارتفاعا نسبته 26% ليبلغ 756 مليون درهم، مكن من إحداث استثمارات بغلاف قدره 1,8 مليار درهم ومن إحداث حوالي 7.400 منصب شغل مباشر. وقد همت مجموع تدخلات صندوق الضمان المركزي، خلال الأشهر الأولى من سنة 2015، سواء من حيث الضمان أو من حيث التمويل المشترك، ثلاث قطاعات، حيث استحوذ قطاع الصناعة التحويلية لوحده على 30%، يليه قطاع التجارة بنحو 24% ثم قطاع البناء بحوالي 20%.

التمويل البنكي للاقتصاد : تعزيز تدبير المخاطر في ظل التطبيق التدريجي لمقتضيات بال III

على إثر تباطؤ النشاط الاقتصادي الذى عرفته الظرفية الاقتصادية الوطنية سنة 2014، لم تتمكن البنوك المغربية من تحسين جودة حصيلتها، كما يدل على ذلك ارتفاع حجم القروض المعلقة الأداء بحوالي 20% سنة 2014، لترتفع حصتها إلى 6,9% من مجموع القروض الممنوحة مقابل 5,9% و4,9% على التوالي سنتي 2013 و2012.

وخلال السنتين الأخيرتين، فاق الخطر المتعلق بالشركات، الذي يقاس بحصة المبلغ الجاري الخام للقروض المعلقة الأداء الممنوحة للشركات من إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد، الخطر المتعلق بالخواص بما يقارب 8,7% مقابل 6,8% عند متم 2014 (7,3% مقابل 6,1% عند متم سنة 2013).

وبالرغم من هذا التراجع، تبقى كل من نسبة السيولة ونسبة الملاءة المعمول بها من طرف البنوك المغربية متماشية مع المساطر الاحترازية المنصوص عليها في بال III الذي شرع تطبيقه في المغرب سنة 2014. فقد بلغ متوسط نسبة الملاءة لدى البنوك 13,8% سنة 2014 مقابل 13,3%، أي متجاوزا للحد الأدنى (12%) المنصوص عليه في المساطر الاحترازية الدولية المعمول بها. من جهتها، بلغت نسبة السيولة على المدى القريب والمتماشية مع معايير بال III نسبة 130% سنة 2014، متجاوزة هي الأخرى الحد الأدنى المطلوب. وقد شرع الأخذ بعين الاعتبار نسبة السيولة على المدى القريب انطلاقا من يوليوز 2015، حيث فرض على البنوك منذ هذا التاريخ، ضرورة توفرها على السيولة الكافية وذات الجودة العالية لتجاوز أي أزمة طارئة للسيولة خلال 30 يوما.

انتعاش وتيرة نمو الودائع في ظل ظرفية تتميز بتراجع القروض البنكية

ارتفع حجم الودائع البنكية عند متم سنة 2014 بنسبة 6,6% مقابل 3,7% سنة 2013، منتقلا بذلك من 722,2 مليار درهم إلى ما يقارب 770 مليار درهم. ويرجع ارتفاع وتيرة الودائع البنكية، من جهة، إلى الانتعاش المعتدل للظرفية الاقتصادية العالمية، والتي ساهمت بشكل فعال في تحسن مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من -0,4% و-1,5% على التوالي سنة 2013 إلى 3% و2,3% على التوالي سنة 2014، ومن جهة أخرى، إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والقاضية بإعفاء أصحاب الأموال المهربة إلى الخارج من العقوبات والغرامات مقابل إعادة أموالهم إلى الوطن. وقد مكنت هذه العملية من استرجاع مبالغ قدرت بنحو 27,85 مليار درهم، منها 9,6 مليار درهم عبارة عن أصول عقارية و9,8 مليار درهم كأصول مالية و8,4 مليار درهم كموجودات سائلة.

وفي ظل هذه الظرفية، سجلت كل من الودائع تحت الطلب والحسابات لأجل تسارعا ملحوظا بلغت نسبته 6,9% و5,9% ليصل حجمها إلى 446,3 و170,8 مليار درهم على التوالي. في حين، ظلت وتيرة نمو حسابات التوفير شبه مستقرة في حدود 8,5% مقابل 8,9% سنة 2013. أما فيما يتعلق بباقي مكونات الودائع البنكية، التي تتألف أساسا من القيم المستحفظة، فقد انخفضت بنسبة 6,3% لتستقر في 22,3 مليار درهم، وذلك بعد أن سجلت ارتفاعا قدره 6,9% خلال السنة الفارطة.

وعلى الرغم من التطورات المتباينة لجل مكونات الودائع البنكية، إلا أن هذا لم يرافقه أي تغيير على مستوى البنية الإجمالية للودائع، حيث ظلت هذه الأخيرة مستقرة إجمالا مقارنة مع سنة 2013. وتمثل الودائع تحت الطلب لوحدها على 58% من مجموع الودائع، متبوعة بالودائع لأجل بحصة 22,2% ثم حسابات التوفير بنحو 16,9%.

كما صاحب الاستقرار النسبي لبنية الودائع البنكية سنة 2014، مقارنة مع سنة 2013، انخفاض تكلفة الموارد من 1,98% إلى 1,94%. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى أهمية ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب مقارنة مع ارتفاع حجم الودائع المؤدى عنها، سواء تعلق الأمر بحسابات الادخار أو الودائع بالعملة الأجنبية أو سندات التوظيف الجماعي النقدية. ويبرز الدور الذي يلعبه انخفاض تكلفة الموارد في اتساع الهامش الإجمالي للوساطة البنكية من خلال تطور سعر الفائدة الظاهر، الذي ارتفع بنسبة 0,61 نقطة بين دجنبر 2013 ويونيو 2014 ليصل إلى 5,8%.

وحسب الفاعلين الاقتصاديين، ظلت ودائع الخواص تهيمن على الجزء الأكبر من الودائع البنكية، إذ ارتفعت حصتها (دون احتساب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج) إلى 49,6% من مجموع الودائع ليصل بذلك حجمها إلى 382 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 7,5%. وبالمقابل، ارتفعت ودائع المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 4,6% لتصل إلى 154,8 مليار درهم أو ما يعادل 20,2% من مجموع الودائع البنكية. وتتشكل ودائع المغاربة المقيمين بالخارج من ودائع تحت الطلب بنسبة 60% وودائع لأجل بنسبة 36% ثم من حسابات الادخار بحصة 4%.

أما فيما يتعلق بودائع الوكلاء الاقتصاديين الماليين، فقد ارتفعت بنسبة 21,8% لتصل إلى 37 مليار درهم، نتيجة انتعاش ودائع منظمات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنحو 22,8% ليصل مبلغها الجاري إلى 18,6 مليار درهم، وتحسن ودائع شركات التأمين بنسبة 13,2% لتصل إلى ما يقارب 4,5 مليار درهم. وتتشكل ودائع شركات التأمين من ودائع تحت الطلب بنسبة 62% وودائع لآجل بنحو 29% ثم ودائع أخرى بحصة 9%.

وفي نفس السياق، سجلت ودائع الوكلاء غير الماليين نسبة ارتفاع قدرها 4,5%، وهو ما يعكس تحسن قدرة المقاولات على الادخار.

رأسمال الاستثمار : إمكانات تمويل كبيرة لنمو الشركات الصغرى والمتوسطة

يمثل تطوير سوق رأسمال الاستثمار، الذي يعتبر ضروريا لتحسين الإنتاجية ودعم النمو، محور انشغالات الحكومة فيما يتعلق بعصرنة القطاع المالي وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد. من هذا المنظور، أدخلت الحكومة تعديلات جديدة على قانون 41-05 المتعلق بهيئات الاستثمار في رأسمال المخاطر (OPCR) والتي تهدف إلى توسيع دور هذه الآلية في تمويل المقاولات.

وتتمثل التدابير الرئيسية التي أدخلت في تجاوز إحدى المعيقات الرئيسية للقانون، التي تلزم هيئات الاستثمار في رأسمال المخاطر بالتوفر على محفظة أوراق مالية مكونة من 50% على الأقل من الأسهم التي تمثل رأسمال وشبه رأسمال المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتعويضها بضرورة التوفر على 50% على الأقل من الأسهم التي تمثل رأسمال وشبه رأسمال الشركات غير المدرجة في البورصة.

وبالموازاة مع دخول هذا الإصلاح حيز التنفيذ، واصل قطاع رأسمال الاستثمار تطوره، حيث وصلت المبالغ المحصل عليها منذ تأسيس هذه الصناديق إلى 15,7 مليار درهم نهاية 2014، ووصل المبلغ التراكمي لمجموع الاستثمارات المنجزة 4,9 مليار درهم سنة 2014 مقابل 4,2 مليار درهم سنة 2013 و3,6 مليار درهم سنة 2012، أي ما يعادل 31,2% من المبالغ المحصل عليها. ومع ذلك، انخفضت المبالغ المحصل عليها، مقارنة بنتائج 2013، بنحو 1,1 مليار درهم، حيث انتقلت من 1,5 مليار درهم سنة 2013 إلى 423 مليون درهم سنة 2014، بانخفاض قدره 74%.

وقد حقق المغرب نسبة نفاذ لرأسمال الاستثمار بلغت 0,08% و155 شركة ممولة عن طريق هذه الآلية متفوقا على جميع بلدان منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والتي سجلت نسبة نفاذ 0,01%. وتفوق أيضا على تركيا التي سجلت نسبة نفاذ بلغت 0,02% سنة 2014. وقد ارتفعت حصة قطاع الصناعة من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة منذ سنة 2011 إلى 47% مقابل 32% في المتوسط بين سنتي 2006 و2010. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لم يحقق التمويل عن طريق رأسمال المخاطر الهدف الذي أنشئ من أجله، ألا وهو تمويل الابتكار وخلق المقاولات، حيث أن المبالغ المخصصة لإقلاع المقاولات لا تزال ضعيفة.

وعلاوة على ذلك، اتسم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقليص تدريجي من الاستثمار في رأسمال المخاطر (1% من الأموال المستثمرة في سنة 2013 مقابل 5% بين سنتي 2006 و2010). ويمثل هذا القطاع أكثر من 40% من الاستثمارات في البلدان التي تعرف فيها صناعة رأسمال المخاطر تقدما كبيرا.

ومع ذلك، لا تزال حصة رأسمال المخاطر في الاستثمار ضئيلة سنة 2014، رغم التقدم الحاصل (0,3% من التكوين الخام للرأسمال الثابت). وتبين هذه النسبة أن إمكانات النمو في هذا القطاع لا تزال مهمة جدا، ويمكن أن تجلب عدد أكبر من الشركات وتحظى بمزيد من اهتمام المستثمرين المؤسساتيين والأفراد، لا سيما وأن قطاع رأسمال الاستثمار في المغرب يوفر نسب أرباح عالية ويمثل اليوم بديلا للمنتجات الاستثمارية التقليدية.

وحقق رأسمال الاستثمار في المغرب مردودية أكبر من أداء بورصة الدار البيضاء، مسجلا معدل عائد داخلي خام (TRI Brut) قدره 15% مقابل 5,5% لمازي (MASI). ويطمح المغرب أن يصبح أكثر جاذبية فيما يتعلق برأسمال الاستثمار، بالنسبة للمستثمرين المؤسساتيين الدوليين مقارنة مع دول مثل مصر أو تركيا.

بورصة الدار البيضاء : ولوج ضعيف للسوق الأولية للأسهم وهيمنة قطاعي البنوك والعقار

تميزت السوق الأولية سنة 2014 بإدراج مقاولة واحدة عن طريق الرفع من الرأسمال تخص شركة العقار فضاءات دار السعادة[57] بقيمة 1,13 مليار درهم. دون احتساب هذه العملية، فإن البنوك وشركات القطاع العقاري هي التي هيمنت على تعاملات السوق الأولية التي شهدت تراجعا ملحوظا في نشاطها. وقد لجأت ست شركات للسوق الأولية للزيادة في الرأسمال بقيمة إجمالية بلغت 425 مليون درهم مقابل 3,2 مليار درهم سنة 2013 و7,5 مليار درهم سنة 2012، أي بانخفاض قدره 87%. وفيما يتعلق بسندات الدين، تم إصدار 8,1 مليار درهم منها 184 مليون درهم مدرجة في بورصة الدار البيضاء.

وتتميز السوق الأولية لبورصة الدار البيضاء بضعف ونذرة عمليات إدراج الشركات. ومثلت عمليات الرفع من الرأسمال سنة 2014 باكتتابات نقدية في السوق الأولية بنسبة 50% من المبالغ المحصل عليها، أي 211,5 مليون درهم، والتي يمكن اعتبارها بمثابة ضخ رؤوس أموال جديدة ببورصة الدار البيضاء. وأصدرت الشركات غير المالية 256,5 مليون درهم، أي

[57] أدرجت الشركة في بورصة الدار البيضاء بالرفع من الرأسمال عن طريق إصدار أسهم جديدة (5.241.770) بسعر 215 درهم للسهم الواحد، أي 1,1 مليار درهم. ووصل مبلغ الاكتتاب 3,7 مليار درهم.

60% من عمليات الرفع من الرأسمال التي سجلت في السوق، مقابل40% أو 168,6 مليون درهم بالنسبة للشركات المالية.

وقد أجرى كل من البنك المغربي للتجارة والصناعة ومصرف المغرب عمليتين للرفع من الرأسمال بقيمة إجمالية بلغت 168,6 مليون درهم كما قامت الشركة العقارية أليانس بأكبر عملية رفع للرأسمال سنة 2014 بمبلغ 207,7 مليون درهم، بإصدار 373.552 سهم.

اللجوء المتزايد للشركات غير المالية لسوق السندات

بلغ حجم الإصدارات في سوق الدين الخاص 83 مليار درهم عند متم سنة 2014، بارتفاع قدره 27,5%. وحسب جهات الإصدار، تبقى الشركات المالية المستفيد الأكبر من هذه العملية باستحواذها على 72% من حجم هذه التمويلات، أي ما يعادل 59,7 مليار درهم. أما المقاولات غير المالية، فقد تضاعف حجم إصداراتها لتبلغ 23,3 مليار درهم مقابل 11,9 مليار درهم سنة 2013، منها 52% تم إصدارها في سوق السندات (بأسعار فائدة تتراوح بين 3,35% و6,5%)، و48% على شكل أوراق الخزينة (بأسعار فائدة تتراوح بين 3,1% و6,55%).

وأخذا بالاعتبار التسديدات المقدرة بحوالي 10 مليار درهم، ارتفع حجم الدين الخاص للشركات غير المالية إلى 71,8 مليار درهم أي بنسبة ارتفاع 4,9% مقارنة مع سنة 2013. و قد ساهم هذا الارتفاع في تحسن شروط التمويل بعد الانخفاض الذي عرفته أسعار الفائدة على السندات منذ نهاية 2013. ويرتبط هذا الانخفاض بتطور أسعار سندات الخزينة، التي تعد مرجعا لاحتساب أسعار الفائدة على الاصدارات، والتي سجلت انخفاضات ملموسة في السوق الأولية.

غير أن الولوج لهذه السوق يبقى محصورا على المقاولات الكبرى، حيث بلغ متوسط حجم الإصدار 983,5 مليون درهم وأدناه 40 مليون درهم. وقد تمكنت الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء من إصدار سندات الدين، بلغت قيمتها 183,6 مليون درهم مقابل 700 مليون درهم في سنة 2013. وتبقى شركات القطاع المالي المدرجة من أكبر المستفيدين من هذه العملية (شركة أكسا للقروض، والشركة العامة للعقار، وشركة ريسما والتجاري وفا بنك) والتي تمكنت من إصدار 45 مليون درهم و50 مليون درهم و44 مليون درهم و46 مليون درهم على التوالي.

تدويل البنوك المغربية: رهانات التموقع الاستراتيجي في إفريقيا

أظهرت البنوك المغربية في السنوات الأخيرة طموحا قويا لاكتساب بعد دولي، وخاصة تجاه دول إفريقيا، لما تتيحه هذه الدول من فرص حقيقية للنمو وزيادة الأرباح، وخاصة ببعض الدول الأفريقية.

فالتوسع الدولي للأبناك المغربية في إفريقيا يشكل محورا إستراتيجيا نحو التكامل المغربي الإفريقي ومحفزا على خلق فضاء اقتصادي من شأنه الرفع من مستوى الرخاء والتعاون بين هذه البلدان، وذلك عبر إحداث المشاريع الكبرى. ويمكن تلخيص أهم المحفزات وراء انتشار البنوك المغربية بالخارج كالتالي :

- اغتنام فرص النمو في مجال البيع بالتقسيط، إذ يعتبر هذا النشاط في أوج نموه في إفريقيا حيث مازال معدل الولوج إلى الخدمات البنكية ضعيفا في إفريقيا (6%) ؛
- تمويل الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والمعدات التي أطلقت في إفريقيا من قبل الشركات العمومية والخاصة سواء منها المحلية أو الأجنبية؛
- المساهمة في عملية تحويل الأموال بين أوربا وإفريقيا التي تتم بين الأفارقة القاطنين في الخارج أو بمناسبة تدفق الاستثمارات بين القارتين؛

- العمل على أن تصبح الأبناك المغربية مرجعا أو نموذجا في إفريقيا جنوب الصحراء؛
- تطوير أنشطة الهندسة المالية.

وقد أخذ الانفتاح الدولي للمؤسسات البنكية في السنوات الثلاث الأخيرة بعدا جديدا، حيث يتم الانتشار في الخارج عبر فروع ووكالات بنكية ومكاتب تمثيلية. ففي متم سنة 2014، أصبح حضور البنوك المغربية بالخارج يتوزع ما بين 40 شركة تابعة و15 فرعا يضم حوالي 1.300 وكالة بنكية. وبلغت مساهمة المجموعات البنكية الثلاث الكبرى الأكثر نشاطا على المستوى الدولي 19% من إجمالي الأصول، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2013. وتتوزع هذه الحصة كديون تجاه الزبناء بنسبة 18% و21% كودائع، كما ساهمت بنسبة 29% من الناتج الصافي البنكي و16% من النتيجة الصافية للمجموعات الثلاث.

وفي ظل هذه التطورات الإيجابية، واصلت الودائع التي تم تحصيلها عن طريق الفروع في إفريقيا تحسنها، مسجلة ارتفاعا بنسبة 11,4% سنة 2014، في الوقت الذي عرفت فيه كذلك القروض الممنوحة تزايدا بنسبة 12%.

ويبقى لتوسع السوق البنكية عبر الانتشار في الخارج مزايا، لكن قد تعترضه أيضا مخاطر جديدة، إذ أن من شأن هذا التوسع أن يؤدي إلى ضياع المعلومات حول مستويات الدين المقبولة التي لا يمكن تفاديها إلا عبر تطبيق معايير للشفافية تكون فعالة ومعترف بها دوليا.

وفي هذا السياق، اعتمد بنك المغرب استراتيجية استباقية تميزت بتكثيف عملية التوجيه والإشراف على توسع البنوك المغربية في إفريقيا، كما يدل على ذلك الحيز المهم الذي احتلته في أنشطة التنظيم والرقابة. وقد بلغت حصة الديون المعلقة الأداء في محفظة الديون المرتبطة بفروع الشركات المتواجدة بإفريقيا 10%، وتمت تغطية الديون بالمؤن في حدود 63% مقابل 60% في سنة 2013. وبلغ مؤشر قدرة الأداء لدى الأبناك مجتمعة 13,6% في المتوسط مقابل 13,3% سنة 2013، متجاوزا السقف الأدنى المحدد في 12% والذي تفرضه القواعد الاحترازية المعمول بها.

قطاع التأمين في تطور مستمر

تأكيد الدور الفعال لقطاع التأمين في تمويل النشاط الاقتصادي

يعتبر قطاع التأمين من بين الركائز الأساسية للاقتصاد. فهو يلعب دورا مهما في تعبئة وتوجيه الادخار لتمويل الأنشطة الاقتصادية، سيما وأن أهم مؤشرات القطاع سجلت، خلال السنوات الأخيرة، أداء إيجابيا. وقد عزز هذا الوضع بتقوية مؤشرات المردودية لدى المقاولات العاملة في القطاع في ظرفية اتسمت بأسعار فائدة منخفضة وبمعدلات تضخم معتدلة.

فخلال سنة 2014، سجلت سوق التأمين تطورا مهما فيما يخص حجم الأقساط المحصلة، والتي انتقلت من 26,6 مليار درهم إلى 28,2 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 6,1% مقابل 2,9% سنة 2013. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى التطور الذي سجله التأمين عن الحياة والرسملة بنسبة 9,5% والأصناف الأخرى من التأمين بنسبة 4,5%.

وتعود الدينامية التي شهدها قطاع تأمين الحياة والرسملة، خلال السنوات الأخيرة، بالأساس إلى متانة الأسس الاقتصادية وتطوير وتحيين النظم القانونية والضريبية[58] التي منحت للادخار الطويل الأمد مكانة تفضيلية، بالإضافة إلى تطوير أدوات وحدات الحساب وانتعاش سوق العقار، وكذا إلى تعدد قنوات التسويق، بما في ذلك النجاح المتزايد لعروض التأمين المصرفي.

[58] قامت الحكومة، منذ سنة 2011، بالإعفاء من المكوس عقود التامين لعمليات الرسملة، والتي كانت إلى غاية هذا التاريخ محددة في 3,5%. بالموازاة مع ذلك، شمل قرار خفض مدة عقود التامين من 10 إلى 8 سنوات والمتخذة منذ سنة 2012، كل من عقود التامين الفردية والجماعية وعقود التامين على الحياة والرسملة المبرمة قبل سنة 2009.

في ظل التطورات المذكورة أعلاه، سجلت نسبة نفاذ قطاع التأمين منحى تصاعديا منذ سنة 2004، منتقلة من 2,3% إلى 3,1% سنة 2014. ويعزى هذا المنحى التصاعدي إلى وتيرة نمو الأقساط المصدرة والتي فاقت وتيرة النمو الاقتصادي الإسمي. فبنسبة النفاذ هذه، يحتل المغرب مرتبة الصدارة على صعيد دول شمال إفريقيا. في حين، تحتل تونس المكانة الثانية بنسبة نفاذ تقدر بنحو 1,8%، أي قبل مصر والجزائر، حيث لم تتعد هذه النسبة 0,71% و0,69% على التوالي (للإشارة، بلغت نسبة النفاذ على الصعيد العالمي 6,2% سنة 2014).

أما فيما يخص معدل الإنفاق الفردي على التأمين، فعلى الرغم من كون هذا المعدل لايزال ضعيفا، إلا أنه سجل ارتفاعا ملموسا في السنين الأخيرة، حيث انتقل من 91,8 دولار سنة 2012 إلى 96 دولار سنة 2013، قبل أن يصل إلى99,1 دولار سنة 2014. وبالمقارنة مع دول شمال إفريقيا، يحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث معدل إنفاق الفرد على التأمين، متبوعا بتونس التي حققت في نفس المجال تقدما مهما، حيث انتقل هذا المعدل من 77 دولار سنة 2013 إلى 80 دولار سنة 2014. أما في الجزائر ومصر، فقد ظل معدل إنفاق الفرد على التأمين دون المستويات المرجوة، حيث لم يتعد هذا المعدل 40 دولار و24 دولار على التوالي سنة 2014.

ويبقى اقتناء وتدبير المحافظ المالية المكون الأساسي لوظيفة شركات التأمين. فقد ارتفع المبلغ الإجمالي للتوظيفات الصافية لشركات التأمين وإعادة التأمين ليصل 132,6 مليار درهم عند متم سنة 2014، مقابل 125,7 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة سنوية قدرها 5,5%. وتستحوذ التوظيفات المرصدة لعمليات التأمين على 90,7% من مجموع التوظيفات. كما أن نسبة حجم الأقساط المصدرة من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت تدل على أهمية مساهمة القطاع في الاستثمار، حيث بلغت هذه النسبة 2,3% مقابل 1,9% سنة 2013.

وتظل التوظيفات في الأسهم والحصص هي المهيمنة على تركيبة التوظيفات المالية لمقاولات التامين المغربية، حيث سجلت ارتفاعا قدره 6,9% سنة 2014، لتمثل بذلك 67,1% من مجموع التوظيفات المرصدة لعمليات التامين، مقابل 66,3% سنة 2013. ويعزى هذا الارتفاع، بالأساس، إلى ارتفاع حجم كل من الأسهم المدرجة في بورصة القيم وحصص منظمات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات المدخول الثابت. ويستحوذ هذان المكونان الأخيران لوحدهما على 35% و33% على التوالي من مجموع الأسهم والحصص، حيث سجلا سنة 2014 ارتفاعا نسبته 12,2% و15,8% على التوالي مقابل 5,1% و0,4% على التوالي سنة 2013. في حين، انخفض حجم الأسهم غير المدرجة بنحو 12,4% بعد أن ارتفع ب 6,4% سنة 2013. إلا أن أهمية الأسهم غير المدرجة تبقى هامشية، حيث أن حصتها من مجموع الأسهم والحصص لا تتعدى 5,9%.

بالموازاة مع ذلك، ارتفع حجم توظيفات شركات التأمين في كل من السندات وسندات الدين القابلة للتداول بنسبة 4,4% سنة 2014، ليصل إلى 29,6 مليار درهم مقابل 28,4 مليار درهم سنة 2013، محافظا بذلك بحصة 24,6% من مجموع التوظيفات المرصدة لعمليات التأمين. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تحسن وتيرة ارتفاع السندات غير المدرجة في البورصة، والتي ارتفعت حصتها من مجموع السندات وسندات الدين القابلة للتداول ب 5 نقط لتصل إلى 73% وذلك تماشيا مع ارتفاع مردودية سندات الخزينة، سيما وأن حصة هذه الأخيرة لدى شركات التأمين والضمان بلغت سنة 2014 ما يناهز 29% من الحجم الكلي لسندات الخزينة المصدرة مقابل 27% سنة 2013. ولعل كون سندات الخزينة مضمونة وذات معدل سيولة مرتفع يبقى المعيار الأساسي وراء تفضيل جل المؤمنين لهذا النوع من التوظيف المالي.

أما فيما يخص التوظيفات العقارية، فقد بلغت عند متم سنة 2014 ما يقارب 4,8 مليار درهم مقابل 4,9 مليار درهم، أي بانخفاض طفيف لم يتعد 2,1%. وتستحوذ العقارات المباشرة (الأرض والبناء...ألخ) لوحدها على 59% من مجموع التوظيفات العقارية، مقابل 41% عبارة عن مساهمات في رأسمال الشركات العقارية. كما سجل هذا الشق الأخير من التوظيف العقاري سنة 2014 نسبة ارتفاع قدرها 2,3% ليصل إلى ملياري درهم مقابل 1,9 مليار درهم سنة 2013.

استغلال إمكانات النمو الخارجي لقطاع التأمينات

بهدف تنويع البنية الجغرافية لرقم معاملاتها، تبنت الشركات المغربية للتأمين خيارالتموقع على مستوى السوق الإفريقية كخيار استراتيجي، حيث تتوفر هذه الأخيرة على مجموعة من المزايا تجعل منها قبلة للاستثمارات في قطاع التأمينات. فقد شكلت ساكنة إفريقيا، في المتوسط، 15% من ساكنة العالم خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2013. كما تميزت هذه القارة بدينامية مزدوجة همت الجانبين الديموغرافي (+2,6% سنويا) والاقتصادي (+11,6% سنويا). وتظل آفاق نمو قطاع التأمين بإفريقيا جد واعدة نظرا لمعدل نفاذه الذي يعد الأدنى في العالم (4% من الناتج الداخلي الخام) ولمؤشر كثافته الذي لا يتجاوز 56,1 دولارا للفرد. كما لا تتعدى حصة إفريقيا في إصدارات أقساط التأمين على المستوى الدولي عتبة 1,4%. ومن جهته، ناهز معدل النمو السنوي لرقم معاملات شركات التأمين الإفريقية حوالي 8% ما بين 2004 و2013.

وفيما يتعلق بنطاق التوسع الخارجي لشركات التأمين المغربية على المستوى الإفريقي، فقد تمت تغطية 16 بلدا موزعة بين شمال إفريقيا (تونس) وغرب إفريقيا (ساحل العاج والسينغال وبوركينا فاصو والبنين والطوغو ومالي والنيجر وغينيا كوناكري) وشرق إفريقيا (كينيا ورواندا ومدغشقر) إضافة إلى وسط إفريقيا (أنغولا والكاميرون والغابون والكونغو برازافيل). وقد مثلت هذه البلدان، في المتوسط، 22% من ساكنة إفريقيا و17% من ناتجها الداخلي الخام في الفترة 2004-2013. وتتميز البلدان الإفريقية المستهدفة من طرف الشركات المغربية للتأمين بنمو ديموغرافي مرتفع ، كما أن نصفها يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية.

وتفضل شركات التأمين الوطنية، في إطار استراتيجياتها التوسعية بالخارج، التواجد بالبلدان الإفريقية التي يتسم قطاع التأمين بها بمعدلات نفاذ لخدمة التأمين ضعيفة (ما بين 0,2% و2,8%، في المتوسط، خلال الفترة 2013-2014). وباستثناء الغابون، يسجل نشاط التأمين بهذه البلدان مؤشرات كثافة أقل بكثير من عتبة 100 دولار (بمعدلات محصورة ما بين دولار واحد و69,9 دولار للفرد). ويتضح من خلال تحليل بنية إصدارات أقساط التأمين بإفريقيا خلال نفس الفترة، ضعف الحصة الإجمالية للدول الإفريقية التي تملكها شركات التأمين المغربية والتي لا تتجاوز 6,6%. وبالرغم من ذلك ، تظل دينامية نشاط التأمين بهذه البلدان جد عالية.

وإجمالا، تمنح أسواق التأمين الإفريقية فرصا حقيقية للنمو بالنسبة للفاعلين المغاربة. وبغية اغتنام هذه الفرص بشكل كامل، يتعين على شركات التأمين الوطنية صياغة استراتيجيات توسعية ترتكز على العديد من الدعامات يتجلى أهمها في :

التكامل بين المنتوجات: في هذا السياق، يجب تعزيز التعاون بين شركات التأمين والمؤسسات البنكية المغربية التي تتوفر مسبقا على شبكة فروع واسعة بالقارة الأفريقية. فباستثناء أنغولا ورواندا والطوغو، يتميز نطاق تواجد شركات التأمين المغربية على المستوى الإفريقي بحضور وازن للمؤسسات البنكية الوطنية.

التكامل الجهوي: تماشيا مع استراتيجيات التوسع التي تتبناها شركات التأمين المغربية على الصعيد القاري، يتعين على الفروع الإفريقية لهذه الشركات نهج سياسات جهوية ذاتية لتوسيع نشاطها بالدول المجاورة للمناطق التي تغطيها. ويجب الاعتماد في هذا التوسع على شبكة لشركة تأمين أو لبنك متواجد هناك وكذا الاستعانة بالكفاءات المحلية للبلدان المستهدفة .

التكامل بين القطاعات: يجب، في هذا الصدد، إبراز دور قطاع التأمين المغربي في تقديم خدمات الدعم ومواكبة باقي القطاعات في إطار مشاريعها التوسعية بإفريقيا.

التكامل بين القارات: يمكن، في هذا الإطار، الاعتماد على تموقع قطاع التأمين الوطني كجسر للربط بين الشركات التأمينية لبلدان الخليج وأسواق التأمين الإفريقية الواعدة. وباستثمار هذا التموقع الاستراتيجي، يمكن لشركات التأمين

الوطنية المتواجدة بالقارة الإفريقية أن تلعب دورا هاما كقنوات لتسويق وتوزيع منتجات التأمين الإسلامية (تكافل) في بلدان كالسنغال ومالي والكاميرون ونيجيريا.

3. فرص نمو جديدة من أجل نموذج تنموي مستدام ومدمج

نهج المغرب إصلاحات قطاعية ومؤسساتية، انطلاقا من طموحه لبناء دولة حديثة ومتضامنة وقادرة على المنافسة، من أجل الاستفادة بشكل أفضل من إمكانياته البشرية والطبيعية والمجالية. وإذا كانت بعض التحديات لا زالت قائمة، فإن ذلك لا يتعارض مع انخراط المغرب في مسلسل التنمية البشرية الشاملة مجاليا على ضوء التنمية الاقتصادية للجهات، وذلك نتيجة لتحولات قطاعية ولولوج أفضل للحقوق الأساسية. ولا يمكن لهذه المكتسبات إلا أن تتعزز بتوزيع ناجع على المستوى المجالي يرتكز على نموذج متناسق يضمن بنية متوازنة بين مختلف جوانب أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية المستدامة.

1.3. التنمية الاقتصادية والإدماج المجالي: إمكانيات واعدة للتقدم

1.1.3. نحو انبثاق أقطاب جهوية جديدة

حققت جهة الدار البيضاء- سطات أهم حصة في المساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني المتوسط خلال الفترة 2001-2013 وذلك بنسبة 26,8% متبوعة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة (14,8%)، ومراكش-آسفي (11,9%) ثم فاس-مكناس (10,3%). وتستحوذ هذه الجهات الأربع على 63,8% من الناتج الداخلي الخام، مما يعكس تركيزا كبيرا من حيث المساهمة في خلق النمو الشيء الذي يجب تجاوزه من خلال الدينامية الحالية، والتنزيل المجالي للاستراتيجيات القطاعية (مخطط المغرب الأخضر، رؤية 2020 للسياحة،...) والاستراتيجيات الوظيفية لصالح الإدماج المجالي (اللوجيستيك، المنصات الصناعية المندمجة، الأقطاب الجامعية،...) أو عن طريق مسارات أخرى يمكن أن تدعمها الحكامة الجهوية الجديدة (ثلاثة قوانين تنظيمية لإعادة التنظيم الترابي[59]).

خريطة 1 : بنية الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام المتاح لكل فرد خلال الفترة 2001-2013

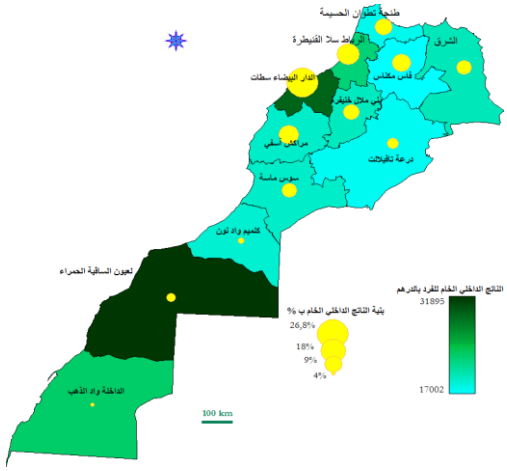

مبيان 25 : مساهمة وديناميةالجهات خلال الفترة 2001-2013

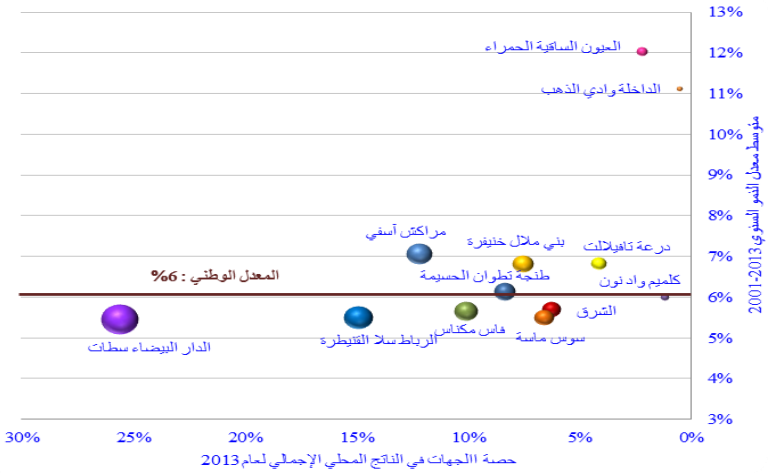

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

[59] القوانين التنظيمية 111.14 المتعلق بتسيير الجهات و112.14 بشأن تنظيم العمالات والأقاليم و113.14 لتنظيم الجماعات المحلية. وتشمل، على وجه الخصوص، هياكل تسييرها وتدبيرها وصلاحياتها ومساطر محاسبتها ومواردها المالية وإداراتها وكذا آليات التعاون والشراكة.

ويتأكد ذلك عبر انبثاق الجهات التي تساهم بشكل ملموس في النمو الاقتصادي، حيث أن تحليل وتيرة النمو للجهات، يبين أن الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني هي التي تحقق مسارات نمو أكثر دينامية، مسجلة بذلك معدلات نمو تتجاوز معدل النمو الوطني (6%)، وهي جهة العيون-الساقية الحمراء بمعدل 12%، متبوعة بجهة الداخلة-وادي الذهب (11,1%) ودرعة- تافيلالت وبني ملال-خنيفرة (6,8% لكل منهما). وبالإضافة إلى هذه الجهات، فإن كلا من مراكش-آسفي (7,1%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (6,1%) وكلميم-واد نون (6%) سجلت معدلات نمو مهمة.

الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد : 4 جهات من أصل 12 تتجاوز المعدل الوطني

سيمكن التوزيع المجالي الجديد لخلق الثروة من تقليص فوارق توزيع هذه الأخيرة، حيث أن 4 جهات من أصل 12 حققت ناتجا داخليا خاما لكل فرد يتجاوز المستوى الوطني (21.265 درهم للفرد). ويتعلق الأمر بكل من جهات العيون- الساقية الحمراء (31.895 درهم للفرد)، والدار البيضاء- سطات (29.086 درهم للفرد)، والداخلة- وادي الذهب (22.940 درهم للفرد) والرباط- سلا- القنيطرة (22.353 درهم للفرد).

مبيان 26 : الناتج الداخلي الخام للفرد بالدرهم حسب الجهات (2001-2013)

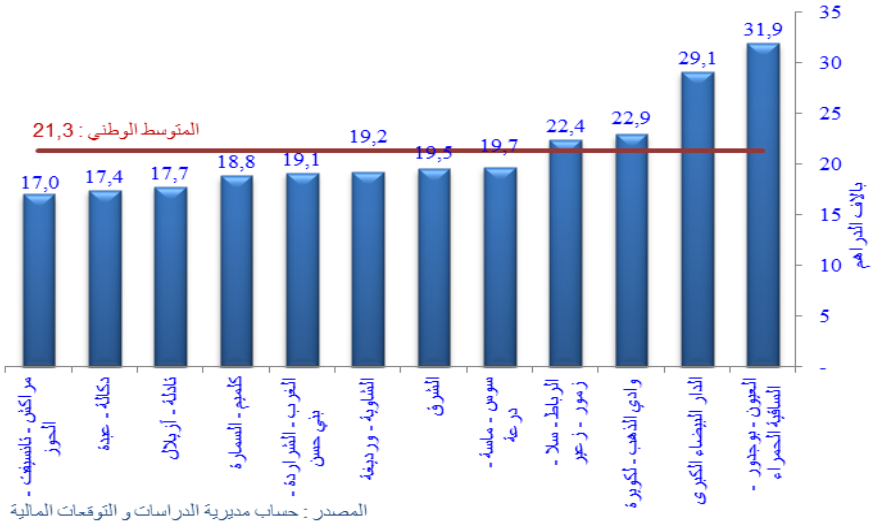

المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

وبتحليل دينامية الجهات، حسب مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد، يتضح أن جهة العيون- الساقية الحمراء عرفت نموا مضطردا حيث سجلت معدل نمو سنوي بلغ 8,1%، متبوعة بجهات درعة- تافيلالت (6,9%)، ومراكش- آسفي (6,2%)، وبني ملال- خنيفرة (6,1%) ثم الشرق (5,1%). في حين، كان تطور هذا المؤشر أقل أهمية في جهات سوس- ماسة (3,9%)، والرباط- سلا- القنيطرة (4,3%)، والدار البيضاء- سطات وكلميم- واد نون (4,4% في كلتيهما) ثم فاس- مكناس (4,5%). وهذا ما يوضح تطور النمو في منحى تقارب الجهات في إطار مسلسل الاستدراك الذي انخرطت فيه الجهات الأكثر دينامية واختناق الأقطاب التقليدية التي تجذب النمو الاقتصادي.

تركيبة القيمة المضافة القطاعية حسب الجهات

حققت جهة فاس مكناس أهم حصة في متوسط القيمة المضافة للقطاع الأولي خلال الفترة 2001-2013 حيث ساهمت فيها بحوالي 15,6%. وتأتي جهة مراكش- آسفي في الصف الثاني بحصة 13,9% في المتوسط، متبوعة بجهات الرباط- سلا- القنيطرة (12,2%)، وسوس- ماسة (11,9%)، والدار البيضاء- سطات (11,8%)، ثم بني ملال-خنيفرة (10,5%). وتساهم هذه الجهات مجتمعة بما يناهز 75,9% من القيمة المضافة للقطاع الأولي على الصعيد الوطني.

وبالنسبة للقطاع الثانوي، فقد حققت جهة الدار البيضاء- سطات أكبر حصة من متوسط القيمة المضافة الوطنية لهذا القطاع خلال الفترة 2001-2013، حيث ساهمت فيها بحوالي 44,1%. وبعيدا عنها نجد في الصف الثاني جهة مراكش-آسفي بحصة 10,3%، متبوعة بجهة الرباط- سلا- القنيطرة (9,3%) وطنجة- تطوان- الحسيمة (9%) ثم بني ملال-خنيفرة (7,5%).

تعود كذلك أهم مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الثالث خلال الفترة 2001-2013، إلى جهة الدار البيضاء- سطات بحصة 21,8% من مجموع هذه القيمة المضافة على الصعيد الوطني، متبوعة بجهة الرباط- سلا- القنيطرة (18,1%)، وجهة مراكش-آسفي (12,2%) وفاس-مكناس (11,1%). ويظل قطاع الخدمات القابلة للتداول، دون احتساب فرع الفنادق والمطاعم، أهم مصدر للقيمة المضافة بالقطاع الثالث بجميع الجهات تتصدرها جهة الدار البيضاء- سطات (73,6%) مابين 2001 و 2013.

2.1.3. التفاوتات الجهوية من خلال منظور الولوج للحقوق الأساسية

في سياق عالمي يطرح اشكالية استدامة نماذج التنمية القائمة من حيث شموليتها وقدرتها على احترام كرامة الإنسان، يضع النقاش الدائر حاليا في المنتظم الدولي حول الأهداف الإنمائية لما بعد 2015، حقوق الإنسان في صلب تعريف نماذج جديدة للتنمية.

لذلك، يجب تسخير نموذج التنمية المغربي في شقيه الوطني والجهوي للولوج إلى الحقوق الأساسية، بالاعتماد على الإمكانيات اللامادية "... كمعيار أساسي خلال صياغة السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم"[60].

ويكشف تقييم ولوج جهات المملكة للحقوق الأساسية عن فوارق، يمكن استخلاصها من خلال مؤشر مركب للولوج إلى الحقوق الأساسية[61]، حيث تتمتع سبع جهات بولوج أفضل إلى الحقوق الأساسية مقارنة بالمعدل الوطني سنة 2013. ويتعلق الأمر بالعيون-بوجدور-الساقية الحمراء، والرباط-سلا-زمور-زعير، وكلميم-السمارة، وفاس-بولمان، والشاوية-ورديغة، والدار البيضاء الكبرى، والجهة الشرقية فيما تحتل تادلة-أزيلال المرتبة الأخيرة. ويعد هذا الترتيب نتيجة لولوج متفاوت وفقا لطبيعة الحقوق الأساسية.

وتحتل جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء المرتبة الأولى استنادا للمؤشر العام وكذا لمعظم فصوله، خاصة الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي، والمعرفة والتكوين والتنمية الثقافية، وحماية الطفل، والحوار الاجتماعي والمدني والشراكات المبتكرة. إلا أن الجهة تحتل المرتبة الثامنة من حيث الإدماج والتضامن بمعدل منخفض نسبيا من حيث عدم التمييز وتشجيع المساواة بين الجنسين (المرتبة 11 سنة 2013) خاصة على مستوى المساواة بين الجنسين في سوق الشغل (على سبيل المثال، تصل نسبة البطالة لدى النساء 35,9% في الجهة مقابل 10,4% على المستوى الوطني).

أما بالنسبة لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير، فبالرغم من احتلالها للمرتبة الثانية على مستوى الترتيب العام غير أنها تحتل الصف الرابع عشر فيما يتعلق بمؤشرات الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة (نجد على سبيل المثال 75 منخرطا بالتعاونيات لكل 10.000 شخص مقابل 130 على الصعيد الوطني). وبالإضافة إلى ذلك، فرغم تميز الجهة بأفضل ولوج إلى المعرفة على الصعيد الوطني، غير أن ولوجها إلى الحقوق الثقافية مازال ضعيفا نسبيا (تحتل الجهة

[60] الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2014.

[61] تم حساب هذا المؤشر كمتوسط مرجح لمعدلات مختلف فصول حقوق الإنسان. وتحسب هذه الأخيرة كمتوسط لمعدلات مؤشرات الحقوق الأساسية والتي بدورها هي حصيلة متوسط معدلات المؤشرات الأولية المندرجة فيها (على مقياس من 0 إلى 10 لكل جهة حسب أدائها).

الرتبة الخامسة بمعدل 21 مستفيدا من أنشطة دور الشباب بالنسبة لكل 10.000 شخص مقابل 100 بالنسبة لجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء).

خريطة 2 : درجة ولوج المغاربة للحقوق الأساسية حسب الجهات (2013)

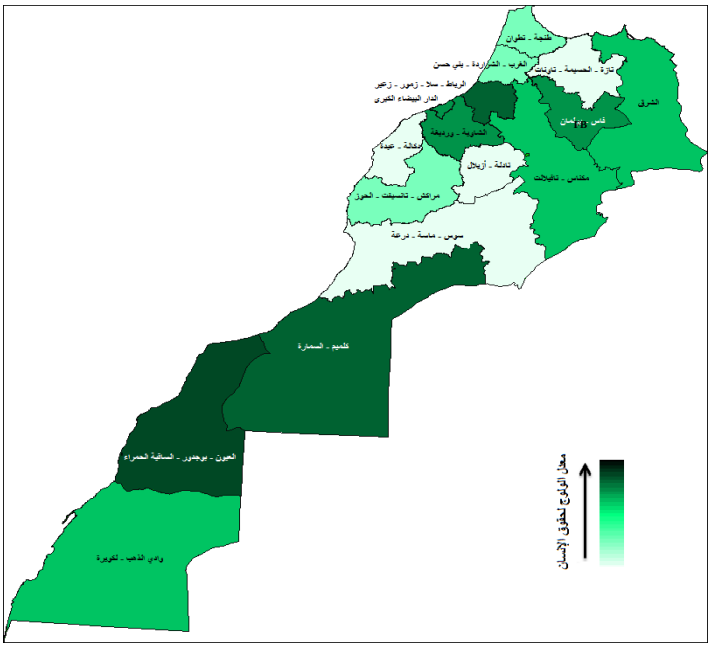

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

وعلى غرار جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، فإن تموقع جهة كلميم-السمارة في المرتبة الثالثة بالنسبة للمؤشر الكلي، يعود بالأساس إلى الولوج المهم نسبيا للخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (الرتبة 4) وإلى المعرفة والتكوين والتنمية الثقافية (الرتبة 4) في حين تحتل المرتبة 15 بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالإدماج والتضامن. ويعزى هذا الترتيب إلى النتيجة الضئيلة نسبيا والمرتبطة بمؤشرات عدم التمييز والمساواة بين الجنسين (المرتبة 15 سنة 2013) وحماية الأشخاص والفئات الهشة (المرتبة 14 حيث بلغ معدل البطالة لدى النساء مثلا 35,9% مقابل 10,4% على الصعيد الوطني).

في الجانب الآخر، ورغم احتلال تادلة-أزيلال للرتبة الأخيرة في المؤشر العام للولوج للحقوق الأساسية فإن هذه الجهة تحقق تقدما نسبيا في ما يخص حماية الطفولة (المرتبة الثانية). وضمن هذا الفصل، تحتل الجهة، على الخصوص، الرتبة الأولى في حق الحماية الصحية للأم والطفل (خاصة تحقيقها لثاني أفضل معدل خام لتلقيح للأطفال ضد داء السل (BCG) بنسبة 153% مقابل 139% على الصعيد الوطني وكذا ثاني أعلى معدل من الفحوصات للنساء الحوامل بنسبة 180 فحص لكل 10.000 نسمة مقابل 140 فحص على الصعيد الوطني). وتحتل الجهة أيضا رتبة متقدمة نسبيا في مجال الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة (الرتبة الثالثة، لاسيما تحقيقها لأفضل معدل اختراق للتعاونيات بنسبة 255 عضو منخرط في التعاونيات لكل 10.000 نسمة مقابل 130 على الصعيد الوطني) وفي مجال حماية البيئة (الرتبة الرابعة، لاسيما أن 27,2% من مساحة الجهة مغطاة بالأنواع الغابوية الطبيعية مقارنة بنحو 12,6% على الصعيد الوطني).

ومن حيث الدينامية، تمكنت كل من جهة كلميم-السمارة والجهة الشرقية من تحقيق أفضل النتائج بتحسينهما لمرتبتهما بخمس مراتب مقارنة مع سنة 1998 لتتمركزا في الرتبتين الثالثة والسابعة على التوالي سنة 2013. ويعود التطور المحقق في الجهة الشرقية بالأساس إلى تحسن فرص الولوج لحق الإدماج والتضامن (ربح أربع مراتب وتحقيقها للرتبة السابعة

سنة 2013) وذلك بتحقيقها لحماية أفضل للأشخاص والفئات الهشة (ربح تسع مراتب وتحقيقها للرتبة الخامسة سنة 2013).

كما يرجع تقدم مكانة جهة كلميم-السمارة سنة 2013 بالمقارنة مع 1998، إلى تحسن فرص الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (تقدم بسبع مراتب، محتلة بذلك المرتبة الرابعة خلال 2013) وكذلك على مستوى الحوار الاجتماعي والمدني والشراكات المبتكرة (تقدم ب 11 رتبة، محتلة المرتبة الثانية سنة 2013). في حين حافظت جهة كلميم-السمارة على نفس المستوى في المؤشرات الأخرى. في هذا الصدد، تحسن الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي من حيث الحق في التعليم (تقدم ب 10 رتب، محتلة المرتبة الثانية سنة 2013) والحق في السكن (تقدم بتسع رتب، محتلة المرتبة الثالثة سنة 2013). كما تحسن الولوج إلى الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة، خصوصا بعد تعدد التعاونيات (14 لكل 10.000 نسمة سنة 2013، مقابل تعاونيتين سنة 1998، أي ما يعادل 162 عضو لكل 10.000 نسمة سنة 2013 مقابل 41 عضو سنة 1998).

في المقابل، يعود التراجع النسبي لجهة طنجة-تطوان على مستوى المؤشر الإجمالي (متراجعة بست رتب، محتلة بذلك المرتبة 11 خلال 2013) إلى انخفاض فرص الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (تراجع بثماني رتب لتحتل المرتبة 14 خلال 2013). وفيما يتعلق بهذا الفصل، يرجع هذا الترتيب إلى مستوى منخفض في الولوج إلى العدالة (متراجعة ب 14 رتبة، محتلة بذلك المرتبة 15 خلال 2013، خاصة على مستوى المعدل الخام للقضايا الجنائية التي صدر فيها حكم ابتدائي والذي وصل إلى 91% سنة 2013 مقابل 110% سنة 1998) والحق في إنشاء مقاولة (متراجعة ب 10 رتب، أي في المرتبة 15 خلال 2013، حيث بلغ المعدل الصافي لإنشاء الشركات الصناعية 6,9-% سنة 2013 مقابل 11,2% سنة 1998).

وهكذا يتبين جليا أن التقدم الحاصل في مجال ولوج الجهات إلى الأجيال المختلفة من حقوق الإنسان، لم يعرف فقط ديناميات متباينة حسب الجهات وحسب طبيعة الحقوق، بل يستدعي أيضا تبني مقاربة مندمجة تنعكس إيجابا على الساكنة المستهدفة وتساهم، في نهاية المطاف، في ترسيخ مبدأ عدم تجزيء الحقوق في الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين.

3.1.3. دور اقتصاد المعرفة في بلورة سياسة مجالية مدمجة

إلى جانب التحديات التي تواجهها بلادنا بخصوص النمو والتشغيل وكذلك الإطار السوسيو-اقتصادي، يستدعي تحقيق الإدماج المجالي الاهتمام بالميادين البيئية والمؤسساتية والتنظيمية...من أجل إرساء دعائم نموذج تنموي جهوي متوازن وأكثر استدامة. فإذا تمكنت المخططات القطاعية التي باشرتها السلطات العمومية من تحفيز دينامية هامة على الصعيد الجهوي، فمن الممكن أن يصل مداها إلى المستوى المجالي بشكل أمثل إذا ما تم إدماج هذه المخططات ضمن نموذج متناسق. ويعد اقتصاد المعرفة سبيلا فعالا يساهم في تحقيق هذه الرؤية التنموية المجالية المندمجة، وذلك بإرساء نظام اقتصادي ومؤسساتي محفز، ومنظومة تعليمية ناجعة، ونظام فعال للابتكار وأخيرا بنية تحتية ملائمة خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتواصل.

ويبرز تقييم مدى انخراط الجهات في اقتصاد المعرفة، عبر اعتماد مؤشر تركيبي، تحقيق ست جهات لنتيجة تتجاوز المعدل الوطني، حيث احتلت جهة الدار البيضاء الكبرى الصف الأول متبوعة بكل من جهات الرباط-سلا-زمور-زعير وفاس-بولمان والشاوية ورديغة والعيون-بوجدور-الساقية الحمراء ثم الشرق. ويعد هذا التموقع نتيجة للترتيب المتباين حسب ركائز اقتصاد المعرفة. فعلى سبيل المثال، يعد مناخ الأعمال بجهة الدار البيضاء الكبرى أقل جاذبية نسبيا وسوق

التشغيل أقل استيعابا مما يستدعي دعم الابتكار وذلك بالرفع من نسبة العلوم والهندسة في مستويات التعليم العالي. في حين، يعتبر مناخ الأعمال وسوق التشغيل في الشاوية-ورديغة أكثر استيعابا، لكن التعليم يظل أقل أداءً نسبيا.

وباستثناء جهتي الدار البيضاء الكبرى وتادلة-أزيلال، فقد تمكنت الجهات الأخرى من تحسين حصيلتها ما بين سنتي 2004 و2011. وتعد الشاوية-ورديغة الجهة التي عرفت أفضل تحسن لحصيلتها منتقلة بثلاث درجات منذ 2004 لتحتل المرتبة الرابعة سنة 2011 في الوقت الذي فقدت فيه جهة مراكش-تانسيفت-الحوز ثلاث درجات لتصبح في المرتبة الخامسة عشر سنة 2011. في حين بقيت جهات الدار البيضاء الكبرى والرباط-سلا-زمور-زعير وفاس-بولمان متربعة على رأس قائمة الترتيب.

ومن أجل وضع استراتيجية وتعزيز تظافر وتناسق الإصلاحات لفائدة الإدماج الاجتماعي والمجالي ينبغي :

- تعزيز الارتقاء بمناخ الأعمال للجهات عبر إرساء الثقة بين الفاعلين المحليين، وتحسين السياق التنظيمي والإجراءاتي، ودعم البنيات التحتية لفائدة تنمية الأنظمة البيئية الخاصة بالإدماج المجالي؛
- ضمان الولوج المتساوي للحقوق الأساسية[62] بين مختلف المجالات الترابية مع السهر على تغطية المناطق الأكثر هشاشة، والتي لا تشملها غالبا السياسات العمومية نظرا لخصوصياتها التنظيمية (المناطق المحيطة بالمجال الحضري[63]، المناطق الجبلية، الواحات...)؛
- تثمين الرأسمال البشري بمشاركة البحث العمومي-الخاص، حول نسيج منسجم بين الجامعات والمقاولات، وتكوين مهني يراعي الحرف والمهن المحلية؛
- ضمان التهيئة الرقمية للمجالات الترابية من أجل تقليص الفجوة الرقمية بين هذه الأخيرة عبر تحسين تغطيتها وربطها وولوجها؛
- السهر على تطوير اقتصادات تتميز بروح المقاولة من أجل مواكبة جيل جديد من المقاولين المحليين لكل قطاع والذين يتحلون بروح المواطنة والانتماء المحلي، وبروح الاستثمار وبكفاءات عالية في ميدان التدبير المقاولاتي؛
- وضع نظام معلومات وإطار معياري من أجل تقييم مناسب للمجهودات المبذولة من طرف الدولة والمتدخلين المحليين؛
- تعزيز التعاون اللاممركز في شقيه الثنائي والمتعدد الأطراف (مشروع لوحة مؤشرات للابتكار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، من أجل تظافر المجهودات الوطنية والخارجية لخلق تعاضد استراتيجيات ولوج اقتصاد المعرفة ملائمة لخصوصيات الجهات وبلوغ مستويات كفيلة للنهوض باقتصاد المعرفة بمعناه الشامل.

ولا يمكن لهذه الإجراءات إلا أن تساهم في وضع معالم لنموذج يمكن مختلف مستويات الحكامة الترابية من أداء دورها بشكل كامل من أجل تقليص الفوارق بين فئات السكان والمجالات الترابية وتجفيف منابع الهشاشة والإقصاء المستديم. وقد حث الخطاب الملكي ل 30 يوليوز 2015 الحكومة على ..."وضع مخطط عمل مندمج، يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، لتوفير وسائل تمويل المشاريع، وتحديد برمجة مضبوطة لإنجازها". وسيشمل

---

[62] "مفارقات جهوية من منظور الولوج إلى حقوق الإنسان: من التعدد إلى عدم القابلية للتجزيء"، مديرية الدراسة والتوقعات المالية، مارس 2015.

[63] على سبيل المثال تغطية الأقاليم ذات الطابع القروي –معدل المجال الحضري أقل من 25% والتي تضم 17% من مجموع السكان- (5341 نسمة لكل طبيب في حدود 81% أطباء القطاع العام) سنة 2011 تعادل 3,3 مرات أقل من باقي الأقاليم (1434 نسمة لكل طبيب). ويعتبر هذا الفارق أكثر حدة بين الوسط الحضري والوسط المحيط به. مثلا إقليم مديونة (4692 نسمة لكل طبيب سنة 2011) لها تغطية أقل 7 مرات من تغطية عمالة الدار البيضاء (650 نسمة لكل طبيب).

هذا التوجه حوالي 800 20 مشروع، تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار، وبميزانية إجمالية تبلغ حوالي 50 مليار درهم.

4.1.3. تحسين الحكامة الترابية

وفقا للتوجيهات الملكية، تعتبر الجهوية الموسعة ثمرة مبادرة وطنية همت مجموع جهات وأقاليم المملكة ترمي إلى تعزيز الديمقراطية المحلية ورفع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويدعم هذا الورش كذلك مصداقية مخطط الحكم الذاتي المقترح من طرف المغرب بالنسبة لأقاليمه الصحراوية، حيث يقترح نموذجا تنمويا جديدا للأقاليم الجنوبية.

وتأتي الجهوية في ظل الدفعة القوية التي أعطاها دستور 2011 لمسلسل اللامركزية والجهوية الموسعة، حيث أرسى الإصلاح الدستوري لسنة 2011 دعائم اللامركزية التي تمنح للمنتخبين المحليين الوسائل والآليات التي تمكنهم من تحسين تدبير الجماعات الترابية. وفي هذا الإطار، عمل الاصلاح الترابي لسنة 2015 على تدعيم الوسائل المالية لهذه الجماعات مع توسيع ملحوظ لاختصاصات الجماعات الترابية في مجال تدبير الشأن المحلي. وتدل كل هذه الاصلاحات المؤسساتية على الإرادة القوية لتحسين وترشيد الحكامة الترابية في أبعادها الإدارية والاقتصادية والمالية.

وفي هذا الصدد، جاء في خطاب جلالة الملك بتاريخ 30 يوليوز 2015 بمناسبة الذكرى السادسة عشر لعيد العرش المجيد ما يلي : "*فالجهوية التي نريدها يجب أن تقوم على الاجتهاد في إيجاد الحلول الملائمة لكل منطقة، حسب خصوصياتها ومواردها، وفرص الشغل التي يمكن أن توفرها، والصعوبات التنموية التي تواجهها. والجهة يجب أن تشكل قطبا للتنمية المندمجة، في إطار التوازن والتكامل بين مناطقها، وبين مدنها وقراها، بما يساهم في الحد من الهجرة إلى المدن*".

وفي هذا الاطار، تم في يوليوز 2015 إصدار ثلاث قوانين تنظيمية حول الجهات. ويتعلق الأمر بالقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 112.14 الخاص بالعمالات والاقاليم، والقانون التنظيمي رقم 113.14 الخاص بالجماعات.

وتستند هذه القوانين إلى مقتضيات المادة 146 من الدستور، كما تم الاستناد في إعدادها على خلاصات اللجنة الاستشارية حول الجهوية، وكل ذلك بناء على أهداف محددة تروم تدعيم الديمقراطية المحلية وتوسيع دور الجماعات الترابية في التنمية وبلورة آليات لتدعيم المساهمة في تدبير الشأن المحلي، وكذا الفعالية في التدبير المحلي وتنفيذ مبادئ وقواعد الحكامة التي ينص عليها الدستور.

وتجعل هذه الأهداف من القوانين الثلاثة خريطة ترابية جديدة تضع الجهة كقاعدة للنسيج المؤسساتي لبلادنا، كما أنها تلائم مقتضيات الميثاق الجماعي مع مقتضيات دستور المملكة، وتعزز مكانة العمالات والاقاليم عبر فصلها عن مصالح الادارة الترابية التابعة للدولة ومنحها العديد من الاختصاصات لتحقيق التنمية والنجاعة. وهكذا، فإن هذه الجماعات الترابية مدعوة لأن تصبح أقطابا للتنمية وللشراكة في مجال اتخاذ القرار.

وتتضمن هذه القوانين الثلاثة عدة مستجدات على عدة مستويات، أبرزها اعتماد التصويت العلني كقاعدة لانتخاب أجهزة المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات، وكذا لاتخاذ قرارات ومقررات هذه المجالس، وتكريس مبدأ التدبير الحر في التسيير الذي يخول بمقتضاه لهذه الجماعات الترابية، في حدود اختصاصاتها، سلطة التداول بكيفية ديمقراطية وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها، بالإضافة إلى تشجيع حضور ومساهمة النساء.

كما تمكن هذه القوانين التنظيمية، الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات من اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، مع اعتماد مبدأي التدرج والتمايز[64] لبلورة الاختصاصات المشتركة والمنقولة واعتماد التعاقد كقاعدة لممارستها. وتنص هذه القوانين أيضا على أن للقضاء وحده اختصاص عزل رؤساء مجالس الجهات ورؤساء مجالس العمالات والأقاليم ورؤساء مجالس وأعضاء هذه المجالس وكذا إلغاء مقررات هذه المجالس أو حلها، كما ربطت هذه القوانين المراقبة الإدارية بالجوانب المتعلقة بمشروعية القرارات والمقررات، بالإضافة إلى اعتماد قاعدة المراقبة البعدية.

كما تنص هذه القوانين على تمكين المجالس من آليات الاشتغال، وإحداث وكالات جهوية لتنفيذ المشاريع، والإمكانية بالنسبة للجماعات الترابية أن تحدث شركات للتنمية، والإمكانية بالنسبة للجماعات في المدن الكبرى أن تحدث وكالات جماعية لتنفيذ المشاريع.

وجرى كذلك التنصيص بوضوح، في هذه القوانين، على الموارد المالية للجماعات الترابية لتمكين مجالس الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات من الموارد اللازمة. كما أنها تنص على أن رئيس المجلس هو الآمر بالصرف لميزانية الجهة والعمالة أو الإقليم والجماعة، وعلى أنه يتم تبويب الميزانية وفق برامج ومشاريع وذلك على أساس ثلاث سنوات.

كما تنص هذه القوانين على تفعيل كل من صندوق التأهيل الاجتماعي[65] وصندوق التضامن بين الجهات[66] الذي يهدف إلى تقليص التفاوتات بين الجهات، مع إقرار قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر لشؤون الجهة ومراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة.

وفيما يتعلق بالقانون التنظيمي للجهات، فإنه يحدد خصوصا كيفية تدبير الجهات لشؤونها بكيفية ديمقراطية، وكذا تنفيذ الرئيس لمداولات وقرارات مجلس الجهة وكذا كيفية تقديم العرائض من قبل المواطنين والجهات.

كما يحدد القانون الاختصاصات الذاتية للجهة والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة وكذا الاختصاصات المنقولة إليها من قبل هذه الاخيرة. وهكذا، تناط بالجهة داخل دائرتها الترابية مهام "تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتحسين تنافسيتها الاقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والحفاظ عليها واعتماد التدابير والاجراءات المشجعة للمقاولة ومحيطها والعمل على تيسير توطين الأنشطة المنتجة للثروة والشغل". كما تناط بالجهة "مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة، وكذا العمل على تحسين القدرات التدبيرية للموارد البشرية وتكوينها".

ويحدد القانون التنظيمي للجهات الموارد المالية للجهة. كما يحدد كيفيات تسيير صندوق التأهيل الاجتماعي للجهات وصندوق التضامن بين الجهات، وشروط وكيفيات تأسيس الجهات لمجموعات ترابية. كما يحدد قواعد الحكامة بهدف التطبيق الأمثل لمبدأ التدبير الحر لشؤون الجهة، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الإنجازات ومساطير المحاسبة.

كما ينص هذا القانون على إحداث جهوية في ثلاث مجالات أساسية، ويتعلق الأمر باعتماد التصويت العلني كقاعدة لانتخاب أجهزة المجالس الجهوية، ومنح رئيس المجلس الجهوي مهام السلطة التنفيذية، ومنح الجهة السلطة التنظيمية والانتقال من الرقابة المركزية إلى رقابة الشرعية مع تدخل القضاء الإداري في الحالات الخلافية.

---

[64] وفق مفهوم التدرج، تلقى مسؤولية تدبير الشأن المحلي على عاتق أصغر وحدة ترابية يمكنها حل المشكل بإمكانياتها الذاتية، وهو نفس الأمر بالنسبة لمبدأ التمايز الذي يعني أنه في حالة تجاوز المشاكل لقدرات الوحدة الصغيرة، فإن الوحدة الأعلى ملزمة بالتدخل لمؤازرتها وذلك في حدود تطبيق مبدأ التدرج.

[65] يهدف هذا الصندوق إلى تغطية العجز المسجل على مستوى التنمية البشرية والبنيات التحتية والتجهيزات.

[66] يروم هذا الصندوق ضمان توزيع عادل للموارد بهدف تقليص الفوارق بين الجهات.

ويحدد المرسوم رقم 40-15-2، الصادر في 5 مارس 2015، والذي تقدم به وزير الداخلية عدد جهات المملكة في 12 جهة كما يحدد تسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها.

ويشكل هذا المرسوم خطوة من ضمن الخطوات النوعية على مستوى ترجمة ورش الجهوية المتقدمة. فقد اعتمدت الحكومة مقاييس تتمثل في الفعالية والنجاعة كمفتاح أساسي للتحديد الجغرافي يسمح باندماج مختلف المكونات البشرية والجغرافية على المستوى الوطني، واعتماد القطبية الحضرية والاستناد إلى الشبكة الإدارية للعمالات والأقاليم بقصد البناء على التراكم القائم، وتقليص الفوارق داخل الجهة والتخفيف من التفاوتات المرتبطة بنمو المجالات الترابية والفوارق الجغرافية والديموغرافية بين الجهات، مع الاستجابة قدر الإمكان لمتطلبات سهولة الولوجية والتنقل داخل الجهة. ومن هذه المقاييس، أيضا، معايير أخرى تهم التوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والعمرانية والاقتصادية القابلة للاستثمار والتي تمكن الوحدات الترابية من تحقيق تنميتها، وأيضا تكريس سياسة القرب التي باتت خيارا استراتيجيا من شأنه تقوية التأطير عن قرب وجعل الإدارة الترابية أكثر تناسقا وفعالية.

2.3. التنمية المستدامة ضرورية لنمو مدمج

1.2.3. الحفاظ على البيئة: بين تثمين قيمة الرأسمال غير المادي والالتزام بالتعهدات الدولية

تحظى حماية البيئة والحفاظ عليها بأهمية بالغة، نظرا لتأثيرها على رفاه وصحة الساكنة وكذا نوعية حياتها. وعلاوة على تأثيرها على صحة الإنسان، تعد حماية البيئة عاملا مهما للحفاظ على جودة الحياة واستدامة رفاهية الأشخاص، وبالتالي تثمين الرأسمال غير المادي. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال حكامة بيئية جيدة تدبر الضغوطات على المحيط البيئي.

ففي هذا السياق تم وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بعد مشاورات واسعة بين جميع الأطراف الفاعلة من القطاع العام والخاص وكذا المجتمع المدني.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة : الآلية الأساسية للمشاركة المغربية في سياسات ما بعد 2015

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة استجابة ملموسة للالتزامات الدولية التي اتخذها المغرب، وآلية أساسية لكسب ثقة الجهات المانحة وكذا المجتمع الدولي. كما تمثل الإطار الاستراتيجي والأكثر ملاءمة لتنسيق البرامج والمخططات والسياسات القطاعية، وذلك في إطار رؤية تهدف إلى التطوير المستمر ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة.

وتراعي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة بما في ذلك أجرأتها وبلورتها على المستوى الجهوي كالاستراتيجية الوطنية للماء، واستراتيجية الطاقة، ومخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، والتي تساهم كلها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمغرب. ولضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية، تمت بلورة مسار تدريجي لتنفيذ فعلي للمشاريع التي تمت برمجتها.

ووفاء بالتزاماته، سيقدم المغرب في الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في دجنبر 2015، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تعتبر أداة رئيسية لقياس كلفة تغير المناخ بالمغرب.

كما سيحتضن المغرب الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في دجنبر 2016 والتي ستكون أكبر حدث لمنظومة الأمم المتحدة للاتفاقيات متعددة الأطراف. وللإشارة، فقد استضاف المغرب سنة 2001 الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ في مدينة مراكش.

رهانات الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في 2015

تمثل الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والتي ستعقد شهر دجنبر 2015 في باريس، خطوة أساسية للتوصل إلى اتفاق دولي جديد حول المناخ يطبق على جميع بلدان العالم وذلك بهدف التخفيف والتكيف مع آثار تغير المناخ وذلك بهدف احتواء ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية دون درجتين مئويتين .

ويجب على هذا الاتفاق القانوني الجديد أن يستجيب لرهانات التخفيف من الاضطرابات المناخية الحالية وتكيف المجتمعات معها بشكل شفاف مع إمكانية التحقق منه وكذا توفير الوسائل المالية والتكنولوجية ودعم القدرات في هذا المجال.

ولتسهيل تنفيذ هذا الاتفاق، تم وضع برنامج الحلول المشتركة بين كل من البيرو وفرنسا المكلفين على التوالي برئاسة الدورتين العشرين والواحدة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وكذا الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ. ويشمل هذا البرنامج المبادرات المتخذة من طرف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين (شركات وجماعات ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية وسكان أصليين ...) وكذا، التزامات الجماعات الترابية والشركات. ويضفي هذا البرنامج مصداقية على أهداف خفض انبعاث الغازات التي سيتم اقتراحها من طرف الدول المشاركة في مؤتمر باريس حول تغيير المناخ. كما يوضح أهمية مخططات العمل وكذا استراتيجيات الاستثمار المحددة من طرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين في بلوغ الأهداف المتوخاة.

ويعتبر تمويل السياسات المناخية من بين الرهانات الرئيسية للمؤتمر، وذلك بتعبئة 100 مليار دولار سنويا من طرف الدول المتقدمة، ابتداء من سنة 2020. وستتمكن البلدان النامية بفضل هذا الالتزام المعلن عنه في مؤتمر المناخ في كوبنهاغن سنة 2009، من مكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة العادلة. كما سيتدفق جزء من هذه التمويلات من خلال صندوق المناخ الأخضر الذي بلغت القيمة الأولى لرأسماله 10,2 مليار دولار.

وفي هذا السياق، يجب على مؤتمر باريس إعطاء إشارات للفاعلين الاقتصاديين والماليين لإعادة هيكلة استثماراتهم من أجل الشروع في عملية التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

مساهمة المغرب في إطار الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ

تستمد مساهمة[67] المغرب، في إطار الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ، إطارها المؤسساتي من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. فعلى الرغم من تركيز جهوده في قطاع الطاقة، يلتزم المغرب بتحقيق أهداف الحد من غازات الدفيئة من خلال التدابير المتخذة في جميع القطاعات الاقتصادية، بالاعتماد على استراتيجيات وخطط عمل قطاعية متعلقة بمجالات : الفلاحة، المياه، النفايات، الغابات، الطاقة، الصناعة والإسكان.

كما يلتزم المغرب بتقليص انبعاثاته من الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 32% مع حلول سنة 2030 مقارنة بحجم انبعاثات الغازات المتوقعة للسنة نفسها. ويتطلب تحقيق هذا الالتزام دعما ماليا دوليا إضافيا مقارنة بالدعم المتوصل به خلال السنوات الماضية، وذلك في إطار اتفاق جديد برعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

[67] كل الدول ملزمة بتقديم مساهمة تضم المجهودات المبذولة على المستوى الوطني.

ويرتبط هذا الهدف بتقليص تراكمي لحوالي 401 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون خلال الفترة ما بين 2020 و2030، وهو ما يتطلب استثمارا إجماليا بقيمة 45 مليار دولار حيث ستتم تعبئة 35 مليار منه في إطار التعاون الدولي من خلال الآليات الجديدة لتمويل المناخ، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ .

وقد بذل المغرب جهودا كبيرة في مجال التكيف مع تغير المناخ. فخلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2010، خصص المغرب نسبة 64% من النفقات المتعلقة بالتغيرات المناخية لبرامج التكيف، أي ما يعادل 9% من إجمالي نفقات الاستثمار. وتوضح هذه الحصة الكبيرة، القابلة للارتفاع خلال السنوات القادمة والمخصصة لنفقات التكيف، حجم التحديات التي تواجه المغرب. وعلاوة على ذلك، يتوقع زيادة الاستثمار الوطني في مجال التكيف مع تغير المناخ بنسبة لا تقل عن 15% بحلول سنة 2030.

2.2.3. تعزيز الإصلاحات المهيكلة للاستراتيجية الوطنية للماء

يشهد المغرب تطورات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية ومناخية تؤدي حتما إلى نمو الطلب على الماء في السنوات القادمة. وستزيد هذه الوضعية من حدة التحديات التي يواجهها المغرب والتي تهم أساسا ارتفاع تكاليف تعبئة الموارد المائية، ومحدودية التمويلات، وضعف تثمين المياه المعبأة، والنقص الحاصل في التنسيق بين الفاعلين بالقطاع. ولمواجهة هذه التحديات، اعتمدت المغرب منذ مدة طويلة سياسة استباقية لتمكين بلادنا من بنية تحتية مائية هامة من شأنها تلبية احتياجات جميع القطاعات المستعملة للماء. ولقد تم تعزيز هذه المجهودات في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء التي تم إطلاقها سنة 2009، والتي ترمي بالأساس إلى تلبية الاحتياجات من الماء وحماية الموارد المائية وكذا التدبير المتكامل للعرض والطلب بصفة مستدامة وضمن إطار تنظيمي ملائم.

تحديات كبرى لقطاع الماء يتوجب رفعها

تعد ندرة المياه من بين التحديات الكبرى التي ستواجه المغرب خلال السنوات القادمة، حيث سيناهز النقص في المياه 5 ملايير متر مكعب سنويا في أفق 2030 مقابل مليارين حاليا. وتقدر الإمكانات من الموارد المائية الطبيعية بالمغرب بحوالي 22 مليار متر مكعب سنويا في المتوسط، أو ما يعادل 700 متر مكعب سنويا للفرد أي مستوى أقل من عتبة 1.000 متر مكعب سنويا للفرد التي تعتبر الحد الأدنى الذي من دونه تبدأ الأزمات المرتبطة بندرة الماء في الظهور.

ومن جهة أخرى، يتميز النظام الهيدرولوجي بالمغرب بعدم الانتظام المجالي والزمني للتساقطات المطرية، وبتأثره الشديد بكل من التغيرات المناخية، والسحب المفرط للمياه، وطرح النفايات والاستغلال المفرط للمياه الجوفية[68] غير المتجددة. كما تعرف جودة الموارد المائية تدهورا بفعل تزايد طرح النفايات المنزلية (حيث بلغت 750 مليون متر مكعب سنة 2012 ومن المرتقب أن تناهز 870 مليون متر مكعب سنة 2020 و1.039 مليون متر مكعب سنة 2030)، وكذا انبعاثات التلوث الناجمة عن أنشطة القطاعين الفلاحي والصناعي.

ومن جانبه، يواجه تدبير الموارد المائية مشكلة ضعف تثمينها نظرا لتدني فعالية نظم السقي بالضيعات الفلاحية (والتي تقدر بحوالي 40%)، علما أن القطاع الفلاحي يعد الأكثر استهلاكا للمياه (بما يفوق 85% من المياه المعبأة). ويعاني هذا التدبير أيضا من ضعف تثمين الموارد المعبأة للسقي[69] بفعل التأخر الحاصل في تجهيز المساحات الزراعية القابلة للسقي الموجودة بسافلة سد منجز أو في طور الإنجاز والتي يتمركز أكثر من ثلثيها بسد الوحدة. ويواجه قطاع الماء الشروب

[68] تقع المياه الجوفية التي تعرف استغلالا مفرطا في أحواض أم الربيع وسوس ماسة وتانسيفت وسبو.

[69] يؤدي هذا التأخر الى النقص في تثمين ما يقارب 1,2 مليار متر مكعب من المياه المعبأة.

والتطهير تحديات كبرى تتعلق أساسا بضعف فعالية شبكات توزيع الماء الشروب، وكذا بضرورة بذل مزيد من الجهود لتعميم الاستفادة من خدمات الماء الشروب والتطهير بالوسط القروي وبالأحياء الهامشية للمناطق الشبه حضرية.

وعلاوة على ذلك، يتسم تدبير الموارد المائية بضعف التنسيق بين المتدخلين والنقص في الموارد البشرية والمالية لوكالات الأحواض المائية، فضلا عن الصعوبات المرتبطة بتطبيق قانون الماء 95/10 ، الذي تظل بعض مقتضياته غير كافية. ومن بين المعيقات التي تواجه تمويل قطاع الماء، نذكر محدودية التمويلات العمومية مقارنة مع حجم احتياجات الاستثمار بالقطاع، وكذا ارتفاع تكاليف إنتاج الماء الشروب والتطهير السائل، وضعف الإتاوات المحصلة من طرف وكالات الأحواض المائية والمخصصة لضمان تدبير فعال للموارد المائية ولمحاربة التلوث.

إجراءات استراتيجية هامة لتطوير قطاع الماء

من أجل رفع تحديات قطاع الماء وضمان تدبير فعال ومستدام للقطاع، تتم مواصلة تنفيذ عدة إجراءات مهيكلة في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء. وتهم هذه الإجراءات أساسا تدبير الطلب عن طريق إنجاز برامج لاقتصاد الماء وكذا تثمين وحماية الموارد المائية، فضلا عن تنويع العرض المائي وتعزيز الإطار التنظيمي.

وفيما يتعلق بتدبير الطلب على الماء، فقد مكن تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي من تحويل نحو 410.000 هكتار للسقي الموضعي إلى غاية متم 2014. وسيمكن هذا البرنامج الذي سيتم مواصلته إلى غاية سنة 2030 من اقتصاد 2,3 مليار متر مكعب سنويا. وقد استفاد هذا البرنامج سنة 2015 من تمويل من طرف البنك الدولي قدره 150 مليون دولار (أي ما يقارب 1,47 مليار درهم) موجه لفائدة 9.300 فلاح بالدوائر السقوية في كل من دكالة والغرب والحوز وتادلة. ومن جانبه، يسعى برنامج توسيع السقي والممتد إلى غاية سنة 2018 إلى تدارك التأخر الحاصل في تجهيز المساحات الزراعية القابلة للسقي والموجودة بسافلة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز وذلك عبر تهيئة 157.580 هكتار منها.

ومن جهة أخرى، يهدف برنامج اقتصاد الماء بقطاعات الماء الشروب والصناعة والسياحة إلى تحسين فاعلية شبكات توزيع الماء الشروب لبلوغ نسبة 80% في أفق سنة 2020 مقابل 73,1 % سنة 2013، مما سيساهم في تخفيض الطلب على الماء بما يقارب 200 مليون متر مكعب سنويا سنة 2030. وسيتم أيضا تعزيز الحفاظ على الموارد المائية الجوفية عن طريق تفعيل عقود المياه الجوفية بغرض إشراك وتحميل المسؤولية لمختلف الفاعلين وبالأخص مستعملي المياه.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على الماء في أفق 2030، ستتم مواصلة تنمية العرض المائي وتنويعه عن طريق إنجاز السدود (يوجد 13 سدا كبيرا في طور الإنجاز) علما أن عدد السدود الكبرى التي تتوفر عليها بلادنا بلغ 139 إلى غاية متم 2014 بطاقة تخزينية للمياه تناهز 17,6 مليار متر مكعب.

ومن جانب آخر، سيتواصل تعميم خدمة التزويد بالماء الشروب بالمناطق القروية في إطار برنامج تعميم التزويد بالماء الشروب بالوسط القروي وذلك بغية بلوغ نسبة ولوج لهذه الخدمة تصل إلى 96,5% سنة 2017 (وبلوغ نسبة التزويد بالربط الفردي تقدر بنحو 50% سنة 2020 و70% سنة 2030) عوض 94,5% سنة 2014 منها 30% مزودة عن طريق الربط الفردي. وفيما يخص تدارك النقص الحاصل في مجال التطهير بالوسط القروي، سيتم تعزيز البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة الذي تمت انطلاقته سنة 2006 (والذي يهدف إلى بلوغ نسبة إجمالية للربط بالشبكة تقدر بحوالي 80% سنة 2020 و90% سنة 2030) وذلك عن طريق إنجاز برنامج وطني للتطهير السائل بالوسط القروي في إطار المخطط الوطني للماء. وتقدر النسبة الإجمالية للربط بشبكة التطهير السائل بالوسط الحضري بنحو 73% عند متم سنة 2013 مقابل 40% فقط بالوسط القروي نظرا لعدم توفر إطار مؤسساتي خاص بالتطهير بالمناطق

القروية. وبالنسبة لمعالجة المياه العادمة، فقد شهدت تطورا ملحوظا حيث بلغت نسبة المعالجة 39% سنة 2014 عوض 8% سنة 2005 ومن المرتقب أن تصل إلى 100% في أفق 2030.

ومن جهة أخرى، ولأجل إرساء نمط جديد للحكامة بقطاع الماء، تم الشروع في بلورة مشروع قانون لتعديل قانون الماء 1995/10 يهدف إلى تعزيز الإطار المؤسساتي عن طريق إنشاء مجلس للأحواض المائية ودعم وتحديد مهام كل من المجلس الأعلى للماء والمناخ ووكالات الأحواض المائية ولجان الأقاليم والعمالات الخاصة بالماء. كما يهدف المشروع السالف الذكر إلى تحسين ظروف الوقاية من الآثار المترتبة عن التقلبات المناخية وكذا تعزيز آليات حماية وحفظ الموارد المائية (خاصة من خلال عقود المياه الجوفية). ويسعى المشروع أيضا إلى إنشاء نظم للمعلومات حول الماء بالأحواض المائية وعلى المستوى الوطني ليتسنى التتبع الأفضل للوضعية المائية بالبلاد.

3.2.3. الاستراتيجية الطاقية : قاطرة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

يشكل البعد البيئي، والذي يتجلى في استدامة نظم الإنتاج والاستهلاك والاستعمال المعقلن للموارد، على نحو متزايد، مكونا رئيسيا في تنافسية البلدان، نظرا لآثاره الايجابية في خلق الثروة وفرص الشغل المؤهلة. ومن هذا المنطلق، يرتقب انتقال النموذج التنموي المغربي تدريجيا نحو نموذج أكثر ايكولوجية، وذلك بالنظر لتطويره للطاقات المتجددة باعتبارها قاطرة داعمة لانتقاله نحو اقتصاد أخضر.

وفي هذا الصدد، وبعد النتائج الإيجابية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقة للمرحلة الأولى 2009-2014 ، شرعت بلادنا هذه السنة، في الخطوة الثانية من مسلسل الانتقال الطاقي. وتتمثل الأهداف ذات الأولوية لهذه المرحلة، والتي تتوقع استثمار 200 مليار درهم في أفق 2020، في إنجاز قدرات جديدة لتوليد الكهرباء، وإتمام المشاريع والبرامج في طور الإنجاز، ولا سيما في مجال الطاقات المتجددة. وتتسم هذه المرحلة أيضا بوضع توجيهات جديدة، لا سيما في مجال النجاعة الطاقية وتطوير الغاز الطبيعي المسال.

الطاقات المتجددة : حصيلة مشجعة

منذ إرساء الاستراتيجية الطاقية الجديدة سنة 2009، أعطيت الانطلاقة لبرنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة يروم بلوغ 42% من الإنتاج الوطني للكهرباء وترسيخا أقوى للطاقة النظيفة في الباقة الطاقية (من 4,8% سنة 2014 إلى 12,7% سنة 2020 و14,2% سنة 2025). وتهم توقعات تطوير قدرات جديدة لتوليد الكهرباء بلوغ 6.000 ميغاواط في أفق 2020، بحصص متساوية بين الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، والطاقة الكهرومائية. وهذا من شأنه أيضا المساهمة في جهود خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري من خلال تجنب انبعاث 3,7 مليون طن سنويا من غاز ثاني أكسيد الكربون، وتشجيع خلق فرص شغل إضافية (23.000 فرصة شغل في أفق 2020).

ومن حيث الإنجازات، وفي انتظار الشروع في الاستغلال الفعلي للشطر الأول نور1 من المركب الشمسي لورزازات (160 ميغاواط) والمنجز في إطار المخطط المغربي للطاقة الشمسية (2.000 ميغاواط وبكلفة تقدر بنحو 9 مليار دولار)، تم بنجاح ربط هذه المحطة بالشبكة الوطنية العالية الجهد في مارس 2015. فيما توجد قيد الإنجاز المحطتان نور2 (بقدرة 200 ميغاواط) ونور3 (بقدرة 150 ميغاواط) من قبل المجموعة المكونة من ACWA Power وSener بمبلغ إجمالي ناهز ملياري دولار. وللإشارة، فقد تحدد سعر الكهرباء في 1,36 درهم لكل كيلوواط ساعة بالنسبة لنور 2 و1,42 درهم لكل كيلوواط ساعة بالنسبة لنور3 مقابل 1,62 درهم لكل كيلوواط ساعة لنور1. وتهم المرحلة الأخيرة من المركب الشمسي، إطلاق طلب عروض لبناء الشطر الرابع نور 4 بقدرة 70 ميغاواط. ومن المتوقع أيضا إنجاز مشاريع أخرى، حيث سيتم اطلاق طلبات العروض لإنجاز المحطات الشمسية بالعيون (80 ميغاواط) وبوجدور (20 ميغاواط). وفي نفس السياق، تم إطلاق خارطة طريق لتطوير الخلايا الكهروضوئية نهاية 2014، والتي تتطلع، على الأخص، إلى تحسين الإطار القانوني

والتنظيمي (أنظر الجزء الثالث المتعلق بالإطار القانوني) وذلك لاستخدام أوسع لهذه التقنية لتشمل الأحياء السكنية والخدمات. وفيما يتعلق ببرنامج استعمال الطاقة الشمسية في ضخ المياه المستعملة في الزراعة، تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الشراكة بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ووزارة الفلاحة الصيد والبحري، والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، والقرض الفلاحي للمغرب، توجد حاليا في مراحلها النهائية والتي ستمكن من إحداث النظم الكهروضوئية للضخ قصد تحسين المحاصيل والإنتاج الزراعيين مع اقتصاد المياه والطاقة.

وسيمكن البرنامج الريحي 2.000 ميغاوات من إنتاج 6.600 جيكاواط/ ساعة سنويا وبتكلفة تقدر بحوالي 3,5 مليار دولار. وقد شهدت سنة 2015 ضخ 300 ميغاوات كإجمالي الطاقة الإنتاجية للحقل الريحي لطرفاية، والذي يعتبر أكبر مشروع للطاقة الريحية بإفريقيا، لترتفع بذلك القدرة الإجمالية المشغلة إلى 780 ميغاواط، منها 200 ميغاواط تم إنجازها واستغلالها من طرف القطاع الخاص في إطار القانون 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة. فيما توجد قدرة إجمالية أخرى تبلغ 370 ميغاوات قيد الإنجاز أو التطوير. ويجري حاليا تقييم العروض التقنية للبرنامج الريحي 850 ميغاوات والذي أطلقه المكتب الوطني للماء والكهرباء سنة 2014. كما شهدت مشاريع الطاقة الريحية في إطار القانون 09-13 زيادة في إنتاجها الكهربائي بنسبة 51,7%، لترتفع من 394 جيغاواط في الساعة سنة 2013 إلى 597,5 جيغاواط في الساعة سنة 2014.

وبالنسبة لبرنامج توليد الطاقة الكهرومائية، تبلغ القدرة الإجمالية المنجزة حاليا 1771 ميغاواط. ويتطلع إلى تنفيذ ما تبقى من البرنامج الكهرمائي، في أفق سنة 2020، إلى إنجاز المركب الكهرمائي "المنزل" بقدرة 125 ميغاوات وكذا بناء محطة عبد المؤمن لتحويل الطاقة عن طريق الضخ (STEP) بقدرة 350 ميغاواط. وعلاوة على ذلك، توجد المحطات الكهرمائية الصغرى ذات القدرة الإجمالية 100 ميغاواط قيد التطوير من قبل القطاع الخاص وذلك في إطار القانون 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة فيما توجد قيد الدراسة محطات 300 ميغاواط.

نحو إرساء استراتيجية وطنية جديدة للنجاعة الطاقية

في سياق تكريس الإصلاحات اللازمة لضمان انتقال ناجح إلى نموذج طاقي نظيف وفعال، وبالموازاة مع التدابير المتخذة (حملات تحسيسية للعموم بأهمية النجاعة الطاقية، وتوزيع ستة ملايين مصباح اقتصادي، واعتماد الساعة الإضافية، وتطبيق التعرفة التحفيزية للأسر وللقطاع الصناعي، والقيام بأكثر من خمسين افتحاص طاقي ...)، تعمل وزارة الطاقة والمعادن، بشراكة مع الوكالة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، على وضع الصيغة النهائية لخارطة طريق وطنية للنجاعة الطاقية في أفق سنة 2030. وستتفرع هذه الاستراتيجية إلى خطط عمل قطاعية، كما ستعمل على تحديد أهداف مرقمة لتعزيز النجاعة الطاقية في القطاعات الخمسة ذات الأولوية، وهي النقل، والبناء، والصناعة، والفلاحة والصيد البحري، وكذا الإنارة العمومية.

خارطة طريق وطنية جديدة لتطوير الغاز المسال

لتنويع مصادر المحروقات والانتقال إلى نموذج طاقي نظيف، لا سيما من خلال الزيادة في استخدام الغاز الطبيعي، أعدت الوزارة الوصية خارطة طريق تهدف إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلاد من هذا المصدر الطاقي والمقدرة بنحو 5 مليارات متر مكعب سنويا في أفق سنة 2025، سيخصص 70% منها لإنتاج الكهرباء[70]. وهكذا، ستتعزز حصة الغاز الطبيعي في المزيج الطاقي الإجمالي لتصل إلى 13,38% في أفق سنة 2025. وسيحتاج برنامج تطوير الغاز المسال إلى تعبئة غلاف مالي يقدر بحوالي 46 مليار درهم. وتتجلى الاستخدامات الرئيسية لهذا الاستثمار في بناء محطات لتوليد الكهرباء بالغاز

[70] سيعرف الطلب على الطاقة الكهربائية تزايدا بمتوسط نمو سنوي يقارب 6,1% بين سنتي 2014 و2016، و6,2% بين سنتي 2017 و2025.

الطبيعي، وكذا بناء محطة لتحويل الغاز الطبيعي المسال ومرسى خاص به بميناء الجرف الأصفر. وسيتم تشغيل كل هذه المرافق في أفق سنة 2021.

تحسن مستمر للإطار القانوني

يشكل اعتماد القانون 13-09 خطوة أولى في مسلسل تحرير قطاع الكهرباء. وبالفعل، تم تحرير إنتاج وتسويق الكهرباء التي يتم توليدها من الطاقات المتجددة بمقتضى هذا النص. وبدأ الشروع في مرحلة جديدة لهذا التحرير مع اعتماد التعديلات التي أدخلت على القانون المؤطر لإحداث المكتب الوطني للكهرباء[71]. ويعطي هذا النص للمنتجين الذاتيين الكبار الوطنيين، والذين تتجاوز احتياجاتهم من القدرة المنجزة الإجمالية 300 ميغاواط، إمكانية الولوج للشبكة الكهربائية للمكتب الوطني للماء والكهرباء، وذلك لنقل طاقتهم من موقع الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك. كما يتيح لهم إنتاج الكهرباء لقدرات تفوق 50 ميغاوات بإمكانياتهم الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، تم طرح مشاريع تعديلات أخرى على القانون 13-09، تروم على وجه الخصوص (أ) مراعاة الجانب التنظيمي لفتح سوق الكهرباء ذات الجهد المنخفض من الطاقات المتجددة، (ب) الزيادة في عتبة القدرة المنجزة بالنسبة لمشاريع الطاقة الكهربائية من 12 إلى 30 ميغاوات، (ت) إمكانية بيع فائض الإنتاج للمكتب الوطني للماء والكهرباء. وللتذكير، يتم الإعداد، كذلك، لنصوص قانونية أخرى مثل مشروع مرسوم يحدد شروط وطرق الولوج للشبكة الكهربائية الوطنية المتوسطة الجهد، ومشروع قانون بشأن إحداث هيأة لضبط وتقنين قطاع الكهرباء. وأخيرا، تجدر الإشارة الى نشر المراسيم التطبيقية لقانون 47-09 في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 نونبر 2014، والمتعلق بالنجاعة الطاقية والتي ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من نونبر 2015. وتبقى النصوص التطبيقية الأخرى قيد الإعداد (الافتحاص الطاقي الإلزامي، والأداء الطاقي الأدنى للمعدات، ودراسة تقييمية للأثار الطاقية والرقابة التقنية).

الشروط الأساسية لنجاح الانتقال الطاقي

يشكل تنفيذ الاستراتيجية الطاقية الوطنية إنجازا هاما، وخاصة في مجال التشغيل[72] والإدماج المحلي. ففي الواقع، يتمتع النسيج الصناعي المغربي بإمكانات كبيرة لمواجهة التحدي المتمثل في الإدماج الصناعي، وخاصة في مجالي الطاقة الشمسية والريحية. وبهذا الخصوص، ومن أجل تطوير صناعة متطورة وتنافسية والاستفادة بشكل مطلق من هذه الفرص المتاحة، يجب على بلادنا مصاحبة هذه القطاعات الجديدة عن طريق وضع شعب للتكوين متخصصة ومركزة بالإضافة إلى تعزيز البحث العلمي. وفي هذا الصدد، شرع المغرب في إنشاء البنى التحتية المتخصصة والمعدة لذلك[73] مثل معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة ووحدات الدعم التقني للبحث العلمي،... إلا أنه يبدو من الأجدى وضع استراتيجية تهدف إلى دمج أو تجميع الخبرات والبنيات التحتية الموجودة، والتي سيتمخض عنها بروز منصات للبحث متخصصة في المجالات ذات الأولوية. وقد تم القيام بالخطوة الأولى في هذا الاتجاه، والمتمثلة في إنشاء أول منصة تشاركية للاختبار والبحث والتكوين في الطاقة الشمسية "منصة الطاقة الخضراء" ببنكرير[74] من قبل معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط.

كما أن الإسراع في اعتماد التعديلات اللازمة على القانون 13-09 لفتح سوق إنتاج الطاقة الكهربائية ذات الجهد المنخفض، وتبني مشروع القانون القاضي بإحداث الهيئة الوطنية لتقنين الكهرباء وكذا المسير الوطني لشبكة نقل

---

[71] القانون رقم 54.14 المعدل والمكمل للمادة 2 من ظهير 1-63-226 ل 14 ربيع الأول 1383 (5 غشت 1963) والمتعلق بإحداث المكتب الوطني للكهرباء.

[72] يتوقع خلق 50.000 منصب شغل، منها ما هو مرتبط بالنجاعة الطاقية (36.800 منصب شغل) وما هو متعلق بالطاقات المتجددة (13.200 منصب شغل).

[73] وفقا لدراسة أجريت مؤخرا في إطار المشروع الأوروبي MAGHRENOV، يتوفر المغرب على 113 بنية تحتية للبحث في المجالات المتعلقة بالطاقة المتجددة.

[74] هذه المنصة هي الأولى من نوعها في إفريقيا بميزانية تناهز 15 مليون أورو، وتشمل 3500 متر مربع من المختبرات الجد متخصصة وعدة منصات للاختبار وللمشاريع النموذجية الكبرى.

الكهرباء (والذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 17 شتنبر 2015)، والعمل على تحقيق الانسجام بين التشريعات والقوانين المؤطرة لمجال الطاقة بين المغرب وأوروبا، تعد من بين الشروط الأساسية الواجب توفرها لخلق الظروف المناسبة لنجاح الانتقال الطاقي ببصمة محلية قوية.

3.3. تطوير الابتكار كرافعة للنمو وتنافسية الاقتصاد الوطني

يسعى المغرب إلى فتح آفاق جديدة لنمو مدمج يوفر فرص شغل مؤهلة وذلك من أجل مواجهة العديد من التحديات الهيكلية. وقد أصبح الابتكار محركا رئيسيا لتعزيز القدرة التنافسية، حيث يساعد على إعادة تشكيل أنماط النمو الاقتصادي في العالم. وفي هذا الإطار، وضع المغرب منذ سنة 2009 استراتيجية للابتكار، كما أحدث استراتيجية للبحث العلمي في أفق 2025. كذلك تم إدراج عدة سياسات قطاعية، بصفة غير مباشرة، لجوانب تتعلق بدعم الابتكار.

واقع الابتكار في المغرب

مكنت التدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم الابتكار من تعزيز إمكاناتها خلال السنوات الأخيرة، وتحسين مكانتها في مؤشر الابتكار العالمي 2015[75]. في هذا الصدد، ومقارنة مع سنة 2014، كسب المغرب ست مراتب في تصنيف مؤشر الابتكار العالمي (المرتبة 141/78 بلدا)، ويحتل المركز السابع من ضمن 34 بلد في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وتعكس هذه النتائج الإيجابية دينامية المغرب خاصة في مجال النهوض بالرأسمال البشري والبحث، حيث يحتل المغرب المرتبة 56. كما يعزى هذا التقدم إلى الجهود التي بذلها المغرب في تمويل التعليم والتي مكنت بلادنا من احتلال المركز 20 على مستوى مؤشر النفقات في قطاع التعليم بالنسبة للناتج الداخلي الخام. بالإضافة إلى ذلك، يحتل المغرب المرتبة الخامسة في مؤشر نسبة خريجي العلوم والهندسة.

وقد تحسنت النفقات المخصصة للبحث والتطوير منتقلة من 0,6% سنة 2006 إلى 0,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013، إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة مع الدول الناشئة (حققت الصين 1,98% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 مقابل 1,07% سنة 2002). ويؤثر ضعف النفقات المخصصة للبحث والتطوير على عدد الباحثين في المغرب الذي ناهز 37.246[76] أستاذ باحث سنة 2010، يتمركز 92% منهم في القطاع العام. وعلى سبيل المقارنة، تتوفر الصين على 1,2 مليون باحث كما تتوفر الولايات المتحدة الأمريكية على 1,5 مليون باحث[77]. وتجدر الإشارة إلى أن معدل عدد الباحثين في المغرب بالنسبة إلى عدد السكان (864 لكل مليون نسمة في 2011) يظل قريبا نسبيا من نظيره في الصين (963)، ولكن أقل بكثير من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية (3.979). وفيما يتعلق بالطلبة المسجلين في الدكتوراه، بلغ عددهم 39.381 طالب مسجل في السلك الثالث سنة 2010 بما فيهم 56% في العلوم الإنسانية والاجتماعية، و3% في علوم الهندسة، و5% في العلوم الطبية، و27% في العلوم الدقيقة والطبيعية.

وقد ارتفع عدد المنشورات العلمية بنسبة 6,8% بين سنتي 2000 و2012، حيث انتقلت من 1.128 إلى 2.478[78]. ومع ذلك، تراجع المغرب من المرتبة الثالثة إلى المرتبة السادسة على المستوى الإفريقي وراء جنوب إفريقيا ومصر وتونس ونيجيريا والجزائر.

---

[75] "مؤشر الابتكار العالمي : سياسات الابتكار الفعالة من أجل التنمية"، جامعة كورنيل والمعهد الأوربي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة الدولية للملكية الفكرية، شتنبر 2015.

[76] "تطوير البحث العلمي والابتكار التكنولوجي لربح معركة التنافسية" أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، نونبر 2012.

[77] قاعدة معطيات البنك الدولي.

[78] المعهد المغربي للمعلومات العلمية والتقنية (قاعدة المعطيات سكوبوس SCOPUS).

ويبرز تمويل البحث والتطوير في المغرب الدور المهم الذي يلعبه القطاع العام (68% سنة 2010 مدعوما بمساهمة قطاع التعليم العالي بنسبة 45%) متبوعا بالقطاع الخاص (30% سنة 2010 مقابل 7% سنة 1999) والتعاون (2%). وقد تم تمويل القطاع العام للبحث والتطوير من طرف الصندوق العام لدعم الابتكار، الذي تمت تعبئته بغلاف مالي بلغ 380 مليون درهم والذي يضم برامج للتمويل تهم «انطلاق» و«تطوير» و«شبكة الخدمات التكنولوجية». وبالموازاة مع تمويل القطاع العام، يتم تمويل المقاولات الابتكارية الناشئة من طرف صناديق الاستثمار المخصصة لرأس المال المخاطر الخاصة بالشركات المبتكرة في مرحلة التطوير. ونخص بالذكر، صندوق المغرب الرقمي وصندوق Dayam لمجموعة ساهام وصندوق سندباد (FSSA) وصندوق المكتب الشريف للفوسفاط للابتكار في الزراعة (Oiffa). أما بخصوص عدد براءات الاختراع، فقد تم وضع 1.096 طلب براءة اختراع سنة 2014 لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بتراجع بلغ 2% مقارنة مع 2013 (1.182 طلب) نظرا لانخفاض طلبات براءات الاختراع المودعة من طرف الأجانب بنسبة 7,5%. ومن حيث حقوق الملكية، تلقى المغرب سنة 2014 ما يقارب 1,6 مليون دولار مقابل 3,8 مليون سنة 2010. أما بالنسبة للصادرات المغربية من المنتوجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة والمرتفعة والعالية، فقد تعززت نسبتها (45,4% خلال الفترة 2009-2013)، لتقارب تدريجيا المتوسط العالمي (56,7%).

تحليل مكامن قوى وضعف نظام الابتكار في المغرب

يتم تدعيم قطاع الابتكار من طرف العديد من المتدخلين الذين أنيطت بهم مهام محددة، انطلاقا من تصميم الرؤى الاستراتيجية للبحث والتطوير إلى مرافقة حاملي الأفكار والمشاريع المبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء لجنة وطنية للابتكار سنة 2013 والتي تؤمن الحكامة العامة والتعاون بين الفاعلين وتنسيق الاستراتيجيات القطاعية المختلفة.

وعلاوة على ذلك، تشكل المخططات القطاعية التي اعتمدها المغرب فرصة لتطوير البحث والابتكار. وتهدف هذه البرامج الهيكلية إلى إنشاء أقطاب تكنولوجية جهوية ستمكن من خلق العديد من الفرص لتطوير البحث والابتكار، ومن تعزيز الإلتقائية بين البحث والمقاولة، وذلك من خلال تقديم إطار ملائم للشركات الأجنبية ذات القيمة المضافة العالية.

بالإضافة إلى ذلك، تتحقق الشراكة في الابتكار بين القطاعين العام والعام من خلال المكتب الشريف للفوسفاط الذي أنشأ مؤسسة جامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات (بوليتكنيك) في بن جرير بشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر وشركاء أجانب. كما يساهم المكتب الشريف للفوسفاط في دعم الابتكار المفتوح بعقد شراكات مع مؤسسات البحث الوطنية لتطوير برامج الابتكار. في هذا السياق، تم توقيع اتفاقية سنة 2013 ممتدة لخمس سنوات، بين المكتب الشريف للفوسفاط ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر لتمويل البحث حول الفوسفاط من خلال طلب عروض.

كما يشكل التعاون الدولي في مجال البحث، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي، فرصة لتنمية الابتكار. ويعتبر التعاون الدولي مصدرا لتمويل البحث ويساهم في انتشار المعرفة وتألق المؤسسات الوطنية ومشاركتها في الشبكات المنتظمة في البحث والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل جذب الكفاءات المغربية المقيمة في الخارج، وخاصة من خلال برامج FINCOME [79] و TRQN [80] حافزا حقيقيا لتطوير البحث العلمي والابتكار.

ومع ذلك، تبقى الإلتقائية بين أنشطة البحث والحاجيات المحددة للشركات الخاصة ضعيفة، بالنظر إلى ضعف الشراكة بين الجامعات والمقاولات [81] وقلة التواصل بين الكفاءات. وتفسر طبيعة التعليم العالي، كذلك، ضعف الشراكة بين

[79] الفضاء الدولي للكفاءات المغاربية المقيمة في الخارج.

[80] العودة المؤقتة للمغاربة المقيمين بالخارج.

[81] يحتل المغرب المرتبة 96 من بين 144 دولة في مؤشر "التعاون بين الجامعات والمقاولات في البحث و التطوير"، تقرير التنافسية العالمية 2014-2015.

الجامعة والمقاولة لارتكازها على التكوين الأكاديمي على حساب البحث. كما لا يتم توزيع البحث على المستوى الجهوي بطريقة مثلى بحيث يقتصر على بعض المراكز الجهوية التي انتعشت بفضل مختلف المخططات القطاعية والوظيفية.

وعلاوة على ذلك، تبقى مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث جد منخفضة (30% مقابل 68% للقطاع العام) حيث أظهرت التجارب الدولية الناجحة أهمية التمويل الخاص مقارنة مع تمويل القطاع العام في البحث والتطوير. فيما لا يزال القطاع البنكي غير مرن أمام تمويل مشاريع الابتكار كما تظل خطوط التمويل الممنوحة مقيدة بتقديم ضمانات كافية.

وبهدف إرساء أسس تضمن تنمية الابتكار، يمكن استشراف سبل التقدم من خلال تحسين مناخ الأعمال، وتطوير الموارد البشرية المؤهلة، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على جذب الكفاءات الدولية، وتطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتحسين إطار الباحث، وتطوير التمويل الخاص في مجال الابتكار.

4. الرأسمال البشري كاختبار للسياسات الاجتماعية

عرفت الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل التنمية الاجتماعية وتيرة متسارعة. وقد ترجمت هذه الجهود بوضع سياسات وبرامج قطاعية تهدف إلى تحسين ظروف عيش الساكنة المعوزة، مما انعكس إيجابيا على تطور أهم المؤشرات الاجتماعية كما أكدته النتائج الأولية للإحصاء العام للسكن والسكنى لسنة 2014. غير أنه بالرغم من تسجيل تقدم في معالجة العجز الاجتماعي، لا تزال هناك معيقات قائمة تستوجب التدخل لتجاوزها .

ففي هذا الاتجاه، ركز الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2015 على ضرورة القيام بإصلاح التعليم في إطار "تعاقد وطني ملزم" وتطوير سياسة اجتماعية مدمجة تهدف إلى فك العزلة التي تعاني منها بعض مناطق المملكة. ودعا الخطاب الملكي الحكومة إلى إعداد مخطط عمل مندمج من أجل تمويل مشاريع البنيات التحتية للجماعات والجهات المعزولة وتحديد أجل معين لتفعيلها. وتستهدف هذه المشاريع 29 ألف دوار في 1.272 جماعة وتهم العديد من المجالات، خاصة التعليم والصحة والماء والكهرباء والطرق القروية وتشمل جميع جهات المملكة .

1.4. آثار محدودة للنمو الاقتصادي على سوق الشغل

عرف سوق الشغل خلال العقد الأخير خلق مناصب شغل صافية بلغت 1,37 مليون منصب شغل، أي 125 ألف فرصة للعمل في المتوسط السنوي. ويعتبر قطاع الخدمات المشغل الرئيسي في المغرب بحصة سنوية متوسطة تصل إلى 80%، أي ما يقارب مليون منصب شغل بين 2004 و2014. ونتيجة لذلك، تراجع معدل البطالة من 10,8% سنة 2004 إلى 9,9% سنة 2014. وقد تواصل هذا المنحى التنازلي في الفصل الثاني لسنة 2015 بمعدل بطالة بلغ 8,7%. لكن، ورغم تفعيل العديد من المبادرات من أجل إنعاش التشغيل، ظل سوق الشغل بالمغرب يتميز بتفاقم الاختلالات والتي تطرح العديد من التحديات، خاصة بطالة الشباب حاملي الشهادات.

1.1.4. محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل غير كاف للاستجابة لطلب التشغيل

يظهر تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 2000-2014 تذبذبا في محتوى النمو الاقتصادي من إحداث فرص الشغل. ويترجم ارتفاع نقطة واحدة من النمو الاقتصادي في المتوسط خلال هذه الفترة بارتفاع 0,28 نقطة من التشغيل. غير أن هذا المحتوى عرف تراجعا خلال الفترة 2006-2014 ارتباطا بانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث انتقل هذا المحتوى من 0,32 نقطة بين 2000 و2005 إلى 0,25 نقطة بين 2006 و2014.

الجدول 1: محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل (بالنقط)

	2005-2000	2014-2006	2014-2000
نمو الناتج الداخلي الخام الفعلي (ب %)	4,4%	4,5%	4,4%
نمو التشغيل (ب %)	1,4%	1,1%	1,2%
محتوى الناتج الداخلي الخام الاجمالي من مناصب الشغل	0,32	0,25	0,28
المحتوى من مناصب الشغل لكل قطاع			
الفلاحي	0,36	-0,07	0,05
الصناعي	0,16	0,48	0,33
الخدمات	0,45	0,59	0,53

المصدر: الحسابات القومية للمندوبية السامية للتخطيط، حساب وإعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

يبين تحليل محتوى النمو القطاعي من مناصب الشغل عن وجود تباينات في نسب المرونة القطاعية. فقد تزايد محتوى نمو القيمة المضافة للأنشطة الصناعية والخدماتية بين الفترتين مقابل تراجع بالنسبة للقطاع الفلاحي.

فبالنسبة للقطاع الفلاحي، انخفض المحتوى من مناصب الشغل من 0,36 خلال 2000-2005 إلى 0,07- نقطة خلال 2006-2014، ارتباطا بضعف المواسم الفلاحية خلال 2007 و2012. وخلال مجمل الفترة، لم يسفر ارتفاع نقطة من نمو القطاع الفلاحي سوى عن تزايد بحوالي 0,05 نقطة من مناصب الشغل .

وقد أبانت الأنشطة الصناعية على قدرات مهمة في خلق مناصب الشغل، كلما تزايد النمو بنقطة واحدة، ارتفعت مناصب الشغل بوتيرة 0,33 نقطة في المتوسط السنوي خلال الفترة 2000-2014. وقد تحسن هذا المحتوى بشكل ملحوظ منتقلا من 0,16 نقطة بين 2000 و2005 إلى 0,48 نقطة بين 2006 و2014، أي بارتفاع بنحو 0,32 نقطة كثمرة لسياسة الأوراش الكبرى وانطلاق مختلف المخططات القطاعية.

وعلى مستوى قطاع الخدمات، تعزز كذلك محتوى النمو من مناصب الشغل بين الفترتين، حيث تمخض عن زيادة نقطة واحدة من نمو هذا القطاع تزايد بحوالي 0,59 نقطة من مناصب الشغل في المتوسط السنوي بين 2006 و2014 مقابل 0,45 نقطة بين 2000 و2005، أي بتحسن بلغ 0,14 نقطة. وعليه، تستحوذ أنشطة الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية لوحدهما على ما يقارب 91% من مناصب الشغل المحدثة بين 2001 و2014.

ومن جهة أخرى، يساهم القطاع الخاص بما يقارب 90% من مناصب الشغل. وتتجلى التحديات المطروحة لتعزيز التشغيل بالأساس في دعم الاستثمار وتشجيع إحداث المقاولات وبلورة إطار قانوني للتشغيل الذاتي، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق سوق شغل ناجع ومدمج. كما صاحب ضعف محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل منحى تنازلي لمناصب الشغل المؤدى عنها وتطور غير منتظم لمناصب الشغل غير المؤدى عنها.

جدول 2: تطور إحداث مناصب الشغل الصافية (بالألف)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مناصب شغل مؤدى عنها	167	310	113,9	131	74	127	90	-24
مناصب شغل غير مؤدى عنها	-39	-177	-18,8	-11	31	-126	24	45
الصافي	128	133	95,1	120	105	1	114	21

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2.1.4. صعوبة حصول حاملي الشهادات على مناصب ملائمة للشغل

بلغ حجم البطالة 1,167 مليون شخص سنة 2014 مقابل 1,081 مليون سنة 2013. ويمثل الشباب من فئة 15-34 سنة 77% من مجموع العاطلين.

ويظل معدل البطالة مرتفعا نسبيا لدى حاملي الشهادات والشباب من 15 إلى 24 سنة (20% على الصعيد الوطني و38,1% في الوسط الحضري). ويبلغ هذا المعدل 15,5% لدى حاملي الشهادات المتوسطة، و22,4% لدى حاملي شهادات التخصص المهني و21,1% لدى حاملي الشهادات العليا.

ويبقى معدل بطالة الشباب حاملي الشهادات مرتفعا خاصة البطالة الطويلة الأمد (أكثر من 12 شهرا)، مما يترجم عدم ملائمة بعض الشهادات لمتطلبات سوق الشغل. كما ارتفعت نسبة البطالة الطويلة الأمد في الحجم الكلي للبطالة سنة 2014 لتصل إلى 61,8% على الصعيد الوطني و66% في الوسط الحضري مقابل 44,7% في الوسط القروي .

فبالرغم من بعض الجوانب الإيجابية لبرامج إنعاش التشغيل ومساهمتها في تقليص عدد العاطلين، خاصة من خلال برامج "إدماج" و"تأهيل"، لا ترقى نتائجها الكمية لامتصاص الحجم الكبير للبطالة ولا يستفيد منها إلا فئة من الشباب تستجيب لشروط معينة. وهو ما يستوجب وضع تدابير جديدة لإنعاش التشغيل وتطوير سياسة شاملة ومنسجمة قادرة على حل الإشكاليات، خاصة البنيوية منها والتي يعاني منها سوق الشغل بالمغرب.

3.1.4. الاتفاقيات الجديدة لإنعاش التشغيل

تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات لإنعاش التشغيل سنة 2015 من طرف وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية من جهة والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من جهة أخرى .

برنامج "تحفيز": تطبيقا للبند 7 من قانون المالية 2015، تروم هذه الاتفاقية تحديد طرق تفعيل مقتضيات التشجيع على التشغيل لفائدة المقاولات والجمعيات المحدثة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 دجنبر 2019.

ويتوخى البرنامج، في حدود خمسة أجراء، تخصيص امتيازات لمدة 24 شهرا تحتسب منذ تاريخ التوظيف. ويتعلق الأمر بالإعفاء من الضريبة على الدخل للأجر الشهري الخام في حدود 10.000 درهم وتتحمل الدولة تكلفة حصة أرباب العمل في المساهمة المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا الضريبة على التكوين المهني.

وللاستفادة من هذا الامتياز، يجب أن يصرف الأجر من طرف المقاولة أو الجمعية المحدثة خلال الفترة 2015-2019، وأن يتم توظيف الأجير في إطار عقد عمل غير محدود، وخلال سنتين على تاريخ خلق المقاولة أو الجمعية.

اتفاقية تحمل الدولة تكلفة التغطية الاجتماعية: تهدف الاتفاقية إلى تحديد طرق تحمل الدولة لأعباء التغطية الاجتماعية خلال 12 شهرا وحصة أرباب العمل من التغطية الاجتماعية ومن الضريبة على التكوين المهني المستحقة للمشغل لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حالة توظيف مستفيدين من تداريب للتكوين من أجل الإدماج برسم عقد الاتفاق المشترك. وتطبق مقتضيات هذه الاتفاقية على المشغلين المنخرطين بشكل منتظم في نظام الحماية الاجتماعية المسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا على المستفيدين من عقود تداريب التكوين من أجل الإدماج.

الاتفاقية المتعلقة بطرق تحمل الدولة أعباء التأمين الإجباري على المرض: تروم هذه الاتفاقية تحديد طرق تحمل الدولة، خلال فترة تدريب 24 شهرا على الأكثر، تكاليف المساهمات المستحقة للمشغلين والأجراء لفائدة الصندوق

الوطني للضمان الاجتماعي برسم التأمين الإجباري عن المرض لصالح المستفيدين من عقود تداريب التكوين من أجل الإدماج (قانون 1-93-16).

وتجدر الإشارة إلى أن القروض المخصصة من أجل سداد الدولة لمساهمات أرباب العمل و/أو مساهمات الأجراء المتعلقة بالاتفاقيات الثلاث السالفة الذكر، يتم صرفها من الحساب الخاص للخزينة المسمى "صندوق إنعاش تشغيل الشباب".

ومن جانب آخر، تم إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، خلال سنة 2014، يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد بدأت أولى التحويلات المتعلقة بالتعويض عن فقدان الشغل خلال شهر ماي 2015. وقد بلغ عدد الطلبات المستوفية للشروط ما يقارب 3620 طلب، حيث استفاد 400 شخص من خدمات مواكبة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. وحسب وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، بلغ عدد المستفيدين من صندوق التعويض عن فقدان الشغل 2289 خلال الأسدس الأول لسنة 2015 بغلاف مالي ناهز 17 مليون درهم.

4.1.4. الاستراتيجية الوطنية الجديدة والمندمجة للتشغيل: أهداف استراتيجية ومخطط عمل متجدد

من أجل مواجهة الضغط المتزايد على سوق الشغل بسبب الولوج الكبير للشباب والنساء وارتفاع عدد حاملي الشهادات والمؤهلين، قامت الحكومة ببلورة تصور شامل لحل إشكالية التشغيل في إطار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. وتروم هذه الاستراتيجية إحداث مناصب شغل لائقة للجميع من خلال توفير عرض لمناصب الشغل بعدد كاف وبجودة مقبولة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ويتجلى رهان الاستراتيجية في أفق 2025 في القطع مع المنحى الحالي للبطالة والشروع في تفعيل سيناريو إرادي مرتكز على التشغيل المنتج واللائق. ويمر ذلك عبر وضع تصور للعمل العمومي الذي يستهدف، على المدى البعيد، بلوغ التشغيل الكامل والمنتج والذي يتم اختياره بحرية من طرف الرجال والنساء معا.

وقد تم تحديد خمسة أهداف استراتيجية أساسية من أجل تشجيع دينامية خلق مناصب الشغل المنتج واللائق في إطار رؤية مندمجة ومنسجمة ومدمجة، والتي تستوعب مشاركة وإدماج وحركية جميع فئات المستخدمين مع ضمان الحماية والاستقرار في الشغل. ويتعلق الأمر بـ:

- اندماج التشغيل بشكل أفضل في السياسات الماكرواقتصادية والقطاعية؛
- استجابة نظام التكوين المهني والمستمر بشكل أفضل لحاجيات سوق الشغل؛
- إنعاش السياسات المشجعة لخلق المقاولات والتشغيل الذاتي؛
- تحسين حكامة سوق الشغل والتشغيل؛
- تعزيز الاندماج الاجتماعي والإنصاف خاصة لفائدة الشباب والنساء والعمال القرويين وغير المنظمين.

ويتطلب تجسيد هذه الأهداف الاستراتيجية إعداد مخطط عمل ومجموعة من التدابير التي تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الأساسية التالية :

- ***المقاربة التشاركية***: فالتشغيل هو شأن جماعي. وعلى العمل الحكومي القطع مع المقاربة القطاعية لصالح مقاربة تشاركية لازمة لضمان شروط التقارب حول حل إشكالية التشغيل؛
- ***الأفقية والتعقيد***: يعتبر العمل الحكومي في مجال التشغيل أفقيا ومعقدا ويتطلب حلولا متعددة الأبعاد؛

- ***التدبير الحركي:*** يجب معالجة مسألة التشغيل في حالة حركية وليس في حالة ساكنة. فرهان تدبير الانتقال من المدرسة إلى الشغل الأول والذي تقوده السياسة الحالية يجب أن يترك المجال لرهان أكبر لتدبير التحركات في سوق الشغل في إطار مسارات مهنية مركبة وآمنة؛
- ***الإنصاف والاندماج:*** تطرح السياسة العمومية للتشغيل بشكل جوهري مسألة الإنصاف، حيث يتعين على العمل الحكومي في مجال دعم الولوج للتشغيل أن يكون مدمجا ليكون مفيدا لجميع الفئات المحتاجة في سوق الشغل وخاصة الشباب والنساء؛
- ***التوزيع الترابي والحركية الزمنية:*** تحيل إشكالية التشغيل على مستويات مختلفة للتحليل سواء على مستوى المكان أو على مستوى الأفق الزمني. فلا يمكن رفع تحدي التشغيل إلا إذا كان العمل الحكومي موزعا ترابيا.

2.4. إصلاح عميق لنظام التربية والتكوين : جودة التعليم وملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل من عوامل التقدم

يشكل ورش إصلاح نظام التربية والتكوين صلب مسلسل التنمية البشرية في المغرب. لذلك، يعتبر قطاع التربية والتكوين أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه، خاصة على المستوى الكمي، في إطار تنفيذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين والمخطط الاستعجالي، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعيق مسار التنمية في البلاد.

1.2.4. تقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين: مدخل أساسي لإعادة تأهيل وتطوير نظام التعليم

ساعد اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999 على وضع رؤية جديدة لإصلاح المدرسة المغربية في أفق سنة 2020. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال، لا تزال حصيلة إنجازات تنفيذ توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لأزيد من عقد من الإصلاحات، ضعيفة وغير مرضية.

وفي هذا السياق، شكل الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2013 خارطة طريق لإصلاح المدرسة المغربية وتحسين أدائها، كما وضع "تشخيصا" للصعوبات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية برمته.

ولقد تم تسجيل تحسن مستمر في معدلات التمدرس على جميع المستويات، ولا سيما مستوى التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي، وذلك، بالرغم من التباطؤ المسجل خلال السنتين الأخيرتين بالمستوى الابتدائي.

فبالنسبة للتعليم الابتدائي، بلغ معدل التمدرس، الخاص بالفئة العمرية 6-11 سنة، 99,1% على المستوى الوطني و98,5% لدى الإناث خلال السنة الدراسية 2014-2015. كما سجل هذا المعدل تحسنا بالوسط القروي حيث بلغ 98,3% إجمالا و98,4% بالنسبة للفتاة القروية خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى التعليم الإعدادي، بلغ معدل التمدرس، الخاص بالفئة العمرية 12-14 سنة، على المستوى الوطني 90,4% و86,7% بالنسبة للإناث خلال السنة الدراسية 2014-2015 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001. كما بلغ هذا المعدل بالوسط القروي، سنة 2014-2015، حوالي 75,1% إجمالا و68,9% بالنسبة للإناث مقابل 37,5% و27,9% على التوالي سنة 2000-2001.

وفيما يخص التعليم الثانوي، سجل معدل التمدرس، الخاص بالفئة العمرية 15-17 سنة، ارتفاعا ملحوظا ما بين 2000-2001 و2014-2015، منتقلا من 37,2% إلى 70,1% في المجمل، ومن 32,2% إلى 63,4% بالنسبة للإناث. وبالوسط القروي، بلغ معدل التمدرس، الخاص بالفئة العمرية 15-17 سنة، 39,5% إجمالا مقابل 29,4% بالنسبة للإناث خلال الفترة 2014-2015.

وفي هذا السياق، قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بإنجاز تقييم شامل لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين في دجنبر 2014، يهم الفترة ما بين 2000 و2013، لتقييم الإنجازات الملموسة مع إبراز الاختلالات والصعوبات التي تمت مواجهتها، وتقييم درجة نجاح هذا التطبيق وذلك بغية فتح آفاق تأهيل النظام التربوي وتطويره.

ومن بين النتائج المهمة التي تم استخلاصها من تقييم تطبيق الميثاق، تبرز إشكالية التوقيت المطلوب للقيام بالإصلاحات، في هذا المجال، والتي تمتد على المدى البعيد، في حين أن ولاية الحكومية تندرج في المديين القصير والمتوسط. كما أشار التقييم أيضا إلى وجود أزمة ثقة حقيقية في المدرسة وفي دورها وفاعليتها وجودتها.

وكشف التقييم أيضا عن متطلبات جودة نظام التعليم الذي يجب أن يقوم على الأداء الجيد لمدرسين يتوفرون على المؤهلات والكفاءات المهنية المناسبة لمهام المدرسة المتجددة، أي مهام التعليم والتربية واكتساب المهارات وتكوين الشخصية وإعداد التلاميذ للعيش في وسط معقد ومتغير والتكيف معه. ويتطلب ذلك إعادة هيكلة نظام التكوين الأساسي والتكوين المستمر، حتى تسترجع مهنة التدريس جاذبيتها وتكون دعامة فعلية من دعامات الجودة في التربية والتكوين.

كما دعا التقييم أيضا إلى التفكير في وضعية الجامعة التي يجب أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأرضا خصبة للبحث والابتكار التكنولوجي في تناسق مع مجتمع المعرفة .

كما تخللت منظومة التربية والتكوين اللامساواة والتي همت الجانب الاجتماعي والمجالي (بين المجالين الحضري والقروي) والنوع، مهددة بذلك النظام التربوي على مستوى مهامه الاجتماعية المتمثلة في جعل التربية وسيلة للإدماج والحركية والتماسك الاجتماعي.

ومن أجل مواجهة نقص الجودة الذي أظهره تقييم مكتسبات التلاميذ، وجب إعادة النظر في آليات التعليم الحالية، وذلك دون استبعاد الدور الأساسي للتعليم الأولي الذي يعتبر حاسما بالنسبة للمواظبة على الدراسة.

وقد أدى تطبيق الميثاق على مدى أكثر من عشر سنوات، إلى إصلاحات ساهمت في تحقيق بعض التقدم على مستوى تعميم التعليم بالابتدائي والدعم الاجتماعي للتلاميذ والمجهود المالي المثمر وتنويع عرض التكوين بالجامعة وتطوير التكوين المهني. وأمام هذا الوضع، ينبغي البحث عن فتح آفاق جديدة أمام إصلاحات مستمرة تستند إلى خارطة طريق استراتيجية تعطي نفسا جديدا لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

2.2.4. الخطوط العريضة للرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030)

في إطار إصلاح منظومة التربية والتكوين، قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بإعداد رؤية استراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) تشكل خارطة طريق كفيلة بإصلاح المدرسة المغربية والرفع من مردوديتها باعتبارها رهانا استراتيجيا لتنمية المجتمع.

في نفس السياق، يعتمد الإصلاح على عدة رافعات استراتيجية تتمثل رهاناتها الكبرى في ترسيخ مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص ومدرسة الجودة للجميع ومدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي.

وبخصوص الدعامة الأولى للإصلاح، يستدعي تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص جعل التعليم الأولي إلزاميا للدولة والأسر ودمجه التدريجي في سلك الابتدائي، وتوفير التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية ، وتأمين الحق في ولوج التربية والتعليم والتكوين لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة، وتعزيز إسهام التعليم الخصوصي بوصفه شريكا للقطاع العمومي في مجهود التعميم المنصف للتعليم، وبدل أقصى الجهود لضمان المواظبة واستدامة التعلم والتصدي لكل أنواع الهدر والانقطاع والتكرار.

أما تحقيق الجودة للجميع، فإنه يقتضي:

- إعادة النظر في مهن التربية والتكوين في اتجاه تحسين معايير ولوجها وتجديد أدوارها ومهامها والرفع من مستوى تكوين هيئاتها وتأهيلها المستمر؛
- إعادة النظر في المناهج والبرامج والطرق البيداغوجية، في اتجاه تخفيفها وتنويعها وتوجيهها نحو البناء الفكري للمتعلم والمتعلمة وتنمية مهارات الملاحظة والتحليل والتفكير النقدي لديهما ؛
- اعتماد هندسة لغوية جديدة ترتكز على التعددية اللغوية والتناوب اللغوي ؛
- التركيز على تثمين التكوين المهني وتوسيع طاقته الاستيعابية والاعتراف بدوره ومكانته، باعتباره فضاء خصبا للمهارات الفردية الكفيلة بالاستجابة لمتطلبات النمو التنافسي للاقتصاد ولحاجيات المقاولة ؛
- اعتماد قواعد الحكامة الجيدة المبنية على النجاعة والفعالية، التي تعتمد على ترسيخ المسؤولية لدى الفاعلين والتقائية السياسات العمومية وترشيد الموارد والوسائل ونهج اللامركزية في انسجام مع الجهوية المتقدمة ؛
- النهوض الفعال والمستمر بالجامعة وبالبحث العلمي والابتكار وجعلهما في خدمة التنمية والانخراط في مجتمع المعرفة.

وفيما يتعلق بمدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي، تؤكد الرؤية الاستراتيجية على ضرورة التمسك بالثوابت والقيم الدينية والوطنية لبلادنا وبهويتنا في تعدد مكوناتها وتنوع روافدها وترسيخ فضائل المواطنة والديمقراطية والسلوك المدني. كما تدعو الرؤية إلى ملاءمة التكوين مع المهن الجديدة والمستقبلية، لتوفير أكبر فرص أمام الخريجين للنجاح في حياتهم والاندماج في مجتمعهم والإسهام في تنمية بلادهم.

3.2.4. أداء جيد لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل كفاعل رئيسي في قطاع التكوين المهني بالمغرب

في إطار الاستراتيجيات القطاعية التي انطلقت بالمغرب، يشكل الرأسمال البشري واليد العاملة المؤهلة رافعة أساسية لتقوية القدرة التنافسية من أجل جذب المستثمرين. كما يمثل قطاع التكوين المهني رهانا للتنمية البشرية بالمغرب.

وقد حقق قطاع التكوين المهني تقدما مهما، كما يتضح من خلال ارتفاع عدد المتدربين لموسم 2014-2015 بنسبة 16% (177.870 متدرب مقابل 153.430 لموسم 2013-2014) ليصل مجموع المتدربين لما يقارب 722.000 متدرب. وستمكن هذه الوتيرة من تحقيق هدف تكوين مليون شاب متدرب في أفق سنة 2017 (1.132.078 متدرب متوقعة سنة 2017 مقابل 916.856 سنة 2016).

ومكن تنفيذ المرحلة الخامسة من مخطط التنمية في أفق 2017 من تحقيق نمو مضطرد لعدد المقاعد البيداغوجية لسنة 2014-2015 لتصل 370.000 حسب احصائيات المكتب مقابل 310.439 مقعد سنة 2013-2014. ومن حيث الإمكانيات، عرفت سنة 2015 إحداث 15 مؤسسة جديدة، ليصل العدد الإجمالي إلى 336 مؤسسة برسم موسم 2014-2015.

ومن حيث عرض التكوين المقدم حسب المستوى خلال سنة 2015، خص هذا العرض فئة تقني وتقني متخصص (66%) والتأهيل (22%) والتخصص (12%). وحسب القطاع، يمثل عرض التكوين المخصص للقطاع الصناعي 37% ولقطاع الخدمات 26% ولقطاع البناء 18%.

وشمل التكوين بالتناوب، الذي يهدف إلى بلوغ 50% من إمكانيات التكوين المقدم في أفق 2017، حوالي 78.300 مقعدا بيداغوجيا، أي بنسبة 21% من الإمكانيات الإجمالية. كما سيساهم فتح قطاعات جديدة بالتشاور مع المهنيين والقيام

بحملات توعية وتعزيز نظام التكوين بالتناوب وتقوية مهارات التدريس في تحقيق هذا الهدف. كما سيمكن الدعم المستمر للتكوين التأهيلي (91.173 مقعدا مبرمجا لسنة 2015-2016) من دعم أفضل لقابلية الشباب للتشغيل وتلبية الاحتياجات الدقيقة للمقاولات.

كما اهتم مخطط العمل لسنة 2015 بالتحسين المستمر لجودة التكوينات، حيث تم، على مستوى هندسة التكوين، تطوير مجموعة من البرامج لفائدة القطاعات التي تنشط في مجال الطيران، والصناعة الغذائية، والجلد، والبناء والأشغال العمومية، والنقل واللوجستيك، والسياحة، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والطاقات المتجددة، ومهن الكولف والقطاع شبه الصحي،...

وفيما يخص دعم خلق المقاولات الصغرى، قام المكتب بتكوين 1.500 حامل مشروع وإعادة هيكلة مهام الشبابيك وتطوير الشراكة الجهوية من أجل تسهيل الولوج للتمويل (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، جمعيات القروض الصغرى، التعاونيات،...) ومواصلة الأنشطة المندرجة في إطار الشراكات: مؤسسة محمد الخامس للتضامن "مركز المقاولات الصغيرة جدا "، برنامج "شباب في العمل" التابع للمكتب الدولي للشغل،...

3.4. قطاع الصحة: تحديات مهمة لازالت قائمة

1.3.4. استمرارتحسن أهم المؤشرات الصحية

تم بذل جهود مهمة في مجال الصحة سواء تعلق الأمر بالبنيات التحتية أو بتوفير الموارد البشرية الطبية والشبه طبية أو في إطار تفعيل مختلف البرامج الصحية. ونتيجة لذلك، تم تسجيل تحسن متواصل في مؤشرات العرض الصحي وفي مؤشرات الوفيات وأمد الحياة. وتظل مجموعة من التحديات قائمة تتعلق بالأساس بنقص الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية وبارتفاع الفوارق في الولوج للخدمات الصحية بين المجال الحضري والمجال القروي والمناطق المعزولة.

العرض الصحي: تقدم متواصل يحتاج إلى دعم أكبر

واصل التأطير الطبي منحاه التصاعدي بتسجيل نسبة تصل إلى طبيب لكل 1.662 شخص سنة 2013 مقابل طبيب لكل 2.252 شخص سنة 2001، نتيجة الارتفاع المتواصل في عدد الأطباء الذي تزايد بنسبة 4% سنويا منذ 2001. وبالمقابل، عرف التأطير شبه الطبي تطورا محدودا (1% كمعدل سنوي ما بين 2001 و2013) مع تسجيل استقرار نسبي في نسبة التأطير شبه الطبي حيث بلغت هذه النسبة ممرض لكل 1.095 شخص سنة 2013 مقابل 1.105 سنة 2001. مما يحتم ضرورة الرفع من عدد الموارد البشرية الطبية والشبه طبية للاستجابة لحاجيات القطاع من الموارد البشرية الصحية (6.000 طبيب و9.000 ممرض وممرضة).

كما تظل الكثافة الطبية وشبه الطبية بالمغرب ضعيفة مقارنة مع المستويات المسجلة في جهة شمال إفريقيا والشرق الأوسط: 6,2 طبيب و8,9 ممرض وممرضة لكل 10.000 نسمة بالمغرب مقابل 7,5 طبيب لكل 10.000 نسمة بجهة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، يلاحظ انعدام التوازن في توزيع الموارد البشرية حسب الجهات، حيث يستأثر محور الدار البيضاء-الرباط بحوالي 45% من الأطباء في حين، 24% منهم فقط يمارسون بالعالم القروي، مما يؤثر على تغطية الأقاليم القروية[82] بالأطباء (طبيب لكل 5.341 شخص، 81% منهم ينحدرون من القطاع العام)، والتي انخفضت بحوالي 3,3 مرات عن باقي الأقاليم سنة 2011 (طبيب لكل 1.434 شخص). ويتفاقم الفارق بين المجالين الحضري وشبه

[82] تمثل الأقاليم التي لا يتجاوز معدل تحضرها نسبة 25%، حوالي 17% من مجموع السكان على المستوى الوطني.

الحضري. إذ تسجل مديونة (طبيب لكل 4.692 شخص) مثلا، نسبة تغطية أقل 7 مرات من تلك المسجلة بمدينة الدار البيضاء (طبيب لكل 650 شخص).

وفيما يخص عرض العلاجات الصحية الأولية، فقد واصل تطوره ليصل إلى 2.759 مؤسسة صحية أساسية سنة 2013 بمعدل ارتفاع سنوي يناهز 1,4% خلال الفترة 2001- 2013. وأدى ذلك إلى انخفاض مضطرد في عدد الأشخاص لكل مؤسسة صحية أساسية والذي بلغ 11.943 سنة 2013 مقابل 12.400 سنة 2001.

ومن ناحية أخرى، انتقل عدد المؤسسات الإستشفائية من 120 سنة 2011 إلى 143 سنة 2013 بسعة تصل إلى 27.706 سرير سنة 2013، أي بمعدل1.177 شخص لكل سرير. وسيمكن انطلاق العمل بالمركز الإستشفائي الجامعي بوجدة والإنجاز المرتقب للمركز الإستشفائي الجامعي بأكادير (841 سرير) وبطنجة من تعزيز السعة السريرية للمستشفيات العمومية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تبقى الحاجيات من البنيات التحتية الصحية مهمة، خاصة في العالم القروي وفي المناطق المعزولة، حيث تعاني الساكنة من صعوبة الولوج للخدمات الصحية. إلا أن التغطية الاستشفائية تبدو أكثر توازنا على المستوى الترابي مقارنة بالتغطية الطبية حيث تسجل ست جهات (العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، الشاوية ورديغة، مكناس تافيلالت، الرباط-سلا-زمور-زعير، البيضاء الكبرى، وفاس بولمان، تضم 39% من ساكنة المغرب وتستأثر بحوالي 52% من السعة الاستشفائية) نسبة تغطية تفوق المعدل الوطني كجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء التي تبلغ السعة السريرية بها 746 شخص لكل سرير. وستمكن الجهود الموجهة لتطوير التغطية الصحية المتنقلة، خصوصا المستشفيات الميدانية والتي تقدم علاجات صحية للقرب بشكل دوري للساكنة المعزولة، نسبيا من معالجة المشاكل المتعلقة بالولوج للخدمات الصحية. ومن جهة أخرى، سيمكن مشروع القانون 28.15 المقترح من قبل وزارة الصحة والمتعلق بالخدمة الصحية الوطنية، من الاستجابة لبعض متطلبات القطاع من الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية وتوزيعها بشكل عادل على مستوى التراب الوطني.

وبصفة عامة، نلاحظ تحسنا عاما على مستوى صحة الساكنة والذي يتجسد من خلال الارتفاع المتواصل لأمد الحياة عند الولادة والتحسن الهام في المؤشرات المتعلقة بالوفيات.

تحسن جيد في مؤشرات الوفيات وأمد الحياة عند الولادة

لقد كان لتحسين ظروف العيش وتكثيف برامج الوقاية من الأمراض، أثر إيجابي على أمد الحياة عند الولادة الذي عرف ارتفاعا مستمرا ليصل إلى 74,9 سنة 2011، أي بزيادة تقدر بنحو 4,9 سنوات خلال العشرية الأخيرة. وقد انعكست هذه الجهود أيضا، بشكل إيجابي، على مستوى الوفيات خصوصا وفيات الأمهات والأطفال. فقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات بأكثر من النصف مقارنة بسنة 2003-2004 لتصل إلى 112 لكل مئة ألف ولادة حية سنة 2009-2010، أي بتراجع يقدر بحوالي 50,7%. غير أن فوارق مهمة حسب وسط الإقامة تظل قائمة، حيث أن نسبة وفيات الأمهات في الوسط القروي تفوق بشكل ملحوظ تلك المسجلة في الوسط الحضري: 148 لكل مئة ألف ولادة حية مقابل 73 لكل مئة ألف ولادة حية في الوسط الحضري .

وقد ساهمت مجانية الولادة في المستشفيات العمومية وتحسين مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالعلاجات الاستعجالية أثناء الولادة بشكل كبير في تحقيق هذه النتيجة .

أما فيما يخص مؤشرات وفيات الأطفال، فقد سجلت كذلك انخفاضا مهما لتصل إلى 28,8 لكل ألف ولادة حية بالنسبة للأطفال دون السنة خلال سنة 2011 (40 لكل ألف ولادة حية سنة 2003-2004) وإلى 30,5 لكل ألف ولادة حية بالنسبة

للأطفال دون سن الخامسة (47 للألف سنة 2003-2004). وشمل هذا التقدم جميع الجهات وإن كان بنسب متفاوتة. ويظل معدل وفيات الأطفال مرتفعا إذا ما قورن بالإنجازات التي حققتها دول أخرى مماثلة للمغرب اقتصاديا.

2.3.4. أهم التدابير المتخذة في إطار تفعيل الإستراتيجية القطاعية للصحة

في إطار تفعيل الاستراتيجة القطاعية للصحة 2012-2016، تم تحقيق مجموعة من الإنجازات التي تندرج في إطار مواصلة الجهود لدعم صحة الأم والطفل، وتوسيع حجم الساكنة المستفيدة من التغطية الصحية الأساسية، وتحسين التكفل بالحالات الاستعجالية، خاصة في العالم القروي، إضافة إلى التدابير المتخذة لتعزيز وحماية الصحة النفسية والعقلية وتشجيع الاستثمار الخاص في الصحة.

تعزيز صحة الأم والطفل

في إطار مواصلة تفعيل خطة تسريع تقليص الوفيات بالنسبة للأمهات والأطفال 2012-2016، اتخذت وزارة الصحة مجموعة من الإجراءات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، من أبرزها:

- توسيع مجالات تطبيق المجانية لتشمل، بالإضافة للولادة والعمليات القيصرية، التكفل بمضاعفات الحمل والتحاليل البيولوجية خلال مرحلة تتبع الحمل ؛
- توسيع نطاق الخدمات الطبية الاستعجالية بالوسط القروي لتشمل 20 جماعة قروية جديدة تعاني من العزلة؛
- إعداد 8 دلائل للممارسات الطبية الجيدة للتكفل بالمضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة مع تكوين 400 مهني في مجال الصحة ؛.
- إحداث مسالك العلاج لتسهيل الولوج لمؤسسات العلاج والتنسيق بين مختلف مستويات العلاج.

التكفل بالمرضى داخل المستعجلات الطبية

في إطار مواصلة الجهود لتفعيل المخطط الوطني للتكفل بالمرضى داخل المستعجلات الطبية والذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 5 مارس 2013، تم إرساء مجموعة من التدابير. ونخص بالذكر، اقتناء 3 مروحيات للنقل الصحي الاستعجالي لكل من مراكش، وجدة والعيون، وإحداث 46 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب منذ سنة 2012، وإطلاق أول مستشفى مدني متنقل وتشغيل رقم النداء الوطني الموحد للمستعجلات .

تحسين ولوج الساكنة القروية المعزولة للعلاجات الصحية

من أجل تحسين ولوج الساكنة القروية المعزولة للعلاجات الصحية، أطلقت وزارة الصحة، في 6 يوليوز 2015، المستشفى المدني المتنقل بالجماعة القروية لتغدوين، بإقليم الحوز. ويستهدف هذا المستشفى، الذي تصل طاقته الاستيعابية إلى 30 سرير، ما يقارب 155.729 شخص يعانون من العزلة والفقر. وسيؤمن هذا المستشفى مجموعة من الخدمات العلاجية والاستشفائية في مختلف التخصصات الطبية والجراحية لفائدة ساكنة ثماني جماعات قروية بالإقليم .

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا المستشفى، والذي يعد الأول من نوعه على الصعيد الوطني، استهدف في مرحلة أولى 94.926 شخص من ساكنة جماعة بومية بإقليم ميدلت و11 جماعة مجاورة لها، وهو الآن في ثاني محطة له.

الصحة النفسية والعقلية

من أجل النهوض بالصحة النفسية والعقلية ومكافحة الإدمان وتحسين التكفل بالمرضى الذين يعانون من الأمراض النفسية والعقلية، اتخذت وزارة الصحة مجموعة من التدابير في إطار المخطط الوطني للتكفل بالأمراض العقلية والنفسية، من بينها، برمجة بناء ثلاثة مستشفيات جهوية متخصصة للأمراض العقلية بكل من أكادير وقلعة السراغنة والقنيطرة، وإحداث سبع مصالح مندمجة للطب النفسي، وتشغيل المستشفى الجديد للأمراض العقلية والنفسية بوجدة (120 سرير) وفتح سبعة مراكز لعلاج الإدمان، من بينها مراكز بوجدة، والرباط، ومراكش، والناظور وتطوان، إضافة إلى مركز لمعالجة الإدمان بطنجة الذي دشنه الملك محمد السادس في 11 يوليوز 2015.

وتندرج في هذا الإطار مبادرة "كرامة" التي أطلقتها وزارة الصحة لإجلاء المرضى النفسيين الذين كانوا محتجزين بمحيط ضريح "بويا عمر". واستمرت هذه العملية، التي انطلت فعليا في 11 يونيو 2015 بتنسيق مع السلطات المحلية وبمساهمة المجتمع المدني، إلى غاية 29 يونيو 2015. ولإنجاح هذه العملية، عبأت وزارة الصحة إمكانيات مهمة تمثلت في توسيع الطاقة الاستيعابية لمستشفيات الطب النفسي، وتوظيف 34 طبيبا و122 ممرضا متخصصين في الطب النفسي، ورصد غلاف مالي قدره 40 مليون درهم لاقتناء أدوية الطب النفسي، ....

توسيع التغطية الصحية الأساسية

مكن نظام التأمين الإجباري عن المرض، منذ الشروع في تطبيقه في غشت 2005، من تغطية ما يقارب 8 مليون مستفيد سنة 2013 من بينهم 5,1 مليون شخص ينتمون للقطاع الخاص و2,9 مليون شخص ينتمون للقطاع العام. ويبلغ عدد المستفيدين النشيطين 6,5 مليون شخص، أي ما يعادل 80% من مجموع المستفيدين.

وسيرتفع عدد المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض إثر مصادقة مجلس الحكومة في 19 غشت 2015 على مرسوم تطبيق القانون 116-12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة. فبمقتضى هذا القانون، الذي سيدخل حيز التنفيذ خلال السنة الدراسية 2015-2016، سيستفيد الطلبة المؤهلون من نفس سلة علاجات التأمين الإجباري عن المرض الخاص بموظفي القطاع العام.

وفيما يخص نفقات نظام التأمين الإجباري عن المرض، فقد بلغت 5,5 مليار درهم سنة 2013، منها 32,3% مخصصة للأدوية و49,3% مخصصة للأمراض المزمنة.

وبالنسبة لنظام المساعدة الطبية للمعوزين، مكن التعميم الفعلي لهذا النظام من تجاوز الفئة المستهدفة، حيث استفاد من هذا النظام 8,78 مليون شخص إلى غاية 10 يوليوز 2015. كما بلغ عدد الأسر المسجلة 3.287.230. وللإشارة، فإن 84% من المستفيدين يعدون من الفقراء، و53% منهم ينتمون إلى المناطق الحضرية و47% منهم ينحدرون من المناطق القروية. وقد مكن تعميم نظام المساعدة الطبية من خفض نسبة النفقات المباشرة للأسر بنحو 38%.

إضافة إلى ذلك، استفادت وزارة الصحة في 2014 من دفعات، في إطار "صندوق التماسك الاجتماعي" والتي تقدر بنحو 1,2 مليار درهم لتمويل الحاجيات المرتبطة بتعميم نظام المساعدة الطبية.

تحسين الولوج للأدوية

في إطار مواصلة الجهود الهادفة لتحسين ولوج الساكنة للأدوية، أقدمت وزارة الصحة على خفض أثمنة 2.000 دواء مخصصة أساسا للتكفل بالأمراض المزمنة وعلى إضافة 32 دواء جديدا إلى قائمة الأدوية المعوض عنها.

3.3.4. فتح المجال لدخول الرأسمال الخاص إلى قطاع الصحة

بالنظر إلى التحديات المهمة التي يواجهها القطاع الخاص الصحي وأمام أهمية متطلبات النجاعة والجودة بالنسبة للأنظمة الصحية، تمت المصادقة على القانون 131-13 المعدل للقانون 10-94 المتعلق بمزاولة مهنة الطب (ظهير 1-15-26، المؤرخ بتاريخ 29 ربيع الثاني الموافق ل 19 فبراير 2015).

ومقارنة مع القانون السابق، يحمل هذا المشروع تعديلات مهمة تتجلى في فتح آفاق جديدة لممارسة الطب بالنسبة للأطباء الأجانب الذين ولدوا بالمغرب والذين أقاموا فيه لمدة عشر سنوات فأكثر. ويجيز القانون للأطباء غير المقيمين ممارسة الطب بالمغرب لمدة إجمالية لا تتعدى 30 يوما في القطاع العام سواء بمركز استشفائي جهوي أو جامعي إذا دعت ضرورة التكوين الطبي إلى ذلك، أو في القطاع الخاص إذا كان الاختصاص أو التقنية الطبية لا تستعمل في المغرب أو في إطار القوافل الطبية المسموح بها.

ومن جهة أخرى، يحين مشروع القانون المقتضيات المتعلقة بالعيادة الطبية وذلك بالسماح بفتح عيادات طبية مجتمعة مع تحديد طريقة إحداثها واشتغالها. ويعترف النص أيضا للمرة الأولى بإمكانية قبول طبيب، يملك عيادة طبية، مساعدة زميل له في المهنة دون أن يتوفر هذا الأخير على عنوان مهني. ويخول له أيضا اللجوء إلى طبيب مساعد في حالة المرض أو لتلبية حاجيات الصحة العامة.

تتمثل أهم التدابير التي أتى بها هذا القانون في إعطاء الشركات التجارية المكونة من أطباء أو غيرهم أو من أي شخصية اعتبارية خاضعة للقانون الخاص ولا تتوخى الربح، الفرصة لامتلاك أو حيازة أجزاء من رأسمال مصحات خاصة، شريطة أن يتولى طبيب مسجل بالهيئة الوطنية للأطباء فئة أطباء القطاع الخاص مهام الإدارة الطبية.

ولتتمكن الهيئة الطبية من لعب دورها كاملا في تنمية النظام الصحي، تم التوقيع، في 29 يوليوز 2015، على اتفاقية شراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الصحة ورئيس الهيئة الوطنية للأطباء بقيمة 40 مليون درهم مخصصة لتجهيز 8 مراكز جهوية وإعادة تأهيل المقر المركزي للهيئة. وستمكن هذه الاتفاقية الهيئة الوطنية للأطباء من القيام بمهامها في سياق المصادقة على القانون 08-12 المتعلق بهيئة الأطباء والقانون 10-94 المتعلق بممارسة مهنة الطب.

4.4. انخراط المغرب في التوجها ت الدولية لأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015

شكلت أهداف الألفية من أجل التنمية منذ تبنيها في سنة 2000، إطارا للتنمية والشراكة في العالم. وقد مكن الالتزام الجاد لمختلف البلدان من أجل بلوغ هذه الأهداف في أفق 2015 من تحقيق تقدم ملحوظ في العديد من المجالات. وستستمر الجهود المبذولة ما بعد 2015، من أجل تحقيق الرخاء والإنصاف والحرية والكرامة والسلام في العالم بتصور إطار استراتيجي جديد، حيث يجب أن تصبح التنمية المستدامة، التي تروم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتدبير البيئة، محورا عالميا أساسيا.

1.4.4. إنجازات واعدة في مجال بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية

تتجلى الأهداف التي تم بلوغها قبل نهاية 2015 في الهدف الأول والهدف السادس وبعض المرامي من الهدف السابع والثامن. فبالنسبة للهدف الأول، تظل النتائج المحصلة في مجال محاربة الفقر جد إيجابية، مع تسجيل نسبة إنجاز تفوق الهدف المسطر، حيث تم القضاء بشكل كلي على معدل الفقر لأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم لكل شخص. كما تمكن المغرب من خفض نسبة سوء التغذية إلى النصف، مما سمح ببلوغ هدف محاربة الجوع قبل الموعد المحدد (من 4,6% سنة 1985 إلى 0,1% سنة 2014).

وفيما يتعلق بالهدف 6 "محاربة داء المناعة المكتسبة (السيدا) وأمراض أخرى"، فقد تم تحقيق المرمى الذي يهدف إلى القضاء على حمى المستنقعات (الملاريا) في أفق 2015 وذلك منذ 2006، حيث لم يتم تسجيل أية حالة إصابة بالملاريا المحلية منذ ذلك الحين.

وبالنسبة للهدف 7، فقد تم بلوغ مرمى تعميم ولوج الساكنة الحضرية للماء الصالح للشرب منذ سنة 2006، حيث انتقل معدل ولوج الساكنة القروية للماء الصالح للشرب من 14% سنة 1994 إلى 94,5% سنة 2014. كما تم بلوغ المرامي المتعلقة بالهدف 8 والخاصة بعدد خطوط الهاتف الثابت وعدد المنخرطين في الهاتف النقال وفي الأنترنت لكل 1000 شخص منذ سنة 2011.

ومن جهة أخرى، هناك آفاق واعدة لبلوغ بعض المرامي للأهداف 2 و3 و7. فبالنسبة للهدف 2، هناك احتمال كبير لتحقيق المرمى الذي يهدف إلى منح جميع الأطفال الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الابتدائي، حيث تم تسجيل نسبة تمدرس في السلك الابتدائي تصل إلى 99,5% سنة 2013-2014. كما أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ارتفع ب 11 نقطة بين 2004 و2014 منتقلا من 57% إلى 68%. وبالرغم من ذلك، فإن المغرب مطالب ببذل المزيد من المجهودات لتحسين نسب التمدرس بالتعليم الإعدادي والثانوي، وكذا لمحاربة الأمية خاصة بالعالم القروي ولدى النساء.

وفيما يخص الهدف 3، تعتبر النتائج التي تم تحقيقها في مجال التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي مشجعة، حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 91% في التعليم الابتدائي و92,3% في التعليم الثانوي. وتعكس معطيات المرمى المتعلق بالهدف 7، والخاص بولوج الساكنة الحضرية إلى التطهير السائل آفاقا جيدة لتعميمه في أفق 2015. ويبقى نفس الشيء بالنسبة للمرمى الخاص بمحاربة جميع أشكال السكن غير اللائق في أفق 2020، حيث تراجع معدل الساكنة الحضرية التي تقطن دور الصفيح من 9,2% سنة 1994 إلى 5,9% سنة 2012 .

في حين، تتطلب بعض مرامي الأهداف 2 و3 و4 و5 و7 بذل جهود إضافية لبلوغها. ففي مجال محاربة الأمية، لا يزال المغرب بعيدا عن تحقيق الهدف، لا سيما في المجال القروي، حيث أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان البالغين 10 سنوات فأكثر لا يتعدى 63,3% على المستوى الوطني و48,8% في العالم القروي سنة 2012 مقابل نسبة مستهدفة تصل إلى 80% سنة 2015.

إضافة إلى ذلك، يجب بذل جهود إضافية في مجال المساواة بين الجنسين (الهدف 3)، خصوصا في مجال التشغيل والولوج إلى المناصب السياسية. وهكذا، يظل معدل نشاط النساء غير كاف (25,3% سنة 2014). كما يبقى معدل المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمان ضعيفا (17% سنة 2011 مقابل 10,5% سنة 2007)، بينما سجلت تمثيلية النساء على مستوى الجماعات الترابية تطورا مهما (27% سنة 2015 مقابل 0,7% سنة 1997). في حين، انتقلت نسبة النساء في مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية إلى 16,4% سنة 2014.

وفيما يخص أهداف الألفية من أجل التنمية 4 و5، ورغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه، يجب مضاعفة الجهود من أجل تحقيق الهدف المنشود: خفض وفيات الأطفال دون الخامسة بأكثر من النصف ووفيات الأمهات بنحو 66,3% مقارنة مع السنة المرجعية. كما لازال داء السل يمثل مشكلة صحية بالمغرب، رغم انخفاض معدل الحالات المسجلة: 83 حالة لكل مئة ألف شخص سنة 2012 مقابل 113 حالة لكل مئة ألف شخص سنة 1990.

وبخصوص الهدف 7، فإنه لم يتم بعد تعميم ولوج الساكنة القروية للماء الصالح للشرب سنة 2015 (96% متوقعة سنة 2016 مقابل 93% سنة 2012). كما يبقى المرمى المتعلق بالهدف 8 حول معالجة مسألة الديون في البلدان النامية

بعيد التحقيق، حيث ارتفع الدين العمومي الخارجي للمغرب إلى 277,7 مليار درهم عند نهاية سنة 2014 بارتفاع بنسبة 18,3% مقارنة مع سنة 2013.

2.4.4. التوجهات الوطنية على مستوى أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015

بمبادرة من الأمم المتحدة بالمغرب، تم إطلاق عدة مفاوضات بين فاتح فبراير و31 مارس 2013 من أجل إعطاء الكلمة للعديد من الأطراف الفاعلة من أجل التعبير عن تطلعاتها وتصورها حول أولويات التنمية الخاصة بعالم الغد.

وقد تم التعبير عن هذه التطلعات من خلال خمس موضوعات قطاعية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحكامة ودولة القانون، والبيئة المستدامة، والسلم والأمن، والتنسيق وتمويل التنمية، وكذا موضوعين أفقيين: حقوق الانسان ومحاربة الرشوة.

ونظرا لبعده الاستراتيجي، فقد تم التأكيد على أولوية قطاع التعليم لما بعد 2015، خصوصا فيما يتعلق بولوج الجميع إلى تعليم ذي جودة عالية يمكن من اندماج أفضل وبكفاءات ملائمة لحاجيات سوق الشغل.

وبعد ولوج جميع السكان لخدمات صحية ذات جودة عالية رهانا كبيرا. ونخص بالذكر، توسيع العرض الصحي، والتوسع الجغرافي بالإضافة إلى تطوير سياسة القرب خصوصا بالجهات المعزولة التي لا تستفيد بشكل كاف من الخدمات الصحية مع استهداف الساكنة ذات الاحتياجات الخاصة. ومن بين الأولويات أيضا في مجال الصحة، ضمان تغطية صحية للجميع، والرفع من مخصصات ميزانية وزارة الصحة.

وفي مجال التشغيل، تتلخص أهم الأولويات في الحصول على شغل لائق في إطار نمو اقتصادي مستدام يضمن الاستقلالية الاقتصادية للأشخاص خصوصا النساء. وتجدر الإشارة إلى أهمية اتخاذ تدابير للحد من البطالة، وتتعلق أساسا بمساندة القطاع الخاص، وإنعاش الاستثمارات، وولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل وتسهيل الإجراءات لتنمية الأنشطة المدرة للدخل بالإضافة إلى إنعاش التكوين المهني.

كما تعد الحكامة الجيدة واحترام دولة القانون من الأولويات لما بعد 2015، حيث يعتبر تطوير آليات الرقابة للطبقة السياسية وتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة لأصحاب القرار السياسي أمرا مهما كذلك. إضافة إلى ضرورة تشجيع مشاركة النساء في السياسة مع الاعتراف بدور النساء المنتخبات في الهياكل السياسية وبدور النساء القرويات في التنمية.

أما فيما يتعلق بحماية البيئة المستدامة، فيعتبر احترام البيئة سلوكا حضاريا. وتتمحور الانشغالات المعبر عنها حول جودة العيش، وتلقين القيم للأجيال القادمة وحماية الثروة الطبيعية مع وجود إرادة حقيقية لمعاقبة الملوثين وتوعية الأطفال حول حماية البيئة. وبخصوص تحقيق السلم والأمن، فالمغاربة واعون أن الأمن يهم بشكل مباشر كل الأفراد وكل الجماعات .

ويتماشى تمويل التنمية بشكل متوازي مع التعاون جنوب-جنوب ومع تعزيز دور الأمم المتحدة. وقد تمت الإشارة أيضا إلى ضرورة إنعاش المبادلات الدولية وتنقل الأشخاص، وذلك من خلال دعم الاندماج الجهوي والتعاون جنوب-جنوب، واندماج الكفاءات والأطر المغاربة المقيمين بالخارج باعتبارهم فاعلين في التنمية.

ويتوخى المغاربة أيضا نفس الحقوق للجميع دون تمييز وفوارق. وهم واعون أن محاربة الرشوة والزبونية تساهم في ولوج الجميع للحقوق الأساسية. فإدراج نظام للرقابة وآليات للعقوبات الزجرية من شأنها تعزيز المساواة في الحظوظ، وكذا الولوج لسوق الشغل والتعليم والصحة.

ومن خلال قرار رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 12 غشت 2015، تم تحديد 17 هدفا للتنمية المستدامة و169 مرمى تم طرحها خلال قمة الأمم المتحدة المخصصة لتبني برنامج التنمية المستدامة لما بعد 2015 والتي انعقدت بين 25 و27 شتنبر 2015 بنيويورك.

5.4. الإجراءات التي تستهدف الفئات المعوزة

ترصد الدولة موارد مالية مهمة لتمويل القطاعات الاجتماعية تفوق 54% من الميزانية العامة. كما يتم منح اهتمام خاص لاستهداف الفئات الاجتماعية الهشة والضعيفة من خلال تنفيذ عدد من البرامج التي تهدف إلى تحسين ظروفهم المعيشية والحد من الفوارق الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، بذلت الحكومة مجهودات كبيرة من أجل تعزيز الإجراءات لصالح الفئات المعوزة، وذلك من خلال برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق دعم التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى صندوق دعم الأرامل وصندوق التكافل العائلي. كما التزمت الحكومة، أيضا، بمواصلة جهودها لتحسين ولوج الساكنة القروية إلى البنية التحتية الأساسية.

6.4. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: إنجازات مقنعة خلال الفترة 2005-2014

منذ إعطاء انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بتاريخ 18 ماي 2005، من قبل جلالة الملك محمد السادس، تواصل المبادرة محاربة الفقر والهشاشة والاقصاء الاجتماعي، ولا سيما من خلال تعزيز القدرات المحلية وتحسين الظروف المعيشية والولوج للخدمات والبنية التحتية الأساسية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

وشملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خلال الفترة 2005-2014، أكثر من 9,7 مليون مستفيد، وذلك من خلال تنفيذ أكثر من 38.341 مشروع و8.294 نشاط للتنمية، منها 7.432 نشاط مدر للدخل، بغلاف مالي إجمالي ناهز 29,1 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بأكثر من 17,2 مليار درهم، أي كرافعة مكنت من تعبئة 41% من هذا المبلغ ممولة من طرف الشركاء.

وبخصوص برنامج تأهيل المجال الترابي، كلف البرنامج غلافا ماليا قدر بنحو 4,32 مليار درهم، بلغت فيه حصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 51% لفائدة مليون مستفيد. وبذلك، بلغ معدل برمجة الاعتمادات 79% (أي 21,52 مليار درهم بالنسبة للبرامج الخمسة)، مع العلم أن الغلاف الإجمالي المخصص للمبادرة الوطنية بمرحلتيها بلغ 27,25 مليار درهم.

ويظهر تحليل الإنجازات حسب البرنامج هيمنة البرنامج الأفقي، حيث يمثل لوحده 20.186 مشروعا ونشاطا، أي ما يمثل 43% من العدد الإجمالي المسجل خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى أكثر من 2,6 مليون مستفيد. ومن حيث نسبة الاستثمارات، سجل برنامج محاربة الاقصاء الاجتماعي في المجال الحضري أعلى معدل حيث بلغ 8,9 مليار درهم (أي 31% من مجموع الاستثمارات). كما بلغ عدد المستفيدين من البرنامج القروي 3,2 مليون مستفيد، أي 33% من العدد الاجمالي.

وبخصوص تمويل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، شكلت حصتا البرنامجين الحضري والأفقي 55% من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للمبادرة الوطنية (29% و26% على التوالي) مع استهداف 57% من الساكنة المستفيدة الإجمالية.

أما فيما يخص توزيع الإنجازات حسب مجالات التدخل، يعتبر قطاع التعليم ذو أولوية من حيث الاستهداف من طرف المبادرة الوطنية، حيث شهد أكبر عدد من التدخلات نتجاوز 8.155 مشروعا ونشاطا (22% من مجموع المشاريع)، تليه الأنشطة المدرة للدخل بنحو 7.432 مشروعا ونشاطا (20% من مجموع المشاريع)، ثم قطاع الشباب والرياضة بحوالي

5.238 مشروعا ونشاطا (14%)، ثم الولوج للماء الصالح للشرب 4.034 مشروعا ونشاطا (11%) وفك العزلة لصالح الساكنة القروية (الطرق والمسالك: 3.728 مشروعا ونشاطا (10%). كما سجل قطاع الصحة 3.058 مشروعا ونشاطا، أي ما يمثل 8% من مجموع المشاريع.

وفيما يتعلق بالساكنة المستفيدة من مشاريع وأنشطة المبادرة الوطنية، فقد استهدف قطاع التعليم ما يقارب مليوني مستفيد، ثم قطاع الشباب والرياضة حوالي 988.000 مستفيد والطرق والمسالك نحو 972.000 مستفيد.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أهمية الأموال التي رصدتها المبادرة لتمويل المشاريع في قطاعات التربية والتعليم (2,9 مليار درهم) والمسالك والطرق (2,1 مليار درهم) والتزويد بمياه الشرب (1,3 مليار درهم) والشباب والرياضة (1,8 مليار درهم) والصحة (1,22 مليار درهم).

وبفضل هذه الإنجازات، رحب البنك الدولي، في تقريره الأخير "وضعية شبكات الرعاية الاجتماعية في العالم سنة 2015"، بمجهودات المغرب من خلال مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية محتلا بذلك المرتبة الثالثة من بين 136 دولة ذات الدخل المنخفض والمتوسط، الذين تبنوا أفضل البرامج والمبادرات لتحسين أوضاع الفئات الضعيفة. وقد احتلت الهند واثيوبيا المركزين الأول والثاني على التوالي في هذا الترتيب.

برامج البنية التحتية بالمجال القروي

في إطار الجهود المتواصلة لتوسيع الكهربة بالمناطق القروية وتزويدها بالماء الصالح للشرب وفك العزلة عن أسرها، ساهمت مختلف برامج البنية التحتية بالوسط القروي (برنامج الكهربة القروية الشاملة، البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب والبرنامج الوطني للطرق القروية) في تحقيق نسبة كهربة بلغت 99,09% عند متم يوليوز 2015، وتحسين فرص الولوج للماء الشروب (94,5% في أواخر سنة 2014) وفك العزلة بمعدل ولوج إلى الطريق يصل إلى 78% عند متم يونيو 2015.

صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تم إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي سنة 2012 وذلك من أجل تعزيز الإجراءات الاجتماعية لصالح الفئات المعوزة. وسيساهم هذا الصندوق في تمويل النفقات الخاصة بتفعيل نظام المساعدة الطبية (راميد) ودعم التمدرس والحد من الهدر المدرسي (برنامج تيسير، برنامج مليون حقيبة،...) وكذا مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامج مساعدة النساء الأرامل في وضعية هشاشة.

- ✓ ***برنامج تيسير***

يندرج برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة، الذي أعطيت انطلاقته خلال سنة 2008، في إطار الحد من ظاهرة الهدر المدرسي بالوسط القروي. ويتراوح مبلغ المنحة الشهرية من 60 درهم إلى 140 درهم بالنسبة للتلميذ الواحد المسجل بإحدى المدارس الابتدائية المستهدفة التي تقع في إحدى الجهات التي يستهدفها البرنامج (434 جماعة قروية منها 360 جماعة مستهدفة من قبل المبادرة الوطنية) شريطة الالتزام التام بشروط المواظبة المحددة في نسبة غياب تام لا تتجاوز 4 مرات في الشهر .

وقد بلغ عدد المستفيدين برسم السنة الدراسية 2014-2015 حوالي 812.000 تلميذ و494.000 أسرة مقابل 784.000 تلميذ و466.000 أسرة برسم السنة الدراسية 2013-2014.

ومقارنة مع هدف الحد من ظاهرة الهدر المدرسي، ساهم برنامج "تيسير" منذ تفعيله في الحد بشكل كبير من معدل التغيب عن الدراسة (-60%) وفي انخفاض الهدر المدرسي (-68%) بالمدارس المستهدفة.

✓ ***المبادرة الملكية "مليون محفظة"***

تتجلى هذه المبادرة في توزيع المحفظات والكتب والمقررات الدراسية على تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي حسب مستويات التعليم في الوسطين الحضري والقروي. وقد بلغ عدد المستفيدين خلال الموسم الدراسي 2014-2015 ما يناهز 3.914.949 تلميذا.

✓ ***برنامج مساعدة النساء الأرامل في وضعية هشاشة***

في إطار جهود الحكومة لدعم الأسر الفقيرة والضعيفة، صادق مجلس الحكومة بتاريخ 30 أكتوبر 2014 على مشروع مرسوم رقم 2-14-791 يحدد شروط ومعايير الأهلية للاستفادة من الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة.

ويقدم هذا المشروع الدعم المباشر للأيتام الذين يتم التكفل بهم من قبل الأرامل في وضعية هشاشة، ويحدد المبلغ في 350 درهم شهريا عن كل طفل لا يتجاوز عمره 21 سنة، يتابع دراسته أو يستفيد من التكوين المهني شريطة ألا يتجاوز مبلغ الاستفادة الشهري 1050 درهم. ولا يحدد المشروع أي حد للسن بالنسبة للأيتام ذوي الإعاقة الذين تكفلهم الأرامل في وضعية هشاشة.

صندوق التكافل العائلي

في إطار الجهود الرامية الى تعزيز التماسك الاجتماعي واستمرارية الخلية الأسرية، قامت الحكومة ابتداء من سنة 2010 بإحداث صندوق التكافل العائلي. ويقوم هذا الصندوق، الذي يتم تمويله من خلال تخصيص 20% من عائدات الرسوم القضائية ويديره صندوق الإيداع والتدبير، بتقديم دفوعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات ولأطفالهن. ومنذ انطلاقته سنة 2011 وحتى متم شهر شتنبر 2015، قام صندوق التكافل العائلي بتنفيذ 5.969 حكم قضائي.

7.4. استعجالية إصلاح نظام التقاعد

يشكل الإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد أولوية استعجالية وتتوخى الحكومة تفعيله عند نهاية سنة 2015. ويبدو جليا أن إصلاح وضعية الصندوق المغربي للتقاعد هو الأكثر استعجالا. ويبقى من الضروري تفعيل المحاور الثلاث للإصلاح : الرفع التدريجي من سن التقاعد ليصل إلى 65 سنة، والزيادة في مساهمات المستخدمين والتقليص من معاشات التقاعد. وهي تدابير من شأنها تأجيل العجز بعدة سنوات إضافية في انتظار إصلاح شامل لأنظمة التقاعد.

فمنذ سنة 2014، لم تعد مداخيل الصندوق المغربي للتقاعد تغطي نفقاته، حيث يتعين على الصندوق صرف احتياطاته لتغطية عجز بلغ 936 مليون درهم سنة 2014 وسيتفاقم هذا العجز ليبلغ 2,2 مليار درهم سنة 2015.

وقد عرف مقترح الإصلاح الذي قدمته الحكومة عدة تغييرات. ففي بداية سنة 2015، قامت الحكومة بإعداد مشروعي قانونين متعلقين بإصلاح مقياسي خاص بالتقاعد.

يهدف الأول إلى تتميم وتغيير القانون رقم 012.71 الذي يحدد سن موظفي وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية المنخرطة في نظام المعاشات المدنية. ويتعلق الأمر برفع سن التقاعد تدريجيا إلى 62 سنة ابتداء من فاتح يناير 2015 وزيادة تدريجية لهذا السن بستة أشهر سنويا ابتداء من فاتح يناير 2016 لتبلغ 65 سنة في أفق 2021.

أما المشروع الثاني، فيرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 011.71 المتعلق بباقي مقاييس التقاعد خاصة قيمة المساهمات والقاعدة التي سيتم احتساب المعاش على أساسها. ومن شأن ذلك أن يساهم في تحسين الوضعية المالية للنظام على

المدى القريب والمتوسط ويؤجل تاريخ عجز الصندوق المغربي للتقاعد من 2014 إلى 2022 وتاريخ نفاذ الاحتياطات من 2022 إلى 2031.

وبعد مفاوضات طويلة مع المركزيات النقابية، منذ أبريل إلى غاية يوليوز 2015، لجأت الحكومة إلى اقتراح بعض التغييرات همت الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، مع منح امتيازات على مستوى التعويضات العائلية والمعاش الأدنى للتقاعد.

وتقترح الصيغة الأخيرة لشهر يوليوز 2015 تمديد سن التقاعد من 60 إلى 63 سنة على مدى السنوات الثلاث القادمة من أجل رفعها إلى 65 سنة على مدى اربع سنوات، والرفع التدريجي لمساهمة الموظفين والدولة من أجل بلوغ 28% على مدى أربع سنوات عوض سنتين التي تم اقتراحها خلال العرض الحكومي السابق. كما يقترح العرض الحكومي الجديد اعتماد معدل الأجور للسنوات الثمانية الأخيرة من أجل حساب مبلغ معاش التقاعد عند نهاية سنوات الخدمة وكذا اعتماد نظام تقاعد تكميلي للقطاع العمومي.

الجزء الثالث : سياسة ميزاناتية لضمان استدامة المالية العمومية

جعل المغرب، خلال السنوات الأخيرة، إصلاح المالية العمومية من ضمن أولوياته. فمن أجل مواجهة ارتفاع العجز الميزاناتي في ظل ظرفية دولية صعبة، عمدت الحكومة إلى اتخاذ تدابير مهمة من شأنها ضمان استقرار الإطار الماكرواقتصادي.

وفي إطار هذا الإصلاح، ركزت السياسة الميزاناتية المتبعة على تعبئة هوامش ميزاناتية للدولة، وذلك عبر تحسين الموارد وترشيد النفقات العمومية. وهكذا، همت الإجراءات المتخذة على مستوى الموارد تحسين تحصيل الموارد الجبائية وتعبئة الهبات والموارد المتأتية من المؤسسات العمومية. أما المجهودات التي بذلت على مستوى النفقات، فتجلت في مواصلة إصلاح منظومة الدعم، عبر حذف الدعم الموجه للبنزين والفيول رقم 2 والفيول الموجه للكهرباء سنة 2014 والغازوال سنة 2015، وكذا ترشيد نفقات التسيير والتحويلات لفائدة المؤسسات العمومية. إضافة إلى ذلك، نهج المغرب منذ أكثر من عقد إصلاحا شاملا لتدبير المالية العمومية. ويشكل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية خطوة مهمة في هذا المنحى. كما يدل الإصلاح الذي عرفه المجال الترابي سنة 2015 على إرادة تحسين وترشيد الحكامة الترابية في أبعادها الإدارية والاقتصادية والمالية.

وهكذا، مكنت هذه الإجراءات، التي تسير وفق الإصلاح الميزاناتي المعتمد منذ سنوات، من تحسين الوضعية المالية للدولة، حيث انخفض العجز الميزاناتي من 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 5,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 ثم إلى 4,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014.

وفي إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016، تهدف توجهات الحكومة إلى تثمين الإنجازات فيما يتعلق باستقرار الإطار الماكرواقتصادي ومواصلة تقليص العجز الميزاناتي ومعدل المديونية العمومية.

وهكذا، ستعمل الحكومة على دعم التحولات التدريجية والإيجابية لنموذجنا التنموي، وذلك من خلال توطيد دعامات نمو اقتصادي متوازن وإنعاش الاستثمار وتحفيز التصنيع مع مواصلة تفعيل الإصلاحات الكبرى. ومن أجل ترسيخ ركائز النجاعة والشفافية وحسن الأداء في التدبير الميزاناتي بما يدعم مسلسل إعادة توازن المالية العمومية، سيتم العمل على تعبئة المجهودات اللازمة لتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك وفق المخطط المسطر والذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2016.

ويقدم هذا الجزء من التقرير الاقتصادي والمالي، في البداية، تحليلا للتوجهات والتحولات الهيكلية التي ميزت المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، ثم عرضا لأهم الإصلاحات المتخذة من طرف الحكومة وفق المسلسل المتبع لإعادة توازنات المالية العمومية. وبعد ذلك سيتم عرض السياق الماكرواقتصادي والتوجهات الأساسية المعتمدة في بلورة توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2016.

1.التطورات الأخيرة للمالية العمومية

نظرا لتفاقم عجز الميزانية بين سنتي 2009 و2012، عمدت السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة إلى تفعيل مجموعة من التدابير المهمة لتحسين وضعية المالية العمومية، حيث تم تقليص عجز الميزانية (دون احتساب مداخيل الخوصصة) بنسبة 2,1 و0,2 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي. كما أصبح الرصيد العادي للميزانية موجبا سنة 2014، مشكلا بذلك تحولا إيجابيا للوضعية المالية.

ويعزى هذا التحسن الميزاناتي في المقام الأول إلى الإجراءات المتخذة على مستوى كل من النفقات والموارد، وبنسبة أقل، إلى الأثر الإيجابي للظرفية الاقتصادية. وهكذا، وموازاة مع الارتفاع الطفيف للموارد الجبائية، تم بذل جهود منذ سنة 2013 للتحكم في نفقات المقاصة والحرص على تنفيذ نفقات الاستثمار. كما تمت تعبئة هبات من دول مجلس التعاون الخليجي بما يقدر بنحو 18,3 مليار درهم على مدى السنتين الماضيتين.

مبيان 27 : تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

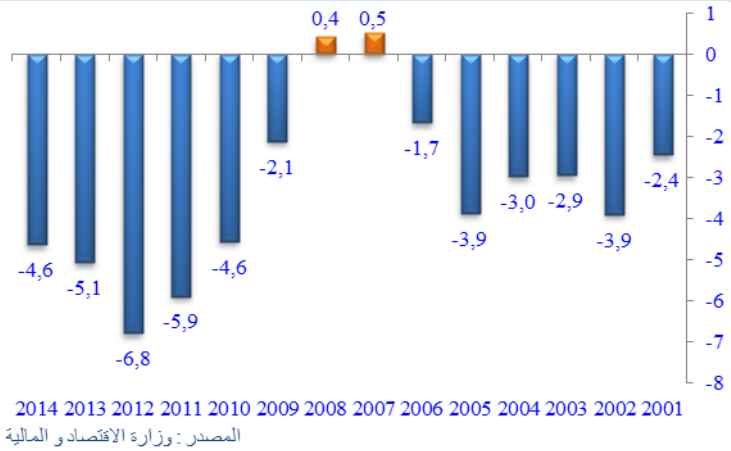

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

1.1.تطور الموارد العادية

1.1.1.الموارد الجبائية

تميز تطور المالية العمومية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008، بتعزيز الموارد الجبائية، حيث بلغت ذروتها بمعدل 26% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008. ويبين تحليل تطور هذه الموارد خلال هذه الفترة تسجيل مرونة أكبر بالنسبة للنشاط الاقتصادي انطلاقا من سنة 2005، حيث ارتفعت نسبة المرونة من 0,9 في الفترة 2000-2004 إلى 2,3 في 2005-2008. ويرتبط هذا التطور بتغيير في بنية الناتج الداخلي الخام والذي تمثل في انبثاق قطاعات حيوية (البناء والأشغال العمومية، والبريد والاتصالات، والأنشطة المالية والتأمين) عرفت زيادات كبيرة في الأرباح، مما ساهم في تحسين الموارد.

مبيان 28 : تطور المداخيل الجبائية

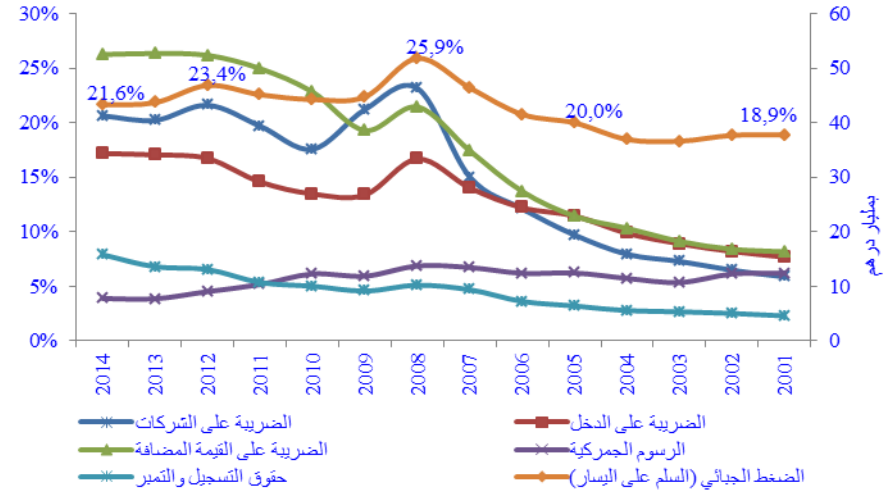

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

وفي المقابل، شهدت الموارد الجبائية خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2012 وتيرة نمو غير مستقرة، يمكن تفسيرها باقتران ثلاثة عوامل. يتعلق العامل الأول بانعكاسات الظرفية الاقتصادية على مختلف الضرائب، حيث سجلت مرونة الموارد الجبائية بالنسبة للناتج الداخلي الخام نسبة سلبية (-2,2) في سنة 2009 مقابل نسبة موجبة تقدر بنحو 2,3 في الفترة 2005-2008. ويفسر ذلك بتراجع النشاط الاقتصادي والانكماش الحاد الذي شهدته اقتصادات الشركاء الرئيسيين للمغرب في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، ولاسيما فرنسا وإسبانيا. ويرتبط العامل الثاني بخفض معدلات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل[83].

وقد انعكس هذان العاملان على تطور موارد كل من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، التي سجلت معدلات نمو أقل مقارنة مع الفترة السابقة لسنة 2009. فبعد تسجيل معدلات نمو من رقمين بين سنتي 2001 و2008، عرفت الموارد المحصلة من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل تطورات محدودة بين سنتي 2009 و2012. وانخفضت الموارد المحصلة من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية سنة 2009، وسجلت بين سنتي 2010 و2012 معدلات نمو جد ضعيفة مقارنة مع الفترة ما بين 2006 و2008. أما فيما يخص رسوم التسجيل والتنبر، فقد عرفت نموا إيجابيا على العموم في الفترة ما بين سنة 2001 و2008، مسجلة مرونة أكبر نسبيا بالنسبة للنشاط الاقتصادي. وفي المتوسط، بلغت وتيرة نمو هذه الرسوم خلال هذه الفترة 12,2%. إلا أن هذه الاخيرة شهدت خلال سنة 2009 منحى مغايرا في وتيرة النمو، وذلك ارتباطا بتراجع الرسوم على عمليات انتقال الملكية نتيجة تراجع المعاملات العقارية. وبالنسبة للفترة 2010-2012، شهدت هذه الموارد ارتفاعا سنويا بنسبة 14,3% في المتوسط مقابل 18,9% بين سنتي 2006 و2008.

ويتمثل العامل الثالث، في انخفاض الموارد الجمركية، ارتباطا بالخصوص باستمرار عملية التفكيك الجمركي وتراجع نمو الواردات الخاضعة للضريبة. وبالتالي، تم تسجيل انخفاض في معدل نمو الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد منذ سنة 2009، مقارنة مع السنوات السابقة.

وعلى الرغم من جهود التقويم الميزاناتي المبذولة من طرف الحكومة منذ سنة 2013، أظهرت عائدات الضرائب ارتفاعا ملموسا سنة 2014.

وهكذا ارتفعت موارد الضريبة على الشركات بنسبة 2,1% سنة 2014 لتصل إلى 41,3 مليار درهم، وذلك بعد انخفاض بنسبة 6,4% سنة 2013. ويفسر هذا التحسن بارتفاع الضريبة على الشركات المستخلصة من المنبع، ارتباطا بتفويت حصة من رأسمال اتصالات المغرب وبتحسن مساهمات بعض كبار الملزمين (البنك الشعبي المركزي، اتصالات المغرب، ...)، بالموازاة مع انخفاض مساهمات فئة أخرى من كبار الخاضعين للضريبة (المكتب الشريف للفوسفاط، بنك المغرب، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ...). أما بالنسبة للضريبة على الدخل، فقد سجلت مداخيلها ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,7% بعد زيادة بنسبة 2% سنة 2013، محصلة بالكامل من الضريبة على الدخل المستخلصة من المنبع على الأجور، فيما انخفضت الضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية بنسبة 7,9%.

وانخفضت موارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة طفيفة بلغت 0,4%، وذلك نتيجة زيادة طفيفة في موارد الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد (0,2%)، مقابل انخفاض في الضريبة على القيمة المضافة في الداخل (-1,2%)، ارتباطا

[83] في سنة 2009، تم خفض معدل الضريبة على الشركات من 39,6% إلى 37% لمؤسسات القطاع المالي ومن 35% إلى 30% بالنسبة للقطاعات الأخرى. أما بالنسبة للضريبة على الدخل، فقد تم خفض المعدل الهامشي من 42% إلى 40% ثم إلى 38% في سنة 2010. كما تم رفع عتبة الإعفاء من الضريبة على الدخل من 28.000 درهم سنة 2009 إلى 30.000 درهم سنة 2010 مقابل 24.000 درهم سنة 2007 و18.000 درهم سنة 1996. ويقدر النقص في الموارد الناتج عن تعديل جدول الضريبة على الدخل بنسبة 0,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 و0,5% سنة 2010.

بانخفاض المدفوعات التلقائية، لا سيما تلك المحصلة من بعض الشركات الكبرى نتيجة إلغاء قاعدة الفاصل الزمني للخصم واسترداد الدين الضريبي المتعلق بالمصدم.

أما بالنسبة للموارد المحصلة من الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 4,3% نتيجة ارتفاع كل من مداخيل الضريبة الخاصة بالمنتوجات الطاقية (4,5%) وتلك الخاصة بالتبغ المصنع (5,9%)، بعد تفعيل المرحلة الثانية من إصلاح هذه الضريبة.

ومن جانبها، شهدت الموارد المتعلقة برسوم التسجيل والتنبر أدنى معدل للنمو خلال سنة 2013 بنسبة 3,8% ارتباطا بتباطؤ النشاط العقاري، قبل أن تعرف ارتفاعا كبيرا قدره 16,3% سنة 2014. ويعزى هذا التطور أساسا إلى الزيادة في الموارد المحصلة من الرسوم على عمليات انتقال الملكية بنسبة 22,8% وذلك نتيجة تحقيق موارد إضافية تقدر بمبلغ 1,4 مليار درهم برسم تفويت حصة فيفندي Vivendi من رأسمال شركة اتصالات المغرب.

أما بالنسبة للموارد المحصلة من الرسوم الجمركية، فقد ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت 0,7% بعد انخفاض بنسبة 14,7% سنة 2013.

وبتراجع وتيرة نمو الموارد الجبائية منذ سنة 2009، انخفض معدل الضغط الضريبي[84] ليصل إلى 21,6% سنة 2014 بعد 22,4% سنة 2009، غير أن تعزيز جهود الإدارة الضريبية فيما يتعلق بالمراقبة الجبائية قد مكن من التخفيف من أثر هذا الانخفاض في الموارد، حيث تم تحصيل 9 ملايير درهم من عمليات المراقبة سنة 2013، أي بمعدل نمو 20% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2009-2013. وقد بلغت حصتها من المداخيل الجبائية 4,7% في المتوسط بين سنتي 2010 و2013 مقابل 2,1% بين سنتي 2005 و2009، و1,3% في الفترة 2001-2004. وارتفعت المداخيل الناجمة عن المراقبة بمبلغ 1 مليار درهم سنة 2013 مقارنة بسنة 2012. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز الجهود المبذولة لتحسين التحصيل بإلغاء الزيادات وغرامات التأخير وفقا للمادة 10 من قانون المالية لسنة 2013.

مبيان 29 : تطور بنية المداخيل الجبائية

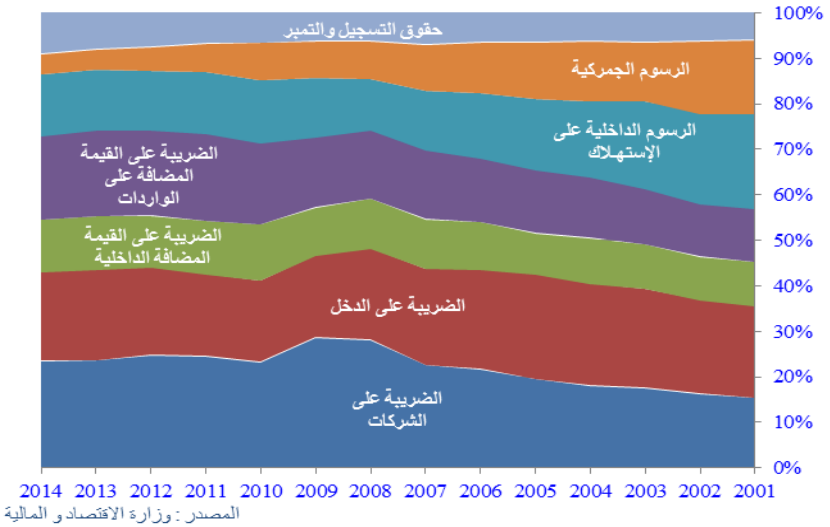

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

ولقد واكب تطور الموارد الجبائية تغييرات عميقة في بنيتها في اتجاه زيادة حصة الضرائب المباشرة وخاصة الضريبة على الشركات من الموارد . وهناك عدة عوامل تفسر هذه الدينامية، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والدينامية القوية لأرباح الشركات الكبرى، وتزايد عدد الشركات التي تفي بالتزاماتها الضريبية، وذلك نتيجة لجهود تحديث الإدارة الضريبية،

[84] بما في ذلك حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة.

خاصة فيما يتعلق بتحصيل الضرائب وتعزيز المراقبة، بالإضافة إلى جهود أخرى لتحسين التحصيل، من خلال إلغاء مستحقات التأخير عن الأداء[85] بالأساس. وهكذا، شكلت الضرائب المباشرة نسبة 43,7% من مجموع المداخيل الجبائية سنة 2014 مقابل 36,5% سنة 2001، أي بزيادة تقدر بنحو 7,3 نقطة مئوية. وقد مكن هذا التحول في العائدات الضريبية المباشرة من تعويض الانخفاض الملاحظ في الموارد الجمركية التي تراجعت حصتها من 16% إلى 4,4% من مجموع المداخيل الجبائية خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، يفسر تحسن حصتها من الموارد الجبائية بأثر الإصلاح الذي شهدته منذ سنة 2005 والذي شمل تبسيط هذه الضريبة وتوسيع قاعدتها الضريبية من خلال تمديد نطاق تطبيقها وإلغاء بعض الإعفاءات والرفع من معدلات بعض المنتوجات. كما تميزت هذه الفترة بهيمنة حصة الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد مقارنة مع حصة الضريبة على القيمة المضافة الداخلية لتمثل أكثر من 61,9% من إجمالي موارد الضريبة على القيمة المضافة سنة 2014 مقابل 55% سنة 2001.

2.1.1. الموارد غير الجبائية

ارتفعت الموارد غير الجبائية (دون احتساب مداخيل الخوصصة) خلال الفترة 2005-2013 لتمثل حوالي 2,4% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط، وهي نسبة أعلى من تلك التي سجلت خلال الفترة 2001-2004 (1,8%). وتميزت سنة 2014 بتحقيق موارد غير جبائية مهمة بلغت 3,6% من الناتج الداخلي الخام. ويفسر ذلك بالأساس بتحصيل 13,1 مليار درهم برسم هبات من طرف دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتميز المداخيل غير الجبائية بأدائها غير المستقر، ارتباطا بالظرفية الاقتصادية التي تؤثر على المداخيل المتأتية من المؤسسات العمومية وبالموارد الاستثنائية المتعلقة بمبالغ المساعدة وبعدم استقرار المداخيل المرتبطة بعمليات الخوصصة.

وعرفت مساهمة الموارد المحصلة من المؤسسات والمقاولات العمومية في الموارد غير الجبائية تراجعا لصالح "الموارد غير الجبائية الأخرى "[86] على مدى السنتين الماضيتين (28% و46% في سنة 2014 و2013 على التوالي، مقابل 52% في سنة 2012). وخلال سنة 2014، شهدت هذه المداخيل انخفاضا بحوالي 27%، بسبب تراجع الموارد المتأتية من المقاولات العمومية الكبرى، بما في ذلك المكتب الشريف للفوسفاط (3 مليار درهم مقابل 5 مليار درهم سنة 2013) والمحافظة العقارية (2 مليار درهم مقابل 2,7 مليار درهم) واتصالات المغرب (1,4 مليار درهم مقابل 1,7 مليار درهم) وبنك المغرب (628 مليون درهم مقابل 944 مليون درهم).

أما بالنسبة للموارد غير الجبائية الأخرى، فتعتبر زيادة مساهمتها على مدى السنتين الماضيتين عاملا استثنائيا يعزى إلى الهبات المحصلة في إطار دعم دول مجلس التعاون الخليجي، وبنسبة أقل إلى مبالغ المساعدات.

وفيما يتعلق بمداخيل الخوصصة، فقد ساهمت في تخفيض عجز الميزانية بنحو 1,4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام كمتوسط خلال الفترة 2001-2007. ومنذ ذلك الحين، تقلصت مساهمتها في تمويل العجز، حيث أن 85% من مجموع هذه المداخيل تم تحصيلها قبل سنة 2008. وقد تم خلال سنتي 2011 و2012 تفويت حصتين من رأسمال البنك الشعبي المركزي بلغتا على التوالي 20% و10%، مما مكن من جلب موارد للميزانية بلغت 5,3 مليار درهم و3,3 مليار درهم،

---

[85] قانون المالية 2013، فصل 10.

[86] تتضمن موارد ناتجة عن تخفيف النفقات ومبالغ المساعدة، والفوائد المترتبة عن توظيف الأموال والسلفات والموارد المتعلقة بأملاك الدولة، بالإضافة إلى الموارد المختلفة المتأتية من الوزارات ورسوم خط أنبوب الغاز.

أي ما يعادل 0,7% و0,4 % من الناتج الداخلي الخام. وفي سنة 2014، مكن بيع أسهم الدولة في رأسمال البنك الشعبي المركزي من تحصيل ملياري درهم.

2.1. نفقات الدولة

أدى تراجع المداخيل الجبائية تزامنا مع استمرار ضغط النفقات، منذ سنة 2011 على الخصوص، إلى تضييق الهوامش الميزاناتية للدولة. ولمواجهة هذه الوضعية، قامت الدولة خلال سنتي 2013 و2014 بعدة مجهودات للتحكم في تطور النفقات العمومية. فقد بلغت النفقات العادية خلال سنة 2014 حوالي 210,4 مليار درهم، أي بمعدل إنجاز 97,6% مقارنة مع التوقعات الأولية، مما مكن من توفير مبلغ 5,2 مليار درهم. ومقارنة مع سنة 2013، سجلت هذه النفقات ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,3% مقابل 3,4% في السنة الفارطة، مما يعكس الجهود المبذولة للتحكم في هذه النفقات مقارنة مع الفترة 2009-2012 التي تزايدت خلالها بنسبة 12,2% كمتوسط سنوي. ويعزى هذا التحكم في وتيرة نفقات الدولة منذ 2013 إلى التدابير الهامة المتخذة، لا سيما على مستوى تحملات المقاصة والتحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويبين تحليل بنية نفقات ميزانية الدولة تراجعا في حصة تحملات المقاصة بحوالي 3,8 نقطة مئوية خلال سنة 2014، مما ساعد على تغطية حصة نفقات السلع والخدمات والحفاظ على الحصة المخصصة للاستثمار. ويرجع هذا التحسن لمجهودات التحكم في تحملات المقاصة خلال السنتين الماضيتين (19,8% سنة 2013 و15,4% سنة 2014 من مجموع النفقات العادية) بدل الحصص المهمة التي عرفتها سنتا 2011 و2012. وكانت تحملات المقاصة قد بلغت نسبة 25,1% من النفقات العادية كمتوسط سنوي خلال تلك الفترة، وهو أعلى مستوى مسجل، مقابل نسبة 14% في المتوسط خلال الفترة 2007-2010 ونسبة 5,6% فقط في المتوسط خلال الفترة 2001-2006.

وبالرغم من ذلك، تتسم بنية النفقات الإجمالية باستمرار ارتفاع النفقات العادية بوتيرة قوية مقارنة بنفقات الاستثمار. فقد سجلت حصة نفقات الاستثمار نسبة 19,3% كمتوسط سنوي خلال السنوات الخمس الماضية، في حين بلغت حصة النفقات العادية نسبة 80,7% في المتوسط خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك إلى صعوبة التحكم في كتلة الأجور وتفاقم تحملات المقاصة، إضافة إلى ضعف معدل تنفيذ نفقات الاستثمار التي لا تساير المبالغ المهمة المرصودة لها.

مبيان 30 : تطور الرصيد العادي ومعدل تغطية النفقات بالمداخيل

معدل تغطية النفقات بالمداخيل

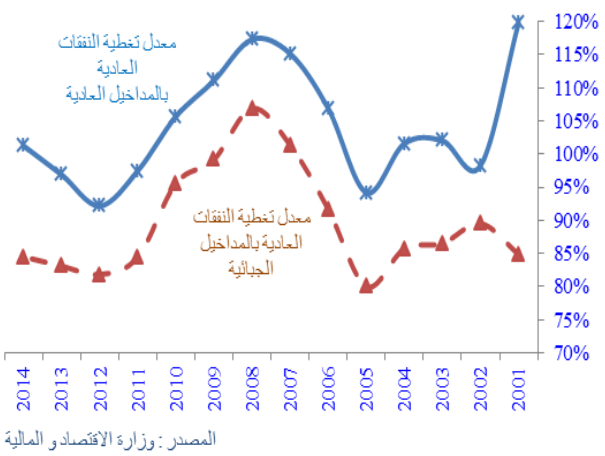

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

الرصيد العادي

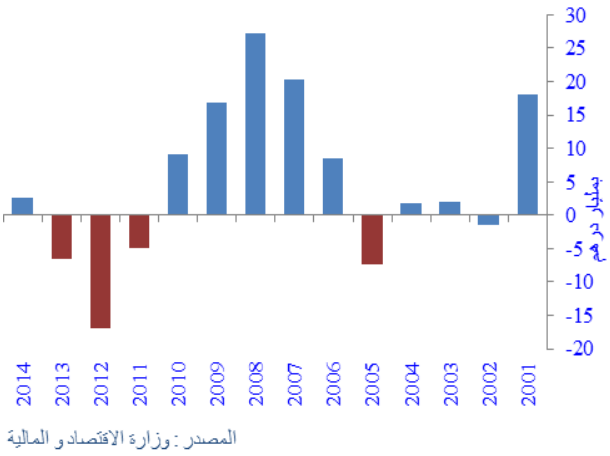

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

وخلال سنة 2014، سجل الرصيد العادي، الذي عرف عجزا منذ سنة 2011، تحسنا بقيمة 9,1 مليار درهم حيث سجل فائضا بقيمة 2,6 مليار درهم، يعزى إلى مجهودات التقويم الميزاناتي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتحكم في النفقات، لا تزال نسبة تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية غير كافية، حيث لم تتجاوز 88,1% في المتوسط خلال الفترة 2009-2014.

1.2.1. نفقات السلع والخدمات

نفقات الأجور

عرف عبء النفقات المرتبطة بأجور الموظفين منحى تصاعديا منذ سنة 2010 بعد الانخفاض المضطرد بين سنتي 2006 و2009، ليبلغ 101,6 مليار درهم سنة 2014. فقد شهد ارتفاعا بنسبة 54,8% مابين 2007 و2014 مقابل ارتفاع عدد المأجورين بنسبة 9,9%. ويعزى هذا المنحى التصاعدي في كتلة الأجور إلى الزيادات في الأجور وإلى أهمية الترقيات الاستثنائية المقررة في إطار مختلف جولات الحوار الاجتماعي، مما أدى الى تجاوزات للاعتمادات المرصودة والتي تكتسي طابعا تقييميا.

ولمواجهة الإكراهات التي عرفتها المالية العمومية سنة 2012، تم اتخاذ عدة تدابير سنة 2013 بغية التحكم في تطور كتلة الأجور، مما ساهم في خفض معدلها إلى 11% من الناتج الداخلي الخام، أي بانخفاض قدره 0,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2012.

وخلال سنة 2014، تمت مواصلة المجهودات للتحكم في هذا المكون من نفقات التسيير في حدود نفس المستوى المسجل خلال سنة 2013، وذلك بالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة خلال أبريل 2014 في إطار سياسة الحوار الاجتماعي للرفع من الحد الأدنى الصافي للأجور في قطاع الوظيفة العمومية ليصل إلى 3.000 درهم مقابل 2.800 درهم شهريا. وقد تم تفعيل هذا الإجراء انطلاقا من فاتح يوليوز 2014 وقدر أثره المالي السنوي بمبلغ 160 مليون درهم لفائدة 53.000 موظف.

وسيتواصل التحكم في عبء نفقات الموظفين من خلال إدخال الطابع التقييدي لاعتمادات الأجور في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. والهدف من ذلك هو تقليص عبء كتلة الأجور التي تشكل عاملا أساسيا لإعادة توازن المالية العمومية، وجعله أقل من 11% من الناتج الداخلي الخام على المدى المتوسط.

نفقات السلع والخدمات الأخرى

ارتفعت نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 7,8% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2001-2014، حيث انتقلت من 19,4 مليار درهم سنة 2001 إلى 51,4 مليار درهم سنة 2014. ونسبة للناتج الداخلي الخام، بلغت هذه النفقات 5,4% في الفترة 2005-2014 مقابل 4,5% في الفترة 2001-2004. وقد عرفت تطورا ملحوظا خلال العقد الماضي ارتباطا بتصفية متأخرات الدولة المستحقة للصندوق المغربي للتقاعد وبالمقابل المالي لعملية المغادرة الطوعية.

يتطلب تحقيق الادخار الميزاناتي اللازم لدعم الاستثمار الحد من وتيرة نمو نفقات تسيير الإدارات العمومية. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ بعض التدابير على مستوى هذه الفئة من النفقات، وخاصة بهدف ترشيد النفقات المتعلقة بالفندقة والإقامة وتنظيم الاحتفالات. وقد تمت مواصلة الجهود المبذولة للتحكم في هذه النفقات خلال سنة 2014، خاصة على مستوى مصاريف الاتصالات والاحتفالات التي عرفت انخفاضا في الاعتمادات المخصصة لها بنسب 1% و4% على التوالي.

2.2.1. نفقات المقاصة

شكل الارتفاع الملموس لتحملات المقاصة وتراكم المتأخرات الناشئة عنها خلال السنوات الأخيرة مصدرا لهشاشة المالية العمومية، مما أدى الى انخفاض الهوامش المتاحة لنفقات الاستثمار. ولتصحيح هذا الوضع، وضعت الحكومة انطلاقا من 16 أكتوبر 2013 نظام المقايسة الجزئية بالنسبة لأسعار المنتجات النفطية. ويجدر التذكير أنه تم سابقا الرفع من الأسعار الداخلية لبعض المواد الطاقية (البنزين والغازوال والفيول) في يونيو2012. كما قررت الحكومة في بداية سنة 2014[87] الخفض التدريجي لدعم الغازوال إلى جانب حذف الدعم بالنسبة للبنزين والفيول رقم 2 وكذا الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء.

وبفضل هذه التدابير، انتقلت تحملات المقاصة[88] من 54,9 مليار درهم سنة 2012 إلى 41,6 مليار درهم سنة 2013، ثم إلى 32,6 مليار درهم سنة 2014. وقد ساهم هذا المجهود الميزاناتي على مستوى تحملات المقاصة، والذي يعادل نحو1,9 نقطة و1,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام برسم سنتي 2013 و2014 على التوالي، في انخفاض عجز الميزانية خلال هاتين السنتين.

وتدخل هذه التدابير في إطار استراتيجية إصلاح نظام الدعم التي تروم تقليص عبء تكاليف المقاصة والتحكم في المخاطر الميزاناتية المحتملة واعتماد سياسة الاستهداف للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

مبيان 31 : تطور نفقات المقاصة ورصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

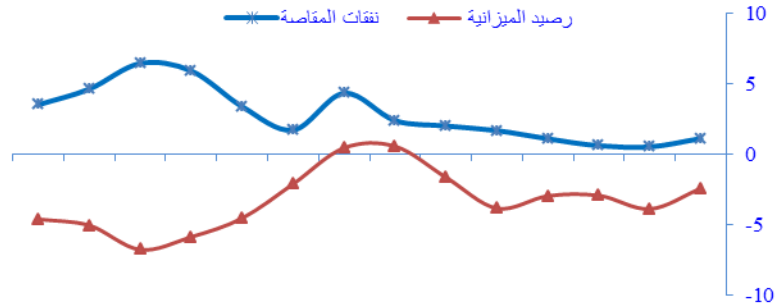

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

3.2.1. فوائد الدين

ارتفعت تكاليف فوائد الدين خلال الفترة 2001-2014 بنسبة 2,2% في المتوسط لتصل إلى 24,8 مليار درهم سنة 2014. ويعزى هذا التطور إلى الأثر المزدوج لانخفاض تكاليف فوائد الدين الخارجي بحوالي 3,5% ولارتفاع فوائد الدين الداخلي بنسبة 3,9%.

وارتفعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 10,1% سنة 2014. ويشمل هذا التطور ارتفاع فوائد الدين الداخلي بنسبة 13,1% نتيجة ارتفاع رصيد الدين الداخلي وانخفاض فوائد الدين الخارجي بنسبة 4%، حيث بلغا على التوالي 21,1 مليار درهم و3,7 مليار درهم.

وشهدت تحملات فوائد الدين الداخلي نسبة للناتج الداخلي الخام منحى نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة لتصل إلى 2,3% سنة 2014 مقابل 2,9% سنة 2001. وسجل متوسط تكلفة الدين[89] الداخلي تراجعا مهما خلال الفترة قيد

[87] قرار رئيس الحكومة رقم 3.01.14 بتاريخ 15 يناير 2014.

[88] باحتساب صندوق دعم الأسعار.

[89] حاصل فوائد الدين على حجم الدين برسم السنة السابقة.

الدراسة ليبلغ 5% في نهاية سنة 2014، مقابل 8,2% سنة 2001. ويرجع هذا أساسا إلى انخفاض كلفة تمويل الخزينة في سوق سندات الخزينة.

وبالموازاة مع ذلك، بذلت جهود كبيرة من أجل التحكم في تحملات فوائد الدين الخارجي المباشر، حيث استقر معدل هذه الأخيرة في حوالي 0,4% من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2005-2014 مقابل 1,3% سنة 2001، مستفيدة بالخصوص من الآثار الإيجابية لسياسة التدبير النشيط للدين.

4.2.1. نفقات الاستثمار

أدى توجه السلطات العمومية منذ سنة 2008 لمواصلة المجهودات المبذولة لدعم النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع نفقات الاستثمار على مستوى ميزانية الدولة، حيث انتقلت إلى 5,5% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال فترة 2008-2014، مقابل 3,9% خلال الفترة 2001-2007. وقد بلغت هذه النفقات 52,5 مليار درهم (مع احتساب الصندوق الخاص بالطرق) سنة 2014، أي ما يناهز 2,5 مرة نفقات الاستثمار المنجزة سنة 2001. وقد أدى تعزيز هذه النفقات إلى ارتفاع حصتها في النفقات الإجمالية، لتنتقل من 16,1% في المتوسط خلال الفترة 2001-2007 إلى 19,6% خلال الفترة 2008-2014.

وبالرغم من ذلك، تميز تنفيذ نفقات الاستثمار خلال القوانين المالية السالفة بتراكم الاعتمادات المرحلة التي بلغت 21 مليار درهم نهاية سنة 2012. ويبين تحليل الاعتمادات المرحلة إلى غاية السنة المالية 2012، أن 40% من هذه الاعتمادات تعود إلى سنة 2011 و27% إلى سنة 2010، والباقي يهم السنوات ما قبل سنة 2010. وبلغت الاعتمادات المرحلة للسنتين الماليتين 2013 و2014 ما قدره 18 مليار درهم. ويعزى استمرار ارتفاع هذه الاعتمادات إلى ضعف القدرة التنفيذية للآمرين بالصرف.

ولذلك، ومن أجل ترسيخ الحكامة الرشيدة في إدارة المالية العمومية وتحسين برمجة وتنفيذ اعتمادات الاستثمار، تقرر في أبريل 2013 إعطاء الأولوية لتنفيذ نفقات الاستثمار للاعتمادات المرحلة. ولهذا الغرض، تم تجميد مبلغ 15 مليار درهم، والذي هم جل القطاعات الوزارية مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة التدبيرية للآمرين بالصرف وأولويات المشاريع في طور الإنجاز.

وتقدر الاعتمادات المرحلة من 2014 إلى 2015 بنحو 17 مليار درهم. ومن أجل تسوية هذا الوضع، تقرر في إطار قانون المالية لسنة 2015 إلغاء الاعتمادات الاستثمارية التي تم ترحيلها من سنة 2011 وما سبق إلى سنة 2012 ومايليها والتي لم تكن موضوع أمر بالصرف خلال الفترة من فاتح يناير 2012 إلى 31 دجنبر 2014. وفيما يتعلق باعتمادات الاستثمار المرحلة المرتبطة بصفقات عمومية منتهية، يتم إلغاء الاعتمادات والالتزامات المتعلقة بها بموجب القانون.

3.1.تطور حجم دين الخزينة

1.3.1. تطور معدل دين الخزينة

ارتفع حجم دين الخزينة من 286,2 مليار درهم إلى 587,4 مليار درهم خلال الفترة 2001-2014، أي بنسبة نمو سنوية قدرها 5,7% مع تسجيل وتيرة نمو سريعة نسبيا خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، شهد حجم الدين نسبة للناتج الداخلي الخام تطورات متباينة.

باستثناء سنة 2005، شهد معدل دين الخزينة خلال الفترة 2001-2009 منحى تنازليا، حيث انتقل من 64,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 46,1% سنة 2009، أي بانخفاض بلغ 18,1 نقطة مئوية. ويعزى ارتفاع معدل الدين خلال سنة 2005 إلى تزايد رصيد الدين الداخلي والذي بلغ 46,8% من الناتج الداخلي الخام على إثر تحويل متأخرات الصندوق المغربي للتقاعد برسم مساهمات الدولة بمبلغ 11 مليار درهم إلى سندات للخزينة وكذا عملية المغادرة الطوعية التي كلفت كذلك ما يقارب 11 مليار درهم. وهكذا، فقد عرف معدل الدين الداخلي خلال هذه الفترة تطورات متباينة، حيث انتقل من 39,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 46,8% سنة 2005 ليتراجع إلى 35,9% سنة 2008. ومن جانبه، عرف معدل الدين الخارجي تحسنا مهما، حيث انتقل من 24,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 9,5% سنة 2008.

وهكذا، وبعدما شهد حجم الدين منحى تنازليا منذ سنة 2001، تغير منحى تطوره انطلاقا من سنة 2009، لينتقل من 46,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى 63,4% سنة 2014، بزيادة قدرها 17,3 نقطة مئوية. ويفسر هذا الارتفاع باستمرار عجز الميزانية وتمويله عن طريق الديون الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد ارتفعت معدلات الدين الداخلي والدين الخارجي على التوالي من 35,6% إلى 48,1% من الناتج الداخلي الخام ومن 10,5% إلى 15,2% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2014. وقد اتسمت السنوات الأخيرة باللجوء إلى السوق المالية الدولية في ظروف ملائمة، حيث بلغت اكتتابات الخزينة 1,5 مليار دولار خلال دجنبر 2012 و750 مليون دولار خلال ماي 2013 و1 مليار دولار خلال يونيو 2014.

2.3.1. دينامية دين الخزينة

يعتبر تطور معدل دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام كنتيجة للأثر المشترك لأربعة عوامل أساسية هي: الرصيد الأولي ومعدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام وسعر الفائدة الحقيقي وتقلبات أسعار الصرف. ويبين الرسم البياني أدناه تأثير هذه العوامل على تطور معدل الدين منذ سنة 2001.

مبيان 32 : تطور العوامل المساهمة في دينامية مديونية الخزينة

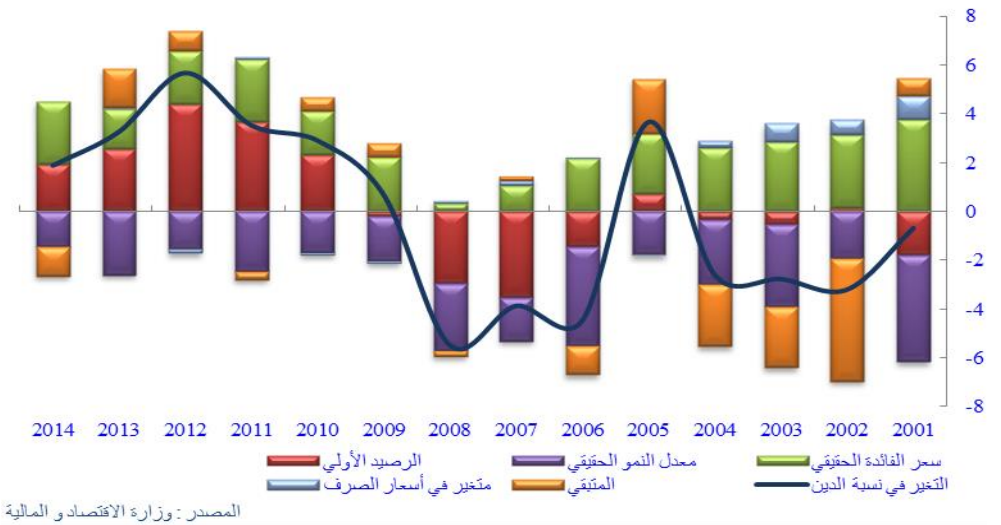

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

أثر الرصيد الأولي: عرف الرصيد الأولي على العموم تحسنا خلال الفترة 2001-2008، مسجلا بذلك فائضا خلال السنتين 2007 و2008. ولذلك، ساهم الرصيد الأولي في انخفاض معدل الدين بنحو 9,7 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام على مدى هذه الفترة، أي بمتوسط سنوي قدره 1,9 نقطة. وتميز تطور المالية العمومية خلال هذه الفترة بتعزيز

الموارد. وقد تدهور هذا الرصيد خلال الفترة 2009-2014، حيث بلغ في المتوسط -2,5% من الناتج الداخلي الخام، مسجلا تفاقما بحوالي 3,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع المستوى المسجل خلال الفترة 2001-2008. وهكذا، بلغت مساهمته في ارتفاع معدل الدين خلال هذه الفترة 14,7 نقطة مئوية، أي بمتوسط سنوي قدره 2,5 نقطة.

أثر معدل النمو الاقتصادي: مكن النمو الاقتصادي المهم من خفض معدل الدين بمقدار 2,4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام سنويا خلال الفترة 2001-2014. وتختلف أهمية هذه المساهمة حسب الفترات. ففي الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008، سجل الناتج الداخلي الخام معدل نمو بالأسعار الثابتة بنسبة 5,2% في المتوسط، مما مكن من تخفيض معدل الدين بنسبة 2,8 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام سنويا. إلا أنه، خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2014، عرف نمو النشاط الاقتصادي الوطني تباطؤا، في سياق ضعف النمو لدى الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للمغرب في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، مما انعكس على وتيرة خفض نسبة الدين، حيث لم تتجاوز 1,9 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام سنويا.

أثر فوائد الدين: بلغ متوسط تكاليف دين الدولة 2,4% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2014، مقابل متوسط ناهز 3,4% من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2001-2008. ويفسر هذا التحسن بانخفاض الكلفة الظاهرية للدين[90] من 6% في المتوسط بين 2001 و2008 إلى 4,8% بين سنتي 2009 و2014. ونتيجة لذلك، انتقلت مساهمة أسعار الفائدة في ارتفاع معدل الدين من 3,8 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 2,6 نقطة سنة 2014، أي بمتوسط سنوي قدره 2,2 نقطة خلال الفترة 2001-2014.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن التدبير النشيط للدين خلال السنوات الأخيرة انتقل من مرحلة تخفيض حجم وتكلفة الدين إلى مرحلة ترتكز على تغطية المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الفائدة. ويستند تنفيذ استراتيجية تدبير المخاطر على تحسين بنية محفظة دين الخزينة، مع الأخذ بعين الاعتبار بالخصوص لمصادر التمويل (الداخلي والخارجي) وللبنية حسب المدة الزمنية وحسب الآجال ومبالغ السداد والبنية حسب سعر الفائدة.

أثر سعر الصرف: وفيما يخص أثر سعر الصرف على معدل الدين، فيبقى متحكما فيه بفضل الجهود المبذولة للحد من التعرض لتقلبات أسعار صرف العملات وللتقليص من تأثيرها على خدمة الدين وحجمه. ويتعلق الأمر :

- بعمليات تحويل الديون إلى استثمارات وإعادة تمويل الديون الخارجية المرتفعة التكلفة وعمليات السداد المسبق للدين، وذلك في إطار التدبير النشيط للدين الخارجي، بهدف الحد من خطر ارتفاع مبالغ سداد الديون بعملات ضعيفة ومتقلبة،
- وبالبنية الملائمة لمحفظة دين الخزينة، حيث تظل نسبة الدين بالدرهم مهمة وحصة الإصدارات في السوق الداخلي مهيمنة، الشيء الذي يقلل من تأثير تقلبات العملة على دين الخزينة. وقد انتقلت حصة الديون بالعملة الأجنبية من 44,8% سنة 2000 إلى 24,1% سنة 2014،

[90] حاصل فوائد الدين على حجم الدين برسم السنة السابقة.

- وبتطور تركيبة الدين حسب العملة، والتي تميزت منذ سنة 2000 بتعزيز حصة الأورو على حساب الدولار الأمريكي والين الياباني. وقد نجم عن هذا التطور تسجيل تقارب مهم بين بنية محفظة الدين حسب العملات وبنية "المحفظة االمرجعية"،
- ونتيجة لذلك، ظلت مساهمة تقلبات سعر الصرف في ارتفاع معدل الدين ضعيفة، حيث لم تتجاوز 0,2 نقطة في المتوسط خلال الفترة 2001-2014.

2. إصلاح المالية العمومية لدعم الاستدامة والنجاعة والمحاسبة في ظل الجهوية المتقدمة

يعتبر إصلاح المالية العمومية من أهم محاور الإجراءات الحكومية من أجل توفير الظروف الملائمة لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية تدريجيا. وتروم تدابير الإصلاحات المتخذة تعبئة الهوامش الميزاناتية، سواء على مستوى المداخيل أو النفقات، كما تهدف إلى تحديث تدبير المالية العمومية.

1.2. إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

توجت سنة 2015 بالمصادقة على النص رقم 13-130 المتعلق بالقانون التنظيمي لقانون المالية والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 يونيو2015. ويشكل هذا النص حصيلة مسلسل من الدراسات المعمقة والمناقشات في البرلمان. ويعتبر تفعيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية خطوة هامة لتحسين تدبير الميزانية، تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد وتعزيزا للدور الأساسي للقانون في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، مع ترسيخ مبادئ النجاعة والشفافية وحسن الأداء.

1.1.2. حصيلة التقدم المحرز في إرساء الإصلاح

استعدادا لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، تم نشر المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية في يوليوز 2015. ويروم هذا المرسوم توضيح الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتجديد جدول إعداد قانون المالية من خلال إدراج مرحلة تشاورية مع البرلمانيين في يوليوز من كل سنة، يعرض خلالها وزير المالية التوجهات والخطوط الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية على أساس برمجة متعددة السنوات. كما يؤكد المرسوم على المبادئ الجديدة لتدبير الميزانية، بما في ذلك تقييد اعتمادات الموظفين وكذا ترحيل اعتمادات الاستثمار. كما يعمل المرسوم على ترسيخ المبدإ الجديد المتعلق بحسن الأداء وتحديد أساليب إعداد وتقديم تقارير ومشاريع النجاعة.

وعلاوة على ذلك، سيتم الشروع في تطبيق القانون التنظيمي لقانون المالية بصفة تدريجية على مدى خمس سنوات ابتداء من فاتح يناير 2016، وفقا للجدول الزمني الذي حددته المادة 69 من هذا القانون. وبموجب هذا النهج التدريجي، بدأت مراحل تجريبية لإعداد الميزانية القائمة على النجاعة حسب البرنامج لتمكين القطاعات الوزارية من استيعاب الأدوات والقواعد الميزاناتية الجديدة.

وقد تم الشروع في المرحلة التجريبية الأولى لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية والتي همت أربعة قطاعات وزارية[91] والتي تم من خلالها اعتماد الهيكلة الميزاناتية المبنية على البرامج مع الأخذ بعين الاعتبار لمبدإ النجاعة. كما عرفت

[91] وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ووزارة التربية الوطنية، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

المرحلة التجريبية الثانية انخراط خمس قطاعات وزارية[92] جديدة ابتداء من قانون المالية لسنة 2015 وذلك بهدف برمجة الميزانية لمدة ثلاث سنوات.

ومع نهاية المرحلة التجريبية الثانية، عملت ستة قطاعات وزارية[93] على إعداد ونشر المشاريع الوزارية للنجاعة والمشاريع القطاعية للميزانية وكذا برمجة ميزاناتية لمدة ثلاث سنوات للفترة 2015-2017.

كما سيتم إشراك سبع وزارات جديدة[94] في مرحلة تجريبية ثالثة سيتم إطلاقها بموجب قانون المالية لسنة 2016. ويتعين على هذه القطاعات اعتماد الهيكلة الميزاناتية المبنية على برامج ومبدإ النجاعة وبرمجة ميزانية لمدة ثلاث سنوات مع تحيين المعطيات سنويا للفترة 2016-2018.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوجب على القطاعات الوزارية المعنية إعداد مشاريع النجاعة مع تحديد استراتيجيات البرامج في أفق ثلاث سنوات والأهداف المرتبطة بالبرامج ومؤشرات النجاعة بما يمكن من قياس النتائج. وسيتم إرسال مشاريع النجاعة إلى مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والمصادقة عليها خلال اجتماعات الميزانية والأداء وتقديمها للجان القطاعية البرلمانية المعنية ومن ثم نشرها في الموقع المخصص لتفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية. وستستفيد القطاعات الوزارية المعنية من المواكبة اللازمة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، بما في ذلك من دعم وتوعية وتدريب لضمان نجاح هذه المرحلة التجريبية.

2.1.2. قيادة الإصلاح

لضمان نجاح المرحلة التجريبية المتعلقة بالقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، تم وضع نظام لقيادة[95] تفعيل مقتضيات هذا القانون. وستتم بلورة هذا النظام الذي يعتمد على إشراك جميع الأطراف المعنية لضمان التنفيذ الناجح للقانون التنظيمي لقانون المالية، على مستويين:

على المستوى العملي:

تم إحداث وحدة "نجاعة" تحت إشراف مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، مكلفة بقيادة الإصلاح من خلال التنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية لتقييم المرحلة التجريبية. كما تقوم هذه الوحدة دوريا بتقييم التقدم المحرز ورصد العقبات.

على المستوى الوزاري:

تم إحداث لجنة القيادة على مستوى كل الوزارات المعنية تضم المديرين المركزيين تحت رئاسة الكتاب العامين للوزارات وتشرف على تفعيل محاور المرحلة التجريبية على المستوى الوزاري. علاوة على ذلك، يتعين على كل القطاعات الوزارية المعنية بالمرحلة التجريبية تكوين فريق عمل لتنفيذ الإصلاح على المستوى الداخلي، والذي يعتبر المحاور الرئيسي لوحدة "نجاعة".

---

[92] وزارة العدل والحريات ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والتكوين المهني.

[93] وزارة الاقتصاد والمالية، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، ووزارة الفلاحة والصيد البحري- قطاع الفلاحة، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني- قطاع التكوين المهني، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني- قطاع التربية الوطنية.

[94] الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة السكنى وسياسة المدينة، قطاع الصيد البحري، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والبيئة المكلفة بقطاع الماء، وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

[95] مذكرة رئيس الحكومة رقم 2014/06 والمذكرة رقم 2015/4.

وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الميزاناتي يندرج في نطاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار برنامج "حكامة" لمواكبة وزارة الاقتصاد والمالية لتفعيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

2.2. الإصلاح الجبائي

يعتبر إصلاح النظام الجبائي من الإصلاحات الرئيسية التي تقوم بها الحكومة بهدف إعادة التوازن للمالية العمومية من جهة، ولإرساء سياسة ضريبية أكثر عدالة من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، يركز الإصلاح منذ سنة 2014، على إعادة النظر في نظام الضريبة على القيمة المضافة وتقليص النفقات الضريبية (القطاع الفلاحي...).

ويهدف إصلاح الضريبة على القيمة المضافة إلى التقليص من اختلالات النظام الحالي وتبسيطه وتحديثه، من أجل ضمان الإنصاف الضريبي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد. ولتحقيق هذه الغاية، وبناء على توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، تنصب الجهود على توسيع الوعاء الضريبي والحد من الإعفاءات الضريبية وإنشاء نظام قائم على معدلين فقط.

وفي هذا الإطار، يعتبر إلغاء قاعدة الفاصل الزمني للخصم والبدء في تعميم سداد الضريبة على القيمة المضافة من أهم الإجراءات التي تم إدراجها في إطار قانون المالية لسنة 2014 لدعم خزينة المقاولات الصغرى والمتوسطة. وبرسم سنة 2014، تم تعميم إرجاع الدين الضريبي المتراكم للفترة 2004-2013 ليشمل المقاولات الصغرى والمتوسطة والذي يبلغ أقل من 20 مليون درهم[96]. وبرسم السنوات 2015 و2016 و2017، تقرر إرجاع الدين الضريبي المتراكم الذي يتراوح بين 20 مليون درهم و500 مليون درهم في حدود الثلث كل سنة[97].

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار المراجعة المستمرة لمعدلات الضريبة للوصول تدريجيا إلى نظام قائم على معدلين فقط للتقليص من حالات المصدم، تم تطبيق معدل الضريبة 10% على قروض السكن الاجتماعي (الخاضع للإعفاء مسبقا) وسخانات المياه بالطاقة الشمسية (بدلا من 14%) والأعمال والمواد الفنية (بدلا من 20%) ومعدات وشباك الصيد (بدلا من 20%). كما تم رفع معدل الضريبة إلى 20% بالنسبة لطحين وسميد الأرز وطحين النشويات (بدلا من 10%) والشاي بكميات كبيرة أو معبأ (بدلا من 14%) والأداء على الطرق السيارة (بدلا من 10%). وموازاة مع ذلك، تم الإبقاء على الإعفاء الضريبي لبعض السلع الأساسية (الخبز والطحين والكسكس والسميد) وبعض الأدوية وبعض الخدمات والأنشطة ذات الأهداف الاجتماعية.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، استمرت الجهود المبذولة من أجل تعزيز الاستثمار الخاص من خلال زيادة مدة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، الداخلية وعلى الواردات، من 24 شهر إلى 36 شهرا عن اقتناء السلع وتخفيض عتبة الاستثمار للشركات الحديثة، والتي تستفيد من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة من 200 إلى 100 مليون درهم.

3.2. إصلاح نظام المقاصة

دفع تفاقم تحملات المقاصة في السنوات الأخيرة الحكومة للانخراط في عملية إصلاح شامل لنظام الدعم، وذلك بغية الحفاظ على التوازنات المالية للدولة مع وضع التدابير المرافقة لمواصلة التزاماتها الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

[96] مرسوم رقم 2-14-271 بتاريخ 30 أبريل 2014.

[97] مرسوم رقم 2-15-135 بتاريخ 31 مارس 2015.

1.3.2. التقدم المحرز في الإصلاح

تم تأسيس نظام المقايسة الجزئية للمواد النفطية منذ 16 شتنبر 2013، للحد من مخاطر تقلبات أسعار النفط على تحملات المقاصة واحتوائها ضمن حدود اعتمادات قانون المالية. وقد ساهم ذلك في خفض عجز الميزانية بمعدل 58% سنة 2013. وفي يناير 2014، تقرر إزالة الدعم عن البنزين والفيول رقم 2 وتقليص الدعم عن الغازوال[98] بصفة تدريجية. أما بالنسبة للفيول الخاص بإنتاج الكهرباء، فقد تم إدراجه في نظام المقايسة منذ الفاتح من يونيو2014. وتلتزم الدولة، مقابل ذلك، بدعم المكتب الوطني للماء والكهرباء عن طريق تحويل مباشر وذلك بموجب العقد المبرم بين الطرفين للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017. موازاة مع هذه الإجراءات، لا تزال الدولة توفر الدعم الكامل لغاز البوتان لضبط تكلفته لصالح المواطن. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق الاستقرار في أسعار وسائل النقل العمومي، تم اتخاذ التدابير المصاحبة اللازمة لدعم قطاع النقل.

كما واصلت الحكومة عملية إصلاح نظام المقاصة خلال سنة 2015 عبر حذف الدعم عن الغازوال وإزالة آلية المعادلة على البنزين والغازوال التي كانت تهدف لتغطية جزء من دعم غاز البوتان.

2.3.2. أثر الإصلاح على ميزانية الدولة

مكنت مختلف التدابير المتخذة لإصلاح نظام الدعم من تقليص كلفة المقاصة في الميزانية العامة للدولة. فقد عرفت هذه الأخيرة انخفاضا بنحو 21,5% مع نهاية 2014، لتصل إلى 32,6 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض مستوى دعم المنتجات النفطية السائلة يرجع إلى التخفيض التدريجي لدعم الغازوال والتراجع الذي عرفته أسعار الغازوال في الأسواق العالمية خلال الربع الأخير من 2014.

وفي متم شهر غشت من سنة 2015، بلغت تحملات المقاصة 9,7 مليار درهم، أي بانخفاض يصل إلى 60%. وللتذكير، فإن اعتمادات تحملات المقاصة وصلت إلى 30,4 مليار درهم، بما في ذلك الدعم المباشر للمكتب الوطني للماء والكهرباء بقيمة 4,8 مليار درهم ومليارى درهم لتمويل الإجراءات المرافقة.

4.2. المالية المحلية في ظل الجهوية المتقدمة

1.4.2. القانون التنظيمي المتعلق بالجهات

يشكل القانون التنظيمي المتعلق بالجهات مرحلة مهمة في مسار الإصلاحات المؤسساتية المتخذة من طرف البلاد. ويفتح هذا القانون مرحلة جديدة في مجال اللامركزية والتدبير الترابي. كما يمثل قفزة نوعية نحو نظام متكامل للحكامة الترابية وقائم على ترسيخ الديمقراطية المحلية والتنمية الجهوية المتكاملة والمستدامة والمساهمة في تحديث التسيير الخاص بهياكل الدولة وتحسين الفعالية والنجاعة.

وينص هذا القانون على تعزيز الموارد المحولة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية، وذلك من أجل تمكين الجهات من أداء مهامها الجديدة. وبهذا حددت، بصفة تدريجية، حصص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات في نسبة 5% والحصة من حصيلة الرسم على عقود التأمين في نسبة 20%. وتستفيد الجماعات الترابية كذلك

[98] بموجب قرار رئيس الحكومة الذي نشر بتاريخ 15 يناير 2014 ، بلغ الدعم الأحادي للغازوال 2,15 درهم للتر الواحد في يناير، ثم 1,70 درهم للتر الواحد في أبريل ثم 1,25 درهم للتر الواحد في يونيو ليصل إلى 0,80 درهم للتر الواحد في أكتوبر 2014.

من اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ سقف 10 ملايير درهم سنة 2021[99]. وبالإضافة إلى هذه التحويلات، فإن الجهات مؤهلة للحصول على قروض والاستفادة من تسبيقات الدولة.

وعلاوة على ذلك، فإن مسار الجهوية المتقدمة يرسخ مبدأ التضامن بين الجهات من أجل الحد من التفاوتات المتعلقة بتركيز الثروة والتنمية الترابية المتباينة والفوارق الجغرافية والديمغرافية للجهات. وفي هذا الصدد، سيتم إنشاء " صندوق التضامن بين الجهات" من أجل التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من االفوارق بين الجهات. وبالموازاة مع ذلك، يهدف " صندوق التأهيل الاجتماعي " إلى سد عجز الجهات فيما يخص التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية. وسيتم تحديد موارد ونفقات هذه الصناديق وكذا كيفيات تسييرها بموجب قانون المالية 2016.

2.4.2.إكراهات المالية المحلية

عرفت المالية المحلية خلال الفترة 2002-2014 زيادة مهمة في الموارد، مرورا من 13,8 مليار درهم سنة 2002 إلى 31,9 مليار درهم سنة 2014. كما تزايدت النفقات خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 11 مليار درهم إلى 31,6 مليار درهم.

وعلى الرغم من هذا التطور الملحوظ، لا تزال المالية المحلية تعرف بعض النواقص، حيث تعتمد الجماعات المحلية بشكل كبير على الدعم المالي من الدولة. ويتجلى ذلك في ضعف الموارد الذاتية لهذه الجماعات امن جهة، وكثرة نفقات التسيير وضعف معدل تنفيذ نفقات الاستثمار من جهة أخرى.

وهكذا، تمثل الموارد المسيرة من طرف الجماعات المحلية خلال الفترة 2002-2014 ما يقارب 21% من الموارد العادية مقابل حصة 60% من الموارد المحولة. أما بالنسبة للنفقات، فيتبين من خلال بنيتها هيمنة نفقات التسيير على حساب النفقات المخصصة للاستثمار خلال نفس الفترة بمعدل بلغ 64% منها 38% مخصصة لنفقات الموظفين، في حين أن نفقات الاستثمار لا تتجاوز 36% في المعدل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ميزانيات الاستثمار لا تنفذ إلا جزئيا، مما أدى إلى تراكم الاعتمادات المرحلة التي بلغت 23,4 مليار درهم سنة 2014.

وبالنظر إلى البيانات التجميعية لقطاعي الدولة والجماعات المحلية، فإن ميزانيات هذه الأخيرة لم تمثل إلا حصة محدودة، حيث اقتصرت مواردها ونفقاتها سنة 2014 على التوالي على نسبتي 13,6% و10,5% من إجمالي الموارد والنفقات لقطاع الدولة-الجماعات المحلية.

وتستدعي هذه النقائص دراسة معمقة للمالية المحلية لجعلها تتماشى مع الأهداف المتوخاة من مسار الجهوية المتقدمة، والذي يعطي اختصاصات واسعة للجماعات المحلية. وعلى هذا الأساس، فإن الجهات مطالبة بضمان الممارسة الفعالة والتنمية لاختصاصاتها، وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مما يتطلب تعزيز مواردها الذاتية بالإضافة إلى الموارد المحولة من طرف الدولة. كما يكمن الرهان في النظام الجبائي المحلي في التغلب على النواقص التي تعيق استغلال إمكاناته.

وللتذكير، فإن الإطار القانوني للنظام الجبائي المحلي يشكو من انعدام التجانس بين السياسة الجبائية للجماعات الترابية وتلك الخاصة بالدولة، حيث أن مختلف التدابير الجبائية المتخذة على المستوى المحلي لم تسفر عن تغييرات مهمة من شأنها تنمية المداخيل. فقد عرفت الجبايات المحلية نموا أقل من مداخيل الضرائب المقررة لفائدة الدولة[100]، حيث فاق معدل نمو هذه الأخيرة خلال الفترة 2001- 2014 (23,7% سنة 2008 و13,4% سنة 2005) معدل نمو

[99] المادة 188من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.

[100] في هذه المقارنة، تحسب حصة 30% من الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات الترابية على مستوى مواردها.

الجماعات المحلية (9,5% سنة 2008 و4% سنة 2005)[101]. ويمكن تفسير ذلك بهيمنة الرسوم ذات الطابع العقاري (58% سنة 2014)[102] على منظومة الجبايات المحلية والتي يرتبط مردودها بمجهودات الدولة في تعبئة الجبايات الممكنة.

ومن جهة أخرى، تتميز الجبايات المحلية بتعدد الرسوم التي تتسم بتعقيد آلياتها بما في ذلك صعوبات ضبط الوعاء الضريبي، الشيء الذي يعيق تعبئة الجبايات الممكنة.

وفيما يخص تدبير المالية المحلية، يشكو تنظيم الإدارة الجبائية المحلية من عوائق كبيرة بالإضافة الى نقص في الموارد البشرية المؤهلة والنظام المعلوماتي. ويعزى هذا بالخصوص إلى نواقص في مجال الحكامة المتعلقة بتعدد الفاعلين في مجال الجبايات المحلية، مما يؤدي إلى محدودية استغلال الموارد المالية المخصصة، والتي تتميز بوجود فائض غير موظف وخزينة مهمة على مستوى صندوق "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة"، بالإضافة إلى تراكم الباقي استخلاصه الذي انتقل من 13 مليار درهم سنة 2009 إلى 19,8 مليار درهم سنة 2014.

3. مشروع قانون المالية 2016

1.3.السياق الماكرواقتصادي لمشروع قانون المالية 2016

تم إعداد الإطار الماكرو اقتصادي لسنة 2016 مع الأخذ بعين الاعتبار للظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية والتحولات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، وكذلك التوجهات التي جاء بها التصريح الحكومي.

اعتمادا على ذلك، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 5% خلال سنة 2015 بعد 2,4% خلال سنة 2014، معززا بارتفاع حجم القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 13,9%،(-2,5% سنة 2014) وبتزايد الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 2,7% بعد 2% سنة 2014. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نموا بنسبة 3% خلال سنة 2016 ارتباطا، على الخصوص، بانخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1,8 % وتزايد الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,5%.

ومن المتوقع أن يؤكد الطلب الداخلي دوره المحوري مع تحسن دينامية الاستهلاك الداخلي وانتعاش الاستثمار. كما يتوقع أن تتحسن وضعية المبادلات الخارجية، وذلك ارتباطا بتزايد صادرات السلع والخدمات بوتيرة أسرع من الواردات، مما سينجم عنه مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي الحقيقي.

1.1.3. السياق الدولي والفرضيات المعتمدة لسنة 2016

تم إعداد التوقعات الاقتصادية لسنة 2016 بناء على مجموعة من الفرضيات تهم المحيط الوطني والدولي. فيما يخص أسعار الطاقة، تم الارتكاز على سعر متوسط للنفط الخام يساوي 56 دولارا للبرميل خلال سنة 2015 و61 دولارا للبرميل سنة 2016 بعد حوالي 100 دولار للبرميل خلال سنة 2014 وسعر غاز البوتان في حدود 450 دولار للطن سنة 2016. وبالنسبة لسعر الصرف، تم بناء التوقعات الاقتصادية على فرضية سعر صرف الأورو مقابل الدولار في مستوى 1,11 بالنسبة لسنتي 2015 و2016 بعد 1,33 سنة 2014. ومن المتوقع أن يستمر تحسن نمو الطلب الخارجي الموجه للمغرب من السلع دون الفوسفاط ومشتقاته ليبلغ نسبة 4,3% سنة 2015 و4,1% سنة 2016 بعد 3% سنة 2014.

---

[101] تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ماي 2015.

[102] عدم الأخذ بعين الاعتبار للضريبة على القيمة المضافة، وإذا اقتضى الحال، تعود حصة 70% للرسوم ذات الطابع الاقتصادي و20% للرسوم العقارية (أرقام 2014).

وتعتمد التوقعات على محصول من الحبوب يقدر بحوالي 115 مليون قنطار خلال سنة 2015 وعلى فرضية 70 مليون قنطار سنة 2016 بعد 67,3 مليون قنطار سنة 2014، وعلى تحسن باقي الزراعات وكذا تربية الماشية. كما تأخذ هذه التوقعات أيضا بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بالظرفية ارتباطا بالنشاط الاقتصادي لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، وتأثيرها على الدينامية الاقتصادية الوطنية، خصوصا فيما يتعلق بالأنشطة السياحية.

2.1.3. توقع أداء جيد على مستوى الأنشطة القطاعية

تميز المحيط الاقتصادي الوطني بتطور إيجابي عموما لمختلف الأنشطة القطاعية نتج عنه تحسن ملموس لمؤشرات المبادلات الخارجية والتوازنات المالية، حيث يتميز المشهد الاقتصادي الوطني بتأكيد التوجه الإيجابي لمهن المغرب العالمية، والتحسن التدريجي للقطاعات التي عرفت تراجعا خلال السنة الفارطة، وتراجع العجز التجاري، وتحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (5,2% عند نهاية غشت 2015) واستمرار ارتفاع الاحتياطيات من العملة الصعبة.

وفي هذا السياق، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 5% سنة 2015. وسيعرف هذا الأخير تباطؤا خلال سنة 2016، ليستقر في حدود 3%. ويفسر هذا التباطؤ بعاملين اثنين. يرتبط العامل الأول بالتراجع المرتقب للأنشطة الفلاحية وفق فرضية 70 مليون قنطار سنة 2016 مقابل 115 مليون قنطار خلال سنة 2015، في حين يفسر العامل الثاني بالتباطؤ المرتقب "للضريبة على المنتجات الصافية من الدعم[103]" التي سيرتفع حجمها بنسبة 4,3% سنة 2016 بعد 13,7% سنة 2015 و13,4% خلال 2014. ويفسر ارتفاعها خلال سنة 2015 أساسا بتأثير:

- انخفاض حجم الدعم على المنتجات بنحو 30,3% خلال سنة 2015 لتبلغ 17,6 مليار درهم، ارتباطا برفع الدعم عن الغازوال والفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (المقرر منذ يناير 2015 ويوليوز 2014 على التوالي). وقد شكل هذان المكونان خلال 2014 ما يناهز 31% و12% من إجمالي تكلفة المقاصة على التوالي، أي ما مجموعه 43%.
- ارتفاع حجم الضرائب والرسوم على المنتجات بنسبة 2,7% مقابل 2,2% سنة 2014 نتيجة تحسن استهلاك الأسر (4,2% بعد 3,3% سنة 2014) والذي رافقه، في المقابل، تطور طفيف للتكوين الخام للرأسمال الثابت (0,6% مقابل -0,4% سنة 2014) وكذا الواردات من السلع (0,4% مقابل 2% سنة 2014).

استفادة القطاع الفلاحي من الآثار الإيجابية للإجراءات الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر

واصل القطاع الفلاحي، خلال سنة 2015، استفادته من الآثار الإيجابية للإجراءات الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر تمثلت في إطار تحول هيكلي للقطاع. وتشمل هذه الإجراءات، على وجه الخصوص، تكثيف الاستثمارات في القطاع الفلاحي والتي تزايدت بنسبة 170% بين سنتي 2008 و2014.

وعلاوة على ذلك، ستستفيد الأنشطة الفلاحية من التدابير المتخذة لتعزيز نتائج السنة الفلاحية الحالية وكذا الظروف المناخية المواتية لهذه السنة. وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد الوطني من الأمطار قد بلغ، بالنسبة للسنة الفلاحية 2015/2014، ما مجموعه 348 ملم بزيادة قدرها 26% مقارنة مع السنة الفلاحية 2014/2013.

وبالنظر إلى كل هذه التطورات، فمن المتوقع أن يسجل القطاع الفلاحي زيادة في القيمة المضافة قدرها 13,9% سنة 2015، بفضل زيادة القيمة المضافة للحبوب بحوالي 61,6% وكذا التطور الإيجابي لباقي مكونات القيمة المضافة الفلاحية، خاصة قطاع الماشية (+7,7%) وزراعة الخضراوات (+4,2%).

[103] شكلت حصة هذا المكون 10,2% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2014.

وبعد سنة فلاحية استثنائية خلال 2015، ستعرف الأنشطة الفلاحية الرئيسية سنة 2016 تحسنا بفضل متابعة الإجراءات الاستراتيجية المبرمجة ضمن مخطط المغرب الأخضر، وخاصة في إطار المرحلة الثانية والنهائية من تنفيذ هذا المخطط 2015-2020، التي ستشهد الانخراط في أشكال جديدة من الاستثمار تهدف، بالخصوص، لتحقيق التكامل بين جميع مكونات القطاع الفلاحي وذلك بالتوازي مع تعزيز الدعم لتحسين الإنتاجية.

وفيما يخص الأداء المتوقع للقطاع الفلاحي، فقد تم، بالنسبة لزراعة بالحبوب، اعتماد فرضية إنتاج 70 مليون قنطار سنة 2016 (بخصوص الثلاثة أصناف الرئيسية من الحبوب) بعد 115 مليون قنطار سنة 2015. بالموازاة مع ذلك، يتوقع أن تشهد القطاعات الفلاحية الأخرى تطورا مهما، بما في ذلك، على وجه الخصوص، زراعة الزيتون والحوامض التي ستشهد نموا يقدر بنسبة 30% و15% على التوالي سنة 2016.

وبأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار، من المتوقع أن تسجل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي انخفاضا بنسبة 1,8% سنة 2016. وتعزى هذه النتيجة، بوجه الخصوص، إلى تراجع القيمة المضافة لسلسلة الحبوب بنسبة 36,1% بعد التحسن القوي المسجل خلال سنة 2015 بما يناهز 61%. وبمقابل تراجع أداء قطاع الحبوب، سيتحسن نمو القطاعات الأخرى، خاصة زراعة الأشجار وتربية الماشية وزراعة الخضراوات بمعدل نمو 18,7% و6,9% و5,5% على التوالي.

جدول 3 : نمو القيمة المضافة الفلاحية سنة 2015 و2016 بأسعار سنة 2012 (بالنسبة المئوية)

	بنية القيمة المضافة الفلاحية لسنة 2014	معدل النمو (2015)	بنية القيمة المضافة الفلاحية لسنة 2015	معدل النمو (2016)
الزراعات	**70,3**	**16,4**	**71,8**	**-5**
الحبوب	16,8	61,6	23,8	-36,1
القطنيات	1,1	7,4	1	2,7
الزراعات الصناعية والمحاصيل الزيتية	1,6	4,8	1,4	5,3
زراعة الخضراوات	17,7	4,2	16,2	5,5
أشجار الفواكه	25,2	-2,8	21,5	18,7
زراعة علف الماشية	4	7,5	3,7	3,5
التهيئة والغرس	4	17,1	4,1	-3,9
تربية الماشية	**28,6**	**7,7**	**27,1**	**6,9**
الغابات والخدمات الملحقة بها	**1,1**	**16**	**1,1**	**-4,8**
القيمة المضافة الفلاحية	**100**	**13,9**	**100**	**-1,8**

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

انتعاش مستمر للأنشطة الثانوية

من المنتظر أن ترتفع وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الثاني بنسبة 2,5% سنة 2015 و3,4% سنة 2016، بعد ارتفاع بنسبة 1,7% سنة 2014. وستسجل القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، التي تمثل 2,8% من القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية سنة 2014 والتي يهيمن عليها إنتاج الفوسفاط بحصة 94%، ارتفاعا بحوالي 0,5% سنة 2015 و4,5% سنة 2016 بعد 4,2% سنة 2014. وسيستفيد تطور هذا القطاع أيضا من التفعيل الكلي للخيارات الاستراتيجية المعتمدة من طرف مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، لا سيما من خلال تثمين أفضل للفوسفاط الخام (انتقلت حصة مشتقات الفوسفاط من إنتاج المجموعة إلى 25% سنة 2014 مقابل 19% فقط سنة 2000) وللصادرات (بلغت حصة مشتقات الفوسفاط 44% من حجم صادرات المجموعة سنة 2014 مقابل 27% فقط سنة 2000).

وبخصوص الصناعات التحويلية، التي تمثل 18,2% من إجمالي القيمة المضافة لسنة 2014، سترتفع قيمتها المضافة بنسبة 2,5% سنة 2015 و3,4% سنة 2016 بعد 1% سنة 2014، مستفيدة من دينامية مجموع فروع هذا القطاع:

- قطاع الصناعات الغذائية والتبغ : من المتوقع أن تتزايد القيمة المضافة الحقيقية لهذا القطاع، الذي يمثل 40,3% من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية، بنسبة 4,7% سنة 2015 و5,3% سنة 2016 بعد 5,7% سنة 2014. وسيعرف هذا القطاع تحسنا بفضل تعزيز الصادرات وكذا تعزيز الطلب الداخلي الذي يمثل 86% من إنتاج القطاع. وسيستفيد هذا القطاع من الدينامية القوية لصادراته نحو السوق الإفريقية بفارق ما يقارب 11 نقطة بين سنتي 2000 و2014.

- قطاع النسيج والجلد: من المتوقع أن تعرف القيمة المضافة الحقيقية لهذا القطاع، الذي يمثل 10,5% من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية سنة 2014، زيادة بنسبة 0,7% سنة 2015 و3% سنة 2016 بعد 4,5% سنة 2014. ومن المنتظر أن يستفيد هذا القطاع، خلال ما تبقى من سنة 2015، من الانتعاش المتوقع للاقتصاد الإسباني الذي يستحوذ على 44% من صادرات القطاع (نمو بنسبة 2,5% سنة 2015 بعد 1,4% سنة 2014) وكذا الاقتصاد الفرنسي، الذي يمثل 29% من هذه الصادرات (1,2% بعد 0,4%).

- قطاع الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية: ستتزايد القيمة المضافة الحقيقية لهذا القطاع، الذي يمثل 12,2% من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية، بنسبة 5,3% سنة 2015 و2,5% سنة 2016 بعد 0,9% سنة 2014. وسيستفيد هذا القطاع من إعادة التموقع الاستراتيجي للمكتب الشريف للفوسفاط على مستوى مشتقات الفوسفاط معززا بتشغيل وحدات إنتاج جديدة (الأسمدة والحامض الفوسفوري) ومن تركيزه على القوى الديموغرافية والفلاحية الرئيسية (الهند والبرازيل ...)، إضافة إلى التموقع الاستراتيجي بالقارة الإفريقية التي تضم إمكانيات عالية.

- قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والإلكترونية: من المنتظر أن ترتفع القيمة المضافة الحقيقية لهذا القطاع، الذي يمثل 20,5% من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية، بنسبة 1% سنة 2015 و2,2% سنة 2016 بعد 1,9% سنة 2014. ويأخذ هذا السيناريو بعين الاعتبار التطور المتباين لمختلف فروع هذا القطاع مع استمرار الأداء الجيد لصناعة السيارات، والتطور الإيجابي المتوقع لصناعة الطائرات، وضعف الرؤية حول تطور الصناعة الإلكترونية، والانتعاش الصعب لقطاع الصناعة المعدنية الذي يرتبط بدرجة كبيرة بقطاع البناء والأشغال العمومية.

وسيسجل قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا بنسبة 1,7% سنة 2015 و2,1% سنة 2016 بعد 1,4% سنة 2014. ويعزى هذا التحسن إلى عدد من العوامل الكفيلة بإنعاش نشاط هذا القطاع، بما في ذلك تعزيز السيولة البنكية، والأداء الاقتصادي الجيد للبلاد وتعزيز استثمار المؤسسات العمومية ... ومن شأن هذه العوامل أن تحدث دينامية جديدة خاصة في قطاع البناء الذاتي الذي يستوعب جزءا من الدخل الفلاحي وكذا في القطاعات الأخرى، خاصة السكن الاجتماعي والمتوسط الجودة، التي ستستفيد بدورها من العوامل السالفة الذكر. وتعد مشاركة المنعشين العقاريين ببرنامج إنماء السكن الاجتماعي والمتوسط الجودة فرصة لإنعاش قطاع العقار على المدى القصير والمتوسط.

وعلاوة على ذلك، سيستفيد قطاع "الأشغال العمومية" من تعزيز الاستثمار العمومي الذي سيبلغ 189 مليار درهم سنة 2015 مستفيدا من ارتفاع الميزانية العامة للاستثمار وتقوية استثمار الشركات والمؤسسات العمومية التي ستبلغ حوالي 114,9 مليار درهم.

مواصلة نمو أنشطة القطاع الثالث

من المتوقع أن يسجل القطاع الثالث نموا بنسبة 2,7% سنة 2015 و3,5% سنة 2016 بعد 2,2% سنة 2014، مدعوما بالأداء الجيد لأنشطة القطاع الثاني وتعزيز نشاط كل من قطاعات الاتصالات والتجارة والنقل.

وستواصل الأنشطة التجارية، التي تمثل 9,4% من إجمالي القيمة المضافة الإسمية، من دعم القطاع الثالث مسجلة نسبة نمو تناهز 2,8% سنة 2015 و2,1% سنة 2016 بعد 0,9% سنة 2014، خاصة بفضل الآثار غير المباشرة لتحسن المداخيل الفلاحية خلال 2015، وتعزيز النشاط غير الفلاحي ومتابعة تحديث هذا القطاع.

وبالنسبة لقطاع الفندقة والمطاعم، الذي يمثل 2,5% من إجمالي القيمة المضافة، من المنتظر أن يسجل تراجعا بنسبة 0,6% خلال 2015، وتزايدا بنسبة 3% سنة 2016، بعد 2,4% سنة 2014. ويأتي هذا التباطؤ تماشيا وتطور المؤشرات الظرفية للقطاع (+1,5% بالنسبة لعدد السياح الوافدين و-8% بالنسبة للمبيتات عند نهاية شهر يوليوز 2015 و-2,5% بالنسبة لمداخيل الأسفار عند نهاية غشت 2015)، حتى وإن كانت هذه المؤشرات لا تعكس التطور الهيكلي للقطاع.

ومن المتوقع أن يسجل قطاع النقل، الذي يمثل 4,1% من القيمة المضافة الإجمالية، ارتفاعا بمعدل 3,6% سنة 2015 و5,1% سنة 2016 بعد 5,6% سنة 2014. وتعزى هذه الدينامية إلى النشاط الجيد لحركة النقل، لاسيما الطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ، وأيضا إلى انتعاش الأنشطة غير الفلاحية ودينامية التجارة الخارجية.

ومن المتوقع أن يتزايد قطاع البريد والمواصلات، الذي يمثل 2,7% من القيمة المضافة الإجمالية، بنسبة 5,2% سنة 2015 و7% سنة 2016 بعد 6,3% سنة 2014. ويعزى التباطؤ المنتظر خلال 2015 إلى وصول القطاع مرحلة النضج، لا سيما مع نسبة ولوج تبلغ 127,1% بالنسبة للهاتف النقال إلى حدود نهاية يونيو 2015. ويظهر قطاع الهاتف الثابت والأنترنيت آفاقا مهمة للنمو بالنظر لحجمها الحالي الذي لا يزال محدودا (نسبة ولوج تبلغ 6,9% بالنسبة للهاتف الثابت و33,3% بالنسبة للأنترنيت إلى حدود نهاية يونيو 2015). ونظرا لتطور الأنترنيت المتنقل بالمغرب، وأمام الضغط الذي تعرفه شبكة الجيل الثالث وبطء الصبيب، فقد منحت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، في 18 مارس 2015، ثلاث رخص لاعتماد تكنولوجيا الجيل الجديد للهاتف النقال، المعروفة ب 4G أو LTE. ويدخل هذا الإجراء في إطار تنفيذ المخطط الوطني لتطوير الصبيب العالي والعالي جدا بالمغرب، المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في ماي 2012، والذي يهدف إلى تعميم الاستفادة من خدمات الاتصالات العالية الصبيب بالنسبة لمجموع السكان في أفق 10 سنوات.

3.1.3. نمو اقتصادي مدعوم بالطلب الداخلي

من المتوقع أن يؤكد الطلب الداخلي دوره المحوري من خلال تحسن دينامية الاستهلاك الداخلي والاستثمار. وستتعزز مختلف مكونات الطلب الداخلي سنة 2015 ارتباطا، بالخصوص، بارتفاع استهلاك الأسر والذي ستبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي الحقيقي 2,4 نقطة بعد نقطتين سنة 2014، وبالأداء الجيد للتكوين الخام للرأسمال الثابت الذي ستبلغ مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام 0,1 نقطة بعد -0,1 نقطة خلال سنة 2014. وخلال سنة 2016، من المتوقع أن تبلغ هذه المساهمات 1,9 نقطة بالنسبة لاستهلاك الأسر و0,4 نقطة بالنسبة للتكوين الخام للرأسمال الثابت.

ومن المتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك النهائي الداخلي بنسبة 4% خلال سنة 2015 و3,1% سنة 2016 بعد 3% سنة 2014، مستفيدا أساسا من تحسن استهلاك الأسر الذي يتوقع أن يتزايد بنسبة 4% و3,2% سنة 2015 و2016 على التوالي بعد 3,3% سنة 2014.

ويرتبط التطور الإيجابي لاستهلاك الأسر بتعزيز نمو الدخل الخام المتاح للأسر من حيث القدرة الشرائية، الذي من المتوقع أن يرتفع بمعدل 5,7% سنة 2015 و2,5% سنة 2016 بعد 1,8% سنة 2014. ومن المتوقع أيضا ارتفاع الدخل الفلاحي للأسر من حيث القدرة الشرائية بنسبة 16,8% سنة 2015 بعد انخفاض بنسبة 12,3% سنة 2014 ارتباطا بإنتاج جيد من الحبوب برسم السنة الفلاحية 2014-2015. وسيرتفع الدخل الخام المتاح غير الفلاحي للأسر (دون احتساب التحويلات)، من حيث القدرة الشرائية، بنسبة 3,6% و3,5% سنة 2015 و2016 على التوالي بعد 5% سنة 2014.

ويرتبط تحسن الاستهلاك النهائي للأسر أيضا بالتدابير المتخذة على مستوى التشغيل بما في ذلك، على وجه الخصوص، وضع نظام المقاولة الذاتية وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة به، وتطبيق التعويض عن فقدان الشغل، ومواصلة دعم برامج التشغيل في إطار برامج "إدماج" و"تأهيل" والتشغيل الذاتي (الشركات الصغيرة جدا والأنشطة المذرة للدخل).

وفيما يتعلق بالاستثمار، فمن المنتظر أن يستفيد من المكاسب المحققة ارتباطا باستمرار المشاريع الكبرى والاستراتيجيات القطاعية وتحسن مناخ الأعمال. ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات العمومية حوالي 189 مليار درهم سنة 2015 مقابل 186,6 مليار درهم سنة 2014 بما في ذلك استثمار الميزانية العامة الذي سيبلغ 54,1 مليار درهم سنة 2015 مقابل 49,5 مليار سنة 2014، بزيادة قدرها 9,3%.

ومن المتوقع أن يتزايد حجم التكوين الخام للرأسمال الثابت بمعدل 0,5% سنة 2015 و1,5% سنة 2016 مقابل -0,4% سنة 2014. وستبلغ نسبة الاستثمار الخام، الذي يشمل التكوين الخام للرأسمال الثابت وتغير المخزون، 32,9% من الناتج الداخلي الخام الحقيقي سنة 2015 و32,2% سنة 2016 مقابل 33,4% سنة 2014.

4.1.3. تحسن تمويل الاقتصاد الوطني

من المتوقع أن تتحسن وضعية المبادلات الخارجية خلال سنتي 2015 و2016، وذلك ارتباطا بتزايد الصادرات من السلع والخدمات، بالأسعار الثابتة، بوتيرة أسرع من الواردات. وسينجم عن هذا التطور مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي الحقيقي.

وستعرف صادرات السلع والخدمات تزايدا، بالأسعار الثابتة، بمعدل 3,8% سنة 2015 و5,7% سنة 2016 بعد 6,3% سنة 2014. وسترتفع صادرات السلع بمعدل 5,1% و6,3% على التوالي (7,4% سنة 2014)، مدعومة خصوصا بدينامية بعض القطاعات ذات القيمة المضافة العالية كصناعة السيارات (38,5 مليار درهم منتظرة على المدى المتوسط فقط لفائدة مشروع رونو) وصناعة الطائرات والإلكترونيك، ارتباطا بانتعاش الطلب الخارجي الموجه للمغرب من السلع المصنعة.

ومن المتوقع أن يسجل حجم مبيعات الفوسفاط ومشتقاته انخفاضا قدره 0,8% خلال 2015 وزيادة بنسبة 4,4% سنة 2016 بعد ارتفاع بنسبة 5% سنة 2014، مع تركيز أقوى على الأسمدة (47% من صادرات المكتب الشريف للفوسفاط سنة 2014 مقابل 23% سنة 2000)، وتوطيد حصة السوق على مستوى البلدان الناشئة (60% حاليا) وإعادة التموقع بالسوق الإفريقية (ارتفاع حصة السوق الإفريقية بثلاثة أضعاف بين 2007 و2013، مع آفاق واعدة في إطار التعاون بين المغرب والغابون لإنتاج مليوني طن من الأسمدة).

وسيستمر نمو صادرات السلع دون احتساب منتوجات المكتب الشريف للفوسفاط بنسبة 6,4% سنة 2015 و6,8% سنة 2016 بعد 8% سنة 2014، مدعومة أساسا بالمبيعات الخارجية من سلع التجهيز (الخيوط والأسلاك الكهربائية)

وسلع الاستهلاك (السيارات السياحية وبنسبة أقل النسيج). وسترتفع صادرات الخدمات بمعدل 1,5% سنة 2015 و4,6% سنة 2016 بعد 4,4% سنة 2014.

ومن ناحية أخرى، ستعرف واردات السلع والخدمات ارتفاعا بنحو 0,7% خلال سنة 2015 بعد 1,8% سنة 2014. وسترتفع واردات السلع بنسبة 0,4% بعد 2% سنة 2014، ارتباطا بتراجع مشتريات مواد الطاقة بنسبة 1,3% بعد -1% سنة 2014 وانخفاض السلع الاستهلاكية بنسبة 3,8% (+5,3% سنة 2014)، مقابل ارتفاع مواد التجهيز بنسبة 5,3% بعد -6,7% سنة 2014 والمواد نصف المصنعة بنسبة 4,9% (-1,9% سنة 2014). بالموازاة مع ذلك، ستشهد واردات المواد الغذائية انخفاضا بنسبة 11,5% (بعد +21,7% سنة 2014) بفضل الانخفاض المتوقع لمشتريات القمح بما يقارب 50,4% في ظل سنة فلاحية جيدة. أما واردات الخدمات، فستتزايد بنسبة 3,3% مقابل تراجع بنسبة 0,6% سنة 2014. وخلال سنة 2016، سترتفع الواردات من السلع والخدمات بنسبة تناهز 4,1%، كنتيجة لتزايد الواردات من السلع بنسبة 4,3%، خصوصا واردات القمح التي ستتزايد بنحو 44,1%.

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، من المتوقع أن يسجل الدخل الوطني الخام المتاح، بالأسعار الجارية، ارتفاعا بنسبة 7,5% سنة 2015 بزيادة قدرها 5 نقط بالنسبة للسنة السابقة وبنسبة 3,6% سنة 2016. ويرجع هذا الانتعاش إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام الإسمي بنسبة 7,4% سنة 2015 و4,3% سنة 2016 مقابل 2,6% سنة 2014 وتحسن المداخيل الصافية من باقي دول العالم، ارتباطا بالانتعاش المستمر لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 4,7% سنة 2015 و4,8% سنة 2016 بعد 2,3% سنة 2014. ويعزى ارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى تزامن ارتفاع القيمة المضافة الإسمية، التي من المتوقع أن تتزايد بنسبة 6% سنة 2015 و4,3% سنة 2016 بعد 1,1% سنة 2014، وتزايد الضرائب الصافية من الدعم بنسبة 19,7% سنة 2015 و4% سنة 2016 بعد 18,3% سنة 2014.

وسيتحسن الادخار الوطني الخام منتقلا إلى 28,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 ثم إلى 27,4% سنة 2016 بعد 26,5% سنة 2014، بينما سيبلغ معدل الاستثمار على التوالي 29,6% و29,7% من الناتج الداخلي الخام بعد 32,2% سنة 2014. ووفقا لهذه التطورات، ستتحسن فجوة التمويل (الفرق بين الادخار والاستثمار) بشكل ملحوظ سنتي 2015 و2016.

2.3. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية

يرمي مشروع قانون المالية 2016 إلى تفعيل أهم التوجيهات الملكية السامية وكذا البرنامج الحكومي، بهدف توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة، وتوطيد أسس نمو اقتصادي مدمج يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل الكريم، وتفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، وتفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود إعادة التوازنات الماكرواقتصادية.

1.2.3. تعزيز أسس تنمية اقتصادية متوازنة بدعم التصنيع المتسارع ودعم الاستثمار والمقاولات

يعتبر توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يرتكز على مواصلة دعم الطلب وتشجيع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة، من أهم أولويات الحكومة لتحقيق التطور المنشود للنموذج الاقتصادي الوطني. وتقوم الحكومة في هذا الإطار بدعم العرض الإنتاجي للقطاعات الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة العالية، والمنتجة للثروة وفرص الشغل. وسترتكز جهود الحكومة على:

- مواصلة تفعيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية ودعم تموقع المغرب على خارطة سلاسل القيمة العالمية من خلال تطوير النظم الصناعية وتقوية الاندماج ومواصلة توفير الدعم المادي وكذا تعبئة الوعاء العقاري للقطاع الصناعي،
- مواصلة تطوير وتسريع باقي المخططات القطاعية بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقليص التبعية الطاقية والغذائية وتكريس التحول البنيوي للنسيج الإنتاجي الوطني لمسايرة التحولات القطاعية العالمية، خصوصا من خلال التركيز على مخطط "المغرب الأخضر" ومخطط "هاليوتيس" و"رؤية 2020 السياحية" وبرنامج "الطاقات المتجددة" وبرنامج الحفاظ على البيئة،
- تعزيز التدابير الهادفة إلى استقطاب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال توجيه جزء من الهوامش الميزاناتية التي يتم توفيرها بفضل الإصلاحات وتعبئة الموارد وضبط نفقات التسيير لتشجيع الاستثمارات العمومية المنتجة ومواصلة أجرأة الاستراتيجية اللوجستيكية وتوطيد التدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات وتحديث القطاع المالي لمواكبة دينامية الاستثمار والمقاولات وإدماج القطاع غير المنظم،
- تنويع الأسواق ودعم التصدير من خلال توطيد التدابير الرامية لتحسين استفادة المغرب من اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الاقتصاديات الصاعدة، مع تعزيز الشراكة جنوب- جنوب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

2.2.3. توطيد أسس نمو اقتصادي مدمج كفيل بتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتوفير فرص الشغل اللائق

ستعمل الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016، على توطيد أسس نمو اقتصادي مدمج يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل، وذلك من خلال تكثيف الجهود لمكافحة الفقر والهشاشة وسد الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، خصوصا في مجال الصحة والتعليم.

كما ستعمل الحكومة على وضع مخطط عمل مندمج يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية لتوفير وسائل تمويل المشاريع وتحديد برمجة مضبوطة لإنجازها، مع الحرص على تكاملها مع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بهدف التصدي لمظاهر العجز الاجتماعي والنهوض بالمناطق الهامشية والاستفادة من البرامج التنموية على مستوى الجهات.

وعلاوة على ذلك، تضع الحكومة التشغيل على رأس أولوياتها، باعتباره من أهم مرتكزات النمو المدمج من خلال دعم الصناعة وباقي الاستراتيجيات القطاعية مع توفير الظروف الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الكبرى وإدماج القطاع غير المهيكل ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وستواصل الحكومة جهودها الرامية لإصلاح التعليم بالتعاون مع كافة المتدخلين بما يمكن المدرسة من القيام بدورها التربوي والتنموي المطلوبين. كما سيتم إيلاء أهمية خاصة للخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية وتنويع العرض السكني الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح ومعالجة السكن المهدد بالانهيار وتوفير السكن اللائق للمواطن.

كما يولي البرنامج الحكومي أهمية خاصة لوضعية المرأة عبر تكثيف البرامج والمشاريع الرامية لتحسين ظروف عيش المرأة المغربية وإدماجها في المسيرة التنموية لبلادنا. موازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة تفعيل الإجراءات الرامية لدعم المرأة

للولوج المتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي ومحاربة العنف ضد النساء والتكفل بالنساء ضحايا العنف.

وستعمل الحكومة على تفعيل سياستها المندمجة في مجال حماية الطفولة عبر تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين ظروف عيش الأطفال في وضعية هشاشة وإدماجهم في المنظومة التربوية والتعليمية. كما سيتم العمل على تأطير ومواكبة الشباب من خلال تقوية شبكة المراكز الثقافية ودور الشباب ومراكز التكوين الرياضي والمراكز الرياضية للقرب.

كما سيوجه اهتمام خاص لمواصلة تفعيل السياسة المندمجة لتدبير شؤون مغاربة العالم من خلال وضع حد للاختلالات والمشاكل التي تعرفها بعض القنصليات، وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، إذ سيتم العمل على تحسين التواصل والتعامل مع أفراد الجالية المغربية وتحسين الخدمات الموجهة إليهم وتنويع برامج تعليم اللغات والثقافة المغربية.

3.2.3. تفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

يعد تفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى من الاهتمامات التي وضعتها الحكومة في صلب أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2016، إذ ستعمل الحكومة على تفعيل القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجماعات الترابية بما يضمن أداءها للدور المنوط بها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية جهويا وإقليميا ومحليا. وفي هذا الصدد، سيتم إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات، وذلك بموجب المادة 142 من الدستور والمادتين 229 و234 من القانون التنظيمي للجهات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الشروع في رفع حصة الجهات من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 1% إلى 2% وكذا حصتها من الضريبة على عقود التأمين من 13% إلى 20%.

ولمواكبة هذا التحول الهام والمحوري على مستوى الهندسة المؤسساتية للمغرب، ستتركز الجهود على التفعيل السريع للاتمركز الإداري وتقوية آليات التعاقد مع الجهة وباقي الجماعات الترابية بما يضمن تعزيز المقاربة المجالية والجهوية في تنزيل السياسات العمومية.

وموازاة مع ذلك، ستتم مواصلة الجهود لتنزيل الدستور والإسراع باعتماد القوانين التنظيمية والإصلاحات الهيكلية، ويتعلق الأمر بمواصلة إصلاح القضاء، وفقا لخارطة الطريق التي حددها الميثاق المنبثق عن الحوار الوطني حول هذا الإصلاح، وإصلاح نظام التقاعد، وفق مقاربة تدريجية بما يضمن التوازن المالي لأنظمة التقاعد، ومواصلة إصلاح صندوق المقاصة لتوفير هوامش مالية إضافية لتمويل الاستثمار المنتج واستهداف الفئات المعوزة وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والسكن.

وسيتم مواصلة إصلاح النظام الجبائي، وفقا لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013. وهكذا، سيتم اتخاذ تدابير تهدف إلى توسيع الوعاء وتحسين مردودية النظام الضريبي تتجلى خصوصا في مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وذلك من خلال مراجعة أسعار الضريبة المطبقة على بعض المواد واعتماد نظام ضريبي خاص لقطاع الصناعات الغذائية، وإقرار الحجز في المنبع برسم الضريبة على الدخل بالنسبة للمداخيل العقارية. كما يقترح إجراءات من أجل تبسيط وملاءمة النظام الجبائي، وتتعلق خاصة ببعض المنتجات المالية البديلة وبعض أنواع التبغ المعبئ. ومن أجل تحقيق شروط عدالة جبائية، سيتم اقتراح العمل على إقرار جدول لأسعار نسبية بالنسبة للضريبة على الشركات ونسخ مقتضيات الضريبة على الدخل المتعلقة باقتناء السكن في إطار مال مشاع وكذا تطبيق سعر تصاعدي بالنسبة للمساهمة الاجتماعية المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي. وفي إطار تحسين تدبير

الضريبة، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016 رقمنة تحصيل الضريبة الخصوصية السنوية المفروضة على العربات وتعميم الإقرار والأداء الإلكترونيين ابتداء من سنة 2017.

4.2.3. تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود إعادة التوازنات الماكرواقتصادية

يعتبر تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من أهم الأوراش التي تعزز إطار برمجة وتدبير السياسات العمومية وكذا إعداد وتنفيذ ومراقبة قوانين المالية. ويرتكز هذا القانون الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2016 على مبادئ النجاعة وحسن الأداء والتقييم والتوزيع الجهوي للبرامج والمشاريع مع اعتماد البرمجة على مدى ثلاث سنوات. وفي هذا الصدد، كل القطاعات والمؤسسات مدعوة للتعبئة من أجل الشروع في التطبيق التدريجي لهذا الإصلاح الهام والذي سيمتد على خمس سنوات.

وفي هذا الإطار، سيتم تفعيل مجموعة من القواعد الميزاناتية التي ينص عليها القانون التنظيمي لقانون المالية وخصوصا تلك المرتبطة بمنع إدراج نفقات التسيير في الفصل المتعلق بنفقات الاستثمار وكذا بخلق فصل خاص بإرجاعات وإسقاطات الضريبة وبإحداث الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وستواصل الحكومة جهودها الرامية إلى إعادة التوازنات الماكرواقتصادية بشكل تدريجي، والتي مكنت من تقليص عجز الميزانية إلى 4,6% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2014 و4,3% في أفق 2015. كما ستواصل الحكومة جهودها لتحقيق توازن المالية العمومية بهدف تقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2016. وفي هذا الإطار، ترتكز التوجهات العامة للحكومة على ضرورة تعزيز التدابير الكفيلة بترشيد النفقات، وذلك من خلال:

- التحكم في كتلة أجور القطاعات الوزارية، وذلك في أفق دخول الطابع التقييدي لاعتمادات الموظفين حيز التنفيذ سنة 2017. وفي هذا الإطار، سيتم خلق لجنة بين وزارية مهمتها إعداد التوقعات المرتبطة بتطور كتلة الأجور، مكونة من الوزارات التي شاركت في التطبيق التجريبي لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية. كما سيتم التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.
- عقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة من خلال ضبط النفقات المتعلقة باستهلاك الماء والكهرباء والكراء وتهيئ البنايات الإدارية ومصاريف المهام بالخارج وتنظيم المؤتمرات وحظيرة السيارات.
- تحسين فعالية ونجاعة نفقات الاستثمار وإعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع موضوع الاتفاقيات والإلتزامات الموقعة أمام جلالة الملك والمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، وكذا البرامج والمشاريع المنتجة للثروة وذات الأثر الواضح من حيث إحداث فرص الشغل وتحقيق التوازن المجالي والجهوي. كما يجب الالتزام بتقديم دراسات جاهزة للمشاريع المبرمجة تثبت مردوديتها الاجتماعية والاقتصادية وآليات دقيقة لتتبع تنفيذها وضبط تكلفتها. علاوة على ذلك، يتوجب على القطاعات الوزارية تصفية الاعتمادات المرحلة وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد. كما سيتم تفعيل آليات الاقتناء المشترك بين القطاعات الوزارية مع التقيد بعدم برمجة نفقات التسيير ضمن ميزانية الاستثمار.

3.3. توقعات مداخيل ونفقات الدولة برسم سنة 2016

أسفرت النتائج المسجلة عند متم الثمانية أشهر الأولى للسنة الحالية عن نسبة إنجاز متحكم فيها للنفقات في ظل انخفاض للمداخيل. فقد عرفت النفقات معدل إنجاز بلغ 64 % بالموازاة مع 62 % بالنسبة للمداخيل الجبائية. وتعزى

وتيرة إنجاز هذه المداخيل أساسا إلى الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة ، في حين سجلت المداخيل الجبائية الأخرى معدل إنجاز يتماشى مع توقعات قانون المالية.

وإجمالا، تندرج بنية المالية العمومية، كما يبينها المشروع الحالي لقانون المالية، في إطار إعادة التوازن للمالية العمومية، وذلك في منحى التحكم في عجز الميزانية، مما سيمكن من ضمان استدامتها على المدى المتوسط. وهكذا، تسفر توقعات الموارد والنفقات عن عجز في الميزانية يقدر بحوالي 3,5% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2016.

1.3.3. مداخيل الدولة[104]

تقدر قيمة المداخيل العادية دون احتساب مداخيل صندوق دعم أسعار بعض المواد والصندوق الخاص بالطرق بحوالي 224,1 مليار درهم برسم السنة المالية 2016، حيث ستسجل ارتفاعا بنسبة 2,8% مقارنة مع التوقعات برسم قانون المالية لسنة 2015، نتيجة زيادة المداخيل الجبائية بنسبة 3,9%، وتراجع المداخيل غير الجبائية بنسبة 4,3%.

الضرائب المباشرة

ستبلغ مداخيل الضرائب المباشرة 86,1 مليار درهم سنة 2016، أي بارتفاع بنسبة 3,6% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015. وحسب نوعية هذه الضرائب، يتوقع أن ترتفع المداخيل المتعلقة بالضريبة على الشركات بنسبة 1,7% لتصل إلى 44,5 مليار درهم، أي ما يعادل 4,3% من الناتج الداخلي الخام. أما بالنسبة لمداخيل الضريبة على الدخل، فتقدر بحوالي 38,9 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 5,6% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015، لتبلغ 3,8% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور إلى تحسن المداخيل المتأتية من الضريبة على الدخل المتعلقة بالأجور.

الضرائب غير المباشرة

من المرتقب أن تصل المداخيل الإجمالية للضرائب غير المباشرة إلى 85,6 مليار درهم برسم سنة 2016، أي بارتفاع قدره 1,4% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015. ويعزى ذلك إلى التطور الإيجابي لمداخيل الرسوم الداخلية على الاستهلاك ، في حين ستعرف مداخيل الضريبة على القيمة المضافة تحسنا طفيفا مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015.

وستسجل الرسوم الداخلية على الاستهلاك تزايدا بنسبة 3,5% لتصل إلى 25,5 مليار درهم، منها 9,1 مليار درهم من الرسوم الداخلية على استهلاك التبغ (+4,3%) و14,9 مليار درهم بالنسبة للرسوم الداخلية على استهلاك المواد الطاقية (+3,5%) و1,6 مليار درهم لباقي الرسوم الداخلية على الاستهلاك (-1,2%).

ومن المتوقع أن تصل مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الإجمالية إلى 60,1 مليار درهم، مسجلة بذلك تزايدا بنسبة 0,6% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015. وحسب نوع هذه الضرائب، ستعرف مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية ارتفاعا بنسبة 5,8% لتصل إلى 26,7 مليار درهم. وستبلغ مداخيل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد ما يناهز 33,4 مليار درهم، لتنخفض بنسبة 3,2%.

[104] تم احتساب المداخيل في صيغتها الخامة.

رسوم التسجيل والتمبر

يتوقع أن تبلغ مداخيل رسوم التسجيل والتمبر 17,3 مليار درهم، مسجلة بذلك تزايدا يبلغ 16,2% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015، مما يتناسب مع التطور المتوقع للنمو الاقتصادي.

الرسوم الجمركية

تقدر مداخيل الرسوم الجمركية بحوالي 8 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 10%.

المداخيل غير الجبائية

من المتوقع أن تصل المداخيل غير الجبائية إلى 27,2 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 4,3%، ممثلة بذلك 11,9% من مجموع المداخيل العادية. وتقدر الموارد المتأتية من الشركات والمؤسسات العمومية بحوالي 8,3 مليار درهم، أي ما يعادل 0,8% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام و3,7% نسبة للموارد العادية. أما التحصيلات برسم "الموارد الأخرى"، فتقدر بمبلغ 18,8 مليار درهم، منها 13 مليار درهم برسم الهبات المتأتية من مجلس التعاون الخليجي.

2.3.3. نفقات الدولة[105]

من المتوقع أن تبلغ النفقات العادية حوالي 216,9 مليار درهم، أي بانخفاض بنسبة 0,8% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ستمثل هذه النفقات حوالي 21% مقابل 22,4% سنة 2015.

وستبلغ نفقات السلع والخدمات ما يقارب 167,8 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2,1%. ويفسر هذا التطور بارتفاع كتلة الأجور بحوالي 1,2% لتبلغ 106,8 مليار درهم وكذا تطور النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى بحوالي 3,7% لتبلغ 61 مليار درهم.

وتقدر نفقات فوائد الدين بحوالي 28,3 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 6,5%، لتمثل 2,7% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى تطور هذه النفقات أساسا إلى زيادة نفقات فوائد الدين الداخلي بنسبة 6,7% ونفقات فوائد الدين الخارجي بنسبة 5,3%.

أما فيما يخص تحملات المقاصة، فمن المتوقع أن تبلغ (مع احتساب صندوق دعم الأسعار) 15,6 مليار درهم، أي ما يعادل 1,5% من الناتج الداخلي الخام، وذلك على أساس سعر متوسط لبرميل النفط يبلغ 61 دولار وسعر غاز البوتان يبلغ 450 دولار للطن ومعدل سعر صرف قدره 9,8 درهم لكل دولار.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2016 يقدم خانة جديدة مرتبطة بالنفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية والتي من المتوقع أن تبلغ 5,3 مليار درهم سنة 2016.

وعلى مستوى استثمار ميزانية الدولة، ستتم تعبئة إصدارات بمبلغ 53,1 مليار درهم، مع احتساب الصندوق الخاص بالطرق، مما يمثل 5,1 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 5% سنة 2015.

كما سيتعزز الاستثمار العمومي خلال سنة 2015 من خلال المؤسسات والمقاولات العمومية والميزانية العامة والجماعات المحلية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة ليصل إلى 189 مليار درهم وهو نفس الغلاف المرصد برسم سنة 2015.

[105] باحتساب النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

خاتمة عامة

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 في سياق يتسم إجمالا بالانتعاش التدريجي للنمو الاقتصادي العالمي. إلا أنه، رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الاستباقية، يظل هذا الانتعاش موسوما بوتيرة متباينة حسب المناطق والبلدان. فالبلدان الناشئة والنامية قد تضررت اقتصادياتها جراء تراجع أسعار السلع الأولية، ومن التأخر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية ومن تشديد شروط التمويل الخارجي، في الوقت الذي يتوقع أن يتواصل الانتعاش في البلدان المتقدمة، ولكن بوتيرة تدريجية، خاصة في منطقة الأورو، الشريك الرئيسي للمغرب.

وعلى المستوى الإقليمي، لا يزال خيار الاندماج المغاربي والأورو-متوسطي الذي يعد مطلبا ملحا لتحقيق قفزة اقتصادية نوعية، يراوح مكانه، مما يزكي طموح المغرب وتوجهه نحو إفريقيا بالتزام تام لإرساء شراكة جنوب-جنوب ذات مصداقية وواعدة أكثر من أي وقت مضى.

وتعد هذه المكتسبات حافزا قويا للمغرب لمواصلة مسلسل التحول الهيكلي لاقتصاده والتحديث التدريجي لنسيجه الإنتاجي من خلال تنويع روافد الإنتاج على المستوى المجالي والقطاعي ومن خلال الانخراط المستهدف في سلاسل القيمة العالمية. وهكذا، ستساهم سياسة الانفتاح الداخلي للمغرب على مختلف جهاته في تعزيز توجهه العام بالانفتاح على الخارج في ظل التغيرات المستمرة التي يعرفها محيطه الإقليمي والقاري والدولي.

هذا، وقد بذلت جهود كبيرة في اتجاه تعزيز البنية التحتية وتسريع الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ سياسات قطاعية مبتكرة. فإذا أضحت ثمار هذه المجهودات ملموسة بكل تأكيد على مستوى النمو والتشغيل وعلى مؤشرات التنمية البشرية، فلا زالت تفرض تساؤلات، بل تستدعي إدخال تعديلات عليها لكي تستجيب بشكل أفضل لمتطلبات الإدماج وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وعلى مستوى النوع، وحماية البيئة وتعزيز رأس المال غير المادي كما دعا إلى ذلك جلالة الملك في العديد من خطبه.

ومن منظور هذه الإكراهات، واعتبارا للسياق الوطني والإقليمي والعالمي، جاءت التحليلات التي تضمنتها النسخة الحالية من التقرير الاقتصادي والمالي لتقدم قراءة سلسة وواضحة لمشروع قانون المالية لسنة 2016، حيث تم التطرق في جزئه الأول، إلى التطورات التي طبعت الظرفية الدولية مع إبراز التحديات التي تفرضها والفرص التي تتيحها. وفي جزئه الثاني، تم تسليط الضوء على التحولات البنيوية للاقتصاد الوطني ومكوناته القطاعية حتى يتسنى التقييم الدقيق لما تحقق اقتصاديا واجتماعيا وكذا تشخيص مواطن الضعف والخلل التي يتوجب تداركها واستشراف سبل التقدم والرقي. وعلى ضوء هذه التحليلات، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2016 لتحديد أولوياته في سن السياسات العمومية المختلفة التي يدعمها مع مراعاة التوازنات التي يتوجب الحفاظ عليها.

كما وجب التذكير بأن إعداد مشروع قانون المالية الحالي قد تم في سياق قانوني ومؤسساتي يؤسس لجيل جديد من الإصلاحات الهامة، ستعطي لا محالة، دفعة قوية لمستقبل تدبير الشأن العام والحكامة الاقتصادية في بلادنا : والأمر يتعلق بالجهوية المتقدمة والقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. ومن شأن هذين الورشين الرئيسيين أن يضعا بلادنا في مسار التقدم والتنمية المنشودين، حيث تروم مختلف السياسات العمومية المعتمدة على تعبئة كافة الإمكانات المتاحة للاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين.

ملحقات إحصائية

	متوسط						توقعات	
	09-2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1.1. المحيط الدولي								
النمو الإقتصادي (حسب صندوق النقد الدولي) (%)	3,8	5,4	4,2	3,4	3,3	3,4	3,1	3,6
الولايات المتحدة الأمريكية	0,9	2,5	1,6	2,2	1,5	2,4	2,6	2,8
منطقة " الأورو"	0,7	2,0	1,6	-0,8	-0,3	0,9	1,5	1,6
فرنسا	0,7	2,0	2,1	0,2	0,7	0,2	1,2	1,5
إسبانيا	1,8	0,0	-0,6	-2,1	-1,2	1,4	3,1	2,5
الصين	11,4	10,6	9,5	7,7	7,7	7,3	6,8	6,3
تركيا	3,1	9,2	8,8	2,1	4,2	2,9	3,0	2,9
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	5,1	5,2	4,6	5,0	2,1	2,6	2,3	3,8
المغرب (1)	4,9	3,8	5,2	3,0	4,7	2,4	5,0	3,0
الجزائر	3,0	3,6	2,8	2,6	2,8	3,8	3,0	3,9
تونس	4,7	2,6	-1,9	3,7	2,3	2,3	1,0	3,0
مصر	6,0	5,1	1,8	2,2	2,1	2,2	4,2	4,3
الأردن	7,4	2,3	2,6	2,7	2,8	3,1	2,9	3,7
نمو التجارة العالمية (%)	**3,2**	**12,5**	**6,7**	**2,9**	**3,3**	**3,3**	**3,2**	**4,1**
الأسعار الدولية لأهم المواد								
البترول (البرنت) (دولار للبرميل)	69,5	79,0	104,0	105,0	104,1	96,2	51,6	50,4
الفوسفاط الخام (دولار/طن)	124,9	123,0	184,9	185,9	148,1	110,2	110,0	107,8
القمح الصلب للولايات المتحدة الأمريكية (دولار/طن)	229,7	223,7	316,2	313,3	312,2	284,9	207,9	192,7
2.1-تغير مكونات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالنسبة للسنة الماضية)(%)								
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة	**4,9**	**3,8**	**5,2**	**3,0**	**4,7**	**2,4**	**5,0**	**3,0**
القيمة المضافة للقطاع الأول		2,3	5,7	-9,1	17,9	-2,5	13,9	-1,8
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي		4,0	5,2	4,7	3,0	3,1	3,9	3,6
الصناعات التحويلية		8,4	6,8	1,8	-0,6	1,0		
البناء والأشغال العمومية	7,3	2,4	4,9	2,2	1,6	1,4		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	5,6	0,8	9,9	5,1	3,7	2,5		
الواردات من السلع والخدمات	7,3	7,8	9,1	3,3	0,9	1,8	0,7	4,1
الإستهلاك النهائي الداخلي		3,3	5,0	5,1	3,8	3,0	4,0	3,1
الأسر (2)	5,2	4,1	5,5	4,2	3,6	3,3	4,0	3,2
الإدارات العمومية	5,7	0,9	3,4	8,5	4,2	1,8	4,0	2,9
التكوين الخام للرأسمال الثابت	8,6	-1,4	7,8	3,6	-1,5	-0,4	0,5	1,5
الصادرات من السلع والخدمات	3,4	17,9	5,6	2,7	0,9	6,3	3,8	5,7
3.1-المساهمة في النمو الإقتصادي (بعدد نقط)								
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة	4,9	3,8	5,2	3,0	4,7	2,4	5,0	3,0
القيمة المضافة للقطاع الأول		0,3	0,7	-1,1	2,1	-0,3	1,5	-0,2
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي		3,0	4,0	3,7	2,4	2,4	3,1	2,8
الصناعات التحويلية		1,3	1,1	0,3	-0,1	0,2		
البناء والأشغال العمومية	0,4	0,1	0,3	0,1	0,1	0,1		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	0,5	0,1	0,8	0,4	0,3	0,2		
الواردات من السلع والخدمات	2,0	-3,1	-3,9	-1,6	-0,5	-0,8	-0,3	-1,7
الإستهلاك النهائي الداخلي	4,0	2,6	3,8	4,1	3,0	2,3	3,2	2,4
الأسر	3,0	2,4	3,2	2,5	2,2	2,0	2,4	1,9
الإدارات العمومية	1,0	0,2	0,6	1,6	0,8	0,3	0,8	0,6
التكوين الخام للرأسمال الثابت	2,6	-0,5	2,4	1,1	-0,5	-0,1	0,1	0,4
الصادرات من السلع والخدمات	1,0	5,0	1,8	0,9	0,3	2,1	1,3	1,9
4.1- مؤشرات اقتصادية (%)								
الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام	42,2	43,0	48,7	50,2	47,1	46,6	41,5	43,0
الإستهلاك النهائي الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	75,7	76,7	78,2	80,2	79,7	80,2	78,4	78,7
الأسر (2)	57,9	58,8	59,5	60,4	59,9	60,3	59,1	59,5
الإدارات العمومية	17,8	17,9	18,7	19,8	19,8	19,9	19,3	19,2
الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام	32,4	32,2	34,7	34,9	32,7	34,3	33,5	34,6
معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%) (3)	74,6	75,2	83,4	85,1	79,7	80,9	75,0	77,6
نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%) (4)	38,3	38,7	42,6	43,4	41,0	41,3	38,4	39,7
معدل الإستثمار الخام (5)	34,1	34,1	35,8	35,0	34,7	32,2	29,6	29,7
الإدخار القومي الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	32,6	29,7	27,9	25,5	27,0	26,4	28,4	27,4
القدرة (+) أو الحاجة للتمويل (-) بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	-1,5	-4,4	-7,9	-9,5	-7,7	-5,8		
الدخل القومي الخام المتوفر للفرد (بالدرهم)	22956	26213	27045	27508	29198	29581	31505	32293

المصادر: World Economic Outlook، صندوق النقد الدولي وcommodity price data، البنك الدولي

'- حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2014 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2015 و2016

(1) المصدر حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2014 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2015 و2016

(2) بما في ذلك المؤسسات غير الربحية

(3) مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

(4) الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات, يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتوجات الأجنبية

(5) (التكوين الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات)/الناتج الداخلي الخام

	متوسط						
	09-2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
5.1- التجارة الخارجية							
تطور الصادرات الإجمالية (بمليون درهم)	**121104**	**149583**	**174994**	**184885**	**185387**	**200013**	
نسبة النمو (%)	**5,2**	**32,4**	**17,0**	**5,7**	**0,3**	**7,9**	
المواد الغذائية	10,1	6,4	6,9	5,1	11,8	5,4	
بما في ذلك : - الحوامض	2,4	27,8	23,7	-30,3	16,8	-2,9	
- منتوجات البحر (1)	9,6	1,1	0,2	16,2	3,7	1,2	
الطاقة و زيوت التشحيم	8,3	-39,6	186,9	63,0	23,1	-30,1	
المواد الخام	2,5	85,4	25,9	-3,0	-19,6	-1,3	
أنصاف المنتجات	2,6	65,0	24,3	-2,2	-14,4	7,3	
مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2)	5,5	98,0	35,0	-0,1	-22,9	2,5	
مواد التجهيز	19,2	44,3	14,9	3,0	15,4	6,4	
مواد الإستهلاك	0,5	7,1	8,4	18,0	6,0	21,4	
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)							
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	69,1	59,9	58,8	56,8	60,7	63,3	
بما في ذلك : - فرنسا	26,4	22,4	21,1	21,4	21,5	20,5	
- إسبانيا	19,9	16,9	18,3	16,4	18,9	22,0	
تطور الواردات الإجمالية (بمليون درهم)	**249249**	**297963**	**357770**	**386949**	**383720**	**386118**	
نسبة النمو (%)	**10,8**	**12,9**	**20,1**	**8,2**	**-0,8**	**0,6**	
المواد الغذائية	12,2	20,2	33,4	7,7	-14,1	16,3	
بما في ذلك : - القمح	2,1	34,9	57,3	3,7	-31,9	54,4	
الطاقة وزيوت التشحيم	15,6	26,5	31,9	18,0	-4,1	-9,5	
بما في ذلك : - البترول	3,4	46,2	25,2	19,7	-3,1	-22,9	
المواد الخام	5,0	15,5	41,6	2,0	-22,4	12,3	
أنصاف المنتجات	7,8	17,3	21,8	0,8	4,5	1,4	
مواد التجهيز	13,4	0,8	3,3	7,4	12,1	-3,6	
مواد الإستهلاك	8,4	5,4	10,2	6,2	-0,3	8,8	
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)							
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	52,7	49,2	47,6	47,4	49,9	51,0	
بما في ذلك : - فرنسا	16,5	15,6	14,3	12,4	12,9	13,3	
- إسبانيا	11,5	10,6	11,0	13,2	13,5	13,4	
الولايات المتحدة الأمريكية	5,2	7,0	8,1	6,4	7,5	7,0	
معدل التغطية التجارية من السلع والخدمات (%)		**73,4**	**69,6**	**68,4**	**68,2**	**72,5**	
معدل التغطية التجارية من السلع (%)	**49,1**	**50,2**	**48,9**	**47,8**	**48,3**	**51,8**	
العجز التجاري الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**19,3**	**18,9**	**22,3**	**23,8**	**22,0**	**20,1**	
الفاتورة الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**8,1**	**8,7**	**11,0**	**12,6**	**11,3**	**10,0**	
الفاتورة الطاقية بالنسبة للصادرات (%)	**43,5**	**45,8**	**51,6**	**57,7**	**55,2**	**46,3**	
استيراد مواد التجهيز بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**8,4**	**8,4**	**8,3**	**8,6**	**9,1**	**8,6**	
ميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام							
رصيد الحساب الجاري		**-4,4**	**-7,9**	**-9,5**	**-7,9**	**-5,7**	
السلع و الخدمات		-10,6	-13,8	-15,1	-14,5	-12,3	
السلع		-18,4	-21,0	-22,3	-20,5	-18,7	
الخدمات		7,8	7,2	7,2	6,0	6,4	
الدخل الأولي		-1,6	-2,0	-2,3	-1,5	-2,4	
الدخل الثانوي		7,8	7,9	7,8	8,1	9,1	
مداخيل الأسفار		**7,2**	**7,2**	**6,8**	**6,4**	**6,4**	
تحويلات مغاربة العالم	**7,6**	**6,9**	**7,1**	**6,9**	**6,4**	**6,5**	
الإستثمارات والقروض الأجنبية (بمليون درهم)	**28790**	**35068**	**25628**	**32092**	**39077**	**36460**	
6.1- النقد							
تطور المجمع النقدي M3 (بمليون درهم)	**13,9**	**4,2**	**6,4**	**4,5**	**3,1**	**6,2**	
الديون الصافية على الدولة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**73,0**	**93,6**	**98,4**	**100,3**	**98,4**	**97,0**	
الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإجمالية (%)		**7,8**	**5,7**	**4,4**	**4,4**	**5,4**	
معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (%) (3)		**160,8**	**162,6**	**165,9**	**164,0**	**170,7**	
معدل نمو الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة (%)	**2,3**	**0,9**	**0,9**	**1,3**	**1,9**	**0,4**	
أسعار صرف أهم العملات بالنسبة للدرهم (الشراء)							
1 أورو	11,143	11,117	11,216	11,058	11,121	11,123	
1 دولار أمريكي	8,311	8,398	8,062	8,601	8,384	8,381	

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط

(1) منتجات البحر : السمك الطري المملح والمنشف ، قشريات رخويات ومحارات، مصبرات السمك

(2) الفوسفاط، الأسمدة الطبيعية ، والحامض الفوسفوري

(3) السيولة الكلية للإقتصاد (المكونة من المجمع النقدي M3 و مجاميع التوظيفات السائلة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

	متوسط						
	09-2005	2009/10	2010/11	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15
1.2- الفلاحة							
معدل التساقطات على الصعيد الوطني (مم)	**328**	**605**	**691**	**400**	**450**	**276**	**348**
إنتاج الحبوب الثلاثة المهمة (بألف قنطار)	**61265**	**74426**	**83354**	**50794**	**96566**	**67540**	**115000**
مردود الحبوب الثلاثة المهمة (قنطار في الهكتار)	**12,2**	**15,6**	**16,3**	**10,1**	**18,7**	**13,1**	**21,4**
	09-2005	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
2.2- المعادن							
الإنتاج التجاري للفوسفاط (بألف طن)	**25128**	**26603**	**28052**	**27060**	**26430**	**27390**	
إنتاج الحامض الفسفوري(بألف طن)	**3221**	**3998**	**4488**	**4265**	**4464**	**4525**	
رقم المعاملات عند التصديرلمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (بمليون درهم)	**25152**	**35888**	**48461**	**48395**	**37332**	**38278**	
نسبة مشتقات الفوسفاط (%)	71,3	75,0	74,0	73,5	75,6	78,6	
معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج المعدني (%)	**0,9**	**15,8**	**5,2**	**-3,2**	**-1,9**	**3,3**	
3.2-الطاقــة والماء							
معدل نمو الرقم الإستدلالي لإنتاج الكهرباء (%)	**4,5**	**10,8**	**6,3**	**9,2**	**0,8**	**3,4**	
الإنتاج المحلي للكهرباء (بمليون كيلواط)	**22450**	**26531**	**28752**	**31056**	**31885**	**33373**	
استهلاك الكهرباء (بمليون كيلواط)	**20284**	**23749**	**25670**	**27559**	**27769**	**28825**	
معدل ملء السدود(%)	**57,0**	**76,3**	**71,0**	**73,8**	**64,3**	**72,5**	
4.2- الصناعات التحويلية							
تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي حسب قطاعات النشاط الإقتصادي	**3,5**	**0,2**	**2,0**	**3,4**	**1,1**	**0,3**	
منتوجات الصناعة الغذائية	2,8	1,4	3,3	2,2	2,0	3,4	
منتوجات صناعة النسيج	1,9	0,0	-0,4	3,6	-3,4	1,8	
منتوجات صناعة السيارات	15,1	9,2	2,6	-2,3	8,2	-4,2	
5.2- البناء والأشغال العمومية							
مبيعات الإسمنت الإجمالية (بألف طن)	**12600**	**14571**	**16130**	**15871**	**14864**	**14060**	
عدد رخص البناء	**51326**	**57296**	**53086**	**54869**	**53008**		
6.2- السياحــة							
نسبة التوافد على الفنادق (%)	**46,0**	**43,0**	**40,0**	**40,0**	**43,0**	**44,0**	
الوافدون من السياح الأجانب غير المغاربة (بالآلاف)	**7206**	**9288**	**9342**	**9375**	**10046**	**10283**	
الليالي السياحية في الفنادق المصنفة (بالآلاف)	**16227**	**18020**	**16869**	**17484**	**19114**	**19633**	
المداخيل السياحية (بمليون درهم)	**52102**	**56422**	**58904**	**57835**	**57572**	**57614**	
7.2- المواصلات السلكية واللاسلكية							
عدد المنخرطين في الهاتف المحمول(بالألف)	**19304**	**31982**	**36554**	**39016**	**42424**	**44115**	
كثافة الهاتف المحمول (%) (1)	63,2	101,5	113,6	120,0	129,1	133,0	
مدة المكالمات الخارجة بواسطة المحمول (مليون دقيقة)	8425	14076	23315	32520	40072	48258	
عدد المنخرطين في الهاتف القار(بالألف)	**2302**	**3749**	**3566**	**3279**	**2925**	**2488**	
كثافة الهاتف المحمول (%) (1)	7,5	11,9	11,1	10,1	8,9	7,5	
عدد المنخرطين في الأنترنيت(بالألف)	**627**	**1867**	**3182**	**3957**	**5776**	**9969**	
كثافة الانترنيت (%) (1)	2,04	5,92	9,89	12,17	17,58	30,05	

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات :
- وزارة الفلاحة والصيد البحري
- وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
- وزارة السياحة
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الشريف للفوسفاط
- المكتب الوطني للكهرباء والماء
- الجمعية المهنية لشركات الإسمنت
- مكتب الصرف
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

(1) عدد المنخرطين بالنسبة لعدد السكان

	متوسط 09-2005	2010	2011	2012	2013	2014
1.3- تحملات و موارد الخزينة (بملايين الدراهم) (1)						
المداخيل العادية (2)	**154701**	**174145**	**192298**	**201628**	**206199**	**215623**
المداخيل الجبائية	**133503**	**154005**	**163586**	**176068**	**174187**	**177450**
الضرائب المباشرة	61594	65004	70850	78911	77390	77600
الضريبة على الدخل	27063	26928	29121	33418	34081	34325
الضريبة علـى الشركات	32452	35114	39370	43187	40417	41260
الضرائب غير المباشرة	50735	66767	71783	75094	75557	76345
الضريبة علـى القيمة المضافة	33285	45635	49923	52350	52682	52496
الرسوم الداخلية على الإستهـلاك	17450	21132	21859	22744	22875	23849
الرسوم الجمركية	12741	12242	10286	9003	7681	7738
حقوق التسجيل والتمبر	8434	9992	10667	13060	13559	15767
المداخيل غير الجبائية	**17894**	**16250**	**25223**	**22266**	**28916**	**35188**
مداخيل بعض الحسابات الخاصة	**3304**	**3890**	**3489**	**3294**	**3096**	**2986**
مجموع النفقات (2)(3)	**162848**	**209909**	**240569**	**259188**	**251888**	**258444**
النفقات العادية (4)	**139419**	**162020**	**194214**	**215623**	**209702**	**210436**
السلع والخدمات	104139	117251	127144	140656	145600	153004
الأجور	67314	78768	88973	96673	99044	101645
سلع و خدمات أخرى	36825	38483	38171	43983	46556	51359
فوائد الدين العمومي	18182	17574	18240	20097	22502	24784
الداخلي	15534	15245	15204	16702	18620	21055
الخارجي	2649	2329	3036	3395	3882	3729
الموازنة	17098	27195	48830	54870	41600	32648
نفقات الإستثمار	**31307**	**47031**	**50023**	**51458**	**48195**	**52509**
رصيد الحسابات الخاصة	7878	-858	3668	7893	6009	4500
2.3- مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)						
المداخيل العادية (2)	**23,7**	**22,2**	**23,4**	**23,8**	**22,9**	**23,3**
المداخيل الجبائية	**20,4**	**19,6**	**19,9**	**20,8**	**19,3**	**19,2**
الضرائب المباشرة	9,4	8,3	8,6	9,3	8,6	8,4
الضريبة على الدخل	4,1	3,4	3,6	3,9	3,8	3,7
الضريبة علـى الشركات	5,0	4,5	4,8	5,1	4,5	4,5
الضرائب غير المباشرة	7,8	8,5	8,8	8,9	8,4	8,3
الضريبة علـى القيمة المضافة	5,1	5,8	6,1	6,2	5,8	5,7
الرسوم الداخلية على الإستهـلاك	2,7	2,7	2,7	2,7	2,5	2,6
الرسوم الجمركية	1,9	1,6	1,3	1,1	0,9	0,8
حقوق التسجيل والتمبر	1,3	1,3	1,3	1,5	1,5	1,7
المداخيل غير الجبائية	**2,7**	**2,1**	**3,1**	**2,6**	**3,2**	**3,8**
مجموع النفقات (2)(3)	**24,9**	**26,8**	**29,3**	**30,6**	**27,9**	**27,9**
النفقات العادية (4)	**21,3**	**20,6**	**23,7**	**25,4**	**23,3**	**22,8**
السلع والخدمات	15,9	14,9	15,5	16,6	16,2	16,5
الأجور	10,3	10,0	10,8	11,4	11,0	11,0
سلع و خدمات أخرى	5,6	4,9	4,7	5,2	5,2	5,6
فوائد الدين العمومي	2,8	2,2	2,2	2,4	2,5	2,7
الداخلي	2,4	1,9	1,9	2,0	2,1	2,3
الخارجي	0,4	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4
الموازنة	2,6	3,5	6,0	6,5	4,6	3,5
نفقات الإستثمار	4,8	6,0	6,1	6,1	5,3	5,7
الضغط الجبائي(5)	**22,6**	**22,1**	**22,6**	**23,4**	**21,8**	**21,6**
3.3- معدل المديونية للخزينة	**51,3**	**49,0**	**52,5**	**58,2**	**61,5**	**63,4**
مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	40,6	37,2	40,4	44,4	47,1	48,2
مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	10,7	11,8	12,1	13,8	14,4	15,3

المصادر : وزارة الإقتصاد والمالية

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

(3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة

(4) مع احتساب صندوق دعم الأسعار

(5) المداخيل الجبائية (مع احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام

	توقعات		
	ق.م 2015	م.ق.م 2016	معدل التغير %
1.3- تحملات و موارد الخزينة (إحصائيات خامة) (بملايين الدراهم) (1)			
المداخيل العادية (2)	**220980**	**227414**	**2,9**
المداخيل الجبائية	**189602**	**196954**	**3,9**
الضرائب المباشرة	83107	86104	3,6
الضريبة على الدخل	36787	38859	5,6
الضريبة على الشركات	43770	44500	1,7
الضرائب غير المباشرة	84343	85558	1,4
الضريبة على القيمة المضافة	59697	60058	0,6
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	24646	25500	3,5
الرسوم الجمركية	7272	8002	10,0
حقوق التسجيل والتمبر	14880	17290	16,2
المداخيل غير الجبائية	**28378**	**27161**	**-4,3**
مداخيل بعض الحسابات الخاصة	**3000**	**3300**	**10,0**
مجموع النفقات (2)(3)	**262937**	**264034**	**0,4**
النفقات العادية (4)	**218702**	**216904**	**-0,8**
السلع والخدمات	164374	167809	2,1
الأجور	105509	106776	1,2
سلع و خدمات أخرى	58865	61033	3,7
فوائد الدين العمومي	26560	28285	6,5
الداخلي	22776	24299	6,7
الخارجي	3784	3985	5,3
الموازنة	22900	15550	-32,1
التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	4868	5260	8,1
نفقات الإستثمار	**49235**	**53130**	**7,9**
2.3- مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)			
المداخيل العادية (2)	**22,6**	**22,0**	
المداخيل الجبائية	**19,4**	**19,0**	
الضرائب المباشرة	8,5	8,3	
الضريبة على الدخل	3,8	3,8	
الضريبة على الشركات	4,5	4,3	
الضرائب غير المباشرة	8,6	8,3	
الضريبة على القيمة المضافة	6,1	5,8	
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	2,5	2,5	
الرسوم الجمركية	0,7	0,8	
حقوق التسجيل والتمبر	1,5	1,7	
مداخيل بعض الحسابات الخاصة	**2,9**	**2,6**	
المداخيل غير الجبائية	**0,3**	**0,3**	
مجموع النفقات (2)(3)	**26,9**	**25,5**	
النفقات العادية (4)	**22,4**	**21,0**	
السلع والخدمات	16,8	16,2	
الأجور	10,8	10,3	
سلع و خدمات أخرى	6,0	5,9	
فوائد الدين العمومي	2,7	2,7	
الداخلي	2,3	2,3	
الخارجي	0,4	0,4	
الموازنة	2,3	1,5	
التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	0,5	0,5	
نفقات الإستثمار	**5,0**	**5,1**	
الضغط الجبائي(5)	**22,2**	**21,7**	

المصادر : وزارة الإقتصاد والمالية

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

(3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة

(4) مع احتساب صندوق دعم الأسعار

(5) المداخيل الجبائية (مع احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام

	متوسط						
	09-2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1.7- الديمغرافيا							
الساكنة (بالألف)(1)	30854	31894	32245	32597	32950	33848	
معدل التمدن (%)	56,5	57,8	58,3	58,8	59,2	60,4	
معدل الأنوثة (%)	50,4	50,4	50,3	50,3	50,3	50,3	
متوسط عدد أفراد الأسر	**5,1**	**4,9**	**4,8**	**4,8**	**4,7**	**4,8**	
	09-2005	**09/10**	**10/11**	**11/12**	**12/13**	**13/14**	**14/15**
المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)	19,7	18,9	18,7	18,5	18,3	18,1	17,9
المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)	5,5	5,6	5,1	5,1	5,1	5,1	5,1
المعدل الخام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة للألف)	14,2	13,3	13,6	13,4	13,2	13,0	12,7
2.7- التربية والتكوين							
معدل التمدرس الخاص بالتعليم الاساسي (6-11 سنة)(%) (2)	90,1	94,8	97,5	97,9	99,6	99,5	99,1
الوسط القروي	87,2	93,9	95,4	95,9	97,9	100,8	98,3
الإناث بالوسط القروي	82,7	91,7	93,6	94,8	97,7	101,0	98,4
	1982	**1994**	**2004**	**2008**	**2010**	**2012**	**2014**
معدل الأمية (بـ %)	**65,0**	**54,9**	**42,7**	**40,5**	**36,8**	**28,0**	**32,0**
ذكور	51,0	41,7	33,8	28,6	24,3	20,0	22,1
إناث	78,0	67,5	61,9	51,9	48,7	37,0	41,9
	09-2005	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
3.7- التشغيل والأجور							
معدل النشاط (بـ %)	**50,9**	**49,6**	**49,2**	**48,4**	**48,3**	**48,0**	
الحضري	44,6	43,6	43,3	42,8	42,4	42,1	
القروي	59,7	58,4	58,0	57,0	57,4	57,2	
معدل البطالة(%)	**9,8**	**9,1**	**8,9**	**9,0**	**9,2**	**9,9**	
ذكور	9,8	8,9	8,4	8,7	9,1	9,7	
إناث	10,0	9,6	10,2	9,9	9,6	10,4	
معدل البطالة بالوسط الحضري حسب فئات السن (%)	**15,6**	**13,7**	**14,7**	**13,4**	**14,0**	**14,8**	
15- 24 سنة	31,9	31,3	32,2	33,5	36,0	38,1	
25- 44 سنة	15,9	14,3	16,3	16,4	17,0	18,1	
بدون شهادة	8,8	8,1	7,0	6,9	8,1	8,1	
حاصل على شهادة	20,6	17,5	19,0	18,6	18,4	20,7	
	2000	**2004**	**2007**	**2009**	**2011**	**2013**	
4.7-الصحة							
عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي والخاص) (3)	2314	1782	1850	1767	1630	1681	
عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري (3)	12698	11904	12006	12001	11970	11943	
عدد السكان لكل ممرض (3)	1100	1115	1173	1124	1109	1107	
	09-2005	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**		
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	72,4	74,8	74,9	75,1			
ذكور	71,2	73,9	74,0	74,2	74,3		
إناث	73,7	75,6	75,8	76,0	76,2		
	1985	**1994**	**2004**	**2007**	**2008**	**2011**	
5.7- مستوى المعيشة والتجهيزات الأ ساسية							
معدل الفقر (%)	21,0	16,5	14,2	8,9	8,8	6,2	
الوسط الحضري	13,3	10,4	7,9	4,8	4,7	3,5	
الوسط القروي	26,8	23,0	22,0	14,4	14,2	10,0	
	09-2005	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب	82,4	91,0	92,0	93,0	94,0	94,5	
برنامج كهربة العالم القروي							
نسبة كهربة القرى (%)	90,8	96,8	97,4	98,1	98,5	99,0	

المصادر : - وزارة الصحة
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر
- المندوبية السامية للتخطيط

(1) إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية لسنة 2006
(2) نسبة السكان الممدرسين الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة ايا كان المستوى الدراسي
(3) المعطيات الخاصة بسنتي 2009 و2011 و2013 توافق شهر يونيو من السنة المعنية